

Kingdom of Saudi Arabia  
Ministry of Higher Education  
*Riyad University*  
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. ....

الرقم : .....

Date .....

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"  
٧١١٦ في ١٢٩١  
الترقيم :  
الصفحات : (المواضع الضمنية)  
المؤلف : الحارث بن عبد الرحمن بن أحمد  
تاريخ النسخ : الحارث بن عبد الرحمن بن أحمد  
اسم الناصح :  
عدد الأوراق : ٧٨ ص ١٥٠  
ملاحظات :  
-----  
-----

||  
٢

٧١١٦

(الفوائد الضيائية) ، للجامي ، عبدالرحمن بن أحمد

٥٨٩٨ هـ . لعله كتب في القرن الحادي عشر الهجري .

٢٧٨ ق

١٥ س ١٠×١٥ سم

نسخة حسنة ، ناقصة الأول ، فيها تكميلات حديثة ،  
خطها تعليق حسن ، طبع .

الأعلام ٦٧:٤ هو وكلمان ٢:٢٠٧ ، الذيل ٢:٢٨٥

٦١١٦

١- النحو ، اللغة العربية أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ - شرح الكافية لا يحتاج

١٧١٥٥١



او صیون و نساکی میم بحکم ملک  
الانجینی کوئی ملک جامی افندی  
بتلدم

خلاط جامی در ریه  
خلاط جامی از اینست که در

17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100  
 101  
 102  
 103  
 104  
 105  
 106  
 107  
 108  
 109  
 110  
 111  
 112  
 113  
 114  
 115  
 116  
 117  
 118  
 119  
 120  
 121  
 122  
 123  
 124  
 125  
 126  
 127  
 128  
 129  
 130  
 131  
 132  
 133  
 134  
 135  
 136  
 137  
 138  
 139  
 140  
 141  
 142  
 143  
 144  
 145  
 146  
 147  
 148  
 149  
 150  
 151  
 152  
 153  
 154  
 155  
 156  
 157  
 158  
 159  
 160  
 161  
 162  
 163  
 164  
 165  
 166  
 167  
 168  
 169  
 170  
 171  
 172  
 173  
 174  
 175  
 176  
 177  
 178  
 179  
 180  
 181  
 182  
 183  
 184  
 185  
 186  
 187  
 188  
 189  
 190  
 191  
 192  
 193  
 194  
 195  
 196  
 197  
 198  
 199  
 200  
 201  
 202  
 203  
 204  
 205  
 206  
 207  
 208  
 209  
 210  
 211  
 212  
 213  
 214  
 215  
 216  
 217  
 218  
 219  
 220  
 221  
 222  
 223  
 224  
 225  
 226  
 227  
 228  
 229  
 230  
 231  
 232  
 233  
 234  
 235  
 236  
 237  
 238  
 239  
 240  
 241  
 242  
 243  
 244  
 245  
 246  
 247  
 248  
 249  
 250  
 251  
 252  
 253  
 254  
 255  
 256  
 257  
 258  
 259  
 260  
 261  
 262  
 263  
 264  
 265  
 266  
 267  
 268  
 269  
 270  
 271  
 272  
 273  
 274  
 275  
 276  
 277  
 278  
 279  
 280  
 281  
 282  
 283  
 284  
 285  
 286  
 287  
 288  
 289  
 290  
 291  
 292  
 293  
 294  
 295  
 296  
 297  
 298  
 299  
 300  
 301  
 302  
 303  
 304  
 305  
 306  
 307  
 308  
 309  
 310  
 311  
 312  
 313  
 314  
 315  
 316  
 317  
 318  
 319  
 320  
 321  
 322  
 323  
 324  
 325  
 326  
 327  
 328  
 329  
 330  
 331  
 332  
 333  
 334  
 335  
 336  
 337  
 338  
 339  
 340  
 341  
 342  
 343  
 344  
 345  
 346  
 347  
 348  
 349  
 350  
 351  
 352  
 353  
 354  
 355  
 356  
 357  
 358  
 359  
 360  
 361  
 362  
 363  
 364  
 365  
 366  
 367  
 368  
 369  
 370  
 371  
 372  
 373  
 374  
 375  
 376  
 377  
 378  
 379  
 380  
 381  
 382  
 383  
 384  
 385  
 386  
 387  
 388  
 389  
 390  
 391  
 392  
 393  
 394  
 395  
 396  
 397  
 398  
 399  
 400  
 401  
 402  
 403  
 404  
 405  
 406  
 407  
 408  
 409  
 410  
 411  
 412  
 413  
 414  
 415  
 416  
 417  
 418  
 419  
 420  
 421  
 422  
 423  
 424  
 425  
 426  
 427  
 428  
 429  
 430  
 431  
 432  
 433  
 434  
 435  
 436  
 437  
 438  
 439  
 440  
 441  
 442  
 443  
 444  
 445  
 446  
 447  
 448  
 449  
 450  
 451  
 452  
 453  
 454  
 455  
 456  
 457  
 458  
 459  
 460  
 461  
 462  
 463  
 464  
 465  
 466  
 467  
 468  
 469  
 470  
 471  
 472  
 473  
 474  
 475  
 476  
 477  
 478  
 479  
 480  
 481  
 482  
 483  
 484  
 485  
 486  
 487  
 488  
 489  
 490  
 491  
 492  
 493  
 494  
 495  
 496  
 497  
 498  
 499  
 500  
 501  
 502  
 503  
 504  
 505  
 506  
 507  
 508  
 509  
 510  
 511  
 512  
 513  
 514  
 515  
 516  
 517  
 518  
 519  
 520  
 521  
 522  
 523  
 524  
 525  
 526  
 527  
 528  
 529  
 530  
 531  
 532  
 533  
 534  
 535  
 536  
 537  
 538



لانه لا يخاف ان يكون مركبا مع غيره اولا والاوّل اما ان يشبه مبنى الاصل  
 اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وعنده  
 اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبنى الاصل مبنى فاعلم ان الذي هو  
 قسم من الاسم المركب الى الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق  
 معه عامله فيدخل فيه زيد قائم وهو لا يختلف ما ليس بمركب اصلا  
 فمن الاسماء المعدودة نحو الف وباء وقاد وزيد وعمر وكر وخلق وما  
 هو مركب مع غيره ولكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام  
 زيد فان جميع ذلك من قبيل المشتقات عند المصنف الذي يشبه  
 ان لم يناسب متورقة في منع الاعراب مبنى الاصل اي مبنى الذي  
 هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر وغير  
 الام والحرف وهذه القيد فوج مثل هو لا في مثل قائم هو لا لكونه  
 متا بها مبنى الاصل كما ينبغي وفيها ان شاء الله اعلم ان صاحب  
 الكتاب ان جعل الاسماء المعدودة العارضة عن المشابهة المذكورة  
 معوية وليس النزاع في الموصوف الذي هو اسم مفعل من قولك  
 اعربت فان ذلك لا يحصل الا بالجر والكلمة بعد التركيب  
 ولام المعرب الاعراب على اخره

٥٥

مبدأ صا

صدا صا

صدا

صدا



اصول الکشف

Handwritten signature or scribble.

بذل في المذهب اصطلاحاً فاعتبر العلامة بمجرّد الصلاحيّة لا استحقاق  
الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام العبد القائل <sup>عنه</sup>  
المص مع صلاحية حصول الاستحقاق بالفعل لهذا اذ التركيب  
في تعريفه واقا وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معاً فلم يعتبر <sup>اعلاجل اعتبار المصاح</sup>  
احد وكذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معرفة وانما عدل المص عما هو  
المشهور عند الجمهور من ان المذهب ما اختلف فيه باختلاف القول <sup>والمبادئ الاعراب الاصطلاح</sup>  
لان الغرض من علم النحوان <sup>اي معنى بيان</sup> يعرف به احوال او افراد الكلم في  
التركيب من لم يتبع لغة العرب ومن لم يعرف احكامها بالسمع  
منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحر ولا فائدة له  
مقتداهما في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من مونة المذهب مثلاً ان يعرف  
انهما يختلفان في كلامهم لم يجعل آخره مختلفاً فيطبق كلامهم  
لغرضه متقدمة على معرفة انه تمايخلف آخره فلو كان معرفة المتقدمة  
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعرفه به وجب ان يعرف اولاً  
بانه تمايخلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه <sup>اي تعريف الجمهور</sup> فيسمى ان يعرف  
اولاً بغير ما عرّفه الجمهور ويجعل ما عرّفه من جملة احكامه كما

أما لا يصلح عدم اعتبار راحة  
وجود الاعضاء بالافعال في  
كون الاسم معربا يقال له

يقال رَوَى الكتاب  
أو جملة ما

ف

فعله المصوح حكمه اى من جمل احكام العرب واثاره المترتبة عليه  
من حيث هو معرب ان يختلف اخوه اى الحرف الذى هو اخر المعرب  
ذاتاً بان يبدل حرف اخر حقيقة او حكماً اذا كان اعرابه  
بالحرفين او صفة بان يبدل صفة بصفة حقيقة او حكماً اذا كان  
اعرابه بالحركات باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل  
الداخله عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلافاً لعمل البعض الآخر  
وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينقض مثل قولنا  
ان زيداً مفعول وان ضربت زائراً ضاراً زيداً ان العامل هو  
هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اعراب  
المعرب لم يختلف باختلاف لفظ او تقدير انصب على التمييز  
اى يختلف لفظاً اخوه او تقديره او على المصدرية اى يختلف  
اختلاف لفظ او تقديره باختلاف لفظ كما فى قولك طائر  
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقدير كما فى قولك جادى فنى  
ورايت بغير ومرت بغير فان اصله فنى وفسياً وبقى انقلب  
الى اء والقافض الى اعراب تقديره باختلاف اللفظ والتقدير



اعلم ان يكون حقيقة ادعيا كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بشركنا  
 رايك لصحيد وشرابا محمد وبقولنا رايك مسلمين وشرابا مسلمين  
 مشن او مجموعا فانه قد اختلفت العوامل فيه ولا اختلا في احد  
 حقيقة بل حكمان فان فتح لصحيد بعد التا صيب علاقة التقصيص وبعد  
 الجار علاقة الحجر وكذا الحال في التشيئة والجمع فافهم في هذه الفتوة  
 يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق  
 الاختلا لا في احد المعبر ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء  
 المحدودة الغير المتشابهة بمبنى الاصل مع عامل ابتداء وتترتب  
 عليها الاعراب بل هناك حدو الاعراب بدخول العامل تحت هذا  
 حكم آخر من احكام العرب والاختلاف بكلمة آخر فلو لم يدخل احد  
 الحكمين في الاختلاف وانه فان للمعرب اطلاقا كثيرة لم تذكر  
 به هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل فاية الامارة هذا  
 الحكم لا يكون في خواصه الساملة الاعراب ما اى وكما اوون  
 اختلف آخرة اس افالمعرب من حيث هو معرب ذاتا وصفة به  
 اى تلك الحركة او الحرف وصي يراد بها الموصولة الحركة والحرف

لا يرد

الى العمل والقتضى

لا يرد العامل او المقتضى ولو ابقى على عمرها في جابا بسنية  
 المفهومة من قوله به فانه المتبادر من السبب القريب والعامل  
 والمقتضى من الاسماء البعيدة وبقيد الحيشية خرجت كونه كونه  
 لانه معرب على اختيار المص لكن اختلفت هذه الحركة على المعرب  
 ليسرانه معرب بل من حيث انه ما قبل باء المتكلم وهذا لا يقدح في  
 هذا الاعراب جمعا ومنعنا كمن المص اراد ان ينسب على فانه اختلف  
 وضع الاعراب فنضم اية قوله ليدل على المعاني المعنوية عليه  
 وكأنه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا في تمام الحد لانه خارج  
 عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع  
 الاعراب المفهوم من فحول الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد  
 فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخر يعني اختلف آخر ليدل  
 الاختلاف وما به الاختلاف على المعاني بمعنى الفاعلية والمفعولية  
 والامانة المعنوية على صيغة اسم الفاعل عليه ان على المعرب  
 متعلق بمعتورة على تضيير مثل معنى الورد او الاستيلاء  
 يقال اعتوروا الشجر وتعاوروه اذا تداروا في ارضه جماعة

القوم

بان في ثلثة مذاهب  
 في الاعراب  
 ومبنى الاعراب  
 ومبنى الاعراب  
 ومبنى الاعراب  
 ومبنى الاعراب

المعتورة والمعتورة  
 والاعتناء والاعتناء  
 بمحبة واعتناء

التعاور والتعاور  
 والتعاور والتعاور  
 والتعاور والتعاور



واحدة واحدة على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فإذا  
تداولت المعاني <sup>بدل بعض من الكل</sup> المقتضية للأعراب على المعرب متعاقبة متناوبة  
غير مجمعة لتضادها ينبغي أن يكون علما منها أيضا كذا وقع  
بسيورها اختلاف في الأعراب لا اختلاف تلك المعاني وإنما جعل  
الأعراب في الأسماء الموب لأن نفس الاسم يدل على المسمى والآراء  
على صفة فلا شك أن الحقيقة متاخرة عن الموصوف فلا سب  
أن يكون الدال عليها أيضا متاخرا عن الدال عليه وهو ما هو في  
منه أغرب إذا أوضحه فإن الأعراب يوضح المعاني المقتضية  
للأعراب أو من عربت معنائه أضافت على تقديره أن يكون الخلق  
للتسلب ويكون معناه إزالة الفاعل يسمى به لأنه يزيل الفاعل  
التياسر بعض المعاني ببعض وأنواعه أي أنواع أعراب الأسم ثلثة  
رفع ونصب وجر هذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف  
الأعرابية ولا تطلق على الحركة البناءية أصلا بخلاف الضمة  
والفتحة والكسرة فأنها مستعملة في الحركات البناءية غالباً وفي  
الحركات الأعرابية على قلة ما رفع وكذا كان أو هو فاعلم

الفاعلية

فوضع أصل الأعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر الأعراب

الفاعلية أي علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً يشمل  
المحقق بالفاعل أيضاً كالبدء والجز وغيرهما والنصب وكذا كان  
أو هو فاعلم المفعولية أي علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة أو  
حكماً يشمل المحقق به والجر وكذا كان أو هو فاعلم الإضافية  
أي علامة كون الشيء مضافاً إليه وإذا كانت الإضافية بنفسها  
مصدراً لم يمتنع إلحاق البناء المصدريه إليها كما في الفاعلية  
والمفعولية وإنما اختصا الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول  
لأن الرفع ثقل والفاعل قليل لأنه واحد فاعطى الثقل للقليل  
والنصب خفيف والمفعول كثير لأنها حصة فاعطى الخفيف للكثير  
ولما لم يبق علامة للمضاف إليه غير الجر جعل علامة له العامل  
لفظياً كان أو معنوياً ما به يتقوم أي يحصل المعنى المقتضى  
أي معنى من المعاني المعتبرة على المعرب المقتضية للأعراب ففي  
جاء في زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فحصل  
الرفع علامة لها وفي رايت زيداً رايت عامل اذ به حصل معنى  
المفعولية في زيد فحصل النصب علامة لها وفي فررت زيداً



219.

[illegible]



هذين القيدين اكتفاءً بالاشتهار مضافاً لانهما اذا كانت  
 بكسرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلاً فاعرابها بالحركان نحو طاب  
 اخ ورايت احاو ومرت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الرعي  
 ياء المتكلم لانهما اذا كانت مضافة الياء المتكلم فحاشا كسائر  
 الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثل لئلا  
 يتوهم اشتراط اضافتها بكونها مضافة الى الكاف وانما جعل  
 اعراب هذه الاسماء بالحرور لانهم لما جعلوا اعراب المشتق  
 وجمع المذكرات لم ياروون ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض  
 الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة  
 ومتافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من  
 المشتق والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسماء ثلثة  
 اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهة المشتق في كونها  
 منبئة عن تعدد ولو جرد حرف صالح للاعراب في ادائها حين  
 الاعراب سماعاً بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كند  
 وقدم فانه لم يسع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة

عند الاعراب المشتق وما يلحق به وهو كلا وكذا كلنا ولم  
 يذكره لانه فرع كلا مضافاً الى حال كونه كلا وكلنا مضافاً  
 الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد باعتبار  
 معناه مشتق ملفظه يقتضي الاعراب بالحركان ومعناه يقتضي  
 الاعراب بالحرور فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى  
 المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعراب  
 بالحركان التي هي الاصل لكن يكون حركانه تقديرية لانه اخوة الف  
 لنقط بالنقاء اتاكين نحو جاء كلا الرصين ورايت كلا الرصين  
 ومرت بكلا الرصين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الوقع روعي  
 جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحرور التي هي الوقع نحو  
 جاء ن كلاهما ورايت كليهما ومرت بكليهما فلذلك قيد كون  
 اعراب بالحرور بكونه مضافاً الى مضمر واثنان وكذا اثنتان و  
 ثنتان وان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها  
 صورة النشبة ومعناها معنى النشبة فالحقت بها بالالف رفعاً  
 والياء المفتوح ما قبلها فيها وجرأ كما سيجي جمع المذكر السالم



والمراد به ما كتب به اصطلاحاً وهو الجمع بالواو والنون أو بالياء  
والنون فيدخل فيه نحو سبي وارضين تمام يكن وأحد منكر  
يجمع بالواو والنون وما اُلحق بها وهو التوابع ذو الاعم نقطة <sup>عشر</sup>  
واضواتها ان نظائر السبع وهي ثنثون الاستعيني وليس عشر  
جمع عشرة ولا ثنثون جمع ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثنثين لانه  
ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثنثين على التثنية لانه ثلثة مقادير  
الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضاً هذه الالفاظ تدل على  
مجانسة معان معينة ولا تغني في الجمع بالواو فعلاً بالياء نصيبا  
وخرأواناً جعل الاعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف  
لانها فرع للواحد وفي اخفها وفي بعض الاعراب هو علامة  
التثنية والجمع فتكتب ان يجعل ذلك الحرف اعراباً بهما ليكون  
اعراباً بهما فرعاً لاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف  
فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعراباً بهما بالحروف وكان هرف  
الاعراب ثلثة واعراباً بهما ثلثة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل  
اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف لثلاثة لوقع الالتباس

ولو خضع المثنى بها لبقى الجمع بلا عراب ولو خضع الجمع بها لبقى  
المثنى بلا عراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة  
الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع في التثنية في الفعل نحو يضربان  
وضربا والواو علامة الرفع في الجمع لانه الضمير المرفوع اجمع في الفعل  
نحو يضربون ويضربوا وجعلوا اعراباً بهما بالياء طارئة على الاصل  
وفرنوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية كخفة الفتح وكثرة  
التثنية وكسرة في الجمع شدة الكسرة وتدل الجمع وجعلوا النصب  
على الجر لا على الرفع لتماكية النصب الجر لوقوع كل منهما فاضلة  
في الكلام ولما فرع من تقسيم الاعراب الى الحركات والحرف وبيان  
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي  
والتقديري الذين اشير اليه في تقسيم اليهما فيما سبق ولما كان  
التقديري اقل اشارة اليه اولاً ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال  
التقديري ان تقدير الاعراب في ما اى في الاسم المعرب الذي  
تقدر فيه الاعراب او امتنع ظهوره وذلك اذا لم يكن الحرف  
الذي هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب



بالحركة التي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ  
كما يصح بلام التعريف او محذوفة لا تنفاد ان كثر كعضا  
بالشون فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة  
وكما في لام المعرب بالحركة المضاف اليه المتكلم نحو غلام  
فانه لما اشتغل ما قبله بالالف المتكلم بالكسرة للكتابة قبل دخول  
العامل تمنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخول موافقة  
لها او مخالفة لها فذهب اليه بعض من ان اعراب مثل  
هذا لام في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا في الاصول  
الثلاث يعني كونه الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الالام  
المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثنى  
عطف على تعذرا او تقدير الاعراب فيما تعذرا او في الالام التي  
استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب  
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيل على  
السمع كما في الالام التي في آخره ياء مكسورة ما قبلها لواء  
كانت محذوفة بالنقاء ان كنين كقاض او غير محذوفة

كالقاض رفعا وجران في حالتي الرفع والجر لا فرقا في النصب  
لاستقلال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلي  
عطف على فوا كقاض يعني تقدير الاعراب للاستقلال قد يكون  
في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو ان مسلي  
بمخلاف تقدير الاعراب للتقدير فانه مختص بالاعراب بالحركة  
رفعا يعني ان التقدير الاعراب في نحو مسلي انما هو في حالة الرفع  
فقط دون النصب والجر نحو ان مسلي فان اصله مسلي  
بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابقين منهما  
ساكنين فانقلب الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء  
فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ ~~فان الاعراب~~  
حالة الرفع تقديرية بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام  
لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ياء ايضا وقد  
يكون الاعراب تقديرية بالحروف في الاصول الثلاث مثل جاري  
ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لم يقط  
حروف الاعراب عن اللفظ بالنقاء ان كنين لم يبق الاعراب



لفظا بل صار تقديرا واللفظ على الاعمرك المتلفظ به فيما عدا  
 يعني فيما عدا ما ذكر كما تقدّر فيه الاعمرك او استشكل ولما ذكر  
 في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف  
 اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعمرك  
 التقدير واللفظي عرف غير المنصرف والكسبي بتعريفه فقال  
 غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان تؤثران باحتمالهما  
 واستجماعا شراطينهما فيه اثرا كجى ذكره من علل تسع  
 او علة واحدة منها اى من تلك العلل التسع تقوم هذه العلة  
 الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر واحدة  
 ثابتهما وهى ان العلل التسع مجموعها في هذين البيتين الامور  
 التسع لا كل واحدة يقال لا يفتى هذا الحكم على العلل التسع  
 بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وان  
 ومعرفة وبمعرفة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف هاتين  
 العلتين من الواو الى ثم مجزى المحافظة على الوزن والنون  
 زائدة في قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريبا

قول

قوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ومنع النون الصرف  
 حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف المقدم اعني من قبلها  
 او مبتدأ خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه  
 زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنها بالالف والنون  
 الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزائدة  
 واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم  
 الالف عليها في هذا الوصف فبهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت  
 جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب  
 وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريبا يعني انه ذكر  
 العلل بصورة النظم تقريبا لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل  
 او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا حقيقة  
 اذ العلة هي الحقيقة اثنان منها لا واحدا والقول بانها تسع تقريبا  
 لها الى القنوالا في عددها خلا فان قال بعضهم انها تسع وقال  
 بعضهم اثنان وقال بعضهم انها واحد عشر لكن القول بانها تسع  
 تقريبا لها الى ما هو موصوفه من هذا السبب الثلاثة ثم انه ذكر



العلة المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر  
 مثال للعدل وأما مثال للوصف وطلحة مثال للتأنيث  
 وزينب مثال للمعرفة وفي إيراد زينب مثال للمعرفة بعد  
 طلحة إشارة إلى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي وإبراهيم  
 مثال للعجمة ومسجد مثال للجمع ومعد كرب مثال للتركيب  
 وعمران مثال الألف والنون وكسح مثال للوزن الفعل  
 وحكمه أي حكم غير المنصرف والآثر المرتب عليه من حيث اشتماله  
 على علتين أو واحدة تقوم مقامهما أن لا كسر فيه ولا نون  
 وذلك لأن لكل علة فرعية وإذا وقع في اسم علقان حصل  
 فيه فرعتان فيشبه الفعل من حيث أن له فرعتين بالشبه  
 إلى الاسم أحدهما افتقاره إلى الفاعل والآخر هما اشتقاقه من  
 المصدر فمنه الأواب المختص بالآم وهو الجرح والنون  
 الذي هو علامة التمكن وإنما قلنا لأن لكل علة فرعية لأن  
 العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث  
 فرع التذكير لأنه تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع

تشكي

التشكي لأنه تقول وجب ثم الرجل والعجمة في كلام العرب  
 فرع العربية إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر  
 والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الأفراد والألف والنون  
 الزائدان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم  
 لأن أصل كل فرع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر وإذا  
 وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً للوزن الأصلي ويجوز أن لا يتبع  
 سواء كان ضرورة أو غير ضرورة ضرورة أي جعله في حكم المنصرف  
 بإدخال الكسر والشوئين فيه لأجله منصرفاً حقيقة فإن غير  
 المنصرف عند المصر ما فيه علتان أو واحدة منها تقوم مقامهما  
 وإذا خال الكسر والشوئين فيه لا يلزم من ذلك أن يكون غيرهما  
 المراد بالعرف معناه القصور لا الاصطلاح والتضيق ضرورة  
 راجع إلى أهمية الضرورة أي ضرورة وزن الشوا ورعاية  
 قافية فإنه إذا وقع غير المنصرف في الشوا فكثير لما يقع من منع  
 ضرورة الكسار يخرج عن الوزن أو انزطت يخرج عن كملامة  
 أما الأول فمقوله صبت على مصائب لواتها مثبت على الأيام

في قوله  
 لواتها  
 مثبت على  
 الأيام



ضرورة لبالي وأما الثاني فلقوله أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو  
 المسك ما كررته يتنوع فانه لو فتح نونه نعمان في غير تنوين  
 يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرج عن التسوية كما يحكم  
 به سلامة الطبع فان قلت فلا خذ اعني الزحاف ليس بضروري  
 فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات  
 اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء وأما الضرورة  
 الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وشيد  
 حبيب الاله العالين محمد بشير نذيرها ثم مكرم عطوف رؤوف  
 من سمي بالحمد فانه لو قال بالحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل  
 بالقافية فانه لو اردت في سائر الابيات الدال المكسور  
 او للتقاسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التقاسب  
 بينه وبين منصرف لان رعاية التقاسب بين الكلام امر مهم  
 عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسل ما غللا لا  
 حيث صرف سلاسل التقاسب المنصرف الذي يليه صرف والمنصرف

اخذ اغللا لا فتقوله سلاسل ما غللا لا  
 واغلا لا مثلك المجموع غير المشف الذي صح

الواحدة

الواحدة التي تقوم مقام العنتين من عمل التسع عننا تكررتان  
 قامت كل واحدة منهما مقام عنتين تكررتا احدهما بالجمع  
 البالغ الى صبغة منتهم بالجمع فانه قد تكررت فيه الحقيقة حقيقة  
 كما كالت وانشاورا ناعيم او حكما كالجمع الموافقة  
 لها في عدد الحروف والحركات والتسكنا كساجد صايح  
 الثاني وتاينهما لكن لا مطلقا بل بعضا قسامة وهو الفا الثاني  
 المقصورة والممدودة ان كل واحد منهما كجبل وحرارة لا  
 لازمتان للكلمة وضعا لا تقاربا لها اصلا فلا يقال في صلي  
 جبل ولا في حرارة حر فاجعل لزومها للكلمة بمنزلة تائست  
 آخر فعلا التائست مكررا اجلان التاء فانها ليست لازمة للكلمة  
 بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث  
 تلوه من اللزوم لغرض كالعلمية مثلا لم يقوت قوة اللزوم  
 الوضعية فالعبد مصدر من المفعول ان كونه الاسم محدودا  
 خروجه من خروج الاسم ان كونه مخرجا عن صفة اصلية  
 ان من صدرته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون



هذا الاسم المسمى

ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليه ان صيغة المصدر ليست صيغة  
المشتقة بزيادة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات  
كلها وان المنادى في وجهه عن صيغة الاصلية ان يكون  
باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا يتحقق ما حذف  
بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يدوم كان  
ليست باقية فيهما وان فوجه عن صيغة الاصلية يستلزم  
دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاول ولا يبعد ان يعتبر غايرتها  
لها في كونها غير داخل تحت اصل وقاعدة كما كانت الاو داخله  
وتحت فخرجت عنه المغيرة القياسية واما المغيرة ان اذ  
فلاسم انها مخرجة عن صيغة الاصلية فانه الظاهر مثل اقوس  
وانيب من المجموع ان اذ ليست مخرجة عما هو القياس فيهما  
اعني اقواسا وانيا با بل انما جمع القوس والثاب ابتداء على  
اقوس وانيب على خلاف القياس في غير ان يعتبر جمعها او لا  
على اقواسا وانيا ب وانما في اقوس وانيب عنهما وقال بعض  
الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان

او تعريف المقتض

هذا هو  
وهو ان التعريف  
بشيء المشتق  
لا يثبت عن المصدر  
ولا يقال عداء  
مصدر العدل لا  
المشتق ليست  
بمستقلة فلا يقال  
انه المشتق معدولة  
عن مصدرها

والله اعلم

المقتض ومنه تفرع عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقتض  
بها تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل  
بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه في الحاجة في تصحيح  
هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكاليف واعلم انما انعم قطعاً انهم  
لما وجدوا ثلث ومثلثا فوضع وعمر غير منصرف ولم يجدوا  
فيها شيئاً فأكبر غير الوصفية او غير المعلية اصحابا لا اعتبار سبب  
او ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم شبهوا العدل  
وسبب آخر ولكن لا بد من اعتبار العدل عنهما من احداهما وجود  
للأسم المعدولة وثانيهما اعتبارا فوجه عن ذلك الاصل اذ لا  
يتحقق النوعية بدون اعتبار ذلك الا في بعض تلك  
الامثلة جيد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول  
عنه فوجه تحقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف  
فيغرض له اصل ليتحقق العدل با فوجه عن ذلك الاصل  
فانقسام العدل الى الحقيقي والتفديري انما هو باعتبار  
كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار افران

فيما عدا ذلك  
الاشك في جعلها  
غير منصرف في العلم



المعدول عنه ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا يدل عليه الا منع  
 الحرف فعلى هذا قوله حقيقة معناه ضربا كانا غاي اصل  
 متحقق يدل عليه دليل غير منع الحرف كثلث وثلث والدليل  
 على اصلها ان في معناه مكررا اذ وردت لفظها والاصل  
 انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاهن  
 الفجر ثلثة ثلثة فاعلم ان اصلها لفظا مكررا وهو ثلثة ثلثة  
 وكذا الحال في احاد وموحد وتناء ومثنى الى رباع ومربع  
 بلا خلاف وفي ما ورائها الى عشارة ومعظم خلاف والصواب  
 بحسبها والسبب في منع حرف ثلث وثلث واضواتها  
 العدل والوصف لان الوصفية العارضية التي كانت  
 في ثلثة ثلثة صارا اصلية في ثلث وثلث لا اعتبارها  
 فيما وضع له واخر جمع اخرى ومثنت اخرى واسم التفضيل  
 لان معناه في الاصل اشد تافها اتم نقل الى معنى غير تافه  
 اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من  
 حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها

فقال

فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام او عنه الاخر فقال بعضهم  
 هو معدول عما ذكره من غير اللام او غيره وانما يذهب الى تقدير  
 الاضافة لانها توجب التثنية او البناء او اضافة اوس  
 وثلاثها خروج وقيل يانيم نيم عدت وليس في التثنية ذلك  
 فتعين ان يكون معدولا عن احد الامرين وجمع جمع جها ومثنت  
 اجمع وكذا كنع وشع وبيع وقياك فعلا وانما كانت  
 صفة ان تجمع على فعل كجراد على حروان كانت اسما ان تجمع  
 على فعلا او فعلاوات كصحرار على صحارى وصحرانا على  
 اما جمع او جماع او جمعا وان اعتبر افراسها فم واحدة منها تحقق  
 العدل فاحد السببين فيها العدل الحقيقي والافاقية اصلية  
 وان صارت بالعلمية لغوية في باب التاكيد اسما في اجمع واحدا  
 احد السببين وزن الفعل والافاقية اصلية وعلى ما ذكرنا  
 لا يرد المجموع التاؤدة كانب واقوس كين ولو اعتبر جمعها  
 او لا على انياب واقوس فلا شذوذ في هذه الجمعية وفاقا على  
 للام اخرج ليزم من مخالفتها الشذوذ فمن ابن بكيم فيها



فيها بالسكون في هذاتين الفوق بين الشزوة والمعدول  
 او تفقيرا اي خروجا كاشافا اصل مقدر مفروض يكون الدال <sup>باعتبار</sup>  
 الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كغيره وكذلك في فرائضها  
 لما وجد غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلية  
 اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل  
 ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان  
 اصلها ما مر وزاخر عدلا عنه الى عموم في مثل باقظام  
 المعدولة غنى قاطنة واراويا بها كل ما هو على فعال علما لا عيان  
 المؤنت في غير زوايا الآراء في لغة بني تميم اعتبروا العدل في هذا  
 ابا محمدا على زوايا الآراء في الاعلام المؤنتة مثل حضار و  
 طار فانها مبنيان <sup>صاحب</sup> وبسبب فيهما الاسباب العلية والثانيت  
 والسيلا لا بوجبا البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب  
 البناء اعتبر فيما عداها كما جعلوه مع ما غير منصرف ايضا عدلا على  
 نظاير مع عدم الاحتياج اليه لتحقيق سببين لمنع الصرف  
 فاعتبر فيهما العدل لتحصيل البناء العلية والثانيت فاعتبرا

العدل

العدل فيه انما هو العمل على تقاربه لا لتحصيل سبب منع الصرف  
 ولهذا يقال ذكر باب نظام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما  
 قدم فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم  
 لان المجازيتي ينفونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني  
 تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا زوايا الرابعية بل جعلوا  
 ها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيه لتحصيل سبب البناء  
 وحمل ما عداها عليها ولو وصف وهو كون الاسم والاعلى ذات  
 بهمة ماضوذة مع بعض صفاتها لو كان هذه الدلالة بحسب  
 الوضع مثل الحرفانة موضوع لكذا اخذت مع بعض صفاتها  
 التي هي المحقق وبحسب الاستعمال مثل اربع في مرتب بنسوة اربع  
 فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدل فلا وصفية فيه بحسب  
 الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اتي  
 فيه على النسوة التي هي قبيل المودود لا الاعداد علم ان  
 مرتب بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرضي في  
 الاستعمال الاصل بحسب اصل الوضع والمقبة في سببية منع الصرف

الفرق بين الوصف  
 والصفة لادع الادعية  
 فانه بالواصف والنا  
 فاعنه بالوصف



هو الوصف الاصل لا صالحة لا العرضية لعرضية فلذلك قال  
المصنوع أي شرط الوصف في سببية منع التصرف ان يكون وصفا  
في الاصل الذي هو الموضوع بان يكون وضعه على الوصفية الاصلية  
لان يعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء يقع على الوصفية  
الاصلية او زالت عنه فلا تفرقة بان يخرج عن سببية منع التصرف  
الغلبة أي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه  
ببعض افراد بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان  
اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم اكره استعماله في الجهة السوداء  
وبحسب لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور في اشتراط  
اصالة الوصفية وعدم مفارقة الغلبة صرف لعدم وصفية اصالة  
الوصفية اربع في قولهم مرت بنسوة اربع وامتنع من القرق لعدم  
مفارقة الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للجهة الاولى للجهة  
السوداء والثاني للجهة التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار  
اسما للجهة الحديد لما فيه من الدهمة اعني السوداء فان هذه  
الاسماء وادهم في جت في الوصفية لغلبة الاسمية لكنها يجب

اصل الوضع او صا ف لم يجوز استعمال في معانيها الاصلية ايضا  
بالكلية فالمانع من القرق في هذه الاسماء الصفة الاصلية  
وزنه الفعل وقاعده استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال  
في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف  
منع اخرى اسما للجهة على زعم وصفية لتوهم اشتقاقية في القوق  
التح هي الحيت وكذلك منع اصل للقوق وصفية لتوهم  
اشتقاقية من الجدل بمعنى القوة واضل للظاهر اي لظاهر ذلك  
على زعم وصفية لتوهم اشتقاقية من الحال ووجه منع القرق في  
هذه الاسماء عدم الجرم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها  
المعنى الوصفية ط مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل  
في الاسم القرق التانيث التفضلي الحاصل بالتاء لا بالالف  
فانه لا شرط له شرط في سببية منع القرق الغلبة ان علمية الام  
القرق المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام بحفظة  
عن القرق بقدر الامكان ولا في الغلبة وضوحا وان وكل من  
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك ان



كالثانيتين اللفظي بالثناء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما  
 فرقاً فانها في الثانيتين اللفظي بالثناء شرط لوجوب من المقتضى  
 وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشأ  
 اليه بقوله وشرط تختم تأثيره اي شرط وجوب الثانيتين المعنوي  
 في منع الصرف احد امور ثلثة كالزيادة على الثلثة اي زيادة  
 ووف الكلمة على الثلثة مثل ذنب ادرك الاوسط في ووفها  
 مثل هو او العجبة مثل ما هو وجوب وانما اشترط في وجوب تأثير  
 الثانيتين المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد  
 الامور الثلثة عن الحقة التي من شأنها ان تعارض ثقل احد  
 البشيين فتر احم تأثيره وثقل الاولين فانه وكذا العجبة لان  
 ساء العجم ثقل على العرب فلهذا يجوز صفة نظر الى انتفاء شرط  
 تختم تأثير الثانيتين المعنوي عن احد الامور الثلثة ويجوز  
 عدم صفة نظر الى وجود كسبي فيه وذي نيب وسوق علما بطبيعة من  
 طبقاً النار وما هو وجود كسبي بله تبي كمنع صفة انما زيب  
 فللعلمية والثانيتين المعنوي مع شرط تختم تأثيره وهو الزيادة

على الثلثة واما سفر للعلمية والثانيتين المعنوي مع شرط تختم  
 تأثيره وهو تحرك الاوسط واقاماه وجوب للعلمية والثانيتين  
 المعنوي مع شرط تختم تأثيره وهو العجبة فان سمي به اي بالموت  
 المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة  
 لان الحرف الرابع في ثناء الثانيتين قائم مقامها تقدم وهو مؤنث  
 معنوي سماعي باعتبار معناه الجنس اذا سمي به رجل منعرف لان  
 الثانيتين الاصل زال بعلمية المذكور من غير ان يقوم مقامه العلمية  
 وصدها لا تمنع الصرف ومثنت معنوي سماعي باعتبار معناه  
 الجنس اذا سمي به رجل يمنع صفة لانه وان زال الثانيتين بالعلمية  
 للمذكور فالرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قد ظهر الثاء  
 المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عرق فانه  
 اذا صغر يقال عقيب من غير اظهار الثاء لان الحرف الرابع قائم مقامه  
 فققر اذا سمي به رجل يمنع صفة للعلمية والثانيتين المعنوي  
 ان التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات  
 المعرفة شرطها ان شرط تأثيرها في منع الصرف ان تكون علمية



ان يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية  
 او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء  
 للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية ولان تعريف المضمرات  
 والمبهمات لا يوجد الا في المبتدأ ومنع الصرف في احكام العربات  
 والتعريف باللام او الاضافة ويجعل غير المنصرف مفعولا كما سيجي  
 فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلي ونها  
 جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل  
 لانه في عمية التعريف للتشكيك اظهر من في عمية العلمية له العجمة وهي  
 كون اللفظ تاما وضعه في العرب ولما اثرها في منع الصرف شرطها  
 تكون شرطها الاول ان تكون علمية او منسوبة الى العلم في اللغة  
 العجمية بان تكون محققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابرهم او  
 بان ينقل العرب في لغة العجم الى العلمية في غير تصرف فيه قبل النقل  
 كفالون فانه كان في العجم اسم جنس حتى به اصد راة القوآ كجورة  
 قرآته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانت كاعلماء في العجم وانما جعلت شرطها  
 لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيصنف فيه العجمة فلا يصح

سببا

سببا لمنع الصرف في هذا الوسط كما لا يتبع صفة لعدم علمية  
 في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الاوسط او زيادة  
 على الثلاثة او ثلاثة اوصاف لئلا يعارض الحذف احد الشيين  
 فنخرج منصرف هذا اقرب بال نظر الى الشرط الثاني فانه انصرف  
 نوع انما هو لا يشاء شرط الثاني وهذا اختيار المصن لان العجمة  
 سبب ضعيف لانه امر معتبر فلا يجوزنا اعتباره بما مع سكون الاوسط  
 واما الثابت المعنوي فانه علامة مقدرة تظهر في بعض التصرف  
 فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فانه  
 قد اعتبرت العجمة في ما وجوز مع سكون الاوسط فيما سبق فلو لم يعتبر  
 به هنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية كيمي آفرين لئلا يفتقد  
 سكون الاوسط احد هما ولا يلزم لنا اعتبارها التقوية بحسب الو اعتبار  
 سببها بالاستقلال وشرطها هو اسم حصن بديار كبروا ابراهيم تمتع  
 صرفها لوجود الشرط الثاني بينهما فانه في شتر تحرك الاوسط وفي  
 ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خسر التوزيع بالشرط الثاني  
 لان غرضه التنبية على ما هو اولى عندك من التصرف نحو نوع



ولذلك قدم انصرافه مع انه متفرع على انشاء الشرط الثاني والاول  
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء  
عليهم السلام بمنسقة عن القرى الثلاثة محمد وصالح وعيسى ويوحنا  
لكونها عبرية ونوح ولوط وحفصة وقيس ان يهودا كسوخ لانه يسوي  
قرنه معه ويؤيد ما يقال ان العرب ولد اسمعيل في كاه قبل  
ذلك يعرف وهو قبل اسمعيل فيا يدرى ان كان كسوخ الجمع وهو  
قائم مقام سبعين شرطه ان شرط قيامه مقام السبعين صيغة  
منتهى الجمع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا  
وبعد الالف فاء او ثلثة اوف او سطرها ساكن وهي التي لا تجمع  
جمع التثنية مرة اخرى ولذلك سميت صيغة منتهى الجمع لانها  
جعت في بعض الصور ثنتين تكسيرا فانتهى تكسيرا المفتير  
للصيغة واما جمع التثنية فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان  
يجمع جمع التثنية كما يجمع ابايمن جمع ايمن على ايامين وصواب  
جمع صاحبة على صواحب وانما اشترطت ليكون صيغة  
مصونة عن قبل التغير فتشترط تغيرها عن ثانيا والثاني

حالة الوقف فلا يرد نحو قواره جمع فاربه وانما اشترط  
كونها غير هاء لانها لو كانت بها كانت على زنة المفردات  
كغير ازنة فانها على زنة كراهية وطوايبة بمعنى  
الكراهية والطاعة فيدخل في قوة الجمعية فتورولا  
حاصلة لا اخرج نحو مدائن فانه مفرد محض ليس  
جمعا لانها في حال ولا في المال وانما الجمع مدائن  
وهو لفظ آخر بخلاف فرانته فانها جمع فرزين او  
فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجمع  
على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء  
فاما ما كان بغير هاء فتعريفه لو بود شرط تائرها  
كساجد مثال لما بعد الالف وفان ومصابيح  
مثال لما بعد الف ثلثة اوف او سطرها ساكن  
واما فرانته وامثالها تها هي على صيغة منتهى  
الجمع مع الهاء فتعريفه لفظ شرط تائرها الجمعية وهو  
كونها بلا هاء وصفها على اللصع هذا هو اللفظ الجواب



سؤال مقدر تقديره ان حضرا جرم علم جنس  
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسما  
علم جنس للأسد فلا جمعة فيه وصيغة  
متشابهة لجمع ليست من اسباب منع الصرف  
بل هي شرط للجمعة فينبغي ان يكون منصفا  
لكنه غير منصرف وتقدر الجواب ان حضرا  
حال كونه علما للضبع غير منصرف لا جمعة  
الحالية بل للجمعة الاصلية لانه منقول  
عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضري يعني  
عظم البطن يستعمل الضبع مبالغة في عظم  
بطنها كما ان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس  
فالجمعة في منع الصرف اعتبار الجمعة الاصلية  
فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار  
الجمعة الاصلية فان فيه العلمية والتأنيث  
ان الضبع هو انثى الضبع ان قلت

علمية

العلمية غير مؤثرة والا لكان بعد انكسار  
منصفا والتأنيث غير مسلم لانه علم  
لجنس الضبع مذكر اكان او مؤنثا  
وانما الكثر المص في التثنية على اعتبار الجمعة  
الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه  
ان يكون في الاصل كما قال في الوصف مثلا  
يتوهم ان الجمعة كالوصف قد يكون اصلية  
معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر  
كذلك اذ لا يتصور العوض في الجمعة وسراويل  
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد  
نفيت عن الاسكال الاولى على قاعدة الجمع  
حضرا يجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال اذ في  
الاصل في القول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على  
الواحد والكثير والجمعة فيه لا في الحال ولا في الاصل  
فاجابانه فداخلف في صرفه ومنعه منه فلهذا لم يصرف



وهو الاكثر في موارد الاستعمال في الاشكال على قاعدة  
الجمع كما قلت فقد قيل في التقصص عنه انه اسم الجمعية  
ليس كجمع لافى الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف  
على موازنة اسم على ما يوازنه من الجموع العربية كانه اسم  
ومصباح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن  
من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكمنا بالجمعية على هذا التقدير  
اعلم ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعيين  
الجمعية لا على زيادة سبب او على الاسباب السبعة وهو  
الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس كجمع تحقفا  
لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سر والة  
تقدر او فرضا فانه ملاو صيغة منصرف في قاعدة ثم ان هذا  
الوزن بدو الجمعية لم يمنع الصرف قد حقا لهذا القاعدة  
انه جمع سر والة فكانه سمي كل قطعة من الشر او بل سر والة ثم  
جمعت سر والة على سر اول واذا صرف الى سر اول لعدم تحقق الجمعية  
تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض على

قاعدة

قاعدة الجمع ليجب الى التقصص عنه ونحو جوارى كل جمع  
منصرف على فواعل واويا كانه او يائيا كاجوارى وا  
الدواعى رفعا وجوارى في حالتى الرفع والجر كقاض  
امى حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه واو  
قال السويون عليه تقول جأتني جوار ومررت بكوار  
كما تقول جأتني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب  
فائيا متحركة مفتوحة نحو جوارى فلا اشكال في  
حالة النصب لانه الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة  
منتهى الجمع بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف فيه  
فذهب بعضهم الى انه الاسم منصرف والتون فيه تنوين  
الصرف لانه الاعلال المتعلق بحركة الكلمة مقدم على منع الصرف  
الذي هو في احوال الكلمة بعد تمامها قال جوار في قولك  
جأتني جوار جوارى بالضم والتون بناء على انه اصل  
في الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم سقطت  
الفتحة لتعلق الياء لا لتعلق الساكنين فصار جوار على وزن



کتاب

منه انما هو من اهل البيت  
الذين هم من اهل البيت  
والذين هم من اهل البيت  
والذين هم من اهل البيت

۱۰۰

لا تخفوا ان الله يمشي بينكم  
 ويخفي نفسه عنكم فاعلموا ان  
 الله لا يهدي القوم الظالمين  
 فاعلموا ان الله لا يهدي  
 القوم الظالمين فاعلموا ان  
 الله لا يهدي القوم الظالمين

فان كانت الاستغفار رتبة في كل صلاة  
اجتهدت في كل صلاة في كل صلاة  
قلت لا اله الا الله  
فكم شجرة وان في شجرة  
من جنة من جنة

و من حسن مشورت و فائز  
و من حسن مشورت و فائز

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



اكتفى في ذلك بما ذكر فيما بعد انهما من قبيل المبنيات  
 واما الاعلام المشتملة على الاسماء فلم يذكر بناءها الا  
 فلذلك احتج الى اخرجها مثل بعلبك فانه علم بلدة  
 ركب من بعل وهو اسم صنم وبكت هو اسم صاحب منه  
 البلدة جلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما شيئا  
 او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعروفة وان من  
 السباب منع الصرف تسببان مزيدتين لانهما من حروف  
 الزوايد وتسميان مضارعين ايضا لمضارعهما الف الثانية  
 في منع دخول تاء التانيث عليها وللخفاء خلاف في ان سببها  
 منع الصرف اما كونها مزيدتين وفرعتها للمزيد عليه واما  
 مشابهما الف الثانية والثالث والرابع هو قول الثاني ثم انهما  
 ان كانا في اسم يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل  
 والحرف اما ان لا يبدل على ذات ما لوحظ معها صفة من  
 الصفات كرجل وفارس او يبدل كاحمر وضارب ومضروب  
 فالاول يسمى اسما والآخر صفة والمراد بالاسم المذكور معنا  
 وصف مشترك بين جميع الاسماء في وجه كونه الف الثانية  
 سبب واحد يتوهم منه السبب هو النون حال كون الف الثانية  
 في منع دخول تاء التانيث عليها وللخفاء خلاف في ان سببها  
 منع الصرف اما كونها مزيدتين وفرعتها للمزيد عليه واما  
 مشابهما الف الثانية والثالث والرابع هو قول الثاني ثم انهما  
 ان كانا في اسم يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل  
 والحرف اما ان لا يبدل على ذات ما لوحظ معها صفة من  
 الصفات كرجل وفارس او يبدل كاحمر وضارب ومضروب  
 فالاول يسمى اسما والآخر صفة والمراد بالاسم المذكور معنا  
 وصف مشترك بين جميع الاسماء في وجه كونه الف الثانية

المعروفة وان من  
 السباب منع الصرف  
 تسببان مزيدتين  
 لانها من حروف  
 الزوايد وتسميان  
 مضارعين ايضا  
 لمضارعهما

في منع دخول تاء  
 التانيث عليها  
 وللخفاء خلاف  
 في ان سببها  
 منع الصرف

اما كونها  
 مزيدتين  
 وفرعتها  
 للمزيد  
 عليه واما  
 مشابهما

هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرط ان  
 شرط الالف والنون في منعها من الصرف وافراد الضمير  
 باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناع من  
 الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتها او لمنع التانيث تحقيقا  
 شهما الف الثانية كمران او كانا في صفة فانتفاء  
 فعلانه اي ان كان الالف والنون في الصفة فشرط انتفاء  
 فعلانه يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليعقب مشا  
الف الثانية على حالها وهذا الصنف عربان مع انه صفة  
 لان مؤنثه عربية وقيل شرط وجود فعله لانه متى كان  
 مؤنثه فعلى لا يكون فعلانه فيبقى مشابهما الف الثانية  
 على حالها ومن ثم اي ومن اجل الخالف في الشرط اختلف  
 في رحمان في ان منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث  
 لارجي ولا رحمة لانه صفة خاص لله تعالى لا يطلق على غير الله  
 تعالى لا على من ذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب شرط انتفاء  
 فعلانه في غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعله

اما ان لا يبدل  
 على حالها  
 لان مؤنثه  
 عربية وقيل  
 شرط وجود  
 فعله لانه  
 متى كان  
 مؤنثه فعلى  
 لا يكون  
 فعلانه



في موزن سكران

فهو منصرف ووزن سكران فانه لا خلاف في منه الصرف  
لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة  
ووزن ندمان فانه لا خلاف في حرفه لا تنقضاء الشرط على  
المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى بهذا اذ كان ندمانة  
بمعنى النديم واما اذ كان بمعنى النادم فهو غير منصرف  
بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو  
كون الاسم على وزن يعقد من اوزان الفعل وهذا القدر لا  
يكفي في سببية منه الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما  
ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم  
العربي الا المنقول عن الفعل كستر على صيغة الفعل المنقولة  
المعنوم من التشبيه فانه نقل من هذه الصيغة وجعل على  
نقش وكذلك عشر لموضع ويدر لما وخضم لرجل افعال  
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسماء لصيغة معروف وهو  
الغندم وشتم على لموضع باتام فهو من الاسماء العجمية  
المنقولة الى العربية فلا يقع في ذلك الاختصاص ومثله

بمعنى صاحب  
وهو كونا الاسم على وزن جرد  
او وزن الفعل لا شدة انه الوزن  
هو الهيئة التي هي في اللفظ من ترتيب  
الحروف وتوحيدها والكسابة  
وزن الفعل هو بوزن الهيئة وادارة  
التي بها زيادة نسبة بالفعل وهي  
غير بل اللفظ هو انفس اللفظ بانه  
الهيئة الا انه لما خبرنا اكثر افعال  
بالمعنى المعصية الى على نحو لا شدة  
فيكون حاله قائمة بالاسم العجمي  
منصرف فانه لما خبرنا  
ايضا بهذا الاسم  
فما لم يلاحظ

منصرف  
لا يفرق  
اما بضم  
لا يفرق  
منصرف  
لا يفرق  
منصرف  
لا يفرق

منصرف

ضرب على البناء للمفعول اذ جعل على الشخص فانه ايضا غير  
منصرف للعلية ووزن الفعل وانما يدرنا بالبناء للمفعول  
فانه على البناء للمفعول غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع  
الصرف الا بعض النحاة او يكون غير مختص به لكن يكون في  
اول اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن  
الفعل زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزياتة  
اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل  
اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير  
قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم  
عن اوزان الفعل وطوقا لغيره بل للتاء قياسا باعتبار  
الذي امتنع من الصرف لاجل لم يرد عليه ان يدرنا على رجل  
فانه طوق التاء بهما للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان  
مجيء التاء في اسودة للحيثه الانثى ليس باعتبار الوصف الاصح  
الذي لاجل يمتنع عن الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة  
ومن ثمة اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع امر

اي زيادة حرف

منصرف



بل حمراء

عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع حكم قبوله التاء  
لانه لا يقال حمرة وانصرف بعمل لقبوله التاء على يعلية  
للتأنيف القوية على العمل والتبر وما فيه عليه مؤثرة اى  
كل اسم غير منصرف يكون فيه عليه مؤثرة في منع الصرف بالسببية  
المحض او مع شرطية سبب آخر واحترز بذلك عما يجام  
الغى التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما  
كاف في منع الصرف للتأثير فيه للعلية اذ انكر بان يقال  
العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت  
زيدا اخر ومررت بزيد اخر فانه اريد به المستعمل بزيد او  
يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحب به نحو قولهم  
لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محقق صرف لما تبين اى ظهر  
حين تبين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق  
من انها لا تجامع مؤثرة الا ما اى سبب الذى هو  
اى العلية شرطية وذلك في التانيث بالتاء لفظا  
او معنى والبعية والتركيب والالف والنون المزيدين

اى العلية

فان

فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة  
بالعلية الا العدل ووزن الفعل استثناء عما بقى من  
استثناء الاول اى لا تجامع غير ما هي شرطية الا العدل  
ووزن الفعل فان العلية تجامعها مؤثرة كما في عمرو  
احمد وليست شرطية فيها كما في ثلث واحمر وهما  
اى العدل ووزن الفعل متضاوان لان الاسماء الموصولة  
بالاستفراء على وزن مخصوصة ليس شئ منها من اوزان  
الفعل المعبرة في منع الصرف فلا يكون معها اى لا يوجد شئ  
من الامثلة الاثر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما  
فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا انكر العلة المنصرف  
الذى احدهما سبب العلية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب  
من حيث هو سبب فيما هي شرطية من الاسباب الاربعة  
المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلية  
بما ذكرناه والسبب الآخر المشروط بالعلية من حيث هو وصف فهو  
سببية فلا يبق فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب

والاصل العلية شرطية  
والتأنيف القوية على العمل والتبر وما فيه عليه مؤثرة اى  
كل اسم غير منصرف يكون فيه عليه مؤثرة في منع الصرف بالسببية  
المحض او مع شرطية سبب آخر واحترز بذلك عما يجام  
الغى التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما  
كاف في منع الصرف للتأثير فيه للعلية اذ انكر بان يقال  
العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت  
زيدا اخر ومررت بزيد اخر فانه اريد به المستعمل بزيد او  
يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحب به نحو قولهم  
لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محقق صرف لما تبين اى ظهر  
حين تبين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق  
من انها لا تجامع مؤثرة الا ما اى سبب الذى هو  
اى العلية شرطية وذلك في التانيث بالتاء لفظا  
او معنى والبعية والتركيب والالف والنون المزيدين



واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن  
 الفعل بهذا أو قبل على قوله وبها متضاوان أن أضمت  
 بكسر تين على لمغارة من اوزان الفعل مع وجود العدل  
 فيه فانه امر من ضمت بضمت وقياسه ان يجي بضمتين  
 فلما جاء بكسر تين علم انه معذول عنه والجواب ان هذا  
 امر غير محقق لجواز ورود واضمت بكسر تين وان لم  
 يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان  
 او تقديرا لم يجز وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما  
 تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل  
 الحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج  
 الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين  
 في اضميت وراء العدل وبها العلمية والتائيد ثم انه  
 اشار الى استثناء مثل امر على اذا نكر عن هذه القاعدة  
 على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش  
 المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول

التلمية

التلمية اظهر مع موافقة لما ذكره من القاعدة جعله  
 اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن  
 تنبيهها على ذلك في انصرف مثل امر على اذا نكر والمراد  
 بنحو امر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهر غير خفي  
 فيدخل فيه سكران وامثال وخرج عنه الفعل للتاكيد نحو  
 اجمع فانه منصرف عند التذكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية  
 فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك الفعل التفضيل كخرج  
 عن من التفضيلية فانه بعد التذكير منصرف بالاتفاق لكونه  
 معنى الوصفية فيه حاصرا فاعل اسماء وان كان مع من  
 فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب  
 من التفصيلية اعتبارا للوصفية الاصلية اي انما خالف  
 سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية  
 بعد التذكير فانه لما زالت العلمية بالتذكير لم يبق مانع  
 من اعتبار الوصفية فاعتبرنا وجعلنا غير منصرف للصفة  
 الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون



في العلمانية لا يثبت على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب  
 الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قبل الباعث  
 على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية  
 عنها حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تنزل عنها بالكلية  
 بل بقي فيها شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحيثية  
 السوداء والارقم للحيثية فيها سواد وبياض ففصل بينهما  
 من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها  
 في اتمر بعد التكثير لانها قد زالت بالكلية واما الاشياء  
 فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمانية  
 والعلمانية بالتكثير والزابل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق  
 فيه الاسباب واحد هو وزن الفعل والالف والنون  
 المزبدتان وهذا القول اظهر ولما اعتبر سبب الوصف  
 الاصل بعد التكثير وان كان زابلا لزمه ان يعتبر في حال  
 البعث سابق ولما اعتبر سبب العلمانية ايضا فيمنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصل  
 الاصل بعد التكثير اللول وان كان بعد التكثير وان كان لا يثبت ناسب والعلمانية  
 التي تلوها ان اعتبر سبب العلمانية فان مخالفا بين ان الاشياء بعد التكثير وقالوا ان العلمانية  
 الوصفية انما هي على اعتبارها اسود وارقم في حال خلية العلمانية لزمه ذلك

والمزبدتان وان كان قلنا كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية  
 الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب  
 الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قبل الباعث  
 على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية  
 عنها حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تنزل عنها بالكلية  
 بل بقي فيها شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحيثية  
 السوداء والارقم للحيثية فيها سواد وبياض ففصل بينهما  
 من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها  
 في اتمر بعد التكثير لانها قد زالت بالكلية واما الاشياء  
 فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمانية  
 والعلمانية بالتكثير والزابل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق  
 فيه الاسباب واحد هو وزن الفعل والالف والنون  
 المزبدتان وهذا القول اظهر ولما اعتبر سبب الوصف  
 الاصل بعد التكثير وان كان زابلا لزمه ان يعتبر في حال  
 البعث سابق ولما اعتبر سبب العلمانية ايضا فيمنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصل  
 الاصل بعد التكثير اللول وان كان بعد التكثير وان كان لا يثبت ناسب والعلمانية  
 التي تلوها ان اعتبر سبب العلمانية فان مخالفا بين ان الاشياء بعد التكثير وقالوا ان العلمانية  
 الوصفية انما هي على اعتبارها اسود وارقم في حال خلية العلمانية لزمه ذلك

في العلمانية لا يثبت على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب  
 الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قبل الباعث  
 على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية  
 عنها حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تنزل عنها بالكلية  
 بل بقي فيها شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحيثية  
 السوداء والارقم للحيثية فيها سواد وبياض ففصل بينهما  
 من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها  
 في اتمر بعد التكثير لانها قد زالت بالكلية واما الاشياء  
 فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمانية  
 والعلمانية بالتكثير والزابل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق  
 فيه الاسباب واحد هو وزن الفعل والالف والنون  
 المزبدتان وهذا القول اظهر ولما اعتبر سبب الوصف  
 الاصل بعد التكثير وان كان زابلا لزمه ان يعتبر في حال  
 البعث سابق ولما اعتبر سبب العلمانية ايضا فيمنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصل  
 الاصل بعد التكثير اللول وان كان بعد التكثير وان كان لا يثبت ناسب والعلمانية  
 التي تلوها ان اعتبر سبب العلمانية فان مخالفا بين ان الاشياء بعد التكثير وقالوا ان العلمانية  
 الوصفية انما هي على اعتبارها اسود وارقم في حال خلية العلمانية لزمه ذلك

والعلمانية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزم الى سبب  
 من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التكثير في مثل اتمر  
 على باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصف لم يبق  
 العلمانية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمن  
 صرف للعلمانية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم  
 على تقدير منع من الصرف من اعتبار المتضادين يعني  
 الوصفية والعلمانية فان العلم للخصوص والوصف للعموم  
 في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اتمر  
 الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم  
 فان قلت المتضادان هما بين الوصفية الحقيقية و  
 العلمانية لا بين الوصفية الاصلية الزابلة والعلمانية فلو  
 اعتبر الوصفية الاصلية والعلمانية في منع صرف مثل حاتم  
 لا يلزم اجتماع المتضادين فلنا تقدير اتمر الضدين بعد  
 زوالهم ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع  
 المتضادين لكنه شبهة بغير اعتبارها معا غير مستحسن

الحق



وجه الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بعد  
 دخول لام التعريف عليه والاضافة او اضافته الى  
 غيره بنحو اي يصير مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسرة  
 لفظا او تقدير او انما لم يكتف بقوله بنحو لان الاجزاء  
 قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق  
 على الحركات البناءية ايضا والتمية خلاف في ان هذا  
 الاسم في هذه الحالة منصرف مطلقا لان عدم انصرافه  
 انما كانت مشابهة للفعل فلما ضعفت هذه التسمية  
 بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة  
 فثبت جهة التسمية فرجع الى اصل الذي هو الصرف  
 فدخل الكسرة ون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام الاضافة  
 ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والمنوع من  
 غير منصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسرة انما  
 هو بتبعية التنوين وجبت ضعفته مشابهة للفعل  
 لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو

الكسر

الكسرة والكسر الى حاله وسقوط التنوين لا متناه  
 من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا  
 باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف  
 وان زالتا معا او ائت احداهما كان منصرفا وبیان ذلك  
 ان العلية تزول باللام والاضافة وان كانت العلية  
 شرطا لتسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن  
 شرطا كما في احد زالت احدهما وان لم يكن هناك علية  
 كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول  
 انسب بما عرفت به المص غير المنصرف **المرفوعات** جمع  
 المرفوع لا المرفوعة لان موصوف الاسم وهو مذكر لا  
 يعقل ويجمع هذا الجمع مطروا صفة للمذكر الذي لا يعقل  
 كما تصافوا للمذكور من الجند وجمال استجالات اي ضجرات  
 وكما لا يابم الى ليات سوا اي المرفوع الدال على المرفوع  
 لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد وما اشتمل  
 اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا

انما وجه الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بعد  
 دخول لام التعريف عليه والاضافة او اضافته الى  
 غيره بنحو اي يصير مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسرة  
 لفظا او تقدير او انما لم يكتف بقوله بنحو لان الاجزاء  
 قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق  
 على الحركات البناءية ايضا والتمية خلاف في ان هذا  
 الاسم في هذه الحالة منصرف مطلقا لان عدم انصرافه  
 انما كانت مشابهة للفعل فلما ضعفت هذه التسمية  
 بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة  
 فثبت جهة التسمية فرجع الى اصل الذي هو الصرف  
 فدخل الكسرة ون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام الاضافة  
 ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والمنوع من  
 غير منصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسرة انما  
 هو بتبعية التنوين وجبت ضعفته مشابهة للفعل  
 لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو

انما وجه الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بعد  
 دخول لام التعريف عليه والاضافة او اضافته الى  
 غيره بنحو اي يصير مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسرة  
 لفظا او تقدير او انما لم يكتف بقوله بنحو لان الاجزاء  
 قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق  
 على الحركات البناءية ايضا والتمية خلاف في ان هذا  
 الاسم في هذه الحالة منصرف مطلقا لان عدم انصرافه  
 انما كانت مشابهة للفعل فلما ضعفت هذه التسمية  
 بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة  
 فثبت جهة التسمية فرجع الى اصل الذي هو الصرف  
 فدخل الكسرة ون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام الاضافة  
 ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والمنوع من  
 غير منصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسرة انما  
 هو بتبعية التنوين وجبت ضعفته مشابهة للفعل  
 لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو

انما وجه الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بعد  
 دخول لام التعريف عليه والاضافة او اضافته الى  
 غيره بنحو اي يصير مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسرة  
 لفظا او تقدير او انما لم يكتف بقوله بنحو لان الاجزاء  
 قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق  
 على الحركات البناءية ايضا والتمية خلاف في ان هذا  
 الاسم في هذه الحالة منصرف مطلقا لان عدم انصرافه  
 انما كانت مشابهة للفعل فلما ضعفت هذه التسمية  
 بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة  
 فثبت جهة التسمية فرجع الى اصل الذي هو الصرف  
 فدخل الكسرة ون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام الاضافة  
 ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والمنوع من  
 غير منصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسرة انما  
 هو بتبعية التنوين وجبت ضعفته مشابهة للفعل  
 لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو



وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتغال الاسم عليها  
 ان يكون موصوفاً بها لفظاً او تقديرية او محلاً ولا شك  
 ان الاسم موصوف بالرفع المحلى ان في محل لو كان مته  
 معرب المكان مرفوعاً لفظاً او تقديرية او كيف يختص الرفع  
 عند الرفع المحلى وهو يجب مثلاً عن احوال الفاعل اذا كان  
 مضمراً متصلاً كما سيجي منه اي من المرفوع او مما اشتمل  
 على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوع  
 عند الجور لانه جزء الملك الفعلية التي هي اصل الجدل  
 ولان عامل اقوى من عامل المبتداء وقبل اصل  
 المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في  
 السند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم  
 عليه بكل حكم جامد وشئ فمكان اقوى بخلاف الفاعل  
 فانه لا يحكم عليه الا بالمشق وهو اي الفاعل ما  
 اي اسم حقيقة او حكماً ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني  
 ان ضربت زيداً اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية

ليخرج

ليخرج عن الحد نواع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود  
 المرفوعات والمنصوبات والمجرويات غير النواع  
 بقرينة ذكر النواع بعداً او شبهة اي ما يشبهه  
 في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل  
 والصفة المشبهة والمصدر واسم الفاعل وافعل التفضيل  
 والظرف وقدم اي الفعل او شبهة عليه اي على ذلك  
 الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما  
 اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في  
 الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوباً  
 ليخرج عن المبتداء مقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك  
 فان قلت فيجب تقديمه اذا كان المبتداء مكرراً  
 والخبر ظرفاً محوفاً في الدار رجل قلت المراد وجوب  
 تقديم نوع وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف  
 نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسناداً  
 واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهة به او طريقة

اي بالفاعل



قيامه بان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها  
 كاسم الفاعل والصفة المشبهة واخر هذا القيد  
 عن مفعول ما لم يستم فاعله كزير في ضرب زيد على  
 صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على  
 مذهب من لم يجعله دخلا في الفاعل كالمصر واما على  
 مذهب من جعله دخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة  
 الى هذا القيد بل يجب ان لا يقتدر به مثل زير في قام  
 زيد لما اسند اليه الفعل ومثل ابو في زير قام ابو  
 فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل  
 اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان  
 يلي الفعل المستند اليه ان يكون بعده من غير ان يتقدم  
 عليه اخر من معمولاته لانه كما يجوز من الفعل اشتراك  
 الفعل اليه بدق على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه  
 لا يقع توالي اربع حركات فيها هو بمنزلة كلمة واحدة  
 فلذلك الاصل الذي يقتضيه تقدم الفاعل على ساير

اي  
 مفعول

مفعول

معمولات الفعل جاز ضرب علامه زيد لتقدم مرجع  
 الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر  
 بلفظ بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب  
 علامه زيد لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة  
 وذلك غير جائز خلافا للاحسن وابن جني  
 ومستندهما في ذلك قول الثالث عن ظم جزي ربة  
 عنى عدى ابن حاتم جراد الكتاب العا و قد فعل  
 واحب عنه بان هذا الفروق الشعر والمراد عدم جوازه  
 في سقة الكلام وبانه لا نسلم انه الضمير مرجع الى العدى  
 بل الى المصدر الذي يدركه الفعل اي جزي ربة  
 انجاء واذا استغنى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل  
 ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيما ارفق الفاعل  
 المتقدم ذكره صرحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن  
 الامثلة والقربة الى الام الدال عليها لا بالوضع او لا بعد الطوق  
 بالوضع بل انما قرنته عليه فلا يرد وان ذكر الاعراب امتنع عنه

في قوله جاز ضرب علامه زيد  
 عن صاحب الجوهري  
 ارجح



والقربة تتركه وهي اما النية كضرب موسى  
 حبله او معنوية اكل الكثيري يحيى او كان الفاعل  
 مضمرا متصلا بالفعل زركضت زيدا او مستحاضا  
 كزيد ضرب غلامه بشرط ان يحوز المنول متاخرا عن  
 الفعل لئلا ينتقص مثل زيد ضربت او وقع المنول  
 اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في  
 صورتي التقديم والتاخير كضرب زيد العمدوا  
 او بعد معناه كضرب زيد عمرا ووجب تقديمه  
 اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور  
 اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقربة فللمحز  
 غير الاتساع واما في صورة كونه الفاعل ضمير متصلا  
 فلن فاه الاتصال لا انفصال واما في صورة  
 وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في  
 صورتي التقديم والتاخير فلنما ينقلب المفعول  
 فاه المفهوم قوله ما ضرب زيد العمدوا والخصار

ضاربه زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مفعولا بغير  
 آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد والخصار  
 مضمرة في عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا بغير  
 آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب المفعول المطلوب  
 واما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم  
 والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا  
 فيقال ما ضرب العمدوا زيدا فالظاهر ان معنا الخصار  
 ضاربه زيد في عمرو واذا لم يحضر انما هو في ما يلي الا فلا  
 ينقلب المفعول المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل  
 لكن لم يستحسن بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها  
 واما قلنا الظاهر ان معناه كذا الاحتمال ان يكون معناه  
 ما ضرب احدا احدا العمدوا زيدا فيفيد الخصار صفة لكل  
 منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب  
 تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معني الا لان  
 الخصار ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى



قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول مخوض  
 زيدا غلاما او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما  
 في صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرو ابا زيد  
 وقايرة هذا الصير مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل  
 بعد معناه اى معنى الا نحو ما ضرب عمرو ابا زيد او اتصل  
 مفعولا بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل  
 وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب  
 تأخير اى تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور  
 اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فليلا يلزم الاضمار  
 قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او  
 معناه فليلا يتقلب المحر المطلوب واما في صورة  
 كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلما فاة  
 الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين  
 الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا  
 فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف

الفعل الرفع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين  
 المحذوف جواز اى حذف جازا في مثل زيد اى فيما  
 كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائدا  
 عن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد يحذف قام  
 اى قام زيد ويجوز ان يقال قام زيد بذكره وانما  
 قدر الفعل دون الخبر لان تقديره بوجب حذف  
 الجملة وتقدير الفعل حذف جزاء والتقدير في  
 الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جواز اى فيما كان  
 جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرتبة يزيد  
 بن هشام ليبيك على البناء للمفعول يزيد مرفوع  
 على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز دليل  
 وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبيك ضارع بقرينة  
 السؤال المقترن وهو من يبيك واما على رواية ليبيك  
 يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما  
 نحن فيه لخصوصية متعلق بضرع اى يبيك من يذل ويخز

لقيام قرينة مقام الفعل  
 في الزيادة والى ما سبق  
 في الزيادة والى ما سبق



عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهره للبحر في الاول  
 وآخر البيت **و** مختبطينما تطيح الطوايح **و** المختبطين  
 السائل من غير وسيلة والاطاحة الالهلاك والطوايح  
 جمع مطيحة على غير القياس كلوا في جمع مفتحة واما  
 يتعلق بمختبطين واما مصدر رتبة يعنى ويتكلم ايضا من  
 يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك الملكات ماله  
 وما يتوصل به الى تحصيل المال لانه كان معطى التسايلين  
 بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرفع للفاعل بقرينة  
 والى على تعيين وجوباى حذف واجبا في مثل قوله  
 وان احد من المشركين استجارك اى في كل موضع  
 حذف الفعل ثم فتر لرفع الابهام الناشئ من الحذف  
 فانه لو ذكر المفتر لم يبق المفتر مفتر ابل صار حشو  
 بخلاف المفتر الذى فيه ابهام بدون حذف فانه  
 يجوز الجمع بينه وبين مفتره كقولك جاءني رجل  
 اى زيد ففقد الالة وان استجارك احد من المشركين

المحذوف من قوله وان احد من المشركين استجارك اى في كل موضع  
 حذف الفعل ثم فتر لرفع الابهام الناشئ من الحذف  
 فانه لو ذكر المفتر لم يبق المفتر مفتر ابل صار حشو  
 بخلاف المفتر الذى فيه ابهام بدون حذف فانه  
 يجوز الجمع بينه وبين مفتره كقولك جاءني رجل  
 اى زيد ففقد الالة وان استجارك احد من المشركين

فاحمد

فاحذفها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك  
 الاول المفتر باستجارك الشئ وانما وجب حذفه لان  
 مفتره قائم مقامه متعلق عنه ولا يجوز ان يكون احد  
 مرفوعا بالابتداء لا متناع ونحو حرف الشرط على  
 الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذف ان اى الفعل  
 والفاعل معا دون الفعل وحده مثل نعم جوابا لمن  
 قال اقام زيداى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية  
 وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال  
 لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤذاه في مقامه  
 كما لمفتر فيذكر في الكلام اسندراك وانما قدر  
 الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام  
 ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية  
 واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذا تنازع  
 يجرى في غير الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمرا  
 وبكر كريم وشريف ابوه واقصر على الفعل

بيان  
 معين

تنازع الفعلان

ان المفسر قال ان المفسر في قوله نعم زيد قام  
 قال نعم زيد قام زيد فحذف الجملة الفعلية  
 وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال  
 لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤذاه في مقامه  
 كما لمفتر فيذكر في الكلام اسندراك وانما قدر  
 الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام  
 ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية  
 واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذا تنازع  
 يجرى في غير الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمرا  
 وبكر كريم وشريف ابوه واقصر على الفعل



لا يصلح في العمل والما قال الفعلان مع ان التنازع  
 قريب في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب  
 التنازع وهو الاثنان اسمي ظاهر اي اسمي ظاهر  
 واقعا بعدهما اي بعد الفعلين او المتقدم عليهما  
 والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول او هو يتوسط  
 قبل الثاني فلا يكون فيه مجاز التنازع ومعنى تنازعهما  
 فيه انها بحسب المعنى يتوخران اليه ويصح ان يكون  
 هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمول لكل واحد منهما  
 على البدل مع لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان  
 المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني  
 وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون هو  
 الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما  
 نحو ما ضرب واكرم الا انافية تنزع لكن لا يمكن  
 قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل  
 في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه

لا يصلح في العمل والما قال الفعلان مع ان التنازع  
 قريب في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب  
 التنازع وهو الاثنان اسمي ظاهر اي اسمي ظاهر  
 واقعا بعدهما اي بعد الفعلين او المتقدم عليهما  
 والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول او هو يتوسط  
 قبل الثاني فلا يكون فيه مجاز التنازع ومعنى تنازعهما  
 فيه انها بحسب المعنى يتوخران اليه ويصح ان يكون  
 هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمول لكل واحد منهما  
 على البدل مع لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان  
 المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني  
 وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون هو  
 الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما  
 نحو ما ضرب واكرم الا انافية تنزع لكن لا يمكن  
 قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل  
 في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه

لا يصلح في العمل والما قال الفعلان مع ان التنازع  
 قريب في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب  
 التنازع وهو الاثنان اسمي ظاهر اي اسمي ظاهر  
 واقعا بعدهما اي بعد الفعلين او المتقدم عليهما  
 والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول او هو يتوسط  
 قبل الثاني فلا يكون فيه مجاز التنازع ومعنى تنازعهما  
 فيه انها بحسب المعنى يتوخران اليه ويصح ان يكون  
 هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمول لكل واحد منهما  
 على البدل مع لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان  
 المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني  
 وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون هو  
 الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما  
 نحو ما ضرب واكرم الا انافية تنزع لكن لا يمكن  
 قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل  
 في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه

لا يمكن

لا يمكن اضمار مع الا لانه حرف لا يصلح اضماره ولا  
 بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل  
 والمقصود اثباته ومرارا والمص بالتنازع ههنا  
 ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه  
 بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل  
 ففيه مذهب الكسائي بقطع بالحذف وعلى مذهب  
 الفراء فيعلمان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن  
 قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع  
 لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعل في الفاعلة  
 بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا  
 فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلة مثل ضربني  
 واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان  
 يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا فيكونان  
 متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت  
 زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلة والمفعولية

وقد يكون تنازعهما في المفعولية  
 وقد يكون تنازعهما في الفاعلة  
 وقد يكون تنازعهما في المفعولية  
 وقد يكون تنازعهما في الفاعلة



وطني

وقيل انه قد كان له  
مؤلفات اخرى غير هذه

[illegible]



عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي  
 وجاز اي افعال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول  
 الفاعل خلافا للفرق انه لا يجوز افعال الفعل الثاني  
 عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير افعال  
 اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف  
 الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده  
 افعال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرة  
 وان اقتضى المفعول حذفه او اضمرة تقول ضربني واكرمني  
 الزيدان ولا يلزم حذفه وقيل روي عنه شريك  
 الرافعي او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير التاج  
 تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا  
 هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذف المفعول  
 نحو زاعن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضل  
 لو اضمرة في الاول ان استغنى عنه والاي وان لم يستغن  
 عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبي منطلقا وحسبت  
 ورواية المتن غير مشهورة عنه يقال فليفرح حسبي المتن  
 فانه لا يجوز افعال الثاني مع الاشارة الاولى بل تقول حسبت زيدا  
 الاول للثاني افعال او اقتضى الفعل او ذكر الضمير الذي هو فاعله  
 بعد الفاعل قلت وعلى هذا التفسير لا يجزى عنه ان يقول

فانما افعال الثاني مع الاشارة الاولى بل تقول حسبت زيدا  
 واضمرة افعال الثاني مع الاشارة الاولى بل تقول حسبت زيدا  
 خلافا للجمهور فانهم لا يجوزون افعال الثاني مع الاشارة الاولى بل تقول حسبت زيدا

فانما افعال الثاني مع الاشارة الاولى بل تقول حسبت زيدا  
 واضمرة افعال الثاني مع الاشارة الاولى بل تقول حسبت زيدا  
 خلافا للجمهور فانهم لا يجوزون افعال الثاني مع الاشارة الاولى بل تقول حسبت زيدا

زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز  
 اضماره ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضل وان امكن  
 الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرة الفاعل  
 في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد او ا  
 جعلت زيدا فاعلا ضربني واضمرة في اكرمني ضمير ارجا  
 الى زيد لتقدم رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل  
 ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو  
 جائز و اضمرة المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على  
 المذهب المختار ولم تحذف وان جاز حذفه ليلا ينفهم ان  
 مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير  
 راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد  
 الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الخرف  
 كما هو القول الغير المختار فظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار  
 والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبي وحسبتا منطلقين  
 الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبي فجعل الزيدان فاعلا



ومنطلقا مفعولا واضم المفعول الاول في حستهما و  
 اظهر المفعول الشئ وهو منطلقين لما نه وهو انه لو اضم  
 مفردا خالف المفعول الاول ولو اضم مشئ خالف المرجع  
 وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه  
 الصورة الا اذا لاحظت المفعول الشئ اسما والاعيان  
 ذواتا بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراد والا  
 فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الشئ لان الاول  
 يقتضي مفعولا مفردا والشئ مفعولا مشئ فلا يتوجهان الى  
 امر واحد فلا تنازع ولما استدرك الكوفيون على اولوية  
اعمال الفعل الاول بقول امراء القيس ولو انما اسعى  
 لادنى معيشة كفايتي ولم اطلب قليل من المال حيث  
 قالوا قد توجب الفعلان اعني كفايتي ولم اطلب الى اسم واحد  
 وهو قليل من المال فاقضى الاول رفعه بالفاعلية والشئ  
 نصبه بالمفعولية وامراء القيس الذي هو اخص شعراء  
 العرب اعلم الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختلف

اذ لا قائل

اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصرين  
 وقال قول امراء القيس كفايتي ولم اطلب قليل من المال ليس  
 الى ليس من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل  
 من كفايتي ولم اطلب الا قليل من المال لاستلزامه عدم السعي  
 لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه للمنا في  
 الكل منها كفاية وذلك لان لو جعل مدخوله المثبت شرطا كان  
 او جزاء او معطوفا على احدهما منفيًا والمنفي من ذلك مثبتا  
 فعمل هذا ينبغي ان يكون مفعول تام لم اطلب محذوفا اي لم  
 اطلب العزو المجرد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله ولكنما  
 اسعى لمؤثلا وقد يدرك المجرد المؤثلا امثلي وحسب تقويم  
 المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفي قليل من المال  
 ولكنهما اطلب المجرد الاصيل الثابت واسعى لمفعول تام  
 لم يستقم فاعل اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما  
 لم يفصل عن الفاعل ولم يقل منه كما فصل البستاء حيث قال  
 ومنها البستاء شدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا

مفعول تام

ونحو امر القيس من ان لا يفرق  
 ومنه ضياع وانما يصح من النكت  
 فاعل الذي بين يدي من المفعول  
 فاعله من قوله اسعى لمؤثلا  
 فهو الفاعل يستعمل في قوله  
 فاعله الفصل ع



كل مفعول حذف فاعله أي فاعله ذلك المفعول وإنما  
اضيف إلى المفعول للابتن كونه فاعلاً للفعل متعلق به  
واقیم هو ای المفعول مقامه ای مقام الفاعل في السناد  
الفعل أو شبهه إليه وشرطه أي وشرط مفعول ما لم يسم  
فاعله في حذفه وإقامته مقام الفاعل إذا كان عاملاً  
عافلاً أن تغير صيغة الفعل إلى فعل أي الماضي المجهول  
أو يفعل أي المضارع المجهول فيتنول مثل افتعل و  
استفعل وبفعل ويستفعل وغيرها من الأفعال  
المجهولة المزب عليها ولا يقع موقع الفاعل المفعول  
الثاني من مفعولي باب علمت لأنه مسند إلى المفعول  
الأول اسناداً تاماً فلو اسند الفعل إليه ولا يكون  
اسناده التاماً لزم كونه مسنداً أو مسنداً إليه معاً مع  
كون كل من الاسنادين تاماً بخلاف العجني ضرب زير  
لأن أحد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام  
ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب علمت أو

حكمه

حكم حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسنداً  
والمفعول له بلا لام لأن النصب فيه مشعر بالعلية فلو  
اسند إليه فاعل النصب والاشعار بخلاف ما إذا كان  
مع اللام نحو ضرب للشاويب والمفعول معه كذلك  
أي كثر من المفعول له والمفعول معه كذلك أي كثر من المفعول  
الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان  
موقع الفاعل أما مفعول له فلم يعرف وأما مفعول معه  
فلأنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها  
العطف وهي دليل الاتصال والفاعل كالجوز ولا بد من  
الواو فانه لم يعرف كونه مفعولاً معه وإذا وجد المفعول به  
في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع  
الفاعل تعين أي المفعول به أي لو وقع موقع الفاعل  
لشبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليها  
فإن الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك  
لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانهما



ليست بهذه الصفة نقول ضرب زيد باقامة المفعول  
مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف  
مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للمفعول باعتبار الصفة  
وقائدة وصف الضرب بالشدّة التنبية على ان المصدر  
لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصوص ولا فائدة فيه  
لدلالة الفعل عليه في دارة جوار ومجور وشبه ففتحت  
زيد بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اي  
ان لم يوجد في الكلام المفعول به فالحجج اي جميع ما سوى  
المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل و  
المفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي  
الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام  
الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة  
الى الثاني لانه عا ط اي اخذ نحو اعطى زيد وريما مع جواز  
اعطى وريما زيدا وذلك عند الاثني من التبيين و  
اما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد

عروا

عروا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه  
من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ  
والخبر جمعها في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما  
على ما هو الاصل فيهما واشتركا في العامل المنوب  
فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقدير ليتناول نحو  
وان تصموا خبر لكم المجزوع عن العوامل اللفظية اي الذي  
لم يوجد فيه عامل لفظي واحترز به عن الاسم الذي فيه  
عامل لفظي كما سمى ان وكان وكما ان اراد بالعوامل  
اللفظية ما يكون مؤثرا في المعنى لتلاخذه عند مثل  
بحسبك وريهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر الثاني  
فسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانها لا يكونان  
الامسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب  
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقريشي الواقع  
بعد حرف النفي كما ولا والالف الاستفهام ونحوه  
كهل وما ومن وعند سبويه جواز الابتداء بهما من

المبتدأ والخبر



غير الاستفهام ونفي مع قضيته والاختفاء بركي ذلك  
 حسنا وعليه قول الشاعر خير نحن عند الناس منكم  
 خير مبتداء ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل  
 بين اسم التفصيل ومفعوله الذي هو من باب جنتي بكذا  
 ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجوز  
 مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى  
 اراغب انت عن الهمي واحترز به عن نحو اقايمان  
 الزيدان لان اقايمان رافعة للضمير عائد الى الزيدان  
 ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يخرج تشبيهه بزيد قائم  
 مثال القسم الاول من المبتداء وما قايم الزيدان مثال  
 للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال  
 للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت  
 الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسماء  
 مفردة امذكورة بعد ما قايم زيد واقايم زيد  
 واحترز به عما اذا طابقت منتهى نحو اقايمان الزيدان

او مجموعا

او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها خبر ليس الا  
 جاز الامر ان كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعله  
 يستمر من الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة خبرا  
 مقدما عليه فلهذا ثلثه صورا احدها اقايمان الزيدان  
 ويتعقن ح ان يكون الزيدان مبتداء وقايمان خبرا مقدما  
 عليه وثانيهما اقايم الزيدان وتعقن ح ان يكون الزيدان  
 فاعلا للصفة قايم مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز  
 فيه الامر ان كما عرفت والخبر هو المحرور اي هو الاسم  
 المحرور عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات  
 الاسم فلا يصدر عنه يضرب في يضرب زيدانه المحرور  
 المسند به المغاير للصفة المذكورة لان ليس باسم المسند  
 اي ما يوقع به الاسماء واحترز به عن القسم الاول من  
 المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة  
 في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء  
 ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتداء او يجعل

المسند



الباء بمعنى الى والضمير المحرور راجعاً الى المبتدأ وعلى التقديرين  
يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة  
المذكورة تأكيداً واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر  
هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند  
الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ  
والخبر رافعه لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال  
بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر و  
قال الآخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر  
وعلى هذا لا يكون محذورين عن العوامل اللفظية واصل  
المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه او المبتدأ  
مانع التقديم على الخبر لفظاً لان المبتدأ ذات والخبر  
حال عن احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن  
ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظاً  
جاء قولهم في واره زيد مع كونه الضمير عابداً الى زيد  
المتأخر لفظاً لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم

صاحبها

صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في خبر الخبر  
الذي اصله لتأخير يندم عود الضمير الى الناحية لفظاً  
ورتبة وهو غير جائز وقد يجوز المبتدأ مكررة وانه اصل  
فان يجوز معرفة لانه لمعرفة معنى معين واما  
لمطرب المهم الكثرة الوقوع في الكلام اي هو الحكم على الامور  
ولكن لا تقع مكررة على الاطلاق بل اذا اختلفت تلك  
النسبة بوجه فافهم وجوه التخصيص او بالتخصيص بقدر  
انتم الكفاية بالمعروف مثل قولك شجرة ولعب مؤمن  
خير من شجرة فانه اللعب متساو للمؤمن والكافرون  
وصف المؤمن كخصيص بالصفة فجعل مبتدأ وخبر جبره و  
قولك ارجل في الدار ام امرأة فانه المتكلم به  
الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المحكي عن  
تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كونه احدهما  
في الدار كائناً فيها فكل واحد منهما يخص بهذه الصفة  
فجر مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك







الى الصواب لما كان الخبر المعرف فيما سبق محققا بالبعد  
 لكونه تاما لاسم فلم يكن له حاجة داخله فيه الا اذا كان خبر  
 الى الخبر المستند قد وقع جملة ايضا فاما او المحرقة فخرج جملة  
 اسمية من زبد قايما ابوة وفعلية من زبد قايما ابوة و كلم  
 ذكره المصنف لانه راجع الى الفعلية واذ كان الخبر جملة  
 وجملة مستقلة بنفسها لا يقتضيه الارتباط بخبرها فلا بد  
 في جملة الواقعة خبر عن المستند امر عايد يرتبط به و  
 ذلك العايد اما مضمرا في المثال المذكورين او غيره  
 كالدم في نعم الرجل زيد ووضوح المظنة موضع المضمرة كـ  
 لثاقه ما تحاقه وكون الخبر نفس المستند المحرقة هو احد  
 احد وقد يحذف العايد اذا كان ضمير القيا م قرينة كـ  
 البر الكربتين درهما والسمن منوار مدرام  
 الكرم من منوار منه بقرينة انه بايع البر والسمن  
 لا يسر غيرهما وما وقع طرقا الخبر انه وقع ظرف زمان او مكان  
 او جارا ومجرورا فالأكثر في النجاة وهم المصنفون على انه اي خبر

الى الخبر الواقع ظرفا مقدر اي ما قول بجدة بتقدير الفعل  
 فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر  
 فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الالف وهو الكوفيون  
 فانه يصح مفروا وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق  
 عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير  
 فالاصل اولي ووجه الالف انه خبر والاصل في الخبر الالف  
 ثم ان الاصل في المبتداء التقديم وجاز تأخره لكنه قد  
 يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء  
 مستندا على ما صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر  
 الكلام كمال استفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصداق  
 مثل من ابوك فان من مبتداء مثل على ما صدر  
 الكلام وهو الاستفهام فان معناه اينذا ابوك ام  
 ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه ومذهب  
 بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه موقوفة ومن خبره  
 الواجب تقديمه على المبتداء لانه معنى الاستفهام او كانا



المبدأ

الميزان

بسم الله الرحمن الرحيم

المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا قول من  
يجوز كون الالف والواو حرفا والا على ثلثة الفاعل و  
جمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى  
الذى ليس بحجة صورة سواء كانت بحسب الحقيقة  
جمله او غير جمله ما صدر الكلام اى معنى وجب لصدور  
الكلام كالاستفهام مثل ابن زيد فزيد مبتداء وايضا  
متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل  
كان الخبر جملة حقيقة مفردة الصورة وان قدر باسم الفا  
كان مفردا بصورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بحجة  
صورة واحترز به عن نحو زيد ابن ابوه اذا لا يبطل بنا غيره  
صدارة ما صدر الكلام لتصدره فى جملة او كان الخبر  
بتقديمية متحالة اى للمبتداء من حيث انه مبتداء  
فتقدمية يصح وقوعه مبتداء مثل فى الدار رجل فان  
فى الدار خبر تخصص المبتداء بتقدميه كما عرفت فلما اخر  
بقى المبتداء مكررة غير مخصوصة او كان مستعطف بكسر



الدائم اى كان متعلق الجزر التابع له تبعه بمقتضى معناه تقيد  
 على الجزر فلا يرد نحو على الله عبد متوكل ضميمه كما بين في جواب  
 المستدء راجع الى ذلك المتعلق او لو اخر لزم الاضمار  
 قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبد افقوله  
 مثلها اى مثل التمرة مبتدء وفيه ضمير متعلق الجزر وهو  
 التمرة لان الجزر هو قوله على التمرة والتمررة متعلق به  
 مثل تعلق الجزر بالكل او كان الجزر خبرا عن ان المفتوحة  
 الواقعة مع اسمها وخبر المتوكل بالمفرد مبتدء اذ في  
 تاخير خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلطف  
 لا يمكن الذبول عن الفتحه لطفا بها او في اكنابة مثل  
 عندي انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الجزر على  
 المبتدء في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعد الجزر  
 من غير ان يتعد الجزر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك  
 التعدد واما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل  
 ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد وعافل وبغير

العطف

لما كان متعلق الجزر بالكل او كان الجزر خبرا عن ان المفتوحة بالمكسورة في التلطف  
 لا يمكن الذبول عن الفتحه لطفا بها او في اكنابة مثل  
 عندي انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الجزر على  
 المبتدء في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعد الجزر  
 من غير ان يتعد الجزر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك  
 التعدد واما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل  
 ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد وعافل وبغير

العطف مثل زيد وعافل واما بحسب اللفظ فقط  
 نحو جئت حامض فانها في الحقيقة خبر واحد اى متروفي  
 هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى  
 صورة تعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد  
 المصنف بتعدد الجزر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف  
 لا يخفى به لاني الجزر ولا في المبتدء ولا في غيرهما وايضا  
 المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا  
 اورد في المثال الجزر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد  
 انعم فالاقصا عليه لذلك وقد يتضمن المبتدء معنى  
 الشرط وهو سببية الاول كشفا او للحكم به فلا يرد عليه  
 نحو وما يكمن من ثمة فمن الله في ثبته المبتدء الشرطية سببية  
 للجزر سببية الشرط للجزر فيصح وخول الفاء في الجزر وصح  
 عدم وخول فيه نظرا الى مجرور تضمن المبتدء معنى الشرط  
 واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول  
 الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخول فيه بل يحذف

ونحو جئت حامض فانها في الحقيقة خبر واحد اى متروفي  
 هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى  
 صورة تعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد  
 المصنف بتعدد الجزر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف  
 لا يخفى به لاني الجزر ولا في المبتدء ولا في غيرهما وايضا  
 المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا  
 اورد في المثال الجزر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد  
 انعم فالاقصا عليه لذلك وقد يتضمن المبتدء معنى  
 الشرط وهو سببية الاول كشفا او للحكم به فلا يرد عليه  
 نحو وما يكمن من ثمة فمن الله في ثبته المبتدء الشرطية سببية  
 للجزر سببية الشرط للجزر فيصح وخول الفاء في الجزر وصح  
 عدم وخول فيه نظرا الى مجرور تضمن المبتدء معنى الشرط  
 واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول  
 الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخول فيه بل يحذف



وذلك البتراء المنفرد معنى الشرط اما الاسم الموصول  
 بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية  
 مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما الشرط ان يكون  
 صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابته الشرط  
 لانه الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم  
 الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها  
 المضاف اليها مثل الذي يأتيني بهذا مثال للاسم الموصول بفعل  
 او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم  
 واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقول  
 لفلان الموت الذي تفرون منه فانه مثلا فيكم ومثل  
 كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل  
 في الدار وهذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثلا  
 مثال المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام  
 رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الخوف  
 المشبهة بالفعل او ادخلنا على البتراء الذي يمتد دخول الفاء

على خبره

هذا هو الشرط  
 وهو الذي جعلت  
 صلته جملة فعلية  
 او ظرفية مأولة  
 بجملة فعلية  
 ههنا بالاتفاق  
 وانما الشرط ان  
 يكون صلته فعلا  
 او ظرفا مأولا  
 بالفعل ليتأكد  
 مشابته الشرط  
 لانه الشرط لا  
 يكون الا فعلا  
 وفي حكم الاسم  
 الموصول المذكور  
 الاسم الموصوف  
 به او النكرة  
 الموصوفة بهما  
 اي باحدهما وفي  
 حكمها المضاف  
 اليها مثل الذي  
 يأتيني بهذا  
 مثال للاسم  
 الموصول بفعل  
 او الذي في الدار  
 هذا مثال للاسم  
 الموصول بظرف  
 فله درهم واما  
 مثلا مثال  
 المضاف الى  
 النكرة الموصوفة  
 باحدهما فقولك  
 كل غلام رجل  
 يأتيني او في  
 الدار فله درهم  
 وليت ولعل من  
 الخوف المشبهة  
 بالفعل او ادخلنا  
 على البتراء الذي  
 يمتد دخول الفاء

على خبره مانعان عن دخول عليه لان صحت دخول عليه انما  
 كانت لمشابهة البتراء والجر للشرط والجزء وليست  
 ولعل يزيدان تلك المشابهة لانها يخرجان الكلام من  
 الجزئية الى الانشائية والشرط والجزء من قبيل الانشاء  
 وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النجاة فلا يقال ليت  
 او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب  
 كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه  
 تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق  
 انما هو من بين الحروف المشبهة لامطلقا ووجه ذلك  
 التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق  
 بعضهم قيل هو سبويه ان المكسورة بهما اي بليت و  
 لعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع  
 عنه لانها لا تخرج الكلام عن الجزئية الى الانشائية يؤيد  
 قوله تعالى ان الذين كفروا وما تواتوا وهم كفار فليس يقبل فان  
 قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة وكثرة بليت ولعل فما وجه



مفوضا علی انہ خلیفہ من بعدہ محمد و آل محمد و آل محمد

السهل

کتابخانه جامعہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

لأن هذا من ذلك لا يكون إلا عند الاشتباه عند المتكلمين  
بان سواها ولم يمتنعوا أي شيئاً منها المهادل فيميز بينهم  
فيقول لهم المهادل منكم  
المهادل والله أي هذا المهادل والله بالقرينة الحالية  
وليس من باب حذف الخبر بتقدير المهادل هذا لأن  
مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلاية  
لتوجه اليه الناظرون ويروى كما يراه وإنما اني بالقسم  
جراً على عادة المستهلين غالباً ولئلا يتوهم نصب  
المهادل عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازاً أي حذفاً  
جائزاً لقيام قرينة من غير اقامة شيء ومقامه مثل الخبر  
المحذوف جوازاً في قولك خرجت فاذا السبع فانا  
تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللب  
خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف  
زمان للخبر المحذوف غير سادسده أي فففي وقت  
خروج السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة  
وجوباً أي حذفاً واجباً فيما التزم أي تركيب التزم  
في موضع أي موضع الخبر غيره أي غير الخبر وذلك أربعة  
مواضع على ما ذكره المصنف اولها المبتداء الذي بعد







خاصه بجعل قايما من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف  
 الخبر من غير سبب مسته وتفسير المبتداء المقتضى وعمومه بدليل  
 الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سبب  
 الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضرب في البحر  
 زيد اضربه قايما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء  
 لا خبر لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قايما  
 وثالثها كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة عطف  
 عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيقه  
 الى كل رجل مقرون مع ضيقه فهذا الخبر واجب حذفه  
 لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقسم المعطوف  
 في موضعه واما رابعها كل مبتداء يكون مقسما به وخبره  
 القسم وذلك مثل عمر لا فعلت كذا اي لعمر وبقي  
 قسمي اي ما اقسام به فلا شك ان لعمر يدل على القسم  
 المحذوف وجوب القسم قايما مقامه فيجب حذفه  
 والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح

لا القسم موضع التحفيف لكثرة استعماله خبران واخواتها اي  
 في المرفوعات خبران واخواتها اربعا هي المرفوعات الخمسة  
 الباقية وهي ان وكان وكن وليت ولعل وهرم فروع هذه  
 الحروف بالابتداء وعلى المذهب الصحيح لانها لما انتهت  
 الفعل المتعدي كما سجي علت رفعا ونصباً مثله هو  
 اي خبران واخواتها المسند الى شيء اخر بعد دخول  
 احد هذه الحروف عليها فتولد المسند الى خبر كما في خبر  
 المبتدأ او خبر لا النفي لحنس وغيره او بقره بعد دخول  
 هذه الحروف خرج جميعا عنه والمراد بدخول من الحروف  
 عليها وزودها عليها لا يرت اثر فيها لفظا ومعنى  
 فلا ينتقص التعريف من قولنا ان زيد يقوم  
 ابو هـ فانه يقوم بهنسان حيث استاده الى ابو هـ ليس  
 مما يدل عليه ان هذا المعنى انما يدل على جملة يقوم ابو هـ  
 فلا يحتاج الى ايجاب عنه بان المراد بالسند المسند الى اسماء  
 هذه الحروف ويلزم منه استراك قوله بعد دخول











تقرنه ذكر التوابع في بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرع من  
المروءة شرح في المنصوبات وقدمها على الحروف والكثرة وكلمة الضب  
فقال **المنصوبات** هو ما شتمل على علم المفعولية وقد تبين شرحه  
بما ذكر في المروءة والمراد بعلم المفعولية علامة كونه الاسم مفعولا  
حقيقته او حكما وهي اربع الفتح والكسرة والفتحة والياء كوايت  
زيد او سلمي واباك وسكين وسمين فمنه في المنصوب  
او ما شتمل على علم المفعولية المفعول المطلق تسمى بصحة الملاق  
صينغة المفعول عليه ان غير تقييده بالياء او في او مع او الاسم  
بحكم المفعول الاربعة الباقية فانه لا يصح الملاق حينئذ  
عليها الا بعد تقييده بما بواحدة منها فيقال المفعولية وفيه  
او معاولة وهو المفعول المطلق اسم فاعل فعل والمراد  
بفعل الفاعل اياه قيا به بحيث يقع اسناده اليه لا يجوز  
مؤثر افيه مجرد اياه فلا يرد عليه من مات موتا وجب له  
وسر سره وانما زيد لفظ الاسم لا تراه فاعله الفاعل المفعول  
المطلق تاقم اللفظ ويخر فيه المصاد ككنا مذكور صدقه

وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه كوصف  
ضربا او حكما اذا كان مقدرا كوصف الرق او اسمي كوصف  
الفعل كوصف ضربا وخرج المصاد التي لم يذكر فعلا حقيقة  
ولا حكما كوصف وقع على زيد بمعنى صفة تانيته للفعل  
وليس المراد به الفعل كين بمعنى ذلك الاسم فانه معنى ذلك  
الاسم خرج معناه بل المراد ان معنى الفعل شتمل عليه شتمال النظر  
على الخبر وخرج به مثقال دينا في قولك ضربت ضربا  
تا دينا فانه وان كان مفعولا على فعل مذكور لكنه ليس  
ما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج مثل كرايتي في  
نحو كرهت كرايتي فانه تكرار اعتبارين احدهما كونها  
بحيث قامت بنا على الفعل المذكور واشتق منها فعل  
اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل على ما ح و ثاينهما  
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بالفعل  
بالا اعتبار الاول طاف في قولك كرهت كراهة وهو مفعول  
مطلق واذا ذكرت بعده بالا اعتبار الثاني كافي كرهت كرايتي



هو مفعول لا مفعول مطلق في ذلك الفعل مشتمل عليه بهذا الاعتبار  
 بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فيجوز بهذا الاعتبار  
 ان لا يكون على المحذوف وجها معاونا فاعاوه كقول المفعول المطلق لتاكيد  
 ان لم يكن في مفعوله زيادة على نفعهم من الفعل والرفع انزل  
 على بعض انواعه والعدد وان كان على عدده مثل جلست جلوس  
 لتاكيد وجوه كبريهم للرفع وحسنه ليعلم بالعدد والتأويل  
 اي الذي لتاكيد لا يتنى ولا يجمع لانه والله على ما هم فيه بصيرة  
 غير الدلالة على التعدد والتثنية والجمع استلزاما للتعدد فلا يقال  
 جلست جلوسين وجلوسا الا اذا تعدد النوع والتعدد بجلوس  
 اخويه الذين هما للنوع والعدد كوجبت جلوسين وجلوسا  
 كبريهم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظ اي مغاير اللفظ  
 فعلة ما بجلوسا مثل تعدد جلوسا واما بجلوسا نحو انبسم الله  
 بنات احنا وسيو بقدر له عالما فربا به ارفعدت وجلبت  
 جلوسا وانبت الله ونبت بناتنا وقد يحذف الفعل المفعول  
 المطلق لقيام قرينه جوازا كقولك لم يقدم سيرة خير مقدم

ارقت

اي قدمت قد وخير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدره باعتراف المصنف  
 او المصنف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوب اي  
 قد واجبا سماعا اي سماعا موقوفا على السماع لا قاعدة له  
 لغيرها كقولنا اي سقاك الله ورعا اي رعاك الله رعا  
 وخيبة اي خيبة فخر خيبة الرجل خيبة اذا لم ينل ما يطلبه وجها  
 اي جده جده ولجده قطع الانف لاداة والشقة واليد وحده  
 اي حمد حمد وشكر اي شكر شكر وعجبا اي عجب عجب فانه لم يوجد  
 في كلامهم استعمال الافعال العاللة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب  
 الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حجت الله وشكر الله وشكر  
 وعجبا باعتراف بعضهم بانه ذلك كلام الفصحى وبعضهم بان وجوب  
 الحذف انما هو في استعمال اللام كوجه الله وشكر الله وعجبا له  
 وقد حذف الفعل التام المفعول المطلق قد واجبا اي قد قويا  
 يعلم من كل حذف مع الفعل لزوما في موضع متقدمة  
 منها اي في هذه الموضع موضع ما وقع اي المفعول المطلق وقع  
 مثبتا اريد اثباته لان نفسه فانه لو اريد نفسه كوما زيد

وانطبق الحد  
 ان لم يكن في مفعوله زيادة على نفعهم من الفعل والرفع انزل  
 على بعض انواعه والعدد وان كان على عدده مثل جلست جلوس  
 لتاكيد وجوه كبريهم للرفع وحسنه ليعلم بالعدد والتأويل  
 اي الذي لتاكيد لا يتنى ولا يجمع لانه والله على ما هم فيه بصيرة  
 غير الدلالة على التعدد والتثنية والجمع استلزاما للتعدد فلا يقال  
 جلست جلوسين وجلوسا الا اذا تعدد النوع والتعدد بجلوس  
 اخويه الذين هما للنوع والعدد كوجبت جلوسين وجلوسا  
 كبريهم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظ اي مغاير اللفظ  
 فعلة ما بجلوسا مثل تعدد جلوسا واما بجلوسا نحو انبسم الله  
 بنات احنا وسيو بقدر له عالما فربا به ارفعدت وجلبت  
 جلوسا وانبت الله ونبت بناتنا وقد يحذف الفعل المفعول  
 المطلق لقيام قرينه جوازا كقولك لم يقدم سيرة خير مقدم

اي قدمت قد وخير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدره باعتراف المصنف  
 او المصنف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوب اي  
 قد واجبا سماعا اي سماعا موقوفا على السماع لا قاعدة له  
 لغيرها كقولنا اي سقاك الله ورعا اي رعاك الله رعا  
 وخيبة اي خيبة فخر خيبة الرجل خيبة اذا لم ينل ما يطلبه وجها  
 اي جده جده ولجده قطع الانف لاداة والشقة واليد وحده  
 اي حمد حمد وشكر اي شكر شكر وعجبا اي عجب عجب فانه لم يوجد  
 في كلامهم استعمال الافعال العاللة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب  
 الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حجت الله وشكر الله وشكر  
 وعجبا باعتراف بعضهم بانه ذلك كلام الفصحى وبعضهم بان وجوب  
 الحذف انما هو في استعمال اللام كوجه الله وشكر الله وعجبا له  
 وقد حذف الفعل التام المفعول المطلق قد واجبا اي قد قويا  
 يعلم من كل حذف مع الفعل لزوما في موضع متقدمة  
 منها اي في هذه الموضع موضع ما وقع اي المفعول المطلق وقع  
 مثبتا اريد اثباته لان نفسه فانه لو اريد نفسه كوما زيد











في قوله راجع الى الثاني فعل فعله به او التعريف بناء على عدم قصد حذف لفظ المفعول وتضمنه به راجع الى الموصوفه  
 لفظ المفعول مستند اليه ويجوز للمخاطبه ان المصدر راي الذي هو فعل متعلق به او فعل فعله لاسم به  
 في قوله الثاني راجع الى المصدر راي الذي هو فعل متعلق به او فعل فعله لاسم به  
 في قوله الثالث راجع الى المصدر راي الذي هو فعل متعلق به او فعل فعله لاسم به  
 في قوله الرابع راجع الى المصدر راي الذي هو فعل متعلق به او فعل فعله لاسم به

بخلاف الثاني يتعدى الى المفعول **المفعول به** هو وقع اي هو وقع عليه  
 فعل الفاعل ولم يذكره كتحذف ما يستحق المفعول المطلق المراد بوقوع  
 فعل الفاعل عليه بغيره لا واسطة حرف فانه لم يتوكل في خبرت به  
 ان الخبر وقع على زيد ولا يقولون في مرتب زيد المراد بوقوع  
 عليه بغيره بغيره فيخرج المفعول التثنية الباقية فلا تارة واحدة  
 منها ان الفعل وقع عليه بغيره وسواء له والمفعول المطلق  
 لما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فاعلم المفعول المطلق عين فعله  
 والمراد بفعل الفاعل فعل عتبه سنده الى ما هو فاعل حقيقة  
 او حكم فيخرج بمنزلة زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه  
 لم يعتبه سنده الى فاعل ولا يكتفى بمثل اعطى زيد بهما فاصيد  
 على درهماه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر سنده الى الفعل اليه  
 فانه المفعول لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فايده  
 ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال وقع عليه الفعل كما اخبره خبرت  
 زيد فانه يقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر سنده  
 الى الفاعل الذي هو ضمير الحكم وقد تقدم المفعول به على الفعل

في قوله راجع الى المصدر راي الذي هو فعل متعلق به او فعل فعله لاسم به

فيه لقوله المفعول في العمل فيعين فيه تقديره وتأخر اما جواز ان يمتثل اليه عبد  
 او وجه كحبيب تمنى واما وجوبه فيضمن معنى استفهام او شرط او نحو  
 من رايته وانه لم يتركه كذا هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه  
 في خبر ان نحو البر ان يكتفى لسانك وقد حذف الفعل العامل  
 في المفعول بـ **انتم** قرينه متعالية او حاله جواز كزيد  
 لمن قال ضرب اي ضرب زيد المحذوف لقونه المتعالية  
 التي هي اليك وكذا كذا للمتوجه اليها اي تريد كذا  
 محذوف الفعل لقونه اليه ووجوبه في اربعة  
 مواضع تخصها بالذكر ليس تخص لوجوب محذوف  
 باب الشرارة والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو  
 اخاك اخاك اي الزم من كثرة بها حثها بالنسبة الي  
 هذه الابواب الاولى تلك المواضع الاربعة سمعنا في تصور  
 على السماع لا يتجا وزعمه مثله محذوف وهو سمعته بان  
 يقاس عليها مثله اخرى نحو امره اي ترك امره  
 ونفسه وانتهوا خير لكم اي انتهوا عن التشدد وقصدوا



سورة شمس  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

جاءوا بالتوحيد واهل وسلاى اتيت اهلاى مكانا  
ما هو لا معور لا خرابا واهلا لا اجانب ووليت سلا  
نم السلا ولا خرنا والموضع السانى ثم تلك الموضع الاربعة المنادى هو  
الملكوا قبله اى توجه اليك توجهه وتقبله كما اذا ناديت مقبلا  
عليك توجهه خفيقه مثل ما زيد وكل ياسى ويا جبال يا ارض  
فانما نزلت ولا تفر له ثم له صلاحية النداء ثم دخل عليه حرف  
النداء وقصد نداءها فى حكم المطلق باله خلاف المند ذلك المتفجع  
عليه دخل عليه حرف النداء المجرد التفع لا تفر له ثم له النداء  
وقصد نداء يخرج منه عبت المقيد بعرف المندى ولما افرد  
المعركا به بالنداء كفى بعد فيه تحكى فاه المند ايضا كما قال بعضهم  
منادى مطلقا له حكما على وجه التفع فادقت يا محمد  
فكذلك تناديه وتقر له يقال فانما انتا والى كذا او ادخاله  
تحت المنادى فاعلم ان المفضل قيل الى ههنا كذا لم يسموه ايضا  
انه داخل فى المنادى كحرف نداء وعو له حرف خمسة وهى يا ويا  
وهيا واهى والهمزة واحترز بقوله حرف غير لم يقبل زيد لفظ

وتنذر  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

واجب على الاول بان ادوا سلا ولا كلفوا استعمالها جواز فيها  
او تقدير تفصيل للطلب اى طلبا لطيفا بان يكون اللفظ  
مقدمة كقولنا سفا عرض مما هذا اوليت به اى نيابة  
لفظية بان يكون النايب منزلا او تقديرية بان يكون  
منزلا او تقديرية بان يكون النايب مقدرا كذا فى المناس  
المذكور اوليت دى والمنادى للشرط مثل يا زيد و  
المقدمة مثل الايا اسجد اى يا قوم اسجدوا وانتصاب  
المنادى عند يسوبه على انه منفرد ونا صيغة المقتدر  
واصل يا زيدا وادعو زيدا فحذف الفعل فلهذا لا ضرورة  
الاستعمال وله لانه حرف النداء عليه وافادته فاميد عند  
المند وحرف النداء السد مسد الفعل قال الرعلى فى بعض كلامه ان يا  
واخواته فمساها الافعال فعلى هذا من المند هين لا يجوز به هذا الباب  
اى ما انتصب المفعول به بعلم واجب الحذف وعلى  
هذا المند هين مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزى  
اجته وعكس يسموه كذا جزى اجته الفعل والفعل مقتدران  
وعند المند حرف النداء قائم مقام احد جزى اجته اى الفعل والفعل

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



والله اعلم بالصواب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

ما و انما قلنا ذلك الى ان قلتم ما بالمشقة لا يحسن ان يكون من مشا بها الزلزال

...  
 ...  
 ...  
 ...  
 ...



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a red circular stamp or seal on the right side.

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

ولا لا في اركان الجمله حاله بصير معني وفتح منادها فثبت الحاق الالف لا يكون التام فيه الصلا  
وعلى تقدير كونه الالف في لفظ لا يكون الا مقصورا لاقتضاها الالف فتحرر من كونها في الالف  
فيه جمله بانهما عطف في قوله وفتح المقصور منه افادة ان كماله مستغنى بالالف لا يكون التام فيه الصلا

فمن كان في الشفاقة من الأشرار إنما يتصور إذا كان كلهم لغفلا كما إذا كان الأشرار والحق وتوحيدهم بقدر ما قيل في كتابهم  
الكتاب ليس كما ينبغي حتى يكون فيه من الأشرار ما قيل في كتابهم من الأشرار والحق وتوحيدهم بقدر ما قيل في كتابهم  
ويعملوا على أن يكونوا من الأشرار والحق وتوحيدهم بقدر ما قيل في كتابهم من الأشرار والحق وتوحيدهم بقدر ما قيل في كتابهم  
الآن لا بد من النظر في الأسباب والحق وتوحيدهم بقدر ما قيل في كتابهم من الأشرار والحق وتوحيدهم بقدر ما قيل في كتابهم  
فمن كان في الشفاقة من الأشرار إنما يتصور إذا كان كلهم لغفلا كما إذا كان الأشرار والحق وتوحيدهم بقدر ما قيل في كتابهم



هذا توقفت لنصب رَجُلًا لا تقيد له لانه منصوب  
لا يجمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا  
ولا معروفا مثل يا حسنا وجهه ظرفيا ولم يورد المصنف لهذا  
القسم مثالا او حيث انضج انتفاء كل من القيدين  
بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى  
ايراد مثال له على الانفراد مع ان المثال الشائع بحمد  
فيمكن ان يراد بقوله يا طالعاً جيداً غير معين بهذه  
العبارة اعم من ان يراد بهما معين او غير معين فامثلة  
الاسماء باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما  
سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له  
على جنس وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة  
حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبني لا ان توابع  
المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني  
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف  
لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرا ولا وعمرا لان المتبوع

هذا توقفت لنصب رَجُلًا لا تقيد له لانه منصوب  
لا يجمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا  
ولا معروفا مثل يا حسنا وجهه ظرفيا ولم يورد المصنف لهذا  
القسم مثالا او حيث انضج انتفاء كل من القيدين  
بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى  
ايراد مثال له على الانفراد مع ان المثال الشائع بحمد  
فيمكن ان يراد بقوله يا طالعاً جيداً غير معين بهذه  
العبارة اعم من ان يراد بهما معين او غير معين فامثلة  
الاسماء باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما  
سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له  
على جنس وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة  
حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبني لا ان توابع  
المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني  
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف  
لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرا ولا وعمرا لان المتبوع

مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن  
مفردة لاحقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية  
وح لا يجوز فيها الا النسب وانما جعلنا المفردة اعم  
من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا  
ولفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان لا يكون مضافا لفظيا  
او شبه مضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة  
المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة  
اللفظية والمشبته بالمضاف لانها كالنوع المفردة  
في جواز الرفع والنصب بازيد الحسن الوجه وحسن  
الوجه وبازيد الحسن وجه والحسن وجه ولما لم يجر  
الحكم الا في في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيها هو جار  
فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجار  
هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال  
من التاكيد الى المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في  
الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء ونحو يا زيدا وفديكوز



اعراب رفعا ونصا وكان المختار عند المص ذلك و  
لذلك لم يقيّد التأكيد بالمعنوي والصفة مطلقا  
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف المتنع  
ودخول يا عليه يعنى المعروف باللام بخلاف البدل و  
المعطوف الغير المتنع ودخول يا عليه فان حكمها غير  
حكمها كما سيأتي نرفع جملة على لفظ الظاهر او المقدر  
لان بناء المنادى عرضي في شبه المعرب فيجوز ان يكون  
تابع تابعا للفظ وتنصب على محله لان حق تابع المبتدأ  
ان يكون تابعا لمحله وهو بهنا منصوب المحل بالمفعولية  
نحو يا بنيم اجمعون واجمعين في التأكيد ويا زيد العاقل  
والعاقل في الصفة واقصر على مثالها لانها اكثر واشهر  
ويا غلاما بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث  
والحارث في المعطوف بحرف المتنع ودخول يا عليه و  
الخليل بن احمد وهو اسناد سيبويه في المعطوف  
المتنع ودخول يا عليه بخيار الرفع مع تجويزه النصب

لان المعطوف بالرفع في الحقيقة منادى مستقل فينبغي  
ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء  
له وهي الفتحة او ما يقوم مقامها ولكن لم يباشره حرف  
النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا  
وابو عمرو بن العلاء النحوي الفارسي المتقدم على الخليل  
يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه  
تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى  
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبتدأ تابع لمحله ومحله النصب  
وابو العباس المبرز ان كان المعطوف المذكور كالحسن  
اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكما قيل اي  
قابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لا مكان جعله  
منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف  
المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصقني  
فكأن عمر و اي ابو العباس مثل ابي عمرو وفي اختيار  
النصب لا امتناع جعل منادى مستقلا والمضافة عطف



على المفردة اى وتوابع المنادى المبني على ما يرفع المضاف  
بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى  
ينصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء  
لا يباشرها مثل يا يمين كرم في التاكيد ويا زيد في المال  
في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا  
يجيء المعطوف بحرف المتبوع ودخول يا عليه مضافا لانه  
اللام مبتدئ ودخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية و  
البدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذي  
ذكر من قبل وهو المتبوع ودخول يا عليه بغيره المعطوف  
الذي لا يمتنع ودخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما  
حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء و  
ذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة  
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل حقيقة  
ولامانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء  
مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل منهما مطلقا في هذا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحكم

الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كان مفردا  
او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل  
مثل يا زيد زيد ويا زيدا عمرو ويا زيدا طالعا جبلا  
ويا زيدا رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو  
ويا زيدا وعمرو ويا زيدا وطالعا جبلا ويا زيدا ورجلا  
صالحا والعلم اى العلم المنادى المبني على الضم اما كونه  
منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما  
يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز الضمة لا يكون الا في  
المبني على الضم الموصوف بابن بحر وعن التاء او ملحوق  
لها اعني ابنة بلا تحلل واسطة بين الابن وموصوف كما هو  
المبتدأ والى الفهم فخرج عنه مثل يا زيد الطريف ابن عمرو  
مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل  
علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء  
المفرد على ما يرفع به كمن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى  
الجامع لهذا الصفات والكثرة مناسبة للتحقق

ضمة جواز

ان كان البدل والمضاف  
مفردا موقفا لم يرفع  
البناء

الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كان مفردا  
او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل



فحذفوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا واذا  
نودي المعروف باللام اي اذا اريد نداءؤه قبل مثل يا ايها  
الرجل بتوسيط اي مع تاء التنبيه بين حرف النداء والنادي  
المعروف باللام تحذف عن اجتماع التي التعريف بلا فاصلة  
واسطة ويا بعد الرجل بتوسيط هذا ويا اي هذا الرجل  
بتوسيط الامر من معا والتزويج بين العرب رفع الرجل  
مثلا وان كان صفة وحققها جواز الوجهين الرفع والنصب  
كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالترزم رفعه  
ليكون حركة الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي  
علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا  
بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى كلام  
ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبرهن عن تلك القاعدة المظنفة  
وتوابعها بالجر عطف على الرجل اي والتزويج ورفع نواحي الرجل  
مضافة او مفردة نحو يا اي هذا الرجل الظريف ويا ايها  
الرجل والمال لانها نواحي منادى معرب وجواز الوجهين

انما

انما يكون في نواحي المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة  
تجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين  
احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها  
للكلمة بالنداء لان اصله اذ حذفت الهمزة وعوضت  
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه  
ولما لم يجمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا  
الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم  
والصبيح وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست  
عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام  
فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة  
للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال  
يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي  
في قولهم من اجلك يا التي ثبتت قلبي وانت بخيلة  
بالوصلة عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف  
ان كانت لازمة للكلمة يحكموا عليه بالنداء وفي الغلام

متعلق بحكموا الموحى



في قولهم فيا الغلامان اللذان قرأا لانتفاء الامر من كليهما  
 كما في حكموا بانه اشدي شذوذاً ولك اي جازك في مثل  
 يا نعيم نعيم عدي اي في تركيب تكرار فيه المنادي المعرفة  
 المفردة صورة وولي الثاني اسم المجزور بالاضافة في بدل  
 الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب التركيب  
 اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر فقط  
 والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيمم التثنية  
 تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك  
 من مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة  
 المذكور وذلك من مذهب المبرور والسيرافي اجاز الفتح  
 مكان النصب على ان يكون في الاصل يا نعيم يا نعيم بالضم تيم  
 عدي ففتح اتباعا لنصب التثنية كما في يا يزيد بن عمرو وتعين  
 النصب على التثنية لانه متاين مضاف او تابع مضاف وتما  
 البيت يا نعيم نعيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سؤدة عمر  
 البيت لبريد بن رباح راو عمر البتي الشاعر ان يهجو فقال

جبر

جبر خطابا بسني تيم لا تتركوا عرا ان يهجو فيلقينكم في  
 سؤدة اي مكروء من قبلي يعني مهاجراته اياهم و  
 المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة  
 فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واستفاد  
 الياء اكتفاء بالكسرة او الحان قبل كسرة احترار عن نحو  
 يا قحاي مثل يا غلام وقبلها الف نحو يا غلاما وهذا الوجهان  
 يقعان غالباً في النداء لان النداء موضع التخفيف لان  
 المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص  
 منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فحذف يا غلامي بوجهين  
 حذف الياء وابقاء الكسرة وهما اي عزان الوجهان  
 وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم  
 لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما عدا ذلك  
 لا ياء المتكلم واشتهر بها لندك الشهرة على الياء المتغيرة  
 بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو يا عدو او قد جاء  
 شاذ في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتح عن الالف

والياء على وجهين  
 الالف والفتح



ويكون المناوي المضاف الياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه  
 كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلامية ويا غلامية  
 ويا علامه ويا علامه فرقا بين الوصل والوقف قالوا  
 اي العرب في محاوراتهم يا بني ويا اتي على الوجوه الاربعة  
 كما يرمضيف الياء المتكلم مع وجوه اخرى زائدة عليها  
 لكثرة استعمال نداءيهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله و  
 يا ابت ويا اتمت اي قالوا يا ابت ويا اتمت ايضا  
 بابدال الياء بالتاء فتجوز كسر اي حال كون التاء مفتوحة  
 على وقف حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد  
 جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا اتمت لاجرائه مجرى المفرد  
 المعروفة ولم يذكره للقله وقالوا يا ابناء ويا اتمنا بالالف  
 بعد التاء جمع بين العوضين دون الياء فاقالوا يا  
 ابنى ويا اتمتي احتراما عن الجمع بين العوض والمعوض عنه  
 فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة بهذا  
 الاختصاص بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون بنت

هذا هو الوجه الذي لا ينفك  
 عن الاربعة الوجوه

ام وبنت ثم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامية  
 فقالوا يا ابن اتي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها  
 ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالتاء  
 بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عا ببدال الياء الفاء  
 وقالوا بزيادة وجه آخر شذت المضاف الياء المتكلم  
 يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة  
 لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وتقل التضعيف  
 ولما كان من خصائص النداء الترخيم شاع في بيانه  
 فقالوا وترخيم المناوي جائز اي واقع في سعة الكلام  
 من غير ضرورة شعورية ودعت اليه فان دعت اليه ضرورة  
 فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المناوي واقع  
 ضرورة اي لضرورة شعورية واعية اليه لاني سعة الكلام  
 وهو اي ترخيم المناوي حذف في آخره اي اخر المناوي  
 تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعله اخرى مقضية الى الحد  
 المستلزم للتخفيف فعلم هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا

بهذا







اخرى برأسها ولا يترجم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشرط  
 المذكورة الا ما شذخ نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذ وذه  
 فالوجه في ترقيم كثرة استعمال منادى ولما فرغ من  
 بيان شرائط الترقيم شرع في بيان كمية الحذف  
 بسببه فقال فان كان في آخره اى اخر المنادى زيادتا  
 كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زبدتا معا  
 واحترز من نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون  
 فيهما زبدتا اولاً ثم زبدت تاء الثانية فلم يحذف  
 منها الا الآخر كما سماء او اجعلتها فعلاء من الوسامة  
 اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا فاعلا اجمع اسم على ما  
 هو مذهب غيره لانه يكون من باب عار ومروان  
 او كان في آخره حرف صحيح اى صحيح الصلح لنبادره  
 الى الذين لان الغالب في الحرف الصحيح الاصلية فيخرج  
 منه نحو سغلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعلم من  
 ان يكون حقيقة او حكماً فيشمل مثل مرمى ومدعوتان

الحرف

الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصل قبله مدة اى  
 الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد  
 بها المدة الزائدة والتبادر الى الذين لغلبة ما كنزها فيخرج  
 منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى  
 والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة  
 من الحروف كنصور وعار ومسكين لئلا يلزم من حذف  
 حرفين منه عدم بقاءه عن اقل اربعة المعرب وانما لم يأخذ  
 بهذا القيد في قوله زيادتا في حكم الواحدة لان نحو ثوبان  
 وقلوب يترجم بحذف زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين  
 ليس لترقيم حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين  
 اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زبدتا معا حذفتا معا  
 واما في الثاني فلما حذفت الاخير مع صحته واصلته حذفت  
 المدة الزائدة لئلا يرد المثل السابق فقلت على الاسر  
 بليت عن النقد وان كان مركباً ويعلم من بيان شرط الترقيم  
 انه لا يكون مضافاً ولا جملة مثل بعليك وثمانية عليين

الشق  
 من  
 الحرف



حذف الاسم الاخير فيبقى في جملتك يا بعل وفي خبر عشر  
 يا تحم لنزوله منزلة ثناء التانيث في كون كل واحد  
 منها كلمة واحدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير  
 ذلك المذكور من الالف الثلثة فحرف واحد اي في حذف  
 حرف واحد لطول الفائدة المقصودة وعدم موجب  
 حذف الاكثر نحو يا حار و يا مال في يا حارث و يا مالك  
 و هو اي المنادي المرمم في حكم المنادي التانيث بجميع  
 اجزائه فيبقى الحروف الذي صار آخر الكلمة بعد الترحيم على  
 ما كان عليه قبل على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث  
 يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترحيم وفي يا محمود يا محمود  
 بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروا يا كروا بواو متحركة بعد  
 فتحه وقد يجعل قد لتقليل اي يجعل المنادي المرمم على  
 الاستعمال الاقل اسما برأيه كانه لم يحذف منه شيء فيكون  
 له في البناء و اعلال و تصحيح حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال  
 يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأيه فيضتم و يا محي لانه

لما جعل ثموا اسما برأيه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم  
 و قلبت ياء و كسر ما قبلها كما قول في اولو و يا كرا لانه لما  
 جعل كرو اسما برأيه ارتفع مانع الاعلال و هو وقوع  
 التكرار بعد الواو فانقلب الواو الفاتحة كرها وانقلب  
 ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى  
 يا خاتمة في المندوب لانه لا يدخل عليه و يا لكونها اشهر  
 صيغها فكانت اولى بان يتوسل فيها باستعمالها في غير  
 المنادي و المندوب في اللغة مبيت يبكي عليه احد و بعد  
 محاسنه لتعليم الناس ان موته امر عظيم فيغزروه في  
 البكاء و يشاركوه في النفيج وفي الاصطلاح هو المنفجع  
 عليه وجود او عدمه بيا او و اما المنفجع عليه عدمه ما يتفجع  
 على عدمه كما مبيت الذي يبكي عليه النارب و المنفجع عليه  
 وجوده اما يتفجع على وجوده عند فقد المنفجع عليه عدمه  
 كما مصيبة و الحرة و الويل لللاحقة للندوب لفقد المبيت  
 فالحدة شامل لقسم المندوب مثل يا زيدا و يا عمرا و مثل

والذي يقع على اي لاسم  
 والنهي الذي كان قبل لم يذكر  
 والمنفجع بيا او و اما في  
 المنفجع بيا او و اما في  
 المنفجع بيا او و اما في



باحرته ويا مصيبتاه واختص المندوب بعوامتنا  
 به عن المناوي لعدم دخول عليه بخلافه فانه مشترك  
 بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء  
 حكم المناوي اي مثل حكمه اذا وقع المندوب على  
 صورة قسم من اقسام المناوي فحكمه في الاعراب والبناء  
 مثل حكم ذلك القسم من المناوي كما اذا كان مفردا موقفا  
 يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من  
 ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المناوي  
 ليرد انه لا يقع شكة لانه لا يندب الا المعروف وجاز  
 لك زيادة الالف في اخره اي آخر المندوب لم يرد الصوت  
 المطلوب في الندة فان خفت اللبس اي التباس الحكم  
 اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مبدئ  
 بخمس بحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما ان اردت  
 ندة غلام مخاطبة قلت واغلامك يا اغلامكاه لا التباس  
 بندة غلام مخاطبة واذا اردت ندة غلام جماعة مخاطبين

قلت

قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لاغلامكماه  
 لا التباس بندة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهماء  
 اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها  
 ولا يندب من قسم المندوب المتفرج عليه عدما الا  
 الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليغذر  
 النادب بمعرفة في ندينه والتفج عليه فلا يقال  
 وارجله اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص  
 انتقل الذهن اليه ويعرف به ليغذر النادب بالندة  
 عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل  
 يجب ان يلحق بالموصوف مثل واذا يراه الطويل  
 لانه اتصال بالصفة ليس كال اتصال المضاف بالمضاف اليه  
 لانه جيء به لتتام المضاف فهو كالجاء في الجملة الصفة فانه  
 جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا  
 جاز مثل يا امير المؤمنين ولم يجر مثل واذا يراه الطويل  
 خلافا لليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة



فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ  
انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه  
الآن اعم منه من جهة المعنى لا اتحادهما بالذات فإن  
الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه  
فإنهما متغايران وحكي يوسف أن رجلاً ضاع له قدر  
فقال واجتني اثنتيناه والنجية القمح ويجوز  
لقيام قرينة حذف حرف النداء إذا كان  
مقارناً مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء  
سواء تعرف بالنداء كبارجل أو لم يتعرف مثلاً رجلاً  
لأن نداءه لم يكن كثرة نداء العلم فلو حذف حرف  
النداء لم يسبق الزم من إلى أنه منادى والاشارة  
إلى والجمع اسم الاشارة لأنه كما سم الجنس في الابهام و  
المتغاث والمنسوب لأن المطلوب فيها مائة  
الصوت وتطويل الكلام والحذف بنافيه فبقي  
على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف

النداء

النداء العلم سواء كان مع ابدال عن حرف النداء  
كحفظه الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم  
المثيرة منه نحو التهم او بغير بدل نحو يوسف  
اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا  
وصف بذى اللام نحو ايتها الرجل او بالموصوب  
بذى اللام نحو ايتها الرجل يا ايتها الرجل فلا يجوز  
الحذف من اي هذا من غير ان تصف بهذا بذى  
اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام  
زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال يحسن  
احسن الى واما المضمرات فثبت نداءها نحو يا انت  
ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم  
الجنس في اصب لبيل اي صبر صبي بالبدل حذف  
حرف النداء من التبيل مع انه اسم جنس شذ وزاء  
قالت امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي اقتد  
مخوف اي يا مخوف قاله شخص وقع في التبيل على يام

النداء



الاصناف  
كقولك وكقولك وكقولك  
كقولك وكقولك وكقولك  
كقولك وكقولك وكقولك

عن الخنوع من ان اسم جنس شذوذاً وفي اطلاق كرا  
اي باكر وان وفيه شذوذاً حذف حرف النداء  
من اسم الجنس وتزجيم غير العلم قيل هي رقية يصدر  
بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة  
في القرى في كرم وبطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة  
الذي هو اكبر منك قد اصطيده وحمل الى القرى فلا  
تخلى ايضا وقد يحذف المناوئ لقيام قرينة نحو ابا  
اسجدوا بتحقيق الاء ان حرف تنبيه ويا حرف  
نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على  
الفعل بخلاف قراءة الآيا اسجدوا ابتداء للام لانه  
ليس من هذا الباب فان ان حرف ناصب للمضارع  
او غمت نونها في لام لا واسجدوا فعل مضارع حذف  
نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي  
وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول

فما لم يبق في رضاء ما استند ما استند

اضم

اضم اي قد رعا ملة اي الناصب له على  
شرطة النفس الشرطة والشرط واحد  
واضافتها الى النفس بيان ان ضمير عامل بناء على  
شرط هو ضمير اي نفس العامل بما بعده و  
انما وجب حذف حرف احتراز عن الجمع بين المفتر  
والمفتر وهو اي ما اضمير عامل على شرطية التفسير  
كل اسم بعد فعل او شبهه احترازه عن تخويل  
ابوك ولا يريد به ان يلبس الفعل او شبهه متصلاً  
به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده  
تخويله بغيره وضمير وريد انت ضارب متغفل  
فذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك  
الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي  
متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصل ان يكون  
الفعل او شبهه متغلاً بالعمل في ضمير ذلك الاسم او  
متعلقه فارغاً عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال



لا بسبب آخر بحيث لو سلب بجر حرفه ذلك الاشتغال  
 عليه أي على ذلك الاسم هو أي أحد الأمرين الفعل  
 أو شبهه بعينه أو مناسبة أي ما يناسب بالترادف  
 أو اللزوم لنصبه أي لنصب أحد هذين الأمرين الاسم  
 بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فيقيده الاشتغال بالضمير  
 أو متعلقه خرج نحو زيداً ضربت وبقيد الفراغ عن  
 العمل فيه بجر ذلك الاشتغال خرج نحو زيداً ضربت  
 فإن المانع من عمل ضربته في زيد ليس بجر الاشتغال  
 بضميره فإن عمل مع الابتداء فيه ورفعها وإياه أيضاً  
 مانع عن ذلك وبتقييد النص بالمفعولية خرج خبر  
 كان في نحو زيداً كنت إياه وهاهنا صور أربع أحدها  
 اشتغال الفعل بالضمير مع تقديره سلب ما يناسبه  
 والثانية اشتغال الفعل بالضمير مع تقديره سلب  
 ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل  
 بالضمير مع تقديره سلب ما يناسب الفعل باللزوم

والرابعة

والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح إلا  
 تقديره سلب الفعل المناسب باللزوم وهاهنا صور  
 المص أربعة أمثلة ثلث منها لمتنفل بالضمير بقر  
 الثلثة وواحد لمتنفل بالمتعلق والآخر في ترتيبها  
 ح تأخير مثال المتنفل بالمتعلق كما لا يخفى وجه نحو  
 زيداً ضربت مثال الفعل المتنفل بالضمير مع تقديره  
 سلبه بعينه وزيداً مررت به مثال الفعل المتنفل  
 بالضمير مع تقديره سلبه ما يناسب بالترادف فإن  
 مررت بعد تقديره بالباء مرادف لجاوزت وزيداً  
 جئت عليه مثال الفعل المتنفل بالضمير مع تقديره  
 سلبه ما يناسب باللزوم فإن جئت الشيء على الشيء يلزم  
 ملائمة المحبوس عليه ينصب زيد في هذه الأمثلة  
 بفعل يفتقر ما بعده أي ضربت يعنى الفعل المفتقر  
 الناصب زيداً في زيداً ضربت ضربت المقدّر فإن  
 الأصل فيه ضربت زيداً ضربته اضمر ضربت الأول لوجوب

وزيداً ضربت ضللت مثال الفعل المتنفل بالمتعلق ح



مفسره اعض ضربت الناف على هذا القياس جاورت  
 فانه مفسر بما يراوه اعض مررت به واصحت فانه  
 مفسر بما يستلزم اعض ضربت غلامه فان ضرب الغلام  
 يستلزم اعض سنده ولا يستلزم فانه مفسر بما يستلزم  
 اعض حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار  
 على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب  
 او يستوى في الامران والى هذه الصور الخمس اشار  
 المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء  
 اي يكون مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصح  
 رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة  
 ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما  
 متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة صحيحة  
 للنصب فمضى لم يترجح النصب بقرينة اخرى يترجح الرفع  
 بسلامته عن الحذف عن نحو زيد ضربته او عند وجود  
 القرينة المرحجة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرحجة للرفع

اقوى

اقوى منها اي من القرينة المرحجة للنصب كما  
 الدخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان  
 لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كما الامر والنهي و  
 الدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف  
 على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع و  
 هي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف  
 العطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم  
 مع انها تأيدت باتسامة عن الحذف ايضا وانما قال  
 مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما  
 زيد فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي  
 وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بنا وبل ومثله اما  
 مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجأة  
 في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضرب عرجو  
 فان المختار فيه الرفع فانه اذا المفاجأة لا تدخل الاعلى  
 الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا



للمفاجأة يلزم بعد الاسم الاسمية فالمراد بـ الاسمية  
 غلبة وقوعها بعد الاسمية فلا تناقض ويختار النصب  
 في الاسم المذكور بالعطف أي بسبب عطف جملة  
 هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب أي لرعاية  
 التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها  
 في كونها فعليتين نحو خرجت فزيد القينة وبعد  
 حرف النفي يعني ما ولا وإن وليس لم ولما ولن من هذه  
 الجملة أي هي عاملة في المضارع ولا يقدر معها الضعفاء  
 في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرو وأما  
 زيدا ضربته الآتية وبيها وبعد حرف الاستفهام نحو  
 أزيداً ضربته وأما قال حرف الاستفهام لأنه يختار الرفع  
 في الاسم الاستفهام مثل من أكرمه ولم يقل بمنزلة الاستفهام  
 ليشمل مثل هل زيدا ضربته فإنه يجوز أن استقبل النجاة  
 لاقتضاء هل لفظ الفعل لأنه بمعنى قد في الأصل فلا يكفي  
 فيه تقدير الفعل وبعد الشرطية الدالة على المجازاة

في الزمان

تذكر بدون معمول لا  
 قد يقع الاسم المذكور بعده ولم ولن لا تألف

في الزمان نحو إذا عبد الله تلقا فأكرمه وبعد حيث  
 الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فأكرمه  
 وفي ما قبل الأمر والنهي بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور  
 قبل الأمر والنهي نحو زيدا أضربه وزيدا لا تضربه وإنما  
 اختير في هذه المواضع أي ما بعد حرف الاستفهام  
 والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل الأمر والنهي  
 النصب في الاسم المذكور أي هي هذه المواضع وأما  
 الفعل أي مواضع وقوع الفعل فيها أكثر فاختار النصب  
 الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديراً أو لا فلا وكذلك  
 يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفتري  
 أي التباس ما هو مفتري في حال النصب لكن لا حيث  
 هو مفتري هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع  
 بالصفة فلا يعلم أنه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع  
 موافقة للمعنى المقصود أو صفة له مع مخالفة للمعنى  
 المقصود فالالتباس إنما بين خبرية ذات ما هو مفتري

في



على تقدير النصب ووصفية لا يندب بوصف التفسير  
 وبين الصفة فان التركيب لا يخلو ما معاً مثل قوله  
 تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر بنصب كل على  
 الاضمار بشرط التفسير ولو وقع بالابتداء وجعل  
 خلقناه خبراً كان موافقاً للنصب في اداء المقصود  
 ولكن خيف لبب الصفة لاحتمال كونه بقدر خبر وهو محتمل  
 المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق لنا  
 بقدر لا الحكم على كل شئ مخلوق انه بقدر فانه يوهم كون  
 بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة بل كما هو معتد  
 المعزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوى الامر  
 اى الرفع والنصب فلم يمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا  
 تفاوت في مثل زيد قائم وعمر واكرمته اى عنده او  
 في داره ونحو ذلك والالاية العطف على الصغرى  
 لعدم الظاهر اى يستوى الامر ان فيما اذا عطف الجملة  
 التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى

جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصير رفعه بالابتداء ونصبه  
 بتقدير الفعل والوجهان المستويان لمحصل التثنية  
 فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى  
 وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى  
 وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرتجة للرفع  
 قلنا من معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت  
 لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة  
 غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار  
 المبدء فالصغرى اقرب ويجب النصب في الاسم المنزكو  
 بعد حرف الشرط المراد به ههنا ان ولو فان اما وان  
 كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار رفع  
 مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب  
 نصبه بعد حرف التخصيص وهو ههنا والاولو لا ولولا  
 وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل  
 لفظاً او تقديرًا نحو ان زيداً ضربته ضربك والآخر بضم

من شرط النصب



مثال طرف التخصيص وليس مثل ازید ذهاب منه  
 ای من باب الاضمار علی شریطة التفسیر فان زیدا  
 فيه وان كان یظن فی بادی النظر انه مما اضمر عامله  
 علی شریطة التفسیر والمختار فيه النصب لوقوع الاسم  
 المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لکن بظن بعد تحقق  
 النظر فيه انه ليس منه فانه وان صدق علیه انه اسم بعد  
 فعل شغل عنه بضمير لكنه ليس بحیث لو سئل علیه هو  
 او مناسب لنصب لان ذهاب به لا یعمل النصب وكذا  
 مناسبه اعني اذ ذهب فان قلت لا یخمس المناسب  
 فی اذ ذهب فلیقدر مناسباً آخر بنصب مثل یلایس او اذ ذهب  
 علی صیفة المعلوم فیکون تقدیره زیدا یلایسه الذهاب  
 او یلایسه احذ بالذهاب به او اذ ذهب احذ قلنا المراد  
 بالمناسب ما یراد فی الفعل المذكور او یلایس مع اتحاد  
 ما اسند الیه فالالاتحاد فیما ذکرته مفقود واذ كان  
 الامر كذلك فالرفع ای رفع زید فی المثال واجب

بالابتداء

بالابتداء ونصب غیر جائز بالمفعولیه فلیس من باب  
 الاضمار علی شریطة التفسیر فكیف یما یختار فيه النصب  
 وكذا لک ای مثل ازید ذهاب به قوله لک ای مثل  
 فی الزبر ای فی صحایف اعماله فلیس من باب الاضمار  
 علی شریطة التفسیر لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا  
 كل شیء فی الزبر فقوله فی الزبر ان كان متعلقاً بفعلوا  
 فدل المعنی لان صحایف اعمالهم ليست محلاً لفعلهم  
 لانهم لم یوقعوها فعلاً بل الکرام الکاتبین اوقعوا  
 فیها کتابة اعمالهم وان كان صفة لشیء مع انه خلاف  
 ظاهر الآیه فات المعنی المقصود اذ المقصود ان كل  
 شیء هو مفعول لهم کما ین فی الزبر مکتوب فیها موافقاً  
 لقوله لک وكل صغیر کبیر سطر لا ان كل کاتب فی صحایف  
 اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم علی ان یکون كل شیء  
 مبتدأ والجملة الفعلیه صفة لشیء والجاء والجور  
 فی محل الرفع علی انه خبر مبتدأ تقدیره كل شیء مفعول

الكاتبون



لهم ثابت في الزبرجيد لا يغادر صغيرة ولا كبيرة  
 واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل  
 المشتغل عنه بضميره او متعلقه امر او منهيا فالجواز  
 فيه النصب والظاهر ان قوله في الزانية والزاني  
 فاجلدا واحدا واحدا منهما داخل تحت هذه القاعدة  
 مع ان القراء انفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة  
 من بعضهم فاضطر النجاة الى ان تحملوا الاخراج عن القاع  
 المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار  
 المصنف الى ما تحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية و  
 الزاني فاجلدا واحدا واحدا منهما الفاء فيه مترتبة على الشرط  
 عند المبرور لكون الالف واللام في الزانية والزاني  
 مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو  
 صلته كالشرط فخر المبتدأ كالمجزأ والفاء الداخل عليه  
 مرتبطة بالشرط لدلالة على سببيتها للمجزأ ومثل هذا  
 الفاء لا يعمل ما في جزئه في ما قبله فامتنع تسليط الفعل

في قوله  
 فاجلدا واحدا

المذكور

المذكور بعد على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتنا  
 مستقلتان عند سبويه اذا الزانية مبتدأ محذوف  
 المضاف والزاني عطف عليه والمجزأ محذوف اي  
 حكم الزانية والزاني فيما يتعلق عليكم بعد وقوله فاجلدا  
 جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا لتسبيبة  
 اي ان ثبت زناهما فاجلدا او قيل زائدة او تفسيرية  
 وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمنع التسليط فلا  
 يدخل في الصابطة فتعين الرفع والآية وان لم يكن  
 الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي تكون  
 واحدة تحت الصابطة فالمختار فيهما النصب واختيار  
 النصب باطل لانفاق القراء على الرفع فلما لم يرد من جعل  
 الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع  
 الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب  
 المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه  
 لضيق الوقت عن ذكره وهو في الكوفة تحويف شيء عن شيء

في قوله  
 فاجلدا واحدا



وتبعيد منه وفي اصطلاح النجاة معمول اي اسم عمل  
فيه النصب بالمفعول به بتقدير اتق تحذيرا اي حذر  
ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر  
تحذيرا اي حذرا فيكون مفعولا متبوعا اي متا  
بعدا ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة  
المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى  
هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا  
نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمرة او تقدير الكلام  
او معمولا بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه  
موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه  
لا محذر مثل اياك والاسد و اياك وان تحذف عذر  
فيقول حذرت راسه بالشف مثال لان الاول نوعي التحذير ومعناها بعد نفسك من  
الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب  
عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحد

الحذف  
المحذوف المكنى ورأسه  
واسقاط المكنى وظهر  
فقول حذرت راسه بالشف  
ان الضمير كذا في الاقوال

فان

فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرا  
منها لا تحذيرا بها منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعه  
اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول  
النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد  
ان يقدر فيه مثل بعد وج وتقدر بعد في مثال النوع الثاني  
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعده  
فالصواب ان يقال بتقدير بعد واتق ونحوه فيقدر  
مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع  
الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى بعد نفسك مما يوذيك  
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور  
فيلفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين  
فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير  
واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحذور  
بدليل ذكرها فيما بعد ونقول في قسمي النوع الاول اياك  
من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف

الطريق



في خبر كذا في الخبر

لما كنت تقول اتيك وان تحذف وتقول  
 في المثال الاخير اتيك ان تحذف لان حذف  
 حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال  
 الاول اتيك الاسد لامتناع تقدير من وشذو  
 مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير طغ  
 قلنا حذف العاطف اشذ شذوذا لان حذف  
 حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما  
 اما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول  
 فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمناني  
 ضمن الفعل الملفوظ او المقدرا او شبهه كذلك او  
 مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقول ما فعل في فعل  
 شامل اسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان  
 او مكان عن ان يفعل فيه فعل سواء ذكر الفعل  
 الذي فعل فيها او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر  
 فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان

في خبر كذا في الخبر

فعل فيه

٧٨

فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس مذكور لكن بقي من حيث  
 يوم الجمعة داخل فيه فانه يوم الجمعة يصح عليه  
 فيه فعل مذكور فانه شذوذا يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة  
 فلو عثر في التعرف قيد الحيشية او المفعول فيه ما فعل  
 فيه فعل حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج من حيث  
 المثال منه فانه ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل حيث  
 توقع عليه فعل مذكور ولا يحجب انه على تقدير المتبادر  
 قيد الحيشية حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصور  
 المتعرف وقوله زمان او مكان بيان لما الموصولة  
 او الموصوفة لانها في قسمي المفعول فيه ونهيد  
 لبيان حكم كل منهما وهو المفعول فيه ضربان فظهر فيه  
 في وهو المحرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب  
 بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا  
 يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقديره  
 واما المحرور بها فهو المفعول به بواسطة حرف الجر

فعل فيه فعل حيث



لا مفعول فيه والفهم المصرح منه حيث جعل المجرور ايضا  
مفعولا فيه ولذلك كما او شرط نصبه اي شرط ط  
نصب المفعول فيه تقديره ان اذ التلطف بها وجب  
الحروف الزمان كلها بينهما كانه الزمان او محدود  
تقبل ذلك اي تقديره في الازمان المبهمة منها جرد مفهوم الفعل  
فصح تصديه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها  
محصول عليه على المبهمة لاشترائها في الزمان نكتة نحو صمت  
دهر واظفرت اليرم وظرف المكان اذ كان مبهما  
قبل ذلك اي تقديره في جملة على الزمان المبهمة لاشترائها  
في الازمان نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما  
بل يجوز فخذ ودافدا يقبل تقديره في اذ لم يكن جملة على الزمان  
المبهمة لاختلافها ذاتا وصفه نحو جلست في بحيرة ومصر  
المبهمة المكان باجتهات الست وهي امام وخلف وبين  
وشمال وفوق وتحت وما في معانيها فانها اعم من ان يحد  
يتناول جميع ما يتناول وجهه الى القطع الارض فيكون

فيكون مبهما ولما لم يتناول التفسير لغير الظروف الثانية  
لجاء نصبها قال او حمل عليه اي على المبهمة المفعول به حيث  
عند ولدي ونسبها نحو دور وسوى لانهما مبهما  
اي لانهما عند ولدي ولم يذكر وجه حمل نسبها  
عليه لان حكمه حكمها وفي بعض نسخ لانهما مبهما كما هو  
الظاهر وكذا حمل على المبهمة المكان لفظ مكان وان كان  
معينا نحو جلست مكانك لكثرة في الاستعمال مثل  
لجأت الست لانهما مبهمة وكذا حمل عليه بعد دخلت  
وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرة الاستعمال  
لانها مبهمة على الاصح ارجح المذهب الاصح فانه ارجح  
بعض النحاة الى انه مفعول به كمن الاصح انه مفعول  
فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه خذف لكثرة استعماله  
وندا محلا لظرف الفاعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد  
تمام معناه ولانك ان معني الدخول لا يتم الا بدونه  
الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما



اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالطالع المفعول  
لا مفعول فيه وما يؤيد ذلك ان كل فعل يشك مكانه  
حاص بوقوعه فيه يصح ان يشك مكانه بل له و  
لغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي خارج البلد  
فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان  
تقول ضربت زيدا في البلد وفعل الجواب بالنسبة الى  
الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت  
الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد فنسبة الدار دخول  
الى الدار ليست كنسبة الالفعال الى المكنى التي فعلت  
فيها فلا يجوز الدار مفعولا فيه بل مفعول به وقيل مغاه  
على الاستعمال الاصح فيكون في شارة الى ان استعمال  
دخلت مع في كجود دخلت في الدار صحيح لكن الاصح  
استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله  
بغير في ذوينبأ المفعول فيه يعامل مضمرا  
لان شرطه كويوم الجمعة في جوابه قال في سرت

90  
سرت اي سرت يوم الجمعة ويعامل مضمرا شرطه  
كويوم الجمعة صحت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر  
في المفعول به المفعول به هو ما فعل لا جله اي المقصد  
تحيده وسبب جوده ورجحان بغير المقادير ما فعل  
مطلقا او به او فيه او معه فعل ارجح من ذكر  
اي مبنوط حقيقته او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله  
مقدرا كما اذا قلت تاويبا في جوابه قال لم ضربت  
زيد او قوله مذكور اخر ازعم من اني انجني التاديب  
فانه قلت كيف يصح لاخر ازعم عنه وهو ان الفعل  
الذي لا جله فعل مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا  
قلت المراد مذكور معه فانه قلت هو مذكور  
معه في ضربت تاويبا قلت المراد المذكور معه  
في التركيب النير هو فيه ويرد حينئذ نحو انجني  
التاديب الذي ضربت لا جله اللهم الا ان يراود  
بذكره مع يراوده معه للعلم فيه مثل ضربته تاويبا



مثال لما فعلت قصده ففعل وهو الضرب التاديب  
 انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعت عن  
 الحوب جينا مثال لما فعلت سب وجوده فعل هو  
 القعود فان القعود انما وقع سب الحزن والعامل يكون  
 المفعول معمول مستقلا غير داخل في المفعول المطلق  
 كالفعل فافا هو الرجاء فانه المفعول عنده اي عند  
 الرجاء مصدره غير لفظ فعده فالمعنى عنده في المتأخر  
 المذكورين اذ تبه بالضرب ديبا وجنبت في القعود  
 غير محب جينا او ضربته ضربا ديب وقعت قعود  
 حين ورد قول الرجاء باصحة تاويل نوع بنوع لا تدخله  
 في الحقيقة الا ترى اذ صحت تاويل الحال الطرف من حيث  
 ان معنى جاز زيدا كما جاز زيدا وقت الركوب من غير  
 انه يخرج عن حقيقة وسرط نصبة اي سرط انتصاب  
 المفعول لا بشرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام  
 في قولك حيثك السمن والاكرام الزاير عند مفعول له

هذا هو المفعول المستقل  
 وهو الذي لا يدخل في  
 مفعول آخر  
 كقولك ضربته ضربا  
 ديبا  
 فان الضرب هو المفعول  
 المستقل والديب هو  
 المفعول له

له على ما يدل عليه هذه وهذا كما قيل في المفعول فيه ان شرط  
 نصبة تقديره في هذا ايضا خلاف اصطلاح النظم تقدير  
 اللام لانها اذا ظهرت لزمت لجر وحسن اللام بالذكر لانها العا  
 في تعليلات الافعال فلا يقدر غير ما من والياء  
 اولى مع انها من وداخل المفعول كقولك سمعا خائفا  
 متصدا عام حشية الله وقوله فيعلم من الذين يادوا حرمنا  
 وقوله ان امرأة دخلت النار في هرة اى لا جملها ولما كان  
 تقدير اللام عبارة عن خذ فها في اللفظ والبقايتها في  
 النسبة الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في خذ فها في اللفظ  
 ولهذا قال وانما يجوز خذ فها ولم يكتف بارجاع  
 ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز خذ فها كما يجوز ذكرها  
 اذا كان المفعول فعلا اخر ازا عما اذا كان عينا كوحيتك  
 للسمن لفاعل الفعل المعتل به اى اتحاد فاعله وفاعل عامه  
 اخر ازا عما اذا كان فعلا لغيره كوحيتك اياي وساربا  
 له للفعل المذكور في الوجود انما يتجدد زمان وجودهما كوح

وكان الامر انما هو اسم متعطف  
 والشيء هو حاشية من انما  
 في النسبة







بما جئت معمول الفعل في ركنه في ذلك الفعل في زمان  
واحد نحو سرت وزيد او مكان واحد نحو لو تركت الناقة  
وفصلتها لرضعتهما فلما يتقصر بالمد كوربع والاولى  
نحو جاني زيد وعمر وفاهما لا يدل الا على ان ركنه في اصل  
الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العار  
في المفعول مع الفعل او مفعلاه بتوسط الواو التي مع  
واو وضعو الواو موضع مع لكونها احصوا اصلها واو  
العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعينة فان كان  
اي وجه الفعل رايدل على احدت فيعم الفعل وسمى  
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيره بالقطب وجاز  
اي لم يحك العطف ولم يمنع فلما يتقصر مثل ضربت  
زيدا وعمر بالوجوب العطف فيه فالوجه ان اي العطف  
والنصب على المفعول جاز كوجبت انا وزيد بالرفع  
عن العطف وزيد بالنصب على المفعولية وانه لم يحرك  
العطف بل يمنع تغير النصب مثل حيث وزيد فان

فان العطف فيه متمنع لعدم الفصلة لانه لا يتأكد المتصل  
بالمنفصل ولا بغيره وانه كان الفعل معي اي امر مفعوليا  
مستبنا من اللفظ وجاز اي لم يتمنع العطف تعين حيث  
لا يحل على عمل العامل المعنوي لا حاجة مع جواز وجه آخر  
وهو العطف كوما لزيد وعمر والا اي وان لم يحرك  
العطف بل يمنع تغير النصب وحيث وجه سواء  
كوما لك وزيدا وما ساكت وعمر انا المنع العطف  
فيها لانه العطف على الضمير المحرور بل اعاده بحار غير جاز  
ولم يحرك عطف عمر وعلى ان اذ السؤل غرضانها  
لا عرفت ان احدهما ونفس الاخر واما حكمنا بمعنوية  
الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثلة  
معنى ما ساكت وزيدا ما تصنع وزيد ومعنى ما لك  
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمر وما يصنع زيد  
زيد وعمر **الحال** لما فرغ من التفاعيل شرع في  
ملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفعل والمفعول به



فخرجت هو فاعل او مفعول كما هو ظاهر في ذكر الهيئة يخرج  
 ما بين الذات كالهيئة وباضافتها الى الفاعل او المفعول  
 به يخرج ما بين الهيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ  
 كوزيد العالم اخوك وبقيت الهيئة يخرج صفة الفاعل  
 او المفعول فانها يدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا  
 لان حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترتيد على سبيل  
 المنع تحلوا لا يجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمر الكين  
 لفظا ومعنى اي هو اذ الفاعل او المفعول الذي وقع له حال  
 عن لفظ اي لفظا بان يكون فاعله الفاعل او مفعولته  
 المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه غير اعتبار معنى  
 خارج عنه فمعنى فحوى الكلام سواء كانا مفعولين  
 حقيقة او حكما او معنى اي عنوانا بان يكون فاعله الفاعل  
 او مفعولته المفعول باعتبار معنى فحوى الكلام لا باعتبار  
 لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول ان  
 يخرج حقيقة او حكما فيخرج فيه حال غير المفعول معه لكونه

رابطه

لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق  
 مثل ضربت الخرب شديدا فانه بمعنى ضربت الخرب شديدا  
 وكذا في غير هذه الحال غير المضاف اليه كما اذا كان المضافا لعلما  
 او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه  
 الفاعل او المفعول كقولك اتبع مله ابراهيم حنيفا  
 وانما ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصلح ان يقابل اتبع ابراهيم  
 مقام بل يتبع مله ابراهيم وانما ياكل اخاه ميتا مقام  
 ياكل لحم اخيه او كما ان المضاف فاعلا او مفعولا وهو  
 جزء المضاف اليه فكانه حال المضاف اليه هو الحال  
 غير المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ابر  
 هو لا مقطوع مصليين قتلته مصليين حاله هو لا  
 باعتبار ان الله ابر لمضاف اليه فخرده فانه ابر الله  
 اصله والله ابر مفعول لم يتم فاعله باعتبار ضمير  
 المستكن في المقطوع فكانه حال المفعول لم يتم فاعله  
 ولو قرأ تبين على صيغة الماضي المعلوم فرباب التفتقل

«المراد الله تعالى بالذات  
 وحقها بالاعتقاد بالذات  
 ايها الفاعل كمنى انما هو الله  
 كمنى عباد الله تعالى  
 لولا ان الله تعالى لم يزل



اويتين على صيغة المضارع المجهول باب التفعيل وجعل  
 والمجوز متعلق به لا بالمفعول دخل فيه حال من المفعول  
 معه والمفعول المطلق فيه غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول  
 الا لدخول ما وقع حاله المضاف اليه مثل ضربت رديا ما  
 مثال اللفظ المملوك حقيقة فان عليه تارة المسكوم ومفعول  
 زيد انما هي باعتبار لفظه الكلام ومنطوقه غير اعتبار  
 معنى خارج عنه وبها مفعولان الحقيقة وزيد في الدار  
 قائما مثال اللفظ المملوك حكما فانها عليه الضمة المستكن  
 في الطرف انما هي باعتبار لفظه الكلام ومنطوقه  
 غير اعتبار معنى خارج عنه والضمة المستكن مملوك حكما  
 وهذا زيد قائما مثال للمعنى لا مفعولية زيد ليست  
 باعتبار لفظه الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الالة  
 والتبعية المضمومين في لفظ هذا ولانك انما ليس مما  
 يقتضيه المتكلم الاخبار بهما في نفسه حتى يقيد في نظم الكلام  
 اشير وانبة ويصير زيد مفعولا لفظيا بل مفعوليتيه

بل مفعوليتيه انما هي باعتبار معنى اشير وانبة خارج عن مفعول  
 الكلام المعبر لصحة وقوع القيد حاله في معنوية اللفظية  
 وعاملها اي عامل الحال اما الفعل المملوك او المقدر  
 نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما انما هي الظرف  
 مقدم على الفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل  
 وهو في تركيبه كاسم الفاعل كوزيد واهب راكب  
 وزيد في الدار قائما انما هي الظرف مقدم على اسم الفاعل  
 وكما سمى المفعول كوزيد مضروب قائما والصفة المنسوبة  
 كوزيد حسن ضاحكا او مغناه المستنطق من بحر الكلام  
 غير غير الصريح او تقديره كالالة والتبعية نحو هذا زيد قائما في قوله الله  
 يا زيد قائما وليتكن عندنا مقيما ولعله في الدار  
 قائما وكما في صايبا ونسرها اي شرط الحال  
 انما يكون مكررة لانه لانه اصل والغرض وهو تقييد  
 المنسوب صاحبها يحصل بها والتعرف زيدا على العرف  
 وانما يكون صاحبها معرفة لا محكوم عليه في المعنى وكما

والتبعية والتبعية  
 نحو هذا



الأصل في التعريف غالباً أي ليس شرطاً لها كونه صاحبها  
 معرفة في جميع الأفراد بل في غالب موادها أي أكثرها وبيان  
 ذلك أن مواد وقوع الحال على قسمين أحدهما ما يكون ذو  
 حال فيه مكررة موصوفة مثل جاني رجل فربني فمجر فارب  
 أو معنية غنا المعرفة لا استقرارها كقولك ملكي فيها  
 يفرق كل امر حكيم امر من عندنا أي جعلت امرا حالاً فكل  
 امراد واقعة في آخر الاستفهام نحو هل اناك رجل راجا  
 أو بعد الانقضاء للثبوت نحو ما جاني رجل الراجا أو مقدما  
 عليه لخال نحو جاني راجا رجل ونايتها ما يجوز ذو الحال  
 فيه غير هذا لا موقوع غالب مواد وقوع الحال وأكثرها هو  
 هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مترادف بكون صاحبها  
 معرفة فتقول غالباً قبل لا شرطاً كونه صاحبها معرفة <sup>أو كونه</sup>  
 حتى يقال إنه غالبية كونه صاحبها معرفة المبينة على اختلافه في  
 بعض المواد في الشرطية ويحتاج إلى أن يصرّف الكلام  
 غنى في هذه وجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوف

معطوفاً على قوله وتشرطها أن يكون مكرراً وأرسلها العراك  
 ولم يرد بها ولم يتفق على بعض الدخال البيت لبيد  
 يصف حمار الوحشي ولأن يقول أرسل حمار الوحشي لأن  
 وكان المراد بالرسالة البعثة والتحلية من المثل وما يريد  
 أي أرسلها معتقداً أي مترجمة ولم يرد بها أي لم يبعثها العراك  
 ولم يتفق أي لم يحق على بعض الدخال أي غنى أنه لم يتم نسب  
 بعضها لما له حال هو ليسر البعير ثم يرد من العطف إلى الحوض  
 ويحل من غير غلط من ليسر منه ما عساه  
 لم يكن يسر منه ولعل المراد به هنا نفس مدخله  
 بعضها في بعض أو المعنى على نقص مثل نقص الحال ودر  
 به وحده وكوه مثل فعلته جحدك متساوياً لكثرة  
 فلا يرد نقصاً على شرط كونه مكرراً ما ويلها ع  
 وجهان أحدهما أنها مصادر لا فعال محذوفة أي  
 تعرك العراك وينفرد وحده أي انفراداً وتجد جحدك  
 فهذا الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر

العطف على الحوض والبر مسارك لا  
 والمترك الناحية غنى  
 شرطاً خواسمه

ما هو المراد بالرسالة  
 البعثة والتحلية من المثل  
 وما يريد

ما هو المراد بالرسالة  
 البعثة والتحلية من المثل  
 وما يريد



منصوبه على المصدرية وتاينها انما معار موضوعه موضع  
 البكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت  
 معتركة فهي في التقدير كذا ان حسن الوجه في صورة المعرفة  
 وهي في المعنى كذا فان كان صاحبها اي صاحب الحال  
 كذا محض لم يكن فيها شئ من تخصيص ما سوى التقديم  
 ولم يكن الحال كذا كذا بينهما وبين المعرفة وجب تقديمها  
 اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص كذا بتقدمها لانها  
 في المعنى مبتدأ وخبر وليست بالمتبذل الصفة في النصيب  
 مثل قولنا ضربت رجلا رجلا كذا ثم قدمت في سائر  
 الوضع وان لم يتبذل طرد الباب ولا يتقدم اي الحال  
 فيما بعد مثل زيد قائما كذا وقاعدة على العامل المعنوي قد  
 فيما قبل العامل المعنوي وانما هو مقدم بالفعل والفاعل  
 مثل الطرف وما شبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه  
 واحترق الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال  
 لا تقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الطرف اي كذا

قوله في رجب  
 وزيد كذا

بخلاف ما اذا كان العامل طرفا او شبهه فان فيه خلافا فيسبويه  
 لا يجوز له نظر الى ضعيف الطرف في العمل وجوز الاله خشن  
 بشرط تقدم المبتدأ على الحال كخوزيد قائما في الدار قائما  
 مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا  
 يجوز قائما زيدا في الدار ولا قائما في الدار زيدا القيا  
 ويحتمل ان يكون معنى ان الحال وان كان مبتدأ بها الطرف  
 لما فيه معنى الطرفية الا ان الطرف يتقدم على عامله  
 المعنوي لتوسعه في الظروف والحال لا يتقدم عليه  
 هذا اذا لم يكن الطرف داخلا على العامل المعنوي واما اذا  
 جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر فكل ما هم  
 فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكذا لا يتقدم الحال  
 على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور  
 سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا  
 بالاضافة لم يتقدم الحال عليه تفقا كخوزيد قائما مجرورا  
 عن الشيا بظارته زيد وذلك لان الحال تابع و فرع



لاني لالحال والمضا اليه لا يتقدم على المضى فلا يتقدم بعبه  
ايضا وان كان مجرورا بحرف ففيه خلاف فيسبوه والشر  
البصر من يمنعه من تقدمها عليه للعدله المذكورة وهو  
المختار عند المصنف وانما قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز  
استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافه للناس والعقل  
الفرق بين حرف الجر والاضافه ان حرف الجر مع الفعل  
كالهجرة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه  
فاذا قلت ذهبت راكبه هبته فكانت قلت ذهبت  
راكبه هبته فالجوز بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم  
بجعلها صفة لمضد في الاستدلال بجعل كانه حاله في الكا  
والنائب اليه وبعضهم جعلها صفة لمصدر في ارساله كانه  
وبعضهم جعلها مصدرا كالكافيه والعافيه والكل تكلف  
وتعسف وكل ما دل على هيبته على صفة تلوذ كانه  
الذي اشتقا او جاء من اصح ان تتبع حاله غير انما اول  
بما المشتق لا المقصود من الحال بيا الهيبته وهو حال

48  
به وهذا رد على جمهور النحاة حيث تروا اشتقاق الحال  
وتكلموا في تاويل الحامد بالاشتق ومع هذا فلا شك  
ان الاغلب في الحال الاشتقاق من مثل بسر و رطب  
في قولهم هذا بسر وهو بقى فيه نحو هيبته الطيب منه  
رطب وهو ما فيه جلالة صفة فيها مع كونها جامدين  
حالا لانه لا لهما على صفة البسرية والرطوبة ولا حاجة  
الى انما ياول البسر للبسر والرطب للرطب من البسر النحل اذا  
صارا عليه بسر و ارطب اذا صار رطبا والعامل  
في رطبا الطيب والاشتقاق النحاة وفي بسر ايضا عند محققهم  
ويقدم بسر على الطيب مع ضعفه في العمل لانه اذا  
اذا تعلق بشئ واحد حاله باعتبارين مختلفين يلزم ان  
يلى كل منهما متعلقه ولبسرة تعلق بالشار اليه  
منه ان حيث انه مفضل وهذه الحيشية وان لم يكن معتبرا  
فيه الا بعد ضمارة في الطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة  
الى المظهر لعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يلبس



والرطوبة تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه في  
 ان عليه قال الرضى واما الضمير فكان في افعول فانه وان  
 كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كانه كالعدم ومع هذا فلا ارى  
 باسا ما يقال وان لم يسمع زيد احسن مما يسمع عدا  
 وهو يعضد الى ان العالم في اسم السارة اشارة الى  
 اليه حال كونه لاسم وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون  
 من اشارة اليه لئلا يفسد الالف في قوله بجملة البسرية  
 ولا يصح حيث وقع موقع اسم السارة اسم لا يصح اعماله  
 فيه كونه مفعولا بغيره منه رطبا وتكون الحال جملة  
 لدلالة التماس على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا  
 مشتملا ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية جبرية محتملة للصدق  
 والكذلك لان الحال بمنزلة خبر غرضي الحال واخرها عليه في  
 قوة الحكم بها عليه ولعل لا تشابه لا تصلح ان يحكم بها  
 على شئ او لما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضيه  
 ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا

حالا لا بد لها من رابط تربطها الى صاحبها وهي الضمير  
 والواو والجملة خبرية اما اسمية او فعلية والفعلية  
 اما ان تكون فعلية ماضية او مضى او ماضيا مشتا  
 او ماضيا فمضى خمس حمل فالاسمية هي الجملة الاسمية  
 بحاليتها ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية  
 في الاستقلال فتسبب ان تكون الرابطة فيها في غاية  
 القوة كوجوب وان راكب وجبت وانت راكب  
 وحازبه وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل  
 على الربط في اول الامر فالتفتي بها مثل قوله عليه السلام  
 كنت نبيا وادم من الماء والطين وهذا اي الربط بالواو  
 وحدها او شيئا مع الضمير بما يجوز في الحال المستقلة واما  
 في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو في قوله هو الحق  
 لانك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكدة و  
 المؤكدة لانه الاتصال بينهما او بالضمير وحده  
 على ضعف لانه الضمير لا يصلح بحسب ان يقع في الابد



فلا يدرك الربط في اول الامر كوكلمته فوه الى في فلا بد  
من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية  
التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتة بالضمير وحده  
لأنه يثبت لفظاً ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو  
كوجاني زيد لسرع <sup>غلام</sup> وما سواهما اي سوى الجملة الاسمية  
والفعلية المثبتة على المضارع المثبت وغيرهما الجملة الفعلية  
على المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير  
معاً او باحد هما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء  
بالضمير لعدم قوة استقلالهما كالاسمية فالمضارع  
المنفي كوجاني زيد وما يتكلم غلامه او جاني زيد ما يتكلم  
غلامه او جاني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت كوجاني  
زيد وقد خرج غلامه او جاني زيد قد خرج غلامه  
او جاني زيد قد خرج عمرو والماضي المنفي كوجاني  
زيد وما خرج غلامه او جاني زيد ما خرج غلامه او جاني  
زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من

٩٠  
من دخول لفظ قد المنقبة زمان الماضي الى الحال لغيره على ما  
المثبت الواقع حالاً اليه ليسا على قرب زمانه الى زمان  
صدور الفعل ثم ذي الحال او وقوعه عليه كقولنا المتأخر  
من الماضي المثبت اذا وقع حالاً ان مضيقه انما هو نسبة  
الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقر اليه فيقاربه وهذا  
اختلف مذاهب كغير فانهم لا يوجبون قد طائفة  
او مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ كوجاني زيد  
قد ركب غلامه او مقدرة مستتوية كقوله تعالى او جاكم  
حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا اختلف مذاهب  
سبويه والمبرد فانهم لا يجوز ان حذف قد وسبويه  
يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم لتقول حصرت صدورهم  
فيكون قد حصرت صفة موصولة في هذا الحال والمبرد  
يحذف قد دعائية وانما لم يثبت ذلك في المنفي  
لاستمرار النفي بلا قاطع فيستمر زمان الفعل ويجوز  
العامل في الحال لقيام قرينة حالية كتولدت لي ابي



الشارح في السرا والمتمنى له رشتا متهديا اي سر را شدا  
 متهديا بقرينه حال الخاطب وقوله متهديا اما صنفه لرا شدا  
 او حال بعد از او متعالية كتمركب را كما لمن يقول كيف  
 جيت اي حيت را كما بقرينه السور ومنه قوله تعالى  
 احبب الانسان ان ينال جميع عطائه على قادرين على ان ينوي  
 بناءه اي على جميع قادرين ويجب حذف العالم في  
 بعض الاحوال الموكدة وهي اي الحال الموكدة مطلقا  
 هي التي لا ينتقل صاحبها ما دام موجودا غالبا بجلال  
 المنقبة والمستقلة قبل العالم بخلاف الموكدة منزلة  
 ابوك عطوفا فان العطوفية لا ينتقل غلا في غالب  
 الامر اي حقه بفتح الهمزة او ضمها فحققت الامر بفتح  
 كحققة وصرت منه على يقين او لم تحققت الامر بهذا  
 المعنى بعينه او بمعنى انسته اي تحققت ابوتك لك وهر  
 منها على يقين او انتمها كلك عطوفا وقا صاحب  
 المتعاضد اي التقدرات عندي ان يقيده بحسني عطوفا و

اي المنة

ونسرها اي شرط وجوب حذف عالمها ان تكون موقرة  
 اي موكدة لمصنوع حمله اخر زيه عما يوكد بعض اخرها  
 كما لعالم في قوله انا ارسلناك للناس رسولا فانه يجب  
 حذف اسميته اخر از عما اذا كان فعلية فانه لا يجب  
 حذف عالمها كما قال صاحب الكافي في قوله تعالى  
 بالقسط انه حال موكدة فاعلم انه لا بد منها في قيد  
 اخر وهو كون عفة تلك الاسمية من اسمها لا يصلي ان  
 للعمل فيها والالكانه عالمها كورا فكيف يكون حذفه  
 واجبا كواحد شديدا قايما بالقسط التميز اي التميز  
 الذي يرفع الابهام واحترز به غم البديل فانه المبدل  
 منه في حكم التتميز اي في حكم العلم فهو ليس برفع  
 الابهام غم شديدا بل هو ترك مبهم وابداء معين المستقر  
 اي ان ثابت الراجح في المعنى الموصوع له من حيث انه  
 موضوع له فانه المستقر وان كان بحسب اللغة هو ثابت  
 ملحقا لكن المطلق منصرف الى الحال وهو الوضعي واحترز به



ثم كوريت عينا جارية فانه قوله جارية يرفع الابهام بقوله  
عينا لكنه غير متفرجرب الوضع بل نشاء من الاستعمال  
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف  
المبتدأ كونه الرجل فانه هذا من انما الموضوع لمفهوم كل  
بشرط استعماله في جرياته او كل جري منه ولا الابهام  
في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جرياته بل الابهام  
انما نشاء تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصفه  
بالرجل يرفع الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه  
موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل  
قولك الوفض عمر فان كل واحد من الوفض وعمر موضوع  
لشخص مع الابهام فيه ولكن لما كان فيه ضمرا شهما زال  
بذكره الخفا الواقع في الوفض لعدم الاستمرار لا الابهام  
الوضعي غمزات لا عن وصف واحترازه عن النعت  
ولما كانا يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف  
لا في الذات وتحقق ذلك الوضوح لما وضع الرجل مثلا

بطل

منه المصف من فلا نشاء الموضوع له معنى معين  
تميز عما هو الاقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن  
ومنين ولا الابهام فيه لان حيث ذاته اي حيث فانه  
لا يعلم منه بحسب الوضع من حيث العسل او فحل او غيرهما  
والان حيث وصفه فانه يعلم منه بحسب الوضع انه  
بغدي او كلي فانه اذا اريد رفع الابهام الوصف  
الناتج فيه بحسب الوضع اتبع بصفه وبكال فيقال  
رجل بعد ادى واذا اريد رفع الابهام الذات فيقال  
فريتا يرفع الابهام المستقر في الذات لا النعت وبكال  
انها يرفع الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة  
صفقا بذات شارة الى تقسيم التمييز فالمذكور نحو  
رجل ريتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه  
في قوة قولنا طاب شي منسوب الى زيد ونفس  
يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول  
اي القسم الاول التمييز وهو ما يرفع الابهام غمزات



مذكورة برفع غير مفرد ويعني به ما يتا بل الجملة وشبهها  
 والمضاف مقدار صنفه لمفرد وهو ما يقدر به الشيء أي  
 به قدره ويبين غالب أي في غالب المواد وأكثرها  
 أي رفع الأبهام مطلقا تحقق في ضمن هذا الرفع الخاص  
 في أكثر المواد وذلك لأن الأبهام فيه أكثر والمقدار أما  
متحقق في ضمن عدد نحو عشرة وفي درهما وسياحة  
 ذكر غير العدد وبيان في باب أسماء العدد وأما  
 في ضمن غير أي غير العدد كما لو زعم نحو رطل زيتا  
 فإن الرطل نصف المن وكجوز سمنا وكالكيل نحو  
أو كقيران <sup>بظلال</sup> وكالزراع وكوزراع ثوبا وكالمقياس نحو على  
 التمرة مثلا زيدا والمراد في المقادير في هذه الصور  
 هو المقدرات لأن قولك عندي عشرة درهما ورطل  
 زيتا وزراع ثوبا وعلى التمرة مثلا زيدا المراد بها  
 المعدود والموزون والمزوع والمقيس وغيره وإنما  
 اختصر المعنى لانه الثالثة لانه كما موضح نظره التنبية

٩٢  
 التنبية على بيان ما يتم بالمفرد وهو التسوية كما في رطل زيتا  
 أو النوز كما في منوا سمنا والاضافة كما في على التمرة  
 مثلا زيدا ولهذا لم تنو في قسم المقادير وكر بعضا  
 ومغنى تمام الاسم يجوز على حاله لا يمكن إضافته معها  
 والاسم تحيل الاضافة مع التسوية ونحو التنبية لجمع  
 ومع الاضافة لأن المضاف لا يضاف ثانيا فاذن  
 الاسم هذه الأشياء إلى الفعل إذا تم بالفعل وصار  
 به كلاما تاما فثبت التسمية التي بعده المفعول الوقوع  
 بعد تمام الكلام كما أنه المفعول حقيقة يقع بعد كلام تام  
 فنصب ذلك اسم التمام قبلت بهته الفعل التمام على  
 وهذه الأشياء كما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر  
 الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل لا يرى الاسم التمام  
 الداخلة على أو الاسم وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف  
 معها لا ينصب التسمية عنه فلا يقال عندي رطل  
 خلا فبفرد التسمية وإن كان الاسم تام مني ومجربا







بالميل بعدد ولا وزن ولا زرع ولا مقياس نحو فاتم  
جدي فافهم ما تم بهم باعتبار الحسن لم بالتسوية في قسما  
تميزا أو خفضا أي خفض التهمة مضافة غير المقدار اليه الكثر  
استعمالا كحصول العرض مع الكثرة والقصور غير المقدار  
عنه طلب التميز الاول في المقادير وغيره ما ليس بهذه  
المتابعة والثاني الرقم الثاني في التميز وهو ما يرفع  
الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كالمظاهر  
ان يتوزع ذات مقدرة في نسبة حجة لكن لما كان لا بهام  
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها  
يستلزم الرفع عنه فالجواب انه مقتصر عليها تنبيه  
على ان التقابل في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول  
انما هي مجرد النسبة لا غير في حجة أي نسبة كائنه في جملة  
او ماضيا أي ما يشابهها عطف على حجة وهو اسم الفاعل  
نحو كحوض محتلي عما ذكره المفعول كالأرض مفعلة عيوننا  
او الصفة المشبهة كوزيد حسن وجهها واسم التفضيل نحو

١٠٥  
٩٥  
نحو زيد فضل ابا او المصدر نحو انجني طيبة باوكذا اكل ما كان  
فيه معنى الفعل كوحبك زيد رجلا كوطاب زيد  
نفس مثال الجملة والتميز حاصل بالمتصّب عنه وزيد  
طيب ابا مثال لما يشبهه الجملة والتميز نصيح انه يكون  
لما انتصّب عنه والمتعلقة وحيت لا فرق في التميز  
بين الجملة وماضيا باها فمذا المنا لان في قوة الربعة مثله  
فكانه قال طاب زيد وزيد وطيب نفسا واما نقول  
والبوّة ودارا وعلما عطف على نفس واما بحسب المعنى  
فهو ناظر الى كل من المنايين المذكورين غير محقق بالاجرة  
فهو بحسب الحقيقة او رد الجملة التمييز الواقع في الجملة او ماضيا باها  
خمس مئة فالنفس عن غير اضافي حاصل بالمتصّب عنه  
والدار عن غير اضافي هو متعلق بالمتصّب عنه والا  
غير اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم  
عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بالمتصّب عنه  
او في اضافة عطف على قوله في جملة لو ماضيا باها



مثل عجني طيبة نفا وتركه لانه الظفر التيميرات ولا خفا  
 به واما ابوة ودارا وعلما اورده هذه الاشكال على وقت  
 ما سبق وزاد عليه قوله وسدرة فارس اسارة الى ان  
 التيمير قد يكون صفة شتمه وايضا لما اورده صاحب المفصل  
 مثلا لا التيمير المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا  
 ويكون فارس تيمير عنه اراد ان يشبهه على انه يصلح ان يكون  
 تيمير عن ربه على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهم يكون  
 في نسبة الدلالة والدرا في اصل اللين وفيه خبر كثير  
 للعرف ربه بخبر ابي سد جبره فارسا والفارس اسم قاتل  
 من العراشة بالفتح مصدر فمن الضمير اي حذق بالتحيل واما  
 الفرسية بالكسر فمن التفرس ثم ان كان الضمير بعد لم يكن  
 نصا في المستصحب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب  
 عنه والمراد كعده له الطلاقة عليه والتعبير عنه جاز  
 ان يكون ذلك التيمير نارة له اي المستصحب عنه باي يكون  
 تيمير ارفع الابهام عنه ونارة لمعلقة بان يكون تيميرا

اوراك

تيمير ارفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال  
 مثل ابا في طاب ربه ابا فانه يصح ان يكون عبارة عن ربه  
 في ربه يكون نارة تيمير ارفع ربه او اريد بسند الطيب  
 باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون نارة تيمير عن متعلقه  
 باعتبار ان ربه هو الطيب بسند الى متعلقه وهو ابو  
 والا اي وان لم يكن التيمير بعد ما لم يكن نصا في المستصحب عنه  
 اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمعلقة خاصة نحو  
 طاب ربه ابوة وعلما ودارا فانه يرد الابهام ليست  
 نصا في المستصحب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها  
 فهي متعلق ربه وهو الذات المقيدة اعني الشيء المنسوب  
 الى ربه فيطابق التيمير فيها اي جاز ان يكون لما انتصب  
 عنه سواء كان نصا او محتملا له وللمعلقة وفيما تعب  
 لمعلقة ما قصد من ربه التيمير وتيميره وجمعه سواء  
 كانت بموقفة انتصب عنه مثل طاب ربه ابا وا  
 التيمير ابوس والزبد وازا ابا والمغنى في نفسه مثل



قولك طاب زيد ايا اوردت اياه فقط وطاب زيد  
 ابوين اوردت اياه وجاهدوا له فعلى كل من التقه رين ادا قصد  
 وحدة التميز او رور وور ادا قصد تنبئة او رور تنبئة  
 واد اقصه جمعيتته او رور جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق  
 على المشي والمجموع الا ان يجوز التميز حسب يقع على القليل  
 والكثير فانه ادا قصد تنبئة او جمعيتته لا يرمى اليه شي ذلك  
 الجنس او جمع بل كفى ان يوجه به مفرد لصحة الظاهر على القليل  
 والكثير فلا حاجة الى تنبئة وجمعه نحو طاب زيد علما والزيد  
 علما والزيد وعلما الا ان يقصد بالتميز الذي هو الجنس  
 الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا يدرج في تنبئة  
 او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيد وعلما  
 اريد ان متعلق الطيب في كل من الذندين او الزيد من  
 نوع اخر العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى  
 وان كان اى التميز صفة مشتقة مثل مدورة فاربا  
 او ما ولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كماله في الرجولة

كانت الصفة صفة له فلما انتصفت لا تعلق لها كانت شدي في موصوفه  
 اول بموصوفته فاذا قيل طاب زيد والدك والدك زيد ولا يحسن ان يكون والده  
 بخلاف الاسم نحو ابا وطبعة لواء معنى مع والطبق مصد بمعنى المطبق اي  
 الصفة صفة له مع مطابقة اياه او مطابقة اياه ونحو ابا وكذا يكون معنى اسم  
 الفاعل والواو العطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد  
 بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتشبيه وجمع والتذكير والتأنيث كونهما  
 حادثة لغيره وحققت اي الصفة المذكورة حال ايضا لا سمي على حال كونه  
 طاب زيد فاربا اي حيث انه فارس لكن زائدة من فيها كونه مدورة في فارس  
 وقوله عز وجل قائل يويده التمييز لان من ترد في التمييز في حال ايضا المقصود مدح  
 بالقرينة لا حال القوة اذ قد مدح حال القرينة بغير ما في الصفة ولا يقدّم  
 التمييز على عامله اذ كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عدي ورجلا  
 وعنده ولا زيدا رطل لانه حينئذ اسم جاد ضعيف العمل لا يفعل به  
 ضعيفة ذكرنا فليقول ان يعمل فيما قبله والحق اي صرح المذهب لا يقدّم  
 التمييز ما هو عامل فيه الفعل الصريح والغير صريح كونه من حيث المعنى  
 فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له

او كان كونه فارسا



اذا جعلته لازما كقولنا الارض غيرنا الى الفجرت غيرنا او اذا جعلته مستعدا  
 نحو امتلا الاناء ماء الى طلاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك ما هو معنى  
 الفاعل ومنها بحث وهو ان الما في قوله امتلا الاناء ما ذكر حيث المعنى  
 فاعمل للفعل المذكور غير حاجته الى جعله مستعدا لان الحكم لما قصد اسناد  
 الاستعداد الى بعض مستعد الاناء والى سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه  
 لاجرم تميزه بقوله ما ذكر في معنى امتلا ماء الاناء فاعمل معنى  
 وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فالتجارة تميز لرفع الابهام عن ربح  
 الى زيد والتجارة فالفعل في قصدك هو التجارة لازيد وان كان  
 اسناد الربح اليه حقيقة واليهما مجازا وبهذا يدفع ما يورد  
 عن قاعدتهم المنوطة وهي التمييز بالنسبة اما فاعل في المعنى  
 او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لافاعل ولا مفعول  
 فلا يلزم تلك القاعدة خلافا لما روي في البحر وقاها كجوابها  
 تقدم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل  
 والمفعول نظر الى قوة العامل كلاف الصفة شبهه واسم  
 التفصيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في الفعل كالتشكيك

في التجوز

في التجوز قولنا التجوز على الفارق جيبها وما كان  
 نفسا بالفارق تطيب على تقدير ان ينبت الضمير تطيب فانه حيث  
 يكون في كاد ضمير ان لتذكيره ويعود ضمير تطيب  
 الى سلة ويكون نف تميز ان نسبة تطيب اليها مقدما  
 عليه واما على تقدير تذكير الضمير كالجيب ونف  
 تميز نسبة كاد اليه وما كان الجيب نفا يطيب  
 فلا تمسك بما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيته  
 ايضا على هذا الوجه ما يكون تانيا ينبت الضمير الرجاء الى  
 الجيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كان النفس  
 الجيب تطيب فتكلف وتعسف غير فادح  
 في التمسك **الاستثنى** اي ما يطلق عليه لفظ  
 الاستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومة  
 منه الوجه الغير محتاج الى التعريف كافيته في  
 تقيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما احكاما  
 خاصة لا يمكن اخراؤها عليه الا بعد معرفة فقهه فقال

لا يقال



متصل ومنقطع فالمتصل هو الحجج أي الاسم الذي أخرج  
 وأخر به الحجج خبريات المستثنى المتقطع عن  
 متعدد وخبرياته نحو ما جالي حد لا زيد أو آخره  
 مثل شترت العبد لا نصفه سواء كان ذلك المتعدد فعلا  
 أي مفعولا كوجالي التوم لا زيد وقت براهي مقدا  
 نحو ما جالي لا زيد أي ما جالي لا زيد بالآخر الصفة  
 وأخرتها وأخر به في كوجالي التوم لا زيد وما جالي  
 القوم كمن زيد والمستثنى المتقطع هو المذكور بعد  
 أي بعد الآ وأخرتها الحجج مع متعدد وأخر  
 به خبريات المستثنى المتصل والمستثنى الذي  
 لم يكن داخل في المتعدد قبل الاستثناء منقطع  
 سواء كان خبرية كقولك جالي التوم لا زيد أم خبرية بالتوم  
 إلى حادثة جالية في زيد ولم يكن كوجالي التوم لا حمار  
 وهو أي مستثنى مطلقا حيث علم أولا بوجه يفتح  
 تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتصل به تعريف فسميه أعني

أحد

لأن تعريف فسميه أعني المذكور بعد الآ وأخرتها سواء كان  
 خبريا أو غير خبري ولهذا لم يرفع على حد روم لا اختصاصا  
 منصوبا وجوبا أو كان واقعيا بعد الآ لا بعد غيره وسواء  
 وغيرهما غير الصفة فتدبر وإن لم يكن الواقع بعد الآ التي  
 للصفة وأخلاق في المستثنى لئلا يزد من في كلام موجب  
 إلى ليس بنفي ولا نهى ولا استفهام نحو جالي القوم لا زيد  
 وأخر به في الآ واقع في كلام غير موجب لأن لا ليس واجب  
 النصب على ما يجب ولا حاجة هنا إلى قيد آخر وهو أن يكون الكلام  
 الموجب تاما بأن يكون المستثنى منه مذكورا فيه يخرج نحو قرأت  
 الآ يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لأن  
 الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء  
 بدليل قوله أو كان بعد الآ أو خلا الآ ان يقال الحاجب إلى هذا  
 القيد إنما هو لا يخرج قراء الآ يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا  
 منصوب والعامل في نصب المستثنى أو كان منصوبا على الاستثناء  
 عند البصرية الفعل المتقدم أو معنى الفعل بنسب الآ لأنه

والصواب في تعريف فسميه أعني المذكور بعد الآ وأخرتها سواء كان خبريا أو غير خبري ولهذا لم يرفع على حد روم لا اختصاصا منصوبا وجوبا أو كان واقعيا بعد الآ لا بعد غيره وسواء وغيرهما غير الصفة فتدبر وإن لم يكن الواقع بعد الآ التي للصفة وأخلاق في المستثنى لئلا يزد من في كلام موجب إلى ليس بنفي ولا نهى ولا استفهام نحو جالي القوم لا زيد وأخر به في الآ واقع في كلام غير موجب لأن لا ليس واجب النصب على ما يجب ولا حاجة هنا إلى قيد آخر وهو أن يكون الكلام الموجب تاما بأن يكون المستثنى منه مذكورا فيه يخرج نحو قرأت الآ يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لأن الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله أو كان بعد الآ أو خلا الآ ان يقال الحاجب إلى هذا القيد إنما هو لا يخرج قراء الآ يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى أو كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم أو معنى الفعل بنسب الآ لأنه



واعتقدوا انهم فلكان ارضان  
من الجبال وكذا الحمار في  
البحر

ما لا يزيد  
القوم وما هي

في الاكثر متعلق بمصوب الملاحظ  
بطريقه الاقتداء او غير محذوف

ماضيها احمر ولا ما يتغير الامور ولا ثباتكم في  
عالمكم التفتيشي قال ابن السكيت المنقطع حبيب  
واما بنو النعمان في بعض النسخ المقصود انهم

جاءت القوم خلافة



هو اكثر الاستعمالات لانها فعلا ان ما ضيان كما عرفت  
وقد اجزى الجزية بها على انها حرفا جبر قال السيرافي لم اعلم  
خلافا في جواز الجزية بها الا ان النصب بها اكثر وما خلا  
وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد  
ما خلا وما عدا لان ما فيها مصدرية مختصة بالافعال نحو  
جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرو وتقديره خلوه زيدا  
وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت  
خلوهم او وقت خلوه مجهم من زيد ووقت مجاوزتهم اي  
مجاورة مجهم عمرو او على الحالية يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل  
اي جاءوا خاليا بعضهم او مجهم من زيد ومجاورة بعضهم  
او مجهم عمرو او عن الاخفش انه اجاز الجزية بها على ان ما  
فيها زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به  
لهذا لم يقل في الاكثر وكذا منصوب بعد ليس نحو جاءني  
القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سعي اهلك لا يكون  
بشر او انما يكون النصب بهما لانها من الافعال الناقصة

الناصب

الناصب الخبر ويلزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو  
ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض  
من المستثنى منه مطلقا وبما في التركيب في محل النصب  
على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في  
المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قايمة  
مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى  
النصب على الاستثناء وبجناز البدل عن المستثنى  
فيما بعد الاحال من الضمير المجزوء راي كون المستثنى واقفا خالما  
في محل يكون متأخرا عن الآخر انما كان بعد ادوات  
الاستثناء مثل عدا و خلا وغيرهما في كلام غير موجب احتراز  
عما اذا كان وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما  
مرو الحال ان قد ذكر المستثنى منه احتراز عا او لم يذكر  
المستثنى منه فاقبح يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ  
ذكر المستثنى منه بغير او على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام  
غير موجب وذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا







في اليجاب عدم استقامة على العموم وفي النفي على  
لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل  
بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكسر ويغلب واما اشتراكها  
في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فيما يتعلق كما في المثال  
المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الآ يوم كذا وقولك  
الآ زيد ليس الا بظهور قرينة والة على بعض معاني المستثنى  
مقطوع وخوله فيه في الا قول وعدم ظهوره في استا فلو فاما  
في استا ايضا قرينة ظاهرة والة على بعض معاني كما اذا قيل  
من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت  
ضربي الآ زيد فانظروا ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى  
لكم الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب  
فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي من اجل ان المفترق لا يكون  
في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز ما زال زيد الا عالم اذا  
معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد  
وايم على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال

الشيء

الشيء الرضى يمكن ان يحل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد  
عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحل ذلك على  
المبالغة في نفي صفة العلم كما تكلف قلت امكن ان يحصل  
فيه جميع الصفات الا في صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في  
صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه  
التأويلات ارجاع جميع المواد اليجابية عند الاستثناء الى  
صورة الاستقامة كما يقال مثلاً في قولك ضربني الآ زيد المراد  
كل من يتصور منه الضرب عن معارفك او المقصود منه المبدأ  
في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البديل من حيث حمله  
على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحل اي موضع المستثنى  
لا على لفظ عملاً بانحناء على قدر الامكان مثل ما جاني من احد  
الآ زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا يجوز محمول  
على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الآ عمرو فعمرو محمول على محل  
احد لا على لفظه ومثل ما زيد شياً الآ شئ لا يعين به اي لا يثبت به  
فشي مرفوع على محل شياً لا منصوب على لفظه وقوله لا يعين به

محلول



ليس كثير من النسب وما وقع في بعضها فهو صفة هي المستثنى  
 قيل انما وصفت به لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا يخفى  
 انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشبهة  
 او لا ولا خص المستثنى مما لا يزيد عليه صفة غير الشبهة لكان  
 ارق والطف وانما تعذر البدل على التفظ في الصورة الاولى  
 لان من الاستوائية لانه اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما  
 الكلام مثبتا لا تنقضي النفي بالانها لا تكيد النفي ولا نفي بعد الاثبات  
 فلو ابدل على التفظ وقيل ما جاني من احد الا يزيد بالزيادة على  
 في قوة قولنا جاني من زيد فلم يزد زيادة من في الاثبات و  
 ذلك غير جائز وفي الصورتين الاخرتين لانه لو ابدل المستثنى  
 على التفظ وقيل لا احد فيها الا عروا بان نصب كان فحينئذ يشبه  
 بالحر كالحكمة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالتنصب كالحاصل  
 بالعامل فلا يتبع من تقديره حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل  
 وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو جعل المستثنى على لفظ المستثنى  
 لا يتبع من تقديره ما كذا ليعمل فيه وما ولا لا تقدر ان حقيقة

او الم يكن

اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما او الكسفي بدخوله  
 البدل منه واعتبر سرائر حكمه اليه فانه قوة التقدير حال كونها  
 عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعد اي بعد الاثبات  
 يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لا تنقضي النفي بالانها لا  
 ما ولا علت للنفي وقد انتقض النفي بالانها وحده تعذر  
 ياتين الصورتين البدل على التفظ على التفظ فمرفوع  
 على انه محمول على محل واحد وهو الرفع بالابتداء وشي على انه محمول مرفوع  
 على محل شيئا وهو الرفع بالخيرية فان قلت لا احد في هذا المثال  
 محلان من الاعراب محل قريب وهو نصب بكلمة لا ومحل  
 بعيد وهو رفع بالابتداء فلم اعتبر واحدا على محله البعيد لا  
 القريب قلت لان محله القريب لما هو محل لا فيه يعني  
 النفي وقد انتقض بالانها بخلاف محله البعيد فانه لا دخل له  
 لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه  
 بالانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لانتقض معنى  
 النفي بالانها في عملها ببقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله



اي لا اجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل  
ليس للفعلية لا المنفي وعمل ما ولا بالبعس جاز ليس زيد الا قايما  
باعمال ليس قايما فان انتقض نفيها بالابقاء الفعلية وامتنع  
ما زيد الا قايما باعمال ما في قايما لان عملها فيه انما هو المنفي و  
فان انتقض النفي بالآ والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير  
وسوى مع كسر الين او ضمها مع القصر وسواء بفتح الين او  
كسر الين المتكون مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها  
حرف جر في اكثر استعمالهم واجاز بعض النصب بها على انها  
فعل متعدي فاعله ضمير ومعناه تبرئة المستثنى عما نسب اليه  
نحو ضرب القوم عمروا حاشا زيدا الجاهل براه الله عن ضرب عمرو  
اعراب غير فيه اي في الاستثناء وكون الصفة او هو مع اعراب  
موصوفه كما اعراب المستثنى بالآ على التفصيل المذكور فيما سبق  
فكان لما التجزئة المستثنى للاضافة انتقل اعراب اليه وغير  
اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالة على ذات بهيمة باعتبار  
قيام معنى المغايرة بهما في الاصل فيها ان يقع صفة كما نقول جاز

رجل

رجل غير زيد والاستعمال على هذا الوجه كثير في كلام العرب  
لكنها حملت على الآ واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف  
الاصل وذلك لاشراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما  
قبل كما حملت الاعليها اي على كلمة غير في الصفة لكونه لا يحمل  
الاعليها في الصفة غالب الا ان كانا ثابتا بوجه يلج اي واقعة  
بعد متعدي فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد  
يكون مقدرا في غير مثل جاني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون  
متعديا والتوافق حالها صفة حالها او اداة استثناء او لا بد لها  
في الاستثنائية من مستثنى منه متعدي فلا نقول في الصفة  
جاني رجل الا زيد والمتعدي اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال  
او تقدير القوم ورهط وان يكون مثنى فيدخل فيه نحو ما جاني  
زجلان الا زيد منكور اي منكر لا يعرق باللام حيث يراد به  
العدم او الاستغراق فيعلم التناول قطعاً على تقدير الاستغراق  
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يستغراق  
المستغراق او عدم التناول قطعاً على تقدير ان يشار به الى جماعة



لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان  
اما الجنس المستغرق نحو ما جاني رجل او رجال واما بعضه  
معلوم العدد ونحوه على عشرة وراهم او عشرين وانما اشترط  
ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين  
وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل  
الا زيد جاني ول على عشرة الا ورهما وانما صار عند وجود  
هذه الشرايط الى حمل الآية على غير تعذر الاستثناء عند وجودها  
لا حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الآية لا يحمل على  
الصفة غالباً فقيدناه بقولنا غالباً لانه قد يتعذر الاستثناء  
في المحصور نحو ما جاني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور  
نحو جاني رجال الا واحداً او الا رجلاً او الا حماراً ولكن لما كان  
ذلك نادراً فلم يفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو  
كان فيهما الى في السماء والارض الآية جميعاً ولا ولا فيهما  
على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدنا اي لم نجعلنا  
الانتظام فالآية في الآية صفة لانها تابعة لمعنى منكون غير محصور

هي

هي آية ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الآية بيقين  
فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل  
الآية على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيها  
الله مستثنى عنها الله لفسدنا وهذا لا يدل على ان الله ليس فيها  
الآية مستثنى عنها وهذا لا ثبت وحدانية تعالى لانه لو كان يكون  
فيها آية غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة  
بمعنى غير فانه يدل على ان الله ليس فيها آية غير الله واذا لم يكن فيها  
آية غير الله يجب ان لا يتعدوا الله لان التعذر يستلزم  
المغايرة وضعف حمل الآية على غير في غير اي في غير جميع منكون  
غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع  
الاصناف مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اثناني احد  
الا زيد ان يكون الا زيد بصفة وعليه اكثر المتأخرين كما يقول  
الشاعر وكل اخ مفارق واخوه لعمريك الا الفرقان  
فالفرقان صفة لكل اخ لا استثناء منه والاوجب ان  
يقال الفرقان بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ ووافق



فقد من خصم الذين حاشية مؤرخي الجاهلي في بحث مفعول معه  
 في البيت شذوذ ان آخر ان احدهما وصف كل دون المضاف  
 والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لا فائدة  
 الشمول فقط وثانيهما الفصل بين الجزئين الصفة والموصوف  
 وهو قليل واغراب سوى وسواء النصب على الظرفية لان  
 اذا قلت جاء القوم سوى او سواء زيد فلما قلت مكان  
 زيد على المنزيب الاصح وهو من ذهب سبويه فيهما عنده لازم  
 الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف  
 فيهما رفعاً ونصباً وجراً غير متمكن بقول الشاعر ولم يبق  
 سوى العدو وان وقاتلهم كما وانوا وزعم الاخفش ان سواء  
 اذا خرجوا عن الظرفية ايضا نصبوه استنكاراً لرفعهم فيقولون  
 جاني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار  
 الرفع فيما عدا انصباب على الظرفية قوله لقد قطع بينكم بالنصب  
 خبر كان واخواتها وسيعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى  
 هو المسند بعد دخولها اي دخول كان واحدى اخواتها و  
 المراد بعبارة المسند دخولها ان يكون اسما او اسما

والله اعلم بالصواب  
 والاعراب في البيت  
 فلما صرح الشر  
 فامسى وهو عريان  
 وحاشية مؤرخي الجاهلي في بحث مفعول معه  
 في البيت شذوذ ان آخر ان احدهما وصف كل دون المضاف  
 والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لا فائدة  
 الشمول فقط وثانيهما الفصل بين الجزئين الصفة والموصوف  
 وهو قليل واغراب سوى وسواء النصب على الظرفية لان  
 اذا قلت جاء القوم سوى او سواء زيد فلما قلت مكان  
 زيد على المنزيب الاصح وهو من ذهب سبويه فيهما عنده لازم  
 الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف  
 فيهما رفعاً ونصباً وجراً غير متمكن بقول الشاعر ولم يبق  
 سوى العدو وان وقاتلهم كما وانوا وزعم الاخفش ان سواء  
 اذا خرجوا عن الظرفية ايضا نصبوه استنكاراً لرفعهم فيقولون  
 جاني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار  
 الرفع فيما عدا انصباب على الظرفية قوله لقد قطع بينكم بالنصب  
 خبر كان واخواتها وسيعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى  
 هو المسند بعد دخولها اي دخول كان واحدى اخواتها و  
 المراد بعبارة المسند دخولها ان يكون اسما او اسما

واقعا

واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما  
 يتصور بعد تقرر الاسم والجزء الاسمي والواقع بين اجزاء  
 الجزء المتقدم على تفرده لا يكون بعد دخولها بل قبله فلا ينتقض  
 التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد  
 ابوه قائم بان يقال يصدر على يضرب وقائم في هذين المثالين  
 المثالين المعروف وليس من افراد المصروف ويمكن ان يقال  
 في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيها  
 ورودت عليها كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها  
 مثل كان زيد قائما وامره اي امره كان واخواتها كما مر خبر  
 المستد في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث  
 المستد والجزء ولما تقدم على اسمها حال كونهما معرفة حقيقة  
 او حكما كالشكوة المخصصة للاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب  
 ولا ينبغي احديهما بالآخر وذلك اذ كان الاعراب فيهما اي في  
 احدهما انطباعا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المستد  
 والجزء فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لانها قد فيها بل لا بد



من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا اتفقت الاعراب في اسم كان خبراً  
 جميعاً ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتي هذا ويجوز  
 عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يجوز  
 من هذه الافعال الا كان وانما اخصت بهذا الحذف لكثرة  
 استعمالها في مثل الناس محزونون باي حالهم ان خير اغير وان شراً  
 فترأى ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان ياتي بعد  
 ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني  
 وهو اقواها اي ان كان على خبر اربعة اوجه خبر ونصبها نحو ان  
 خبر اغير الله تعالى ان كان على خبر فكان جزاء خبراً ورفعها  
 نحو ان خبر اغير اي ان كان في على خبر فكان جزاء خبراً وعكس الاول نحو ان  
 خبر اغير اي ان كان في على خبر فكان جزاء خبراً وقوة هذه الوجوه  
 وضعفها بحسب قوة الحذف وكثرة ما يجب الحذف الى حد  
 عامل يعني كان في مثل اما انت منطلقاً انطلقت اي لان  
 كنت منطلقاً انطلقت فاصل اما انت لان كنت في  
 اللام قياساً ثم حذفته كلمة كان اختصاراً فانقلب الضمير

المتصل

المتصل منفصلاً وزيدت لفظ ما بعد ان في موضع كان  
 عوضاً منها واو غمت النون في الميم وابقى الخبر على حاله فصار  
 اما انت منطلقاً انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة و  
 اما على تقدير كسر ياء في تقدير ان كنت منطلقاً انطلقت  
 فعلى ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام الاولى لام  
 فيه واقصر المص على الاول لانه الشد اسم ان واخواتها ووزعها  
 في قسم الحرف الثاني الذي هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد  
 دخول ان واحداً واخواتها مثل ان زيداً قائم ولا عرفت  
 من معنى البعدي او الدخول فيما سبق ان دفع انتفاض هذا  
 التعريف بهما ايضاً بمثل ابوه في ان زيداً ابوه قائم المنصوب  
 بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم  
 لانه ليس كذلك ولا اكثر من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقاً  
 من المنصوبات لا حقيقة ولا محالاً بل المنصوب منه اقل مما عده  
 فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عده من المنصوبات  
 فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثر منه فاعطى

اذ لا لام



الكثير حكم الكل فعلا الكل منها تجوز ولا يسعدان يقال اسم لا هو  
المنصوب بها لفظا كما لمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه  
على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسمها لعدم علمها فيه هو  
المستداليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في مثل لا غلام رجل  
ابوه قائم كما عرفت وهذا القدر كاف في خبر اسمها مطلقا  
لكن لما اراد المنصوب منه زاد عليه قوله يلعبها اي يلبي السرايه  
لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به  
اي بالمضاف في تغلق بشئ هو من تمام معناه هذه احوال  
بما روت من الضمير المحرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المحرور  
في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يلعبها مثل لا غلام رجل في  
الدار مثال لما يلعبها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل  
ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا  
عشيرا ورهما لك مثال لما يلعبها نكرة مشبها بالمضاف وقوله  
لك على النسخ المشهورة من تامة مثالين كليلها فان كان اي  
المستداليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان

مفردا

مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او  
مشبها به اي يلعبها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليرتب عليه  
قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا موقفا  
او مفصولا لم يكن غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على  
ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح  
في الموحدة نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المونث السالم بلا  
تنوين نحو لا مسكنا والياء المفتوح في المشي والمكسور  
ما قبلها في جمع المذكور السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك  
ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه  
المثنى والمجوع وانما بني تنوينه من اذ مع لا رجل في الدار  
لا من رجل فيها لانه جواب لم يبق له بل من رجل في الدار حقيقة  
او حكما فخر من تخفيفا وانما يعني على ما ينصب به ليكون البناء  
على حركة او حرف استحقيقها النكرة في الاصل قبل البناء ولا  
يعني المضاف ولا المضارع لانه الاضافة ترجع جانب الاسمية  
فيصير الاسم بها لما يستحق في الاصل اعني الاعراب وان كان



الى المسند اليه بعد وقوعها معرفة بانتفاء شرط النكارة او  
 مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط  
 الاتصال على سبيل منع الخلق سواء كانا مع انتفاء شرط كونه  
 مضافا او متبها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار  
 ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل  
 ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد  
 ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه  
 الصور الست الرفع على الابتداء واما في المعرفة فلا متعلق اثر  
 لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلا ضعف عن التأثير  
 مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير الاسم لكن مطلقا لا عين  
 اما في المعرفة ليكون كالمعوض عما في التكرير من معنى نفى الاحاق  
 وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من قول السائل  
 في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا  
 ونحو قضية اي هذه قضية لا ابا حسن لها اي لهذه القضية  
 هذا جواب وتخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع

في قوله لا ابا حسن

والتكرير

والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية على وجه  
 ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب  
 بان متناول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابا حسن  
 لها فان مثل لتو غلب في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى  
 المعرفة او بتناول بفصل بين الجمع والباطل لا شهادته  
 عليه بهذه الصفة فكانه قيل لا في فصلها او يقوى هذا  
 التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه  
 للتذكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كبرت  
 فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بل فصل  
 يجوز تحت اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب  
 التوجيه يزيد عليها الاول فحما اي لا حول ولا قوة الا بالله  
 على ان يكون لا في كل منهما نفى الجنس ولا قوة عطف على لا حول  
 عطف مفرد على مفرد وخبر ما محذوف اي لا حول ولا قوة هو جود  
 الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة  
 الا بالله محذوف خبر الجملة الاولى استغناء عنه خبر الجملة الثانية



والشرف في الاول ونصب الثاني الى لا حول ولا قوة الا بالله  
ام في الاول فلا في الاول نفى الجنس واما نصب الثاني فلا في  
لا الثانية لتأكيد النفي والسا معطوف على الاول فيكون منصوبا  
تلا على لفظ مشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر  
لها خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح  
الاول ورفع السا نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول  
لان لا الاولي نفى الجنس واما رفع السا فلا في لازيدية والسا  
معطوف على محذوف الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفعول على  
مفعول بان يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر  
منها خبر على قدر الرابع رفعها بالابتداء نحو لا حول ولا قوة  
الا بالله لانه جواب قولهم يا غير الله حول وقوة فجاء بالرفع  
فيها مطابقة للسؤال ويجوز الامر ان يهنا ايضا والخامس  
رفع الاول على ان لا ينعى ليس على ضعف فان على لا ينعى ليس  
فليس وفتح السا نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون  
لان نفى الجنس وضمف وجه ضعف رفع الاول بان يجوز ان يكون

رفو لا لفظ على لا بالانكر لا لكونها بمعنى ليس لان شرط  
صحته الغائبها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها  
ليوافق اسمين بعد ما في الاعراب فهذا على التوجيه الاول  
متعين لعطف الجملة على الجملة الى لا حول الا بالله ولا قوة  
الا بالله ولا يترجم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا  
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفعول على مفعول  
او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهزة على السا  
نفى الجنس لم يتغير العمل اي على لا اي تأثيرها في مدحولها اعرابا  
وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها  
اي الهزة الداخلة على لا لان نفى الجنس اما الاستفهام حقيقة  
فيقول الارجل في الدار متفهما واما العرض مثل الانزول  
عندك ولم يذكر سببويه ان حال لا في العرض كما في قول الهزة  
بل ذكره السبكي وتبعه الجزولي والمص ورؤ ذلك انه ليس  
وقال بهذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف  
الافعال مثل ان ولو وحروف التخصيص فيجب تصاب الاسم



بعد نحو الازيد كبرمه واما النعمة نحو الاما اشريه حيث  
 لا يرفع ماء واما قوله الارجل جزا الى الله جزا فمذموم عند الخليل  
 ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام لكنه حرف موضوع  
 للتخصيص برأس فكأنه قال الاشرونني رجلا يعني رجلا  
رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت  
 عليها همزة الاستفهام بمعنى النعمة فكان القياس الارجل رجلا  
 ولكنه نون لفروقة الشعر ونعت اسم لا المبني لأنعت اسم  
لا المبني لأنعت اسمها المعرب احتراز عن غلام رجل ظرفيا  
 الاول بالرفع صفة لأنعت اي لا الشا وما بعد احتراز عن  
 مثل لا رجل ظرف كريمة في الدار مفردا حال من ضمير مبني و  
 العامل فيه مبني احتراز عن نحو لا رجل حسن الوجه بلبه حال  
 بعد حال او صفة بعد صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو  
لا رجل فيها ظرف وهذا القيد يقع عن الاول مبني على  
 الفتح حمل على المنعوت لكان الالحق وبينهما والاتصال و  
 توجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله نعت

المبني

المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاتصال لا بالتبعية فانه  
 المذكور سابقا فلا يرد ان اذا انكر المبني في الفتح ثم  
 جى ب نعت لا يجوز بناء مثل لا ماء بار وجميع ان يصدر  
 عليه ان نعت المبني الاول مفردا عليه فان بار وان في هذا المثال  
 نعت للتابع وون المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل للمتبوع  
 فليس مقابله لتوسط التابع بينهما وموجب لان الاصل في  
 التوابع مقبعتها للمتبوعها في الاعراب وون البناء رفعا  
 على محل البعيد ونصباً على اللفظ لو على محل القريب نحو  
لا رجل ظرف بالفتح وظرف بالرفع وظرفاً بالنصب والاى  
 وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب في حكم الاعراب لا غير  
 رفعا على محل البعيد ونصباً على اللفظ لو على محل القريب  
 وقد مررت امثلة في بيان فوائد القيود والعطف على اسم  
لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لاني المعطوف فانه  
 اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس  
 واذا كان المكرر في المعطوف في حكم علم في قوله ولا حول ولا قوة

لا لا المبني



فما سبق بان يجل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل و  
وان يجل على المحل ويجعل مرفوعا جازما ولا يجوز فيه البناء  
المكان الفصل بالعطف ولم يجعل في حكم المتصل نظرة الفصل  
بلا المؤكدة او المعطوف على المنية بزيادة لا كثيرا نحو لا حول  
ولا قوة مثل لا اب وابنه في قول الشاعر ولا اب وابنه مثل  
مروان وابنه او هو بالجر ارثا وميادرا وسائر التوابع  
لانصر عنهم فيها كمن ينبغي ان يكون حكما حكم متوابع التوابع  
وكذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامى له اي محمل  
تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي تنفي الجنس لام الاضافة واخرى  
على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في جواب  
وحذف النون في نحو غلامين جازم يعني ان الاصل في مثل هذين  
التركيبين ان يقال له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيه مضافا  
على ما ينصب به والجار مع الجور خبر لهما وقد جاء على قلة مثل  
لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف في مثل اب واستقاط  
النون في مثل غلامين كما في حالة الاضافة تشبها له اي اسم لا

قنا ذرا

اف هو بجل ارتدا فناد له من قبل تشبيه الموقوف

في هذين

في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف وبراء  
احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون  
موزنا وذلك التشبيه انما هو لما ركنه اي ان ركنه اسم لاجل  
لا يضاف باظهار التام بينه وبين ما يضاف اليه اي للمضاف  
اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف بمعنى الاضافة  
وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جازم  
تشبها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة  
في اصل معناه اي معنى ما اشتمل على الاضافة وهو الاختصاص  
الاثنين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم  
من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل  
ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف  
بالمضاف في معنى الاختصاص لم لم يجر تركيب لا اباله بها  
اي في الدار لعدم الاختصاص المفهوم من اضافة الالف لشيء  
وانما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب تشبها  
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب

الاضافة  
بالمضاف  
بمعنى  
الاختصاص  
في تشبها  
له اي  
لمثل  
هذين  
التركيبين  
حيث  
لا  
اضافة



لا ابا فيها تركيب مضاف فيه الالب الى الدار لما ذكرته في  
اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف  
حقيقة لف والمفعول المراد بالمفعول بهما على تقدير الاضمار  
وهو نفي ثبوت الجنس للاب او الفلاحيين لمخرج الضمير المجزوء  
بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفيد  
على تقدير الاضمار اما اول فلان معنى هذا التركيب تقدير  
الاضمار لا اياه ولا اعلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى  
لا اياه موجود ولا اعلاميه موجودين واما ثانيا فلان المراد  
نفي ثبوت جنس الاب او الفلاحيين لان نفي الوجود عن ابيهم المعلوم  
او اعلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة  
وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العدة فيما بينهم اولان  
المقصود ببيان الخلاف لا تعيين النحاة فمن ذهب لسيبويه  
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة  
باعتبار المعنى وانما يام الالام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد  
لللام المقدرة وحكم المصنف انه لما عرفت ويجزئ اسم لا

حذف

حذف كثير في مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الا  
مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلت الحذف  
اسما جازا ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود  
وجازا ان يكون خبر اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فلا  
محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المستهينين في النفي والدخول  
على الجملة الاسمية بليس هو المستبعد دخولها اى دخول ما  
ولا وهى اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية ما اسم ما ولا لهما  
لغة جازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل اسمها خبرا  
اسما وخبر لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبر لهما انما هو  
في لغة الجازية واما بنو عقيم فيثبت لا يذبحون الى اعمالها لا يذبحون  
الخبر خبر لهما ولا الاسم اسم لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كان عليه  
قبل دخولها عليهما ولغة الجازيين هى التى عليها التنزيل  
الذى سماها هذا بشرا وما من امة اتمهم واوا زيرت ان ما  
ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا يذبحون مع لا  
في استعمالهم وهى زائدة عند البصريين غافية مؤكدة عند



الكوفيين او انتقض النفي بالانحياز ما زيدا قائم او تقدم  
الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما كان مع واحد  
من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عمل عفيف  
عمل شبيه ليس فلان فصل بينهما وبين معمولهما لم يعمل واما اذا  
انتقض النفي فلان فلان علمها بمعنى النفي فلما انتقض النفي بطل  
العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل و  
اذا عطف عليه اي خبرها بما موجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد  
الايجاب بعد النفي بعد وهو بل ولكن نحو ما زيدا مقيما بل مسافر  
وما عروفا بل لكن قاعدة فالرفع اي في حكم المعطوف الرفع لا غير  
لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي **المحذورات** هو ما اشتمل  
على علم المضاف اليه اي اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر  
التي هي محال الاعراب فانه لا يطلع عليها المرفوعات والمنصوبات  
والجوزية اصطلاح لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه  
اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه والفتحة و  
الياء لفظا او تقدير او انما قلنا من حيث هو مضاف اليه

لان البحر

لان البحر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيث كونه مضافا اليه  
والمضاف اليه وان كان محققا بما عرفت به لكن المشتمل  
على علامته اعم منه ومما هو شبه فيدخل في تعريف البحر و  
مثل حبسك ورحم وكفى بالك وكذا مضاف اليه بلاضافة  
اللفظية ان لم يكن في تعريفه والمضاف اليه وهو هنا غير  
ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك المذهب  
سببوه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحر  
لفظا ايضا وهو كذا اسم حقيقة او حكما يشتمل الجدة التي  
يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم  
المصادر ونسب اليه شيء اسمها كان نحو غلام زيد او فعلا مثل  
مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير اي منصوصا  
كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدر احوال كون  
ذلك المقدر مراد او من حيث العمل بابقاء اثره وهو البحر  
مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف وقت يوم  
المعومة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في

داخل



لكنه غير مراد او لو اردنا ان لا يجر فالنقد يراد اي تقدير الحرف  
 شرط ان يكون المضاف اسما او لو كان فعلا لا بد من ان  
 ينلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجزوا اي منسجما عن تنوينه  
 او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل  
 الاضافة لان التنوين او النون وليد تمام ما بهي فلما  
 ارادوا ان يميزوا الكلمتين مزجا تكسب به الاولى من  
 الثانية التعريف او التخصيص او التحقيف حذفوا من الاولى  
 علامة تمام الكلام ونحوها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعرّف  
 نظر الى تعريف كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير  
 حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه  
 بالاضافة اللفظية لكن انظر من كلام المصنف في المتن والهجاء  
 في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية  
 انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف  
 فيها لاني المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء منه من سائر  
 مصنفاته وقد تختلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها

ونحوها

مثل

مثل ضارب زيد بتقدير للام لقوة العمل اي ضارب لزيد  
 وفي اضافتها لا فاعدا مثل الحسن الوجه بتقدير من البيت  
 فان ذكر الوجه في قولنا جاني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان  
 في اسناد الحسن الى زيد بها ما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن  
 فاذا ذكر الوجه فلكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا  
 في الحقيقه تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا يفيد <sup>اللفظية</sup> التحقيف ان يقال  
 في اللفظ قلت كان هذا التخصيص افعالا قبل الاضافة  
 فلا يكون مما يفيد الاضافة فليست فائدة الاضافة الا  
 التحقيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية  
 اي منسوبة الى المعنى لانها يفيد معنى في المضاف تعريفًا وتخصيصًا  
 ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سريانها  
 اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاتم  
 الفاعل والمفعول والصفة المشبهة كغلام زيد او كانت صفة  
 ولكن غير مضافة لا معولها بل الى غيره كضارب مصر وكريم  
 البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي



الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى  
 المضاف اليه عدد جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا  
 على المضاف وغيره ولا ظرفا لافضافة الغلام اليه بمعنى اللام  
 اى غلام لزيد واما بمعنى من البيان في جنس اى جنس المضاف  
 الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا  
 على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه  
 واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه  
 اما بيان للمضاف وحيث ان كان ظرفا لافضافة بمعنى في و  
 الاخرى بمعنى اللام واما مساو كملت واما اعم مطلقا  
 كاحد اليوم فالافضافة على التقديرين متممة واما مختصة  
 مطلقا كاليوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالافضافة  
 راجعة بمعنى اللام واما اختص من وجه فان كان المضاف اليه  
 اصلا للمضاف فالافضافة بمعنى من والاخرى ايضا بمعنى اللام  
 فافضافة خاتم الى فضة بيانية وافضافة فضة الى خاتم بمعنى  
 اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم ان

لا يلزم

لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح النسخ بهما بل يكفي افاوة  
 الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد  
 وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام  
 وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواضع الاضافة  
 اللامية ولا يحتاج قبل ذلك التكلفات البعيدة مثل كل رجل  
 وكل واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى في قليل في اشياء لانهم  
 وردوا اكثر النجاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم  
 ضرب لاختصاصه باليوم بملازمة الوقوع فيه فان قلت  
 فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى  
 اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما  
 كانت الاضافة بمعنى في قليلا رتوبا لا الاضافة بمعنى اللام  
 تقليدا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم  
 فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام لزيد مثال لماض  
 بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال لماض بمعنى من  
 اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال لماض بمعنى في اى



ضرب اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريف اي تعريف  
 المضاف مع المضاف اليه المعروفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة  
 المعنوية موضوعية للدلالة على معلومية المضاف في ان نسبة  
 امر المعين يستلزم معلومية المنسوب ومعه موصوفته فان ذلك  
 غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاني غلام زيد من غير  
 اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي وضوء  
 لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعروف باللام في اصل  
 الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد  
 امر التميمي ببنني وذلك خلاف وضعه وليس هذا الحكم  
 في نحو غير ومثل فان اضافة لها لا تفيد التعريف وان كانا  
 المضاف اليه المعروفة لتوغلها في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه  
 ضد واحد يعرف بغيرته كفوك بالحرارة غير السكون وكذلك  
 اذا كان للمضاف اليه مثل الشتر مماثلة في شيء من الاشياء  
 كما علم والشيء فقبيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد  
 الذي يماثل في الشيء وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا

الغلا في

بكون  
 او كان  
 او كان  
 او كان  
 او كان

اي تخصيصا للمضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل  
 فان التخصيص يقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل  
 اضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة  
 فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة قلت الشركاء  
 فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف  
 اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذالام حذف  
 لانه وان كان علم نكرة بان يجعل واحدا من جملة من  
 سيجب ذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التعريف  
 بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف  
 عند الاضافة سواء كان نكرة في نفس من غير تجريد او كان معرفة  
 جرد عن التعريف وما يجب التجريد لان المعرفة اضيف الى  
 النكرة لكان طلبا للماضي وهو التخصيص مع حصول الاشياء  
 وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تخصيصا لاصل  
 فتضع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان  
 قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو نجم

تجريد



والشرب والصنع وابن عباس في لزوم تعريف الموقوف بما باله  
توزوا هذا دون ذلك قبل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف  
الموقوف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او  
الاضافه وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلية فانها حين  
صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او  
الاضافه فلما يلزم فيها تعريف الموقوف بل تبدل تعريف بتعريف  
وما اجازة الكوفيين من تركيب الثلاثة الانواب وشبهه  
من العود الموقوف باللام المضاف الى معدومه نحو الخلف وراهم  
والمائة الدينار ضعيف قياسا واستغناء لا اما قياسا فليما  
وكرر من لزوم تحصيل الحاصل واما استغناء فلا ثبت من  
القصص من تركيب اللام قال ذو الرمة ثلثة الاسامي و  
الديار البلاق واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الديار  
فهي البدل وكون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها  
ان يكون المضاف صفة احراز على اذ لم يكن صفة نحو غلام  
زيد مضافة الى معولها احراز على اذ كانت مضافة الى غير

معولها

معولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد  
في قبيل اضافة اسم العاقل الى معوله وحسن الوجه في قبيل  
اضافة الصفة المشبهة الى فاعله ولا تعيد الاضافة اللفظية  
فاية الا تحقيا لا تعريفا ولا تحصيما كونها في تقدير الفصل  
في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة  
العقل بان زاد ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه  
قبل الاضافة والتحقيق اللفظي اما في لفظ المضاف فقط  
كحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او كما مثل  
حواج بيت الله وكحذف نوني التثنية وجمع مثل ضاربا  
زيد وضاربو زيد واما في المضاف اليه فقط كحذف الضمير  
واستناده في الصفة كالقائم الغلام كانه اصله القائم  
غلامه كحذف الضمير غلامه ونسبه في القائم وضعف  
القائم للتحقيق في المضاف اليه فقط واما في المضاف  
والمضاف اليه معا كزيد قائم الغلام اصله قائم  
غلامه فالتخفيف في المضاف كحذف التنوين في المضاف



المبحر في الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم أي مبحثه وجوب  
 افادة الاضافة للفظية التحفيف واستتار كل واحد من اللفظ  
 والتحصيل جاز تركب مررت بربيد حسن الوجه فلو افاد  
 تعريف لم يخرج الاول لزوم كونه المعرفة بصفة لشدة وجاز  
 حسن الوجه باضافة ان في كونه المعرفة او بصفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه  
 صفة الى معمولها وجعلها شئ وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة للفظية  
 صفة للشدة فمن جهة انها التحفيف واستتار التعريف واستتار التحصيل يستلزم  
 لم تفه تعريف جاز بهذا التركيب جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك  
 وامتناع تركيب صح ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام  
 بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يدان انه لا دخل في ذلك الاستلزام لاستتار التحصيل ومن جهة انها لا يفيد  
 تحفيها جاز تركب الضارب بالزيد والضارب بوزيد كقول  
 التحفيف كذا في النون وامتناع الضارب بالزيد لعدم  
 التحفيف لان نون الضارب انما سقط للاف  
 واللام لا لاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريق

مررت برجل

صفة للشدة فمن جهة انها  
 لم تفه تعريف جاز بهذا التركيب  
 وامتناع تركيب صح

لا استتار التعريف ولا استتار التحصيل بل كنه فيه وجوب  
 التحفيف فقط وعلى هذا كان الاستتار تقدم هذا النوع  
 لكنه اخره لكثرة لواحقه خلاف للبراءة فانه يحذف  
 الضارب زيد اما لانه توهم انه دخول لا التعريف انما  
 هو بعد الاضافة فحصل التحفيف بخلاف التنوين  
 ساء الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه  
 في شرحه كانه غير متعين لانه الترتيب لا يخرج اللام المقدمه  
 ساء على الاضافة مجزوء ادعاء مخالف للظاهر واما لما  
 وقع في شعر الاغشي قوله الواهب المايه الحجاز وعبد  
 فانه قوله وعبد بالبحر معطوف على المايه فصار  
 المعنى باعتبار العطف الواهب عبد بالبحر من باب  
 الضارب زيد حكما لا يمنع ذلك حيث ان بعض  
 البدل لا يمنع هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف  
 الواهب المايه الحجاز وعبد بالبحر يعني ان هذا الترتيب  
 لا يتوهم في المعقاة وبكيت يشهد له بما عرفت

الهجاء  
 ابو كريب  
 كذا في الاخر



في امتناع مثل الضارب زيد لعدم الغاية في الاضافة  
 ولا يخفى انه فيه شوب مضادة على المطلوب اللهم الا ان يقال  
 المراد انه ضعيف في الاستدلال به لان نص فيه على التجبر  
 فانه يحتمل النص حمل على المحل او على انه مفعول معه  
 اولاه قد يحتمل في المعطوف بالايتمل في المعطوف عليه  
 في رب ساءه وسكتها حيث جاز به التركيب ولم تجز  
 رب سكتها با دخال رب بما سكتها بدو العطف و  
 البتة تمامه الواهب لما في اللجانه وعبداء عودا كوجود  
 يزجي خلفها اطفالها اي ممدوحة الواهب لما في الجان  
 اي البفض ثم النوق يستوي فيه الجمع والواحد والجان  
 صعه او بدل عنها او من قبيل النسبة الاثواب كما هو بدو  
 الكوفيه وعبداء اي راعيها تشبها له بالعبد لقيا نه كحق  
 خدمتها او عبداه حقيقة باضافته لادنى ملاسته عودا  
 بالذال المحم جمع غائبة اي حديثات النتائج حازم الماية  
 يزجي بالذال المعجزة والحكيم على صفة عدم المذكر اي يستوي

وفاعله ضمير العبد والفاعل منصوب على المفعولية وعلى صيغة  
 المحمول الموثق والفاعل رفوع على انه منصوب بالاسم فاعله  
 وحقيقته الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من  
 القصيدة واما لا نه قاسه على الضارب الرجل والضاربك  
 فاما المعر عنه لقوله واما حار الضارب الرجل يعني كان  
 القياس عدم جوازه لا تنقاه الحذف لزوال التنوين باللام  
 لكنه جاز حمل على الوجه المحار في الحسن الوجه وهو الوجه  
 بالاضافة وفيه وجهان اخرين رفعه على الفاعله ونصبه  
 على التثنية المفعول ووجه الحمل اشبه الكما في كونه المضاف  
 صفه والمضاف اليه جنسا مع فقه باللام وبذا الاشتر كمنعقد  
 من الضارب زيد وحسن الوجه فقياسه عليه قياس  
 مع الفارق والضاربك يعني انما حاز الضاربك  
 مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اسهره وهو  
 الضار في والضارب به وغيرهما فيمن قال اي قوله قال  
 نعم سيهوره وتباعه انه اي الضارب وضاربك مضاف



ووزنه قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية  
 والتسوية محذوف الاتصال الضمير للاضافة فانه لا يحتاج حوازه  
 الى حمل جملة محمولته على ضار بك فاختدفا على المنعول  
 والنسب المعتبر اعني جاز وبينا انه انهم اذا وصلوا الى العلم  
 والمفعول محذوف عن اللام مفعولا لهما وانه انت مضمرة متصلة  
 الترموا للاضافة ولم ينطروا الى تخفيفها لوان ضار بك  
 وان لم يحصل التخفيف للاضافة بل نفس الاتصال الضمير ثم لما لم يعتبر  
 التخفيف في ضار بك وجوز به بوزنه حملوا الضار بك عليه  
 لانها نرباب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا  
 الى مضمرة متصلة حذف تنوينه قبل الاضافة للاضافة ولم  
 يحملوا الضار بك عليه لانها ليس نرباب واحد والدليل  
 على ان سقوط التنوين في ضار بك لا اتصال الكاف  
 للاضافة انها لو اسقطت للاضافة لكان ينبغي  
 ان يتصور ذلك ولا على وجه يكون الضمير منصوبا  
 بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضار بك يتصور

يتصور ضار بك زيد ثم يضاف ويقال ضار بك زيد  
 ولن يتصور ضار بك فاعلا منها سقطت لا اتصال  
 الكاف للاضافة ولما لم يكن له لا يجوز ان يكون  
 اصل ضار بك ضار بك انما كان المنفصل بالتسوية  
 ثم لما اضيفت حذف التنوين وصار الضمير المنفصل  
 متصلا فصار ضار بك وحصل التخفيف حذ  
 ثم حمل الضار بك عليه لانه من باب واحد حيث  
 كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمرة غير متبادر  
 حذف تنوينه قبل الاضافة للاضافة ولم يحملوا  
 الضار بك عليه لانها ليس نرباب واحد واعلم  
 انما حملنا قوله وضعف الواهب المائة الى ان  
 وعندهما وقوله الضارب الرجل والضار بك  
 حملنا على نظريهما وعلى الاخوية غير استدل لا لا الفرق  
 على جواز الضارب زيد غير جانب المص على مرفقة  
 بعض ثرين ولك ان يحمل كل واحد منهما اشارة



الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بالمتناع الضارب  
زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الى ان  
وعندها انه ضعيف عطف مجرد في اللام على المحل به  
المضاف اليه صفة مصدق باللام لانه توسط العطف  
مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه  
بالامتناع من الضعيف لانه قد تجوز في الموقوف  
ما لا تجوز في الموقوف عليه وحسب ذلك ما فيه من  
شبهة المضادة على التقدير الاول وارجاع كل  
من الصورتين الاخريتين الى مسئلة لهما وتضمن الرد  
على الفوارق في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف  
الى صنف مع ثبوت المعنى المتفاوت بالتركيب الوصفى  
حالته لانه يلزم به ثبوت التركيب الوصفى والاصح  
معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولما لمعنى  
بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقبل  
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجود قطيعة بمعنى

قطيعة جرد حاد فاذا للكونية فان مسجد الجامع بمعنى المسجد  
الجامع وجود قطيعة جرد غير فرق ويرد على  
القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف  
الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب العربي وهو  
الاولى ولعله لعمدة فان كل واحدة من هذه التركيب  
اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة مسجد  
والعربي صفة لجامع والاولى صفة الصلوة  
واحقا صفة التقيته وقد اضيف اليها موصوفاتها  
واجب ان هذه التركيب متساوية في مسجد الجامع  
متساوية لمسى الوقت لجامع وذلك كقول معينين  
احدهما ان يجوز الوقت مقدم على نظم الكلام ويكون  
المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع  
الابرو بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة  
للمضاف وتماينهما ان يجوز الوقت محذوف والجامع قائم  
مقامه منطويا عليه فيكون منزلة الصفات الغالبة فيضاف  
الى مسئلة



الشيء  
الذي لا يوصف  
بالصفات  
التي لا تتغير

المسجد فين في الارض بوجه واحد وهو الزمان مع ليس صفة  
بالمضاف وعلى هذا القياس صورة الاولى وبقوله لمقادير  
متناول الصورة السابعة الاولى وبقوله لمقادير  
الاحتمال المذكورين لكن هذا لا يتم في جانب  
الغرض فانه لا شك ان الموصوف بوصف الجان الغربية  
لا توصف بمكانه بل بهما اللهم الا ان يقال هناك  
مكانا في جهة كذا والمكان الذي اضيف اليه الجان هو جزء  
والاضافه بيانية والمكان الذي اعتبر بجانب النسبة  
اليه هو كل مستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية  
وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد طبيعة و  
اخلاق نيات فاما صفة طيفه جرد ونيات خلق  
فقد ثبت الصفة على الموصوف وضيف اليه واجب عنه بانه  
متناول بانهم جرد فواطفه وقولهم طيفه جرد حتى صار  
كانه اسم صفة فتمت صفة وخصصه كونه صالحا لا يجوز  
طيفه او غير ما مثل خاتم في كونه صالحا لا يجوز فصفة

جود بطا القوم

فصفة وغيره باضافه الى جنب الذي تحصل به كما اضاف  
حاشا الى فصفة فليس اضافة اليها في حيث انه صفة لها  
بل في حيث انه جنس مهم اضيف اليها لتخصص وعلى  
هذا القياس اخلاق نيات ولا يضاف اسم مماثل  
اي من المضاف اليه في العموم وتخصص الى ذلك  
المضاف اليه سواء كان مترادفين كليت واسد  
في الايمان والحيثية وجنس ومنع بل متساويين  
في الصدق كالانسان والناطق لعدم القابلية في  
ذكر المضاف اليه فالكذا قلت رايك ليت اسد  
لا يفيد الا ما يفيد رايك لثابته ويزكر الاسد  
واضافته اليك فيكون ذكر الاسد واصفاته  
الليث الى الخولافا فائدة فيه بخلاف اضافة العمام  
الى الخاص في مثل كل الدرهم وعين الشيء فانه المضاف  
فيهما يحق اي يصير خاصا ليس اضافة الى المضاف  
اليه ولا يعني على عمومه سواء افادت الاضافة اليه

2 المعاد الاحداث  
او غير مترادفين



أو التحصيل أو عينية غير اليقينية إذا كان اللفظ فيه للبعد طارة  
 وأما إذا كان المحسن فيها خفاء ويرد على أوليها ولا يضرب  
 اسم مماثل المضاف إليه في العموم وقولهم سعيه كرز فان  
 سعيه كرز اسمان ملتصقان واحد طين واحد وكوه  
 مع انه اضعف احدهما الى الآخر فاجيب بأنه  
 متساو ولا يحل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكأن  
 اذا قلت جلد سعي كرز قلت جلد مدلول اللفظ  
 ولم تقولوا كرز سعي لا قصد بهم بالافاضة التوضيح  
 واللقب أوضح من الاسم غالبا وإذا اضعف الاسم  
 الصحيح وهو عرف النخلة ما ليس في آخره حرف العلة  
 أو الملتحق به وهو آخره واو او يا قبلها كرز انما  
 كان يجرى الصحيح لانه حرف العلة بعد السكون لا يتقبل  
 عليها الحركة لمعارضة حكمة كوز نقل الحركة ولا في  
 حرف العلة بعد السكون في الوقوع بعينه احدهما  
 ولا يتقبل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابداء كما

بعد السكون

كما بعد السكون الى يا المتكلم كسخره للتبسيط  
 نون وداري في الصحيح وطلبي ودلوي في الملتحق به  
 واليا مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في انهما الالف  
 والصحيح انه الفتح اذا لال في الكلمة التي عن حرف واحد  
 هو الحركة كسلا يلزم الاستدلال بالكن حقيقة او حكما  
 والالف فيها نبي على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض  
 للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى يا  
 المتكلم الف تنبت اي الالف على اللفظ الفصيحة  
 لعدم كونه انقلاب نحو عصاى ورعاى و  
 هذا هو قسمة من العرب تقبلها اي الالف  
 حال كونها غير التشبيهية يا لمن كلمة اليا المتكلم  
 ويدغم في اليا نحو عصي ورعي ولا يقبل التشبيهية كغلاماى  
 لا لتبليس المرفوع بغيره بسبب القليب وان كان آخره  
 اي آخر الاسم المضاف الى يا المتكلم يا او غمت في يا  
 المتكلم لا اجتماع المنبر فها هو كالكلمة الواحدة مثل

١٣٥  
 الكلامان سمي كل واحد منهما  
 بغيره في الالف والياء  
 فانهما لسانية اليا والياء  
 فانهما لسانية اليا والياء



مسكن اذا اضيف الى المتكلم واستقطب النون للاضافة  
 وادغم التاء في التاء وصارت تسمى اوازا كما في اخره واوا  
 قلت الواو ياء لا جتماع الواو والتاء والاولى ساكنة  
 مثل مسكن اذا اضيف الى ياء المتكلم قلت واو ياء  
 وادغمت التاء في التاء وادغمت ياء لا ياء لا اقبلت ياء  
 ساكنة بوجوب بقا الضمة قبلها لغيرها فحركت بحركة  
 المناسبة لها فقلت تسمى واوا كانت قبل الواو واوا  
 فتح بقا قبلها متحركا كتركت في مسكن وفي مصفون  
 مصطفى كفتح الفتح وفتح التاء اي ياء المتكلم في صور  
 الثالث كسر اي لزوم التقاء الساكنين ان لم  
تحرك واخر الفتح كفتح واما الاسماء الستة التي  
 ترجعت عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاحي وبي  
 اي فاحي في اخ ولب منها اذا اضيف الى المتكلم  
 يقال احي ولب مثل يدي وحي بل رد المحذوف  
 بجعلها نيبا منسيا وارجاز المبرور فيها احي ولب رد لام

لم الفعل فيها وهي الواو وحملها ياء وادغم الياء  
 في التاء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وان  
 ما كنت ذو الحجاز بدار وحمل الاخ على الالف لتقاربها  
 لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف بان ذلك حلا للفتور  
 واستعمل الفصحى مع انه يحتمل ان يكون المقسم اي الى  
 جمع ب فاصلة بين سقطت النون في الاضافة  
 فاجمعت ياء ان فادغمت الاولى في التاء في فصار  
 اتي وقد اجتمعوا كذا في قول الشاعر فقلت تسمى صوتا  
 بكين وقد ثابا بالابينا اي لما سمعن وغلن اصواتنا  
 بكين وغلن نسا اما دنا فداكم ونقول اي امره باقية  
 لا متناع اضافة كحم الى المذكور هي وهي بل رد المحذوف  
 عند الاضافة الى ياء المتكلم واما فصلها عن احي  
 ولب لانه لم ينقل عن المبرور فليها في المهور ما يحلف  
 نذمة كهور وان ينظر غنة لبعض ذلك الخلاف في  
 الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافة الى ياء

فذكر احلك والحجاز وفدا  
 فدا







كان في الرتبة الثانية منه فظهر فيه السابغ الثاني والثالث  
 فصا عدا فمجلسنا عراب ساكنة اي جنس عراب سابقه  
 اي جنس عراب سابقه بحيث يكون عرابه من جنس عراب سابقه  
 فان شئ كلاهما من جهة واحدة لشخصية مثل حان في زيد العالم  
 فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه  
 وعرابه من جنس عرابه وهو الرفع والرفع في كل شئ من جهة  
 واحدة لشخصية هي فاعليه زيد العالم لا في المنزلة  
 الى زيد في قصد الحكم منسوب اليه مع بقية لا اليه مطلقا  
 فتدبره كل زمان ينتمى الترتيب وخبر المبتدأ وخبره في كان  
 وانما واخواتها وانما في مفعولها باب طينت واعطيت  
 وقوله باعراب سابقه يخرج الحكم الا خبر المبتدأ وانما في مفعولها  
 طينت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه  
 الانشا لان العالم في المبتدأ والخبر وانما كان هو المبتدأ  
 اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاستدلال لكن هذا المعنى  
 من حيث انه يقتضي منه اليه صار عاملا في المبتدأ

من غير التواريخ

المبتدأ ومن حيث انه يقتضي منه صار عاملا في الخبر  
 فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا اعلنت من حيث  
 انه يقتضي مطلقا فيه ومطلقا عمل في مفعوليه فليس  
 اتصافهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث  
 انه يقتضي اخذها وما خوذ عمل في مفعوليه فليس اتصافهما  
 من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف  
 بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظا او تعديرا  
 او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو حان هو لاء الحال  
 وما زيد العاقل ولا رجل طريقا ثم ان اللفظ كل هذا ليست  
 في مرقعها لان التعريف انما يكون للجنس بالجنس  
 لا للأفراد بالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والمحدود  
 به خول كل وهو انما باعراب لفة من جهة واحدة لكنه  
 لما ادخل كل عليه فاصدق المحدود على كل افراد  
 المحدود فمكرر ما نعا والظاهر ان هذا المحدود فيها لعدم  
 ذكر غير ما يكون جامعاً فيحصل حد جامع مانع في مجموعه



ومنه ما هو على **النعته** **باب** حشر سائر المتوابع كلها  
 وقوله يدل على معنى في متبوعه أي ما له نسبة تركيبة  
 مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا أي دلالة  
 مطلقة غير مقيدة بالخصوصية ما دة من المواد احترار عن  
 سائر المتوابع ولا بد عليه البند في مثل ذلك والعجني زيد  
 عليه أو المعطوف في مثل ذلك العجني زيد عليه ولا  
 انت كبد في مثل ذلك جائز التزم كلهم لدلالة كلهم  
 على معنى الثمور في التزم كدلالة الترابيع في هذه النسبة  
 على حصول معنى في المتبوع انما هي كحصول مواد ما  
 فوجدت غير هذه المواد كما يقال العجني زيد علامة او  
 العجني زيد وعلامة او جائز زيد كف لا اتحاد لها  
 دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فاء النسبة التركيبية  
 بين الصفة والموصوف يدل على حصول معنى في متبوعها  
 في أي مادة كانت وقاية أي فائدة النعته فاجاب  
 كحصول النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد النفر

هذا هو  
 او خصوص  
 انما هو  
 بان يدرك

الطريف وقد يكون المحر والشيء غير قصد تخصص وتوضيح  
 نحو اسم الله الرحمن الرحيم او المحر الذي كواعود باس من  
 الشيطان او المحر الذي كواعود باس من  
 الوحدة تفهم من التما في نقية فأكدت بالوحدة ولما  
 كان غالبا مواد الصفة مستقات تفهم كثر التحويز  
 ان الاشتقاق شرط في المنع حتى لا يؤول المعنى المشتق  
 الى المشتق ولم يكن هذا مريبا للمصردة بقوله  
 ولا فصل أي ولا فرق بين ان يكون النعته مستقاة  
 او غير مستقاة نعتا اذ كان وضعه أي وضع  
 غير المشتق لغرض المعنى أي لغرض الدلالة على المعنى  
 الواقع في المتبوع عموما أي في جميع الاستحقاقات  
 مثل يميني وذو مال فاء التيميني يدل داما  
 على ان لذات ما نسبت الى قبلة يمين وذو مال  
 يدل في بعض المواضع على حصول معنى الذات ما  
 وحينئذ يجوز ان يقع لغا وفي بعضها لا يدل على



ذلك وجب لا يصح بعد نقلا مثل مرت رجل اي  
 رجل اي كمال في الرجولة يصح ان يقع نقلا وفي مثل  
 اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع  
 نقلا ومثل مرت مرت الرجل فان هذا يدل على ذات  
 مبهمة والرجل يدل على ذات معينة وخصوصة الذات  
 المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلما صح  
 ان يقع الرجل صفة لهذا وفي الموضع الاخر التي لا يدل  
 على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان  
 الرجل يدل على اسم الانسانية وبعض الى انه عطف بيان  
 ومثل مرت مرت بزيد اي بزيد ان الذي في هذا  
 الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة  
 له وفي الموضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح  
 ان يقع صفة وذهب النكارة لا المعرفة بالجملة بجملة  
 اي التي هي في حكم النكارة لان الدلالة على معنى  
 في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد بجملة بجملة

في مثل هذا اللفظ كبر على محار  
 في مثل هذا اللفظ كبر على محار

مؤلف بيان

بجملة واما قيدنا بالجملة بالجملة لان الانشاء لا يقع  
 صفة الا بتاويل بعينه كما اذا قلت جاني رجل اضر به  
 اي مقول في حقه اضره ام اي مستحق بان يؤمر بضره ويزعم  
 فيها الضمير المراتبة يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف  
 فلا يقع ان يقع صفة له مثل جاني زيد عام ويوصف  
 بحال الموصوف اي بحال قائمه بمعنى صفة به كقوله  
 برجل حسن او بحال الرجل وصفته وبما يتعلق  
 اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية يحصل له سبب  
 متعلقة بمثل مرت برجل حسن علما انه اذا كونه الرجل  
 حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول  
 اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف  
 في عمدة امور يوجد منها في كل تركيب الاعمدة  
 الاعراب دفعا ونصبا وجر والتعريف والتشكيك  
 والافراد والجمع والتميز والتأنيث الا اذا كان  
 صفة متبوع في المذكر والمؤنث كقوله مؤنث فاعل

الرجوع الى تلك النسخة  
 جاني رجل اضر به  
 واذ المذكر  
 فيها الضمير

والتشكية



نحو برجل صبور وامرأة صبور وفعل مفعول كرجل صرح  
 وامرأة جرح او كانه صفة مؤنث نحو على الذكر كعدالة  
 والثاني التبع بحا متعلق الموصوف يتبعه في خمسة  
 الاول وهي الرفع والتعريف والتعريف والتعريف  
 ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البوابة ثلث  
 الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية وجمع  
 والتذكير والثاني كالفعل لانه بمعنى يتطاول  
 فاعله فانه كانه مفرد او مشي او مجزى او كانه يفر  
 الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بل فصل طابقه  
 وجوبا كما يطابقه فاعله في التذكير والتثنية وانما يستمر  
 كانه فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصلا او مؤنثا  
 جواز القول مررت برجل قاعد غلامه وبرجلين قاعد  
 غلاما هما مثل يقع غلاما هما وبرجلين قاعد  
 مثل يقع غلاما مررت بامرأة قايما ابوها و  
 برجل قايما جارية لسرقا مت جارية وبرجل

مثل يقع غلاما

وبرجل معمورا ومعتق داره او قايما او قايمة في الدارجية  
 مثل تقوم وتقوم في الدارجية فانه قلت اذا نظرت  
 حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحا الموصوف  
 ايضا في خمسة السرائر كالفعل لانه فاعله كالضمير المستكن فيه  
 الرجوع الى موصوفه والفعل في السند الى الضمير بلحقه الالف  
 في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث  
 وتونث في الوحدة المؤنث وذلك قلت برجل  
 ضارب وبرجلين ضاربين وبرجل ضاربين  
 وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين ونسوة ضاربات  
 كما تنزل في الفعل لضرب ويضربانه ويضربونه ونظرت ونظرت  
 ويضربن فلم حصت الثاني بهذا الحكم فاعله المقصود الا صيغ  
 في هذا المقام بيان نسبة الوصف الى الموصوف بالتبعية  
 وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة  
 وكان لا يخرج من انتم للفعل في خمسة البوابة في هذه التبعة  
 لما عرفت السفي في الحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف



انما في فانه لما حكم عليه التبعة في الخمسة ولم يكف فيه حكم  
بعده التبعة فانه غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعيته له  
بكونه كالفعل بالنسبة الى ما هو تبعه لتبين حاله عند عدم  
التبعة ومنه انه اي وراجل ان كونه الوصف الثاني في الخمسة  
الموافق كالفعل حسن قيام رجل فاعده غلما كما حسن بقعه  
غلما به حسن ايضا فاعده غلما به لانه الفاعل مؤنث غير حقيقي  
كما حسن بقعه غلما به او ضعف قام فاعده غلما به لانه  
بمنزلة لفعده به وحقا غلما به المشي والمجوع في الفعل  
المسند الى ما هو بها ضعيف ويجوز به غير حسن وضعف  
تعود غلما به وان كان يعود جميعا الضابكتا عد وذلالتك  
اذا كسرت ال اسم المفعول جرح لفظا موازنة الفعل  
ومناسبتة لانه الفعل لا يكسر فلم يكن يعود غلما به فبقعه به  
غلما به الذي اجتمع فيه الفاعلان في الظاهر الا انه يخرج  
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المنظر به لا المضمرا او  
يجعل خبر مقدم ما على المقدم والمضمرا لا يوصف لا ضمير المتكلم و

والمخاطب عرف المتعار وواضحما فلا حاجة لما الى التوضيح  
وحمل عليه ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف الموضح  
والزام وغيرهما طرد الباب ولا يوصف به لانه ليس  
في المضمرا معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات  
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكان لم يقع  
في بعض نسخ قوله لا يوصف به ولما اعتد السج  
الرضي وقال لم يذكر المعرانه لا يوصف بالمضمرا لانه لا يبين  
ذلك بقوله والموصوف احصا اوصاف اي الموصوف المعرفة  
است احصاها بالتعريف في العلومية من الصفة اعني  
اعرف منها لانه المقصود الاصل فيجب ان يكون لكل  
من الصفة في التعريف اوصافا والها لانه اذا لم يكن لكل  
منها فلا اقل من ان لا يكون اذ وانه منها والمنقول عن سيبويه  
وعليه جمهور النحاة انه اعرف بها المضمرات ثم لا علام  
ثم الانارات ثم المعرف باللام والموصولات فيبينها  
مسواة ومنه انه اي وراجل اي الموصوف احصا اوصاف



لم يوصف ذو الدماء الامتداد في ذوالالام لا غرا والموصو  
فانه ايضا مماثل لذي الدماء لما عرفت بينهما من المات  
في التعريفات نحو جاني الرجل الفضل او الرجل الذي كان عليه  
امن او المضاف اليه مثله اي مثل المرفع للام بلا واسطة  
نحو جاني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاني الرجل  
صاحب كمال الفرس لا يعرف المضاف مساو لتعريف  
المضاف اليه او النقص منه على خلاف الواقع بين سبويه وغيره  
كخلاف سائر المعارف فانها اخذت مذهب ذوالالام فلو وقع اخذت  
لغير اخذت فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب  
وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الازالة  
بذو الدماء مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضيه  
جوار وصفه بذو الدماء والموصول والمضاف الى احدهما  
للا بهام الواقع في هذا الباب بحسب الوضع المقصود ليا  
فاذا رتبة رتبة لا يتصور بنبذ لا بهام ولا يلتزم المضاف  
المكتسب التعريف للمضاف اليه لانه كما استمارة المستعير

٢٤٤  
والسوا من المحتاج للفقير فيتعين ذوالالام لتعينه في لغة وحمل  
الموصول عليه لانه مع صلتته مثل ذوالالام مثل مررت  
بهذا الذي كرم اي الكريم ومنه اي ومنه اجل ان الترام  
وصف باب هذا بذو الدماء المرفع الابهام ببيان الجنس  
ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يشي بان جنس المبهام  
لانه الابيض عام لا يختص بجنس وانه جنس وحسن مررت  
بهذا العالم لانه يشي بان اليه انسان بل رجل  
**العلف** يعني المعطوف بالحرف مقصود اي قصد  
نسبته الى شئ او نسبتة شئ اليه بالنسبة الواقعة في  
الكلام فتكون النسبة متعلق المقصود المفهوم من المقصود  
مع متبوعه كما يجوز هو مقصود ابتك النسبة كونه  
مشوغة ايضا مقصودا بها نحو جاني زيد وعمر وعمر وتابع  
لانه معطوف على زيد قصد نسبة المحي اليه نسبة المحي  
الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المحي اليه مقصودة كذكر  
نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فتكون



مقصود بالنسبة خراز غير البدر التتابع لانها مقصودة  
 بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه خراز غير البدر  
 لانه المقصود ووزن متبوعه قيل خرج بقوله مع متبوعه المعطوف  
 بدلا وبل ولكن وام واما واولا المقصود بالنسبة معها  
 احد الامر من التتابع والمتبوع لاطرافها واجب بان المراد  
 يكون المتبوع غير مقصود بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر  
 التابع وبجزء التابع مقصود بالنسبة ان لا يكون كالرفع  
 عن المتبوع فغير الاستقلال ولا شك ان المعطوف و  
 المعطوف عليه تلك الحروف معطوفان بالنسبة معا بهذا  
 المعنى ولما تم لحد ما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح  
 بقوله متوسط بينه وبين ذلك التابع وبين متبوعه  
 احد الحروف العشرة وسما تفصيلها في قسم الحروف العشرة  
 ان الله سبحانه مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله  
 تابع متوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة  
 لان الحروف قد متوسط بين الصفتين مثل جاي زيد العالم

المقصود بالمتبوع

اردف لشد

١٢٥  
 ١٢٥  
 ١٢٥

العالم والتاعرو الدبر فالصفة الى اخذت عليها  
 حرف العطف كالتاعرو والدبر لهما جنتا احدهما  
 كونها صفة لزيد تابعة له تبعية المعطوف عليه ووجهها  
 كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعا لها وليصدق  
 على هذه الصفة وجهتها الاولى انها تابعة لانها صفة  
 لزيد متوسط بينها وبين زيد حرف العطف لانها متوسطة  
 حروف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون المعطوف  
 الثاني على الاول فلم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع  
 متبوعه لانه في هذه وجهتها الاولى في حد المعطوف  
 وهي هذه الوجهة ليست معطوفا فلم يبق ما لجا و  
 قيل قد جوز المحشي وقوع الواو بين الموصوف  
 والصفة لتأكيد التصديق في مواضع عديدة من  
 الخطاب وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث  
 الاستشنان ان قوله تعالى ولما منذرونا في قوله  
 تعالى واما اهلكنا ثم قرأه الاولها منذرونا صفة

فلولم يكن



لحقته فلو كسفي تقوله تابع يتوسط لخر فيه هذه الصفة  
ونقل عن المصنف انه قال في اما الى الحاقية مثل جاني زيد  
العالم والعامل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه  
احد الحروف العشرة وليس يعطف على المحقق وانما هو  
باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول الحرف  
لنوع من المعطوف لما بينهما من التماثل فلا وحده  
حرف العطف كذلك دخل فيه بعض الصفات مع اليقين  
بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لانه حروف المتوسط  
بينها عاطفة لانه لهما فيها على يدل عليه في غير ما  
في الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة  
في الصفات عاطفة فيها ارتحاب امر غير غير ضرورة  
واعني اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب ولا المحرور  
المتصل بالزائد او مستقر الا المتصل كذا منفصل  
ولا نعم عطف عليه وذلك لانه المتصل المرفوع كالجذر  
ما اتصل به لفظه حيث انه متصل لا يجوز انفصاله و

ومعنى حيث انه فاعل والفاعل كالجذر في الفعل فاعطف عليه  
بلا تاكيد كانه كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فأكده  
اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وانما كان  
كجذر ما اتصل به لكنه منفصل من حيث الحقيقة ليس  
حوار افراده ما اتصل به تاكيد فيحصل له نوع استقلال  
ولا يجوز ان يكون العطف على ذلك التاكيد لا المعطوف  
في حكم المعطوف عليه فكما يلزم ان يكون هذا المعطوف  
ايضا تاكيد وهو باطل فانها الضمير منفصلا نحو  
ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجذر لفظا وكذا ان كان  
منفصلا منصوبا نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجذر معنى  
فلا حاجة فيها الى التاكيد منفصل مثل ضربت  
انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع  
فصل بين المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه  
فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد لال الكلام هو  
المتصل بحسن الاحتصار ترك التاكيد سواء كان







نحو عحت كجاءك من غير عادة تجار ولم يحرك العطف في الاول  
الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الابعاد عادة الجار  
قف التاكيد عين المؤكدة والبدل في الاغلب اما كل  
المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قبل ما يربطها  
باجنبية لمتبوعها ولا يفصل عن عدم تحللها  
بينها وبين متبوعها فلا حاجة في ربطها الى متبوعها  
الى تحصيل مناسبة زايدة بخلاف العطف فالمعطوف  
يفي بالمعطوف عليه ويحلل بينهما العاطف فلا بد فيه  
من تحصيل مناسبة بينهما تاكيد المتصل بالمتفصل في المرفوع  
وباعادة الجار في المجرور لنخرج المتصل المرفوع من  
حرامه الاتصال وناسب المعطوف عليه تاكيد  
بالمنفصل في توري مناسبة المجرور انضمام الجار اليه  
كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه  
فيما يجوز له ويمتنع من احوال العارضة له نظر الى ما قبله  
شرطا ان لا يكون ما يقتضيه مستقيا في المعطوف وانما

وانما قلنا في احوال العارضة له نظر الى ما قبله اخرا لا  
غز احوال العارضة له من حيث نفسه كالا عراف الساء  
والتعريف والتشكيك والافراد والتشبيه والجمع فالمعطوف  
فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان  
لا يكون ما يقتضيه مستقيا في المعطوف اخرا لا  
قولنا يا رجل ولجارث فان جارث معطوف على  
الرجل وليس هو في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان  
ما يقتضيه تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف الناء  
وهو مستقود في المعطوف وانما يجوز كحوت شاة  
وسحلتها فبتقدير التشكيك لعصده عدم التعيين اي رب  
شاة وسحلتها لما او محمول على كازة الضمير لانه حلا  
على السد وذاي رب شاة وسحلتها شاة وكل المعطوف  
في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه  
وغیره انما هو المعطوف من المعطوف عليه فلماذا وجب  
بناء المعطوف على يازيد وعمر ولا يضم زيدا بالنظر الى



حرف النداء والى كونه مفردا معروفا في نفسه وعمره مثل  
يا زيد في كونه مفردا معروفا ومتنوعا بآؤه في ياريد و  
عبد الله فان عبد الله ليس زيدا فان زيدا مفرد معرفة  
وعبد الله مضاف وفردية اي وزيد اجل المعطوف في  
حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب  
ما زيد بعائمه او قائما ولا ذاهب عمره والارفع  
في ذاهب اذ لو نصب وحضر لكان معطوفا على  
قائم فيكون خارجا عن زيد وهو متمنع كخلة في الضمير الواقع  
في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع  
على انه يجوز ضم مقدر ما مبتدأ او هو عمرو ويكون في محل  
عطف لجملة على لجملة ولا مانع منه ولما كان لقايل  
ان يقول هذه القاعة مستقصية لقوله الذي يطير  
فيغضب زيد الزباب فان يطير فيه يعود الى الزباب  
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عن  
بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد لانه باب لها

لاشئ اي القافي في التركيب فالسببية اي فادله  
نسبت الى السبب يكون مغاها بالسببية لا العطف  
فلابد نقص على تلك القاعدة او يكون مغاها بالسببية  
مع العطف لئلا تجعل لجملة كجملة واحدة فيتكفى بالربط  
في الاولى والمغنى الذي يطير فيغضب زيد لسبب الزباب  
او يفهم منها سببية الاولى لئلا تنه فالمغنى الذي يطير  
فيغضب زيد بالسببية الزباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير  
اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب  
واذا عطف اي واذا وقع العطف بآء على وجود  
عالمين بآء عطف اسماء على معموليها بآء واحد  
وما لنقص شرح الباب لا يظهر عندي ان العطف  
بها محمول على مغناه اللغوي اي اماله الا سمن نحو  
العالمين ما يجعلها معموليها واكثر الشرح على ان  
المغنى على معمولي عالمين وانما قال على معمولي عالمين  
لا على معمولي عالم واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا



وكره خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه  
 مختلفين ان غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول  
 وذلك لرفع واهم من توهم انه مثل ضرب ضرب زيد  
 عمرو واكره خالدا لم يرد الباب مع انه ليس منه لعدم  
 تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاركه  
 وذلك الحذف كما وقع في قولهم ما كل سوار قرة ولا ايضا  
 شحمة وفي قول الشاعر اكل امرؤ حسنا امرا وبار  
 توقد بالليل نارا فمذا وان كان كسب الظاهر جازيا  
 لكنه لم يخرج عن الجمهور كسب الحقيقة لا الحرف الواحد  
 لم يتوان لتوهم مقام عاملين فمختلفان خلافا للفراد فانه  
 يجوز هذا الحذف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة  
 الاولى ولا يول الامتياز الواردة عليها ولا تقتصر  
 على صورة السماع بل تعميها وغيرها وعدم جواز ذلك  
 الحذف مع خلا الفراء جازيا في جميع المواد عند الجمهور  
 الا في نحو في الدار زيد وحجرة عمرو وان في الدار زيد

زيد او حجرة عمرو والعنى الا في صورة تقديم المحرور في تأخير  
 المرفوع والمنصوب بحسبه في كلامهم واقصر وان كان على صورة  
 السماع لانه ما خالف القياس يقتصر على موارد السماع  
 خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا الحذف بحسب الحقيقة في  
 هذه الصورة ايضا بل يحلها على حذف المصاحف والبقاء  
 المضاف اليه على اغراء نحو تريد وانه عوض كجوده وانه  
 يريد الاخره بحر الاخره كما جاز في بعض المرات اي  
 عوض الاخره **الشكيد تابع لقرار المتبوع** اي حاله  
 وث انه عند الب مع نفي كجمل حاله ثابتا مقرر عند  
 في النسبة اي في لونه منسوبا او منسوبا اليه فنسب عنده  
 وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع  
 لا غير ذلك اما لدفع ضرر الغلط في السماع مع اول دفع  
 طنه بالمكلم الغلط وذلك لدفع يجوز تكرير اللفظ  
 نحو ضرب زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع طن  
 السماع به يجوز اما في المنسوب نحو قولك زيد قتل



دفعا لتوهم السامع ان اراد ما قبل الضرب لشد به فبحر  
 ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في اراوه للمعنى المحقق  
 او في المنسوب اليه فانه ربما نسبت الفعل الى الشيء والمراد  
 نسبة الى بعض متعلقاته كما في قطع الايدي عن اي  
 قطع غلامه فبحر تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد  
 زيد اي ضرب امرئ لا يتم مقابلة او تكرير معنى نحو ضرب  
 زيد نفس او غينه او في التثنية اي التاكيد ما يقرر امر المتوسع  
 في النسبة ما تفضل الذي ذكرناه او في التثنية المتوسع  
 اراد به دفعا بطن السامع تجوز الا في نفس المنسوب اليه  
 بل في ثنونه لا فراده فانه كغيره ما ينسب الفعل الى جميع افراد  
 المنسوب اليه مع انه برتبة النسبة الى بعضا فيدفع هذا الوهم  
 بذكر كماله واجمع واخوته وكلها وتثنتهم واربعتهم وكوبا  
 فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا  
 فنقول اخرج المعنى الصفة والعطف والبدل ثم التاكيد  
 بقوله يقرر امر المتوسع ان البدل والعطف هما مجموعهما به

به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها  
 وافادتها لتوضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع  
 واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه  
 وتحقيقه لكن في النسبة والتمول هذا حال ما ذكره في شرحه  
 وهو اي التاكيد لفظي منسوب اللفظ كحصوله في تكرير اللفظ  
 ومعنوي منسوب الى المعنى كحصوله في ملاحظة المعنى  
 فاللفظ من تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول معاده  
 حقيقة كوجاهة زيد زيد او كلما نحو ضربت انت وضربت  
 فانه ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا لاول لفظا  
 او الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا  
 ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد  
 الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما او افعالا او حروفا  
 او جملا او مركبات تعبيدة او غير ذلك ولا يبعد  
 ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وكخصص الالفاظ  
 بالاسما ويجوز المقصود من التعميم عدم اختصاصه بالفاظ

وكيفية



باب لفظ مفردة

مفردة هي التاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي محض محصوره  
 اي معدودة محدودة وهي نفس وغنيمة وكلابها وكله  
 واجمع واكتع واتبع والبصع بالصاد والمجهله وقيل بالضم  
 المعجمه وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد  
 مثل حسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام  
 والبصع لمعلمه بصع العرق اي سال وبالمعجمه لم يضع  
 اي روى واتبع من التبع وهو طول الفتح مع سده  
 مفردة ويمكن استنباط مناسبات حقيقة بين هذا اللفظ في  
 ومعناها التاكيد اي بالتاكيد الصادق فالاولان اي النفس  
 والعين يعان اي يقعان على الواحد والمتن والجمهور  
 والمذكر والمؤن باحتمال صيغتهما افراد وتنه  
 وجمعا واحدا ضميرهما العايد الى المشبوع المؤكدة تقول  
 نفس في المذكر الواحد نفسها في المؤن الواحدة  
 نفسها باير وجمع في تنبيه المذكر والمؤن وعن  
 بعض العرب نفس هما وغنيما هما الفسهم في جمع المذكر

روى  
 مقت  
 فية

المذكر العاقل النفس في جمع المؤنك وغير العاقل في المذكر  
 والنا في لما هي النفس والغير اولين تعينا كالقمر والناس  
 هي التاليت ثانيا للمتنه كلاهما المذكر وكلت هما المؤن  
 والنا في بعد الثلثة المذكورة لغز المنه مفردا في اوجمعا  
 باحتمال الضمير العايد الى المشبوع المؤكدة في كلمة كورات  
 الكتاب كلة وكما كورات الصيغة كلها وكلم كورات  
 العبد كهم وكل من طفت الن كفن وباحتمال الصيغ  
 في الكلم البور في هي اكتع والبصع بالمهملة او المعجمة تقول  
 اجمع في المذكر الواحد وجمعا في المؤن الواحد والجمع  
 بنا ويل محاقه وجمعوه في جمع المذكر وجمع في جمع المؤن  
 وكذا اكتع قعا اتبعوا كتع واتبع تبعاء اتبعوا تبع  
 والبصع بصعا البصعوا بصع ولا يؤكده بكل وجمع  
 الاذ واخراد مفردا كانا وجمعا اذ الكلمة والجمع  
 لا يتحقق الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل  
 مالم لمخط افراد مجمعة ولم تصراخرا لا يصح تاكيده بكل وجمع



وكذا يجوز الاخاء بحسب العلم فترقاها ح ك ج خا القوم  
 او على ك ج خا الغد يكون في التاكيد بكل واحد فائدة  
 مثل كربت القوم كلهم وكنيت العبد كله فانه العبد  
 قد تجزئ في لاشته افيصح تاكيد بكل فنيق الشهور  
 كذا وجاء ريد كاي لعدم صحة اقرار اخائه ح و ك  
 في حكم المحي واذا اكد الضمة المرفوعة المنفصل رزاي او شكا  
 بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيد هما اكد ذلك الضمة ولا  
 بمفصل ثم بالنفس والعين مثل صرت انت نفسك  
 فنفسك تاكيد لتا الضمة بعد تاكيد ه بمفصل  
 هو انت اول اول ذلك لا لتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد  
 لتكن تجوز به كرم من هو فدرم يوك الضمة المستكن  
 في كرم مني بقوله هو ويقال زيد كرم مني نفس الذي  
 هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة  
 اجري بقية السابق وانما قبل الضمة المرفوعة كجارتا كيد  
 الضمة المنصو والمجر والنفس والعين لا تاكيد هما بمفصل

كخضرتك نفسك ومرت بك نفسك لعدم التباس  
 كجارتا كيد المرفوعة المنفصل بالنفس والعين لا تاكيد بمفصل  
 كخانت نفسك قائم لعدم التباس وانما قيد بالنفس والغير  
 كجارتا كيد المرفوعة المنفصل بكل واحد جمعين لا تاكيد خالق القوم  
 حاوية كلهم جمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا  
 وجميعين يميزان العول قليلا بخلاف النفس والعين  
 فانها يميزان كثيرا واقتع واخوانه يعني بيع والبصه اتباع  
 بفتح الضمة على هو المشهور لا جمع يعني يستعمل هذا  
 الثالث بجمعية لا بالاصالة لكونه اول منها على المقصود  
 وهو جمعية فلا يقدم يعني اقتع واخوانه عليه على جمع  
 لواجتمعت معه وذكرها اي ذكر اقتع مع اخيه دونه  
 اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى جمعية  
 وللزوم ذكر ما ثبت به التبعية به لا لال بدل  
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة  
 اليه نسبة ينسب اليه المتبوع دونه اي دونه المتبوع اليه يكون

بيانات



النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة نسب اليه بل يجوز النسبة  
اليه توطئة وشمس النسبة الى التابع سواء كان ما نسب  
اليه مستداليا او غيره مثل جاء زيد اخوك وضربت زيدا  
اخاك واحترز بقوله مقصودا بما نسب الى المتبوع عن النعت  
والساكيد وخطف البيان لانها ليست مقصودة بما  
نسب اليه بل المتبوع فيه مقصود به وبقوله دونه احترز  
عن العطف بحرف فان المتبوع فيه بما نسب اليه مع التابع  
ولا يصدق احد على المعطوف بل لا متبوعه مقصودا ابتداء  
ثم بدله فاعرض عنه وقصد المعطوف فكما هما مقصودان  
هنا اللغته فان قيل يدل لا يتناول البدل الذي بعد  
الا مثلا قام احد الازيد فان زيد ابدل بمرح و ليس  
نسبة ما نسب اليه بمرح عدم القيام بالنسبة الى زيد بل  
النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احدية القيام  
الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه  
نفسا ونسبة القيام لغينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا

فيصدق على ذلك انه تابع مقصود بنسبة بنسبة ما نسب  
الى المتبوع فان النسبة لما خوده في المحل اعم من ان يكون  
بطريق الانبات والنفي ويمكن ان يقصد نسبة الى شئ  
نفسا بنسبة الى شئ اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني  
وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل  
المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه  
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاستعمال  
اي بدل سبب لباغ احد المبنيين على الاخر اما استعمال  
المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس كوليها لثوب  
عن الشعر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب  
عن الغلط فالاضافة في الاخيرين في قبيل اضافة السبب  
الى السبب لا دلتى ملائمة فالاول اي بدل اخر  
بدلوله بدلول الاول لغنى تجدي ذاتا لان يتجدد  
مضموما بهما ليكون من اوفين نحو جاء زيد اخوك  
فزيد واخوك وان اختلفا مضموما فمما متحد ذاتا



قال الشيخ الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين  
 بدل الكلز الكل وبين عطف البيان بل لا اري عطف  
 البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البديل  
 هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه  
 بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فاجاب  
 انا لا اعم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر  
 الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه انهم  
 لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة صلا بل ارادوا  
 انه ليس مقصودا اصليا وحصل ان مثل قولك جاءني  
 اخوك زيد انه قصدت فيه الاسناد الى الاول وحيث  
 بالنائي تتم له توضيحا بالنائي عطف بيان وان قصدت  
 فيه الاسناد الى الثاني وحيث الاول توضيحه له  
 بمبالغة في الاسناد فالنائي يدرك حينئذ يكون قوله الرضي  
 حصل به مقصودا تبعا والمقصود اصاله هو الاسناد  
 اليه بعد التوضيح فالفرق ط والنائي اي بدل البعض

١٩٥  
 البعض جزؤه اي جزؤ المبدل منه نحو ضرت زيد اراسته  
 والثالث اي بدل الاشتمال منه وبين الاول اي المبدل منه  
 ملائمة بحيث لو جرت النسبة الى المتبوع النسبة الى الملائم  
 اجمالا نحو عجنه زيد غلته حيث يعلم انه يكون زيد  
 معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتضمن نسبة  
 العجوب الى زيد نسبة الى صفته من صفاته اجمالا وكذا  
 في سلب زيد ثوبه بخلاف ضرت زيد احماره وصر  
 زيد اعلانه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم  
 من صحتها اعتبار غير زيد فيكون باب بدل الغلط  
 بغيرهما اي تكون تلك الملازمة بغير كون البديل كالمبدل  
 منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزاء من  
 البديل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملازمة نحو ضرب  
 الى القمر فلكه والمنافسة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل  
 هو مركز فيه مناقشه في المثال ويمكن ان يورد  
 مثاله مثل رايت درجته الاسد برجه فانه لا محال



هذه المناقشة فيه فاء البرج عبارة عن مجموع الدرر  
 وانما لم يجعل بدل البديل كما سماه ولم يسم بدل الكل  
 عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب  
 فانه هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان  
 تقصد اى يجوز بان تقصد انت اليه اى الى البديل فغير  
 اختار بدل البديل منها بعد ان غلطت بغيره اى بغير  
 البديل وهو البديل منه ويكونان اى البديل والبديل منه  
 معرفين نحو ضربت زيدا احاك وكثرين كوجاني رجل  
 غلام زيدا واذا كان البديل نكرة الى ذكر ومختلفين نحو  
 بالناصية ناصية كاذبة وجا رجل غلام زيدا واذا كان  
 البديل نكرة مبدل منه معرفة فالنعت اى نعت البديل  
 للمعرفة واجب لئلا يتوهم المقصر نقص عن المقصود من كل وجه  
 فاذا فيه لصفه يجوز كما يجب لما فيه من نقص النكارة  
 مثل الناصية ناصية كاذبة ويجوز ان يكونا طاهرين نحو  
 جاني زيدا اخوك ومخيرين نحو الزيد ولقيتهم ايامهم

كجاءه

ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه  
 ولا يبدل طاهر مضمحل بالكل الا في الغائب مثل ضربته  
 زيدا لان المضمحل المتكلم والمخاطب قومي واحص ولا ل  
 من الظاهرة فلو ابدل الطاهر منها بدل الكل يلزم ان يكون  
 المقصر النقص عن المقصر مع كونه مدلوليهما واحد بخلاف  
 بدل البعض والاستعمال والغلط فاء المانع فيها مفقودا  
 وليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال استر  
 نصفك ونسرتني نصفى واعجبتك واعجبتك  
 علمي وضربتك تحمار وضربتني تحمار **عطف البيان**  
 تابع تمام جميع التوابع عطفه احقر زيدا عن الصفه بوضوح  
 متبوعه احقر زيدا البديل والعطف بالحروف والتاكيد  
 ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه  
 بل ينبغي ان يحصل اجتماعهما ايضا لم يحصل من احدهما  
 على الافراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل  
 اقم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين

اعجبتني



الطير المذنب في ربه

عمر بن الخطاب رضي الله عنه عطف بياضه وقصته انه الى اعز  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان اهل بيته وان على ناقة ورا  
عفا نقيا واستجد فطنة كاذبا فمحمدا فانطلق الاثراني  
فحل بعيره ثم استقبل البطي وجعل يقول وهو مني خلف  
بعيره ابي الله ابو جعفر عمر ما مسنا من نقب ولا وبر  
اغفر الله لكم ان كان فخر وعمر مقلد اعدى الوادي فجعل  
اذ قال اغفر الله لكم ان كان فخر قال الله صدق صدق  
حتى التقى فاخذ بيده فقال ضع يدي تحتك فوضعها  
في نقبه عفا فحمله على بعيره وزوده وكماه وقصد  
اي فرقة من البدل لفظا حيث الاحكام النقطية واقع  
في مثل انا ابن التارك البكري بشر فانه قولك  
بشر جعل عطف بيان لبكري جازوا جعل بدلا  
منه لم يحرك البديل في حكم كبر العابد ليكون التقرير  
انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق  
في الضارب زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا و

بجانبه

بجانبه

بجانبه

نقل

وعليه الطير الثاني مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير  
والافقو حال وقوله ترقبه حال الطير ان كان فاعلا  
عليه وان كان مبتدا وهو حال في ضمير المستكن عليه  
ووقوعا جمع واقع حال فاعل ترقبه اي واقع حوله  
ترقبه لا فاعل روحه لان الانسان وامر به رفق  
فان الطير لا يعبر واما العرق المعنوي بينهما ففقه بين  
فيما سبق والمراد مثل انا ابن التارك البكري بشر  
كل ما كان عطف بياضه المعروف بالدم الذي اضيف اليه  
الصفة المعروفة بالدم كوالضارب زيد ويمكن ان يراد  
به ما هو عطف به الساب اي كل ما خالف حكمه اذا  
كان عطف بياضه حكمه اذا كان بدلا فيسأول صورة البنية  
ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالكنون  
رفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته  
بدلا والمعنى الاول الظاهر والثاني **المنهني** اي لا يتم  
المنهني وهذا لا يصح الا لمن يعرف ماهية المنهني على

الاولى لا يطابق

الاولى لا يطابق



على الاطلاق ولا يعرف الا بالمبنى اذ لو لم يعرفها لما عرفها  
 بالمبنى للمبنى لانه ذكر في حد المبنى لفظ **المبنى** **ما** **ناسب**  
 اي اسم ناسب مبنى لاصل وهو حرف الفعل الماضي والامر  
 بغير اللام والمزاج بالبناء بته المنفية في تعرف المعرب  
 هو من المناسبات ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبات  
 ما يتصل بالاسم مع المبنى لاصل مثل ان في يمتحن مع نمره  
 الاستفهام او سئله كما لمهمات فانها شبه بحرف  
 في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما ودقوه موقعه  
 كزال فانه واقع موقع زلا او سا كقوله للواقع موقعه كفي ر  
 او وقوعه موقع ما سئله كما لمند في المصوم فانه واقع موقع  
 كاف لخطابك به بحرف في كواد عوك او اضافته اليه  
 كقوله تكان غدا يومئذ يمين قرا بالفتح او وقع غير مركب  
 مع غيره على وجه تحقيق عامه فعلى هذا المصباح في المركبات  
 الاضافية للمعدودة كغلام زيد وغلام عمر وغلام بكر مبنية  
 والمصباح المعرب لما كان المبنى مقابلا للمعرب وعرف في المعرب

هذا هو المبنى الذي هو المسمى بالبناء  
 وهو الذي هو المسمى بالبناء  
 وهو الذي هو المسمى بالبناء  
 وهو الذي هو المسمى بالبناء

امر ان التركيب وعدم المناسبات مبنى لاصل في المبنى بالانتق  
 فيه مجموع هذين الامرين اما متفاهيها معا او انتقا احدهما  
 فقط فكله او هاتين المنع لخلو وانما اختلف ترتيب في ك  
 المناسبات والتركيب في تعرف المعرب والمبنى تقتديما  
 وما خيرا انما للتقدم بالمفهوم وجودي الشرفه والقابيه  
 اي القاب المبنية في حيث حركات او اخره وسكونها عند  
 البصره ضم وفتح وكسر لحركات التثنية ووقف لسكون  
 واما الكوفيه فذكر في القاب المبنية في المعرب والعكس  
 والمراد بالحركات والسكان البنائية لا يعتبر عنهما البصره  
 الامنه الا لقال ان هذه القاب لا يعتبر بها الاعضاء لانهم  
 كثير الملقونها على الحركات الاعزائية ايضا كما مر في صدر  
 الكتاب حيث لا الضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا  
 وعلى غير ما يقال الرأى في رجل من مفسرته والحجيم مضمومة  
 وحكمه اي حكم المبنية واثرة المثرية على بناءه لا يختلف  
 احده في المبنية لكن مطلقا باختلاف العوايل وقد يختلف



اخره لباختلف القول نحو من الرجل ومن امرة ومن زيد  
 واهي اى المبني والتانيث باعتبار لغير المنصرت واسماء  
 الاسارة والموصولة والمركا والكنايات واسماء الافعال  
 والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال  
 لتقديره كتحركات الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء  
 الاصوات وبعض الظروف وانما فالظروف لان  
 جمعها ليست بمنية لبعضها فمذهبا انه لو كان بيان  
 الاسماء المبني ولا بد لكل واحد منها من علم البناء لا الاصل  
 في الاسماء الاعراب والاعراب مبني على الحركة فلا بد عنه ذلك  
 في علمين اخرين احدهما علم البناء على الحركة فالأصل  
 البناء الكو والآخرى للحركة المنعينة انما لما اخبرت  
 ووزن الباقيتين المضمرة ما وضع لمتكلم في حيث انه متكلم  
 ككلمة لفظه او مخاطب في حيث انه مخاطب توجه اليه  
 لحي في قيل المراد المتكلم في كالم مخاطب بخاطبه  
 فانما موضوع لمن يتكلم وانت لمن يخاطب به ويخرج

انما هو مبني على الاسماء  
 في الاسماء الاعراب

ويخرج منه لفظ المتكلم والمخاطب والاسماء الظاهرة  
 كلها في موضعين مطلقا او عايب  
 تقدم ذكره ويخرج منه القيد الاسماء الظاهرة وانما كانت  
 موضوعة للعايب او ليس تقدم المذكر العايب شرط فيها  
 لفظ او معنى او حكم او ما يتقدم اللفظ ما يكون المتقدم  
 ملحوظا او لا تقدم ما حقيقة من ضرب زيد علامة او تقدم  
 من ضرب علامة زيد وبالترتيب ان يكون المتقدم مذكرا  
 من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذكر المعنى ما هو في  
 لفظه حينئذ كقوله تعالى اعدوا له قريبا منى فخرج  
 الضمير هو العذر المقدم في قوله اعدوا فكلما تقدم  
 من حيث المعنى او في سياق الكلام كقوله تعالى ولا يؤمن  
 لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على انه موروثة  
 فكلما تقدم ذكره معنى واما التقديم الحكمي فانما جازي ضمير  
 ان في القصة لانه انما جازي به في غير ان يتقدم وذكر  
 قصة التعليل لقصة بذكر ما بهتمه ليغظم وقوعها في



النفس ثم يفسر فيكون ذلك بلغ في ذكرها اولا مفهوما  
وصار كانه في حكم العايد الى الحركت المتقدم للمعهود  
الى الحركت المتقدم للمعهود ينك وين محاطك  
وكذا هي في ضمير نعم رجلا زيد ورية رجلا وهو  
اي المضمرة لنظر الى ما قبله تسم متصل ونفصل  
فان المتصل المتصل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله  
فيكون كانه يخرج منها بل هو كانه لاسم الظاهر سواء كان  
محي ورا العامة كوما انت منطقا عنه لجزء او غير  
محي ورا كوما ضربت لا اياك والمتصل غير المتصل  
بنفسه محتاج الى عاملة الذي قبله ليتصل ويكون  
كانه يخرج منه وهو اي المضمرة باعتبار الاعراب اقام  
مرفوع ومنصوب مجرور لقيامة مقام الظاهر وانقام  
الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد  
قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لما منع من الاتصال  
والثاني اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه

فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف لما منع من الاتصال  
انما لله تسم فذلك اي المضمرة خمسة انواع المرفوع المتصل  
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع  
الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المذكر الواحد  
المعلوم الماضي وضربت على صيغة المذكر الواحد المجهول  
الماضي المستبين اولهما الى ضربين صيغة جمع الغاية  
المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربين صيغة جمع الغاية  
المجهول الماضي وانما بدأ بالمذكر لانه ضمير المذكر اعرف  
المعار واخر ضمير الغائب لانه زوجه الكل وصورة  
التصرف هكذا ضربت ضربا ضربت ضربتا ضربت ضربت  
ضربتا ضربت ضربت ضربتا ضربت ضربت ضربت ضربت  
ضربتا ضربت وعلى هذا قياس المجرور والنوع الثاني اي المرفوع  
المنفصل انما الى ان انما نحن انت انما انتم انتما انتم  
هو بهما هم هي بهما هن والضمير انت الى انتن  
هو ان اجما عا والحروف لا ضرر لواقع دلالة على احواله







بمفعول كمال يحد في آخر الكلمة المشتقة شيء ويكون فيما بقي  
دليل على ما التقى على ما مضى في الترجيم ولكن هذا يستلزم  
ليس في جميع الصنع بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكور  
اذ لم يكن حسدا الى الظاهر نحو زبد ضرب وللواحد الموش  
الغائبة اذ لم يكن حسدا الى الظاهر نحو هنت ضربت فان التاء  
علامة التانيث لا الضمير المرفوع واللام مجتمع مع الفعل الظاهر  
نحو ضربت هنت وفي الفعل المضارع للشكلم مطلقا سواء كان  
مشع او مجموعا او واحدا او فوق الواحد ذكر او مؤنثا نحو  
اضرب واضرب وللواحد الحاضر المذكور نحو ضرب واضرب  
والواحد الغايب الغائبة اذ لم يكونا مسندين الى الظاهر  
نحو زيد يضرب وهنت تضرب وفي الصيغة مطلقا سواء كان  
اسم فاعل او مفعول او صيغة مشبهة او فعل التفضيل وسواء  
كان مفردا او مشع او مجموعا او مذكرا او مؤنثا اذ لم يكن  
مسندا الى الظاهر نحو اقام الزيد ان كقولك زيد ضارب  
وهنت ضاربة والزيد ضاربان والهند ضاربتان

والزيد ضاربون والهند ضاربات وليست الالف  
في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانها يتقبلان  
ياء في النصب والحج والضمير لا يتغير في حالها الا ان يتغير  
عاملها والعامل منها ليس عالما في الضمير وانما هو عامل في اسم  
الفاعل والضمير فاعله والضمير باق على ما كان عليه في الرفع  
فلو كانت لا يتغير لا ترى انه الياء في الضميرين والواو في الضميرين  
والواو في ياربون والالف في ياربان لا يتغير فيهما اي  
الالف والواو في الصيغة حرف التثنية وجمع وليست  
بضميرين ولا يسوغ اي ولا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان  
او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره  
لانه وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فتى امكن  
لا يسوغ الا انفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم  
اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن  
انه يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل وبالنفصل  
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال



وتركه نفوت الغرض او باخذ ف اي حذف عامله لانه اذا حذف  
 عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله معنويا  
 لا متناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامه حرفا والضمير  
 المجهول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه محلا لغتم  
 بحرف المنصو نحو انى وانك او يكونه اي يكون الضمير سندا  
 اليه الى ذلك الضمير صفة جرت على غير منبى له اي تلك الصفة  
 كانه لانه لانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم التباس  
 في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمر وضاربه هو فانه لو قيل  
 زيد عمر وضاربه التباس مع السامع ان الضارب زيد  
 او عمر بل التبادر انه عمر ولانه اقرب الى الضمير المستتر بحرف  
 ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير عن هذا الظاهر  
 يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة  
 اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض  
 الصور حمل عليه مالا التباس فيه لا طراد الباب  
 وانما قال نهى له لا ما بهى له كما هو الظاهر يكون اشمل  
 فيه

اقتصار على هو اصل مثل اياك ضربت مثال التقديم للضمير  
 على العامل وما ضربك لانا مثال الفصل لغرض وهو  
 التحصيل منها واياك والشر مثال حذف العامل اي اتى  
 نفسك والشر وانا زيدا مثال كونه العامل معنويا  
 وما انت فايما مثال كونه العامل حرفا وهند زيدا ضاربه  
 هي مثال الضمير سندا اليه صفة جرت على غير منبى له فانه اسند  
 اليه الضارب كى رية عن زيد حيث وقعت خبر له وهي  
 صفة لانه حيث قام الضرب وانما يقع ذلك اذا كان في فاعلا  
 لا تايك والالكاه داخل في صورة الفصل لغرض التاكيد  
 ولكنه تايك لازم لافاعل بدل نحو الزيد وضاربه  
 نحن وروى عن المحسن ضاربه بهم نحن وعن هذا كونه  
 فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لالبس فيها ليشب  
 الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضمير وس  
 احدهما مرفوعا احرازه نحو اكرمتك اذ المرفوع كما جاز  
 نه الفعل فانه لم تحقق الفصل من الفعل والضمير التام



اصلا فبحر اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون  
 احدهما مرفوعا احدهما اي الضمير من اعرف من الاحراز  
 عما اذا تباويا نحو اعطاهما اياه حيث يجب انفصال ح لتحرز  
 عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقد منتهى اي احد الضمير الذي  
 هو اعرف على الاخر احرازهما اذا كان الاعراف مؤخران نحو  
 اعطيته اياك فيكلم انفصاله ليعذر المتكلم في تأخير الاعراف  
 ولا يلحق طبع اول الكلمة لو تبادر به على خلاف الأصل وعلى  
 سبب كون الاتصال ايضا اعطيته كفلت لحيار  
 اي لاختيار في الضمير الثاني ان ثبت او ردت مقتضا  
 نحو اعطيتكم باعتبار عدم الاعتدال بالفضل بما هو متصل  
 وان ثبت او ردت منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار  
 الاعتدال بالفضل بما هو منفصله وان كان متصلا ونحو  
ضربك فانه اجتمع فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا  
 لجزء الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية  
 وقدم الاعراف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصول باعتبار

عدم الاعتدال بالفضل بالمتصل ذلك الفصل نحو ضربني اياك  
 للاعتدال بالفضل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او نحو  
 ولكن قد منتهى ضمير الثاني في كل من التقديرين منفصل  
 لا غيرا على تقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد  
 المتساويين على الاخر فيما هو كالجملة الواحدة بلا مرجح واما على  
 تقدير الثاني فلكل ايهتم بتقديم الانقص على الاقوى فيما هو  
 كالجملة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما  
 اعرف لكونها ضمير غائبين او اعطيت اياك مثال لما يكون  
 احدهما اعرف وهو ضمير مخاطب ولكن قد منتهى والمخار  
 في خبر ما كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضمير  
 الانفصال كما يقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه في  
 الاصل خبر مبتدأ وجب ان يكون ضمير المبتدأ ضمير لا عامل  
 معنوي ويجوز ان يكون ضمير متصلا ايضا نحو كان  
 زيد قائما وكنت لانه شبه المفعول وضمير المفعول في  
 مثل خبرته واجب اتصال ففي شبه المفعول ان لم يكن واجب







التقديم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال  
 معنى الكلام وتقع مقدّماته غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم  
 انهم انما يجوز قبل الجملة ولا فائدة لك قيده بقوله قبل الجملة  
 اى قبل المحسن في الكلام ضمير غائب يسمى ضمير ثان اذا كان  
 مذكرا رعاية للمطابقة لانه الضمير اليها وضمير القصة اذا كان مؤنثا  
 ويجوز تانيثه اذا كان العدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة <sup>للمناسبة</sup>  
 ذلك الضمير الغائب بهاءه بالجملة المؤكدة بعده اى بهاء <sup>الجملة</sup>  
 من جنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير ثان والقصة مقصورة  
 بيان الواقع ليس اطلاقا في بيان القاعدة فانه لا دخل لتسمية  
 في الحكم فانه ثابت سواء وقع بذهنته ولا وايضا يلزم  
 استدراك قوله فيفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحل التقديم  
 عنه ما ذكرنا انتقص القاعدة بقولنا الثان هو زيد قايم  
 على ان يجوز هو مبتدأ راجعا الى الثان وزيد قايم خبرا  
 عنه فانه يصح ان عليه ضمير غائب تقدم الجملة معه  
 بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الثان لا يخرج عما لا بهام

بالكسبة بل انما يرتفع كجمله زيد قايم كما لا يخفى ويجوز ضمير الثان  
 والقصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يجوز تسيته او بارزا  
 على حسب العول فانها في عامة معنوياتها كان مبتدأ <sup>منفصلا</sup>  
 وان كان لفظيا يصح الاستدراك في الضمير مستر او بارزا مثل هو  
 زيد قايم مثال المنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل مستر  
 وانه زيد قايم مثال المنفصل البارز وحذفه عن اللفظ باضارته  
 لانياسيا حال كونه منصوبا بضعيف اى جائز مع ضعف  
 بخلاف اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز صلا لكونه عمدة واما جواره  
 فلكونه على صورة الفصل واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد  
 بلا دليل عليه لانه الخبر كلام مستقل مثله <sup>شعر</sup> ان من يدخل  
 الكنيسة يوما يلق فيها جارا وطيبا <sup>الامع ان المفتوحة</sup>  
 اذا حقت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه  
 منصوبا لازم كقولهم معا واخر دعويلهم ان محمد بن عبد رب العالمين  
 وذلك لانه قد ضعف ان وان تنقلها بالثنية الواقع  
 فيها وبعد تحيينها وجد وان المحفوظ المحفوظ عامة في المنوط



كما في قوله تعالى وكان ليلو فيهم ولم يجدوا ان الحففة عاتلة في اللفظ  
 مع ان ان المفتوحة قوى شيئا بالفعل المكسورة في الجذر لعل  
 فادلم يجد واما عاتلة في اللفظ قد روي عنها في ضمير ان ليد  
 يريد المكسورة عليها عمل مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك  
 الضمير ليد يفوت التخفيف له هنا كما يد لعل عاتلة حذف اللفظ  
 وحكموا بلزوم حذف ضمير ان مع ان المفتوحة اذا خففت  
**اسماء اشارية** اي الاسماء اشارية المعدودة  
 في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها  
 لمن رايه في المعنى من رايته اشارية حسية باجواره والاعضا  
 لا بالاشارة عند الطلاق حقيقة في الاشارة حسية فلا يرد  
 ضمير الغائب مثاله فانما لاشارة الى ما معانيها اشارية  
 ذهنية حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما لاشارة الله حسية  
 محمول على التجوز وانما بنيت لشيء ما بحرف كاستق وهي  
 اي اسماء الاشارة حال كونها كالمذكر الواحد والعامل في حال  
 معنى الفعل المفهوم من التجرى الى المبتدأ والمثناة ذان في

جواب عن سؤال مقدم بحسبه  
 فاعلم

ودين نصا وجر الى ذان وذين حال كونها مشي المذكر  
 قدم ليكون الضمير قرب الى مرجعه وعلى هذا القياس التركيب  
 الشئ بالقيمة فتدله هي مبتدأ وقوله ذامع ما عطف عليه مقيد  
 كل واحد منها بحال خبره وبحي في بعض النسخ ذان في جميع حوال  
 الرفع والنصب خبر منه قوله تعالى ان ذان على احد الوجوه  
 والمؤنث الواحدة ذامع قيل هي الالف في كذا المؤنث الواحدة  
 لانه لم يثن منها الا وذى وقيل هي الالف لكونها ما راء ذا  
 لم يذكر قبلي في نيا بها وقيل هما اصلا والمقول باصالتها  
 قد متا على ما يرفع عيتما وفي قلب الالف ياء  
 وده بقلب الالف والياء ياء بغير الاء وهي  
 ودهي بوصل الياء بها والمثناة اي لشيء المؤنث  
ان في الرفع وتبين في النص خبر ولا يثنى في لغاته  
 الا بكثرة دورها على الاشئنة وتوهم بعضهم  
 من احكام او اخر ذان وذين وتان ودين  
 با حلا القول انها معربة ولجمهور عن انه هذا الاصل



ليس بسبب اختلاف العول من زمان و زمان موضوعان لتثنية المرفوع  
 وذين و بين التثنية المنصوب والمجرد و وقوعهما على صورة  
 المعرب اتفاقي لا قصد لا غراب لوجود علة البناء فيهما وجمعهما  
 أي جمع المذكر والمؤنث أولاً مد و قصر أي ممدودا ومقصورا  
 إذا كانا معصورا كتبت بالياء وتحققا أي أسماء الأنت رة  
 لغنى تدخل على أو اليها على سبيل الحق والعروض بعد اعتبار  
 أصالتها حرف التثنية وهي كلمة باء فعول ليس في الحقيقة  
 منها وإنما هي حرف جي للتثنية على اللفظ قبل لفظه كما جئ  
 بالتثنية على النسب سنادية كقولك زيد قائم وبأن زيد قائم  
 ويصل ما أي ما و آخر أسماء الإشارة حرف الخطاب وهو  
 الهمزة يتبعها على حال الخطاب الأفراد والتثنية والجمع والتذكير  
 والتانيث وإنما جعلت هذه الحروف لا تنوع وقوع الظاهر  
 موقعا ولو كانت أسماء لم يمنع ذلك مثل ضربك وبك  
 وهي أي حروف الخطاب خمسة والقياس لغرض الستة  
 واشتراك حكايا اثنين فرجعت إلى خمسة مضمومة في خمسة

من أنواع أسماء الإشارة يعني المفرد والمؤنث ومثابهما  
 وجمعهما وهي ستة راجعة إلى حملها على مشترك جمعها وإنما قلنا  
 من أنواع أسماء الإشارة لأنها أفراد المفرد والمؤنث رتقي إلى ستة  
 فتكون أي حامل في الضرب خمسة وعشرون وهي أي تلك خمسة  
 والعشرون ذلك إلى ذلك يعني ذلك إذا اشترت إلى مذكر  
 وحاطبت مذكرا وذلك إذا اشترت إلى مذكرو حاطبت مذكرا  
 وذلك إذا اشترت إلى مذكر وحاطبت إلى مذكرا على القياس  
وذلك و ذلك إذا اشترت إلى مذكرا وذلك وحاطبت مذكرا  
 إلى ذلك وذلك إذا اشترت إلى مذكرا وذلك وحاطبت مذكرا  
 وكذلك لأن يعني تلك إلى تلك وتلك إلى تلك وتلك  
 إلى تلك وتلك وتلك إلى تلك وتلك إلى تلك وذلك  
بالمدة وأولئك بالقصر إلى أولئك وأولئك وأما ذلك  
 فقد أوردته المحسنين والمكسبي وفي الصحاح لا تقبل ذلك  
 فإنه خطأ ويقال ذلك القريب وذلك البعيد وذلك المتوسط  
 وآخر المتوسط لأنه المتوسط لا يتحقق إلا بعد تحقق الطرفين



ولما رأى المصنف استعمال هذه الكلمات الثلاث مقام الآخر  
منها لم يتخذ هذا الفرق بينها وحالها إلى غير فقال يقال ذلك  
وتلك وذلك حال كونهما ثنتين لا أخريتين مثله ثنتين  
وأولئك باللام أي هذه الكلمات الأربع متشابهة ذلك في  
إفادته البعد ولا يبعد أن يجعل ذلك إشارة إلى كلمة ذلك  
المذكور بقاها ما ناك وذلك وتلك محفقتين و  
أولئك بغير اللام للمتوسط وما هو المتوسط بعد حذف حرف  
الحجاب منه لتعريب وأما ثمة وهنا لضم الهاء وتخفيف  
الثوب وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاش  
وجاءت الهاء أيضا فلما الحقيق سى حصة لا يتصل في  
غيره لا مجازا على سبيل التشبيه وأما ما عداه من أسماء  
الاشارة فقد استعمل في المكان وغيره الموصول أي الموصول  
المعروف وإن المنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم خبره الشيء  
لا يتم حيث خبرته بمعنى لا يكون خبرا تاما أنه كان خبرا ثمينا  
ولا يصير خبرا تاما أنه كان يتم أنه لا فعال لنا قصته والمراد أنه

ما لا يحتاج في كونه جزاء وليا ينحل إليه المركب أو لا إلى انضمام  
أخرى لمبتدأ والخبر والعامل والمفعول وغيره وإنما نفى  
كونه جزاء تاما لا خبرا مطلقا لأنه إذا كان مجموع الموصول الصلة  
جزء من المركب يكون وحدة أيضا خبرا وكن لا جزاء تاما أوليا  
أن الصلة وعادة والمراد بالصلة معنى باللغوى لا الاصطلاحى  
فإنه الاصطلاحى عبارة عن جملة من كونه بعض الموصول شمله على ضميره  
عائده إليه فمعرفة موقوفه على معرفة الموصول فلو عز الموصول  
بها لزم الدور والقيس على المراد بها معنى باللغوى لا الاصطلاحى  
قوله وعادة فإنه لو أريد بها معنى الاصطلاحى لكان القول  
مستدركا لأنه لا يخرج مثل أذ وحيث وليس لها صلة  
اصطلاحية ولعل أن يقول يكن أن يعرف الصلة بما لا يتوقف  
معرفة على معرفة الموصول أن يقال الصلة جملة معرفة  
باسم لا يتم جزاء اللام مع هذه الجملة مشملة على عائده بمعنى هذا يجوز أن  
يكون المراد بالصلة معنى الاصطلاحى ولا يذم الدور وذكر  
العامة مع أنه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصرح



بما علم منها بما لعله في الاخر اذ مثل اذ وحيث ولما كانت  
 الصلة معنية انتم بحسب المفهوم من ان يكون خبرته او غير خبرته  
 ولا يكون بحسب الواقع لا خبرته والعائده انتم من ان يكون الموصول  
 او غيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عنهما بقوله وصلت  
 اى صلتا لم يتم جزء الصلة حملة خبرته او ما في معناها كما سم  
 الفاعل والمفعول والعائده ضميره لا غير ضميره اى الموصول لا غير  
 وصله الالف واللام اسم الفاعل والمفعول واللام الموصول شبه  
 اللام لحرقة فجعلت صلتها ما كان حمله معنى مفردا صورة عملا  
 بحقيقته ويشبه جميعا وهى اى الموصول لا الهى للمفرد المذكور  
 والتى للمفرد المؤنث والذان لمتنى المذكور والفتان لمتنى المؤنث  
 ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب بحر  
 والياء الى عن وزر فعل على الجمع المذكور والمؤنث الاله  
 في جمع المذكور شمر والذين كالاثنين كجمع المذكور واللائى  
 بالهمزة والياء واللام بالهمزة المكسوة فقط واللائى  
 بالياء فقط مكسوة او ساكنة اجراء الموصول مجرى الوقف

صبرا او كبريا واذ كان ضميرا لعمدتين ان يكون

بجمع المذكور والمؤنث لانهما في جمع المؤنث شمر واللائى لكون  
 بجمع المؤنث وجا في اللاتى اللات بخذف الياء والبقاء  
 الكسرة على التاء وفي اللواتى اللواتى بخذف التاء والياء معا  
 وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفت  
 وجا بما يعقل نحو والسما وما بنا يا ومن ايضا بمعنى  
 ومن يعقل ويتولى فيها المفرد والمتنى والمجموع والمذكر  
 والمؤنث واهى معنى الذى نحو اضرب يهم في الدار  
 اى اضرب الذى في الدار واهى بمعنى التى نحو اضرب يتهن  
 في الدار اى اضرب التى في الدار وذو الطائفة اى النسوة  
 الى بنى طى لا حصصا من محبتها موصولة بلغتهم معنى الذى  
 او التى قال الشاعر وبرئى ذو حفرة وذو طويت  
 اى التى حفرتها والتى طويتها وذاه بعد اللام استفهام  
 نحو ما ذا صنعت اى الذى صنعت والالف واللام  
 اى مجموعها بمعنى الذى او التى او المتنى والمجموع والعائده  
 المفعول اى العائده الذى لانتم الموصول لا به اذا كان مفعولا



يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضله اذا كان فاعلا لكونه عمدة  
 نحو قوله تعالى السد بسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاء  
 واعلم ان النجاة وضعت بابا يسمى بابه الجبار بالذي او يقوم  
 مقامه ومقصودهم من وضعه غير المتعلم فيها تعلمه في النفس  
 ثم ليس بل وتذكره اياها فانهم اذا قالوا لا احد اخبر عن الاسم الفعلي  
 في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبارية لا بد له  
 من تذكير كثير من اهل النحو وتدين النظر فيها حتى يعلم انه ذلك  
 الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يتنوع فاراد المراد الاسارة  
 الى الباب فقال واذا اجبرت اي اذا اردت ان تخرج خبر  
 جملة بالذي اي باستغناء الذي والتي والالف واللام  
 فالجواب ليست صلة للاخبار لانه الذي مخبر عنها لا مخبر بها  
 صدرتها اي وقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر  
 الجملة الثانية وجعلت موضع خبر عنه اي في موضع ما هو مخبر  
 بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له في الجملة  
 الاولى ضمير لها اي الكلمة الذي واخرتها اي الخبر عنه عن الضمير

خبر عن الخبر

خبر انصب لخال وضم خبره مفعلة اي جملة خبرتها خرا  
 فاذا اجبرت مثله من زيد من جملة خبرت زيد الكلمة الذي  
 او وقعت في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع ما هو مخبر عنه  
 في هذه الجملة عن زيد والمراد بموضع محله الذي كان له  
 في الجملة الاولى وهو محل خبرت ضمير الذي واخبرت الخبر عنه  
 بغير زيد او جعلته خبر عن الذي وقدرت الذي خبرته زيد وليكن  
 اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية حاصلا يصح بناء  
 اسم الفاعل والمفعول منها فانه صلة الالف واللام لا يكون الاسم  
 الفاعل واسم المفعول ويكون له لو حذف اسم الفاعل من المبنى  
 لفاعل اسم المفعول المبنى لمفعول بشرط ان يكون الفعل يتضمن الجملة  
 الفعلية متصرفا او غير متصرف نحو نعم ويس وجدا وعسى  
 ويس لا يحى منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام في زيد في ليس  
 زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف استفاد  
 من اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفي  
 والاستفهام فلا يخبر باللام في زيد في جملة سيقوم زيد فانه



اذ انبى اسم الفاعل في سيقوم كانه قائما فينوت معنى السين  
 فاذا تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة التي هي قصد الموصول  
 ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وما خرد ذلك الاسم خبر  
 تعذر الاخبار وفيه منتهى وفيه اجل انه اذا تعذر امر منها  
 تعذر الاخبار امتنع الاخبار الذي في ضمير لان بان يكون خبر  
 التام محله عن الامتناع قصد بجملة بالذي وما خرد خبر عنه ضمير  
 لوجوب تصديقه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدو الصفة  
 وفي الصفة بدو الموصوف فلا يجوز في ضربت زيد العاقل ان يحجر  
 بالذي في زيد بدو العاقل ولا في عاقل بدو زيد لاستدراك  
 وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف اذا اجرت في مجموعهما فتقال  
 الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العاقل بدو  
 فلا يجوز في نحو عجت نردق القصار النوب ان يحجر بالذي في نردق  
 القصار النوب ان يودي ان يحجر الضمير الذي جعل في موضع نردق  
 القصار النوب عايدا في النوب بخلاف الذي عجت منه نردق  
 النوب وكذلك امتنع في الحال لانه حال محب ان يكون مذكورا فلا يجوز

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

ان يقع ضمير الذي هو معرفة في موضعه باحالية وكذلك امتنع  
 في الضمير المستحق لغيره اي لغير كلمة الذي لا امتناع تصدير الذي  
 لا سند ام ذلك عود الضمير اليه فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك  
 امتنع في الاسم يعمل عليه اي على الضمير المستحق لغيره كما هو قولك  
 زيد ضربت فلانة لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول  
 بقى المستبد بلا عايد وكل منهما امتنع وبالا لامية لا حرفية فانها  
 اما كانه نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا واما  
 زيد قائما موصولة نحو عرفت بالشيءية واستفهامية نحو ما  
 عجزك وما فعلت ونشر طيته نحو ما تصنع اصنع وموصولة  
 اما مفود نحو ما محبت لك اي بشي محبتك واما بجملة نحو  
 ربما يكره النفوس في الامر له فرجة كحل العقال اي رتب يكره  
 النفوس وتامة بمعنى شيء منك عند الى عية والشيء المعروف  
 عند سبويه نحو قوله تعالى نعمتاي اي نعم شيئا او نعم شي  
 وصفه نحو اضره ضربا ما اي ضربا اتي ضرب كذا وفي ذلك  
 اي يكون موصولة نحو اكرمتني جاك واستفهامية نحو غلامك

فلا يصح الاخبار عن غلامه  
 بان يقال الذي زيد ضربته  
 غلامه



ومن ضربت ونسبته نحو ضرب ضرب وموصوفه اما مفرد  
 نحو قوله وكفى بنا فضلا على غيرنا حب النبي محمد اياتنا  
 اي على شخص غيرنا او بحله كونه حاك قد اكرمته الافى التامة  
والصفة فانه كلمة بلا حكي تامة ولا صفة ذاتي للمذكر واتة  
 للمؤنث كمن في ثبوت الاموال اربعة والتقاء التامة والصفة  
 فافى الموصولة كوا ضرب ايتهم لقيت والاستفهامية نحو ايتهم  
 انك وايتهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعو فله الاسماء  
 والموصوفه نحو ايتهم الرجل قس اي يقع صفة التقيت  
 فلم جعلها المص كمن التي لا يقع صفة صلا واجيب بان الواو  
 صفة في الاصل استفهامية لا معنى مرت رجل اي رجل عظيم  
 ثم حاله لا يعرفه كل واحد فقل نحو استفهامية الى الصفة وهي  
 اي كل من اي واية معرفة بالاتفاق وحده باليات اكلها في  
 الاعراب غير ما في الموصولة الا على حكا في اللذان واللتان  
 وفي دو الطائفة وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد  
 التي هي خواص الاسم المتكسر فلا يرد حيث واذا الا الواو

موصولة حذف صلتها نحو قوله سبحا للشرع في كل شيعة  
 ايتهم على الرحمن عيتا فيمن قرا بالسم ايتهم هولت وانما  
 ثبت موصولة عنده حذف صلتها لان كيد شبه لحرف  
 ثم جعله لاجتناج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبها بالياء لغايات  
 لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف الغايات ما بينها وهو  
 الله ولم يشئ الموصوفه لبيانها مثل ما في الرجل كما استثنى التي  
 حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع  
 منادى مفردا معروفا فهو مني وبنى الموصوف لهذا فلا حاجة  
 الى التكرار يا وفي قولهم ما ذا صنعت وجمان احدهما ان  
 معناه ما الذي علي كونه ذا معنى الذي فيكون التقدير اي شيء  
 الذي صنعت اي صنعت في مبداء او ما بعده خبره او العكس  
وحيد جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا  
 قلت الاكرام اي الذي صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا  
 للسؤال في كونه كل منهما جملة اسمية والوجه اللطيفان معناه  
 اي وهما عبارتان احدهما ان ما ذا بكما لما بمعنى اي شيء



والثانية ان ما معناه اي شئ وذرايدة والى هذين مودها  
واحد فانه معنى قوامها بها كما معناه اي شئ انه ليس لكل منهما  
معنى بالاستقلال لكونه كلمة ذرايدة فاللفظ مفهوم من مجموعها اي  
شئ وجند جواب نصب اي منصوب على انه مفعول للفعل مجد  
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابعا للسؤل في كونه كل  
منها جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل  
المذكور والناسي رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر  
لنوات المطابقة من السؤل والجواب **اسماء الافعال**  
ما كان اسم كانه معنى الامرا والمضي الذين هما في اقاسم  
الاصول فعلة بنايها كونها مشتقة من الفعل فيما قبل  
ان معنى التجر واقعة بمعنى التوجع فالمراد بتجرت وجعت  
تجر عنه بالمضارع كما في لانه المعنى على الانتشاء وهو نصب  
انه يجر عنه بالمضارع لحال مثل رويد زيدا امثلة مثال لما  
هو معنى الامر ويشيها ذاك بفتح التاء في الجواز وبك في بني  
قيم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو معنى الامر

الاسماء الافعال هي التي يكون فيها معنى الفعل كقولهم  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والامر بالعدل والنهي عن الجور

وقدم الامر لان اكثر اسما الافعال مجزاة والذي حملهم على ان  
ان هذه الكلمات واسما لها ليست بافعال مع ما ديتها معاني  
الافعال من لفظي وهوان صيغها مخالفة لصيغ الافعال لانها  
لا يصر نرفعا لانها موضوعه لصيغ الافعال على ان يكون  
رويد مثلا موضوعا لكلمة لعل في الناحية الرضى وليس قال  
بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو الرضى على معنى  
الفعل فهو علم للفظ الفعل معناه شئ اذا عرفت القبح ربما تقول  
صه مع انه لم يجز به باللفظ اسكت وربما لم يسمعه اصدا  
ولمذا قال المعر ما كان معنى الامر والمضي ولم يقل ما كان معناه  
او المضي والمتبادر ان يجوز هذا بحسب الوضع فلا يرده مثل  
المضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن  
بفعال الكاين بمعنى الامر مشتق من التلا في الجوز قياس اي قياسي  
كثرة ال بمعنى نزل قال سبويه هو مطرد في التلا في ويرد عليه انه  
لا يقال قوام وقفا في قم واقعة فلهذا ياول بعضهم قوام  
بانه ارادوا بطل او اكثره فكانه قياس كثرته واما في التبايحي

بفعل رضى في اي معنى حال على حاله



في تفقوا على انه لم يات لانا دارا وفعال حال كونه مصدرا معروفا  
 كقبحا بمعنى الفجرة والخجور قال الساجي الرضي هو على قيل مصدرا معرف  
 مؤنث ولم يعم الى الان وليس قاطع على تعريفه ولا تانيته و  
 حال كونه صفة لمؤنث من باب فاق بمعنى فسقة بمعنى اي كثر  
 واحد من القسرين لا خير لك بهته له اي بفعال بمعنى الامر  
 عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النجاة  
 انفعال بمعنى الامر للفعل المباليغة وهذه الصيغة المباليغة في الامر  
 كفعال وفعل المباليغة في فاعل قال الساجي الرضي والذي  
 ارى انه كونه اسماء الافعال معدولة غير الفاظ الفعل شي لا يسل  
 لهم عليه كيف والاصل في كل معدولة غير شي ان يخرج عن النوع  
 الذي ذاك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية  
 الى الاسمية واما المباليغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال  
 وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه  
 وفعال حال كونه عدلا لانيان اي ليس من الاعيان  
 انما قال على يخرج باب فاق وانما قال الاعيان يخرج باب فاق

لانه وان كان على كذا قالوا لانه للعدا في الاعيان وقوله مؤنث صفة  
 على وذكره للتبني على انه لم يقع الا كذلك كقسطم على للمؤنث  
 وعلام كذا كذا مبني في استعمال اهل النجاة زنت بهته فعال  
 بمعنى الامر عدلا وزنة معرب استعمال بني تميم الاما كان  
 في اخره اي لا فعال عدلا لانيان يجوز في اخره راد فان بني  
 تميم اختلفوا فيه فاكثروا لم يفتوا في زينة في بناء  
 واقلتم لا يعرفون بين ذات الراد وغيره ما لم يكلموا باعراب  
 الكل نحو حننا زعدا لكوكب وجه الاكثرين ان الراد حرف  
 مشتقل لكونه في محرجه كالمكر فاختير فيه البناء لانه احرف  
 او سلوك طريقه واحدة سلسل سلوك طريق مختلف  
**الاصوات** اعلم ان اصوات الجارية على لفظ الانسان  
 اما منقولة الى باب المصادر وزمت المصدرية ولم تصير اسم فعل  
 ولم تدرج المصدرية وصار اسم فعل فلاول مثل واما  
 المتعجب حكمه المصدر والساني مشروعه وحكمه حكم  
 اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه



حين كونها اصواتا سازجة ولم تصم صا در ولا اسماء افعال وهي  
 على النوع فمنها ما يعرض للانسان عند عرض معنى له كقول المتكلم  
 او المتعجب ويوح لا يقدر ان يحكم عليه شئ او به على شئ ومنها  
 ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه شئ به  
 صوتيه كما اذا قلت غاق فاصدا لصدار ما يشابه صوت الغراب  
 ثم تفك روح لا يقدر ان يحكم عليه وبه ومنها ما يصوت به لابل  
 حيوانا ما يجر او دعا او غير ذلك كما اذا قلت نج لانا البعير  
 ووح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه وبه وبهذا الاقلام كملت  
 مبنيات تنفاد التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية  
 كما اذا قلت قال زيدا عن التعجب وي او عند انا البعير  
 نج او غاق صوت الغراب ففي هذه الحالة ايضا مبنية لكن الهم  
 حيث انها اصوات بلز حيث انها اصوات بلز حيث انها  
 انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية  
 على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار  
 ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكر ما في باب اسماء

لاجرها مجرها واحد با حكمها وبنيت مجر مجرى ما لا يتركيب  
 ثم الاسماء لا تصوابه الا اعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل  
 اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى اصوات  
 الانسان شيئا تصوتى كما عرفت في القسم الثاني من اصوات  
 الغير المنقولة او صوت به بها يم معنى منها اى لا تاحتمل  
 او زجرها او دعاها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لا تاحتمل  
 ثم البهايم ذات القوائم الاربع فلا يتناول هو الطيور بل  
 لبعض افراد الانس ايضا كالصبيان والمجانين والكانه ذكرها  
 على سبيل التمثيل منها والتعريف كلها فالاول كفاق  
 اذا صوت به انسان شيئا بالغراب والساني كنج منه وما مخففة  
 عند انا البعير ولم يذكر القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان  
 ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذا القسم  
 مع تعلقها بالغير لمحقين بالاسماء المبنية كان كونه ذلك القسم  
 كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المرحبات**  
 اى المرحبا المعدادة المبنيات كل اسم حاصل من تركيب



كلمتين حقيقة او حكم اسمين او فعلا او حرفين مختلفين وجعلها  
 كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب  
 وانما قلنا حقيقة او حكم لئلا يخرج من سبويه فان البحر الاخير  
 منه شئ غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث  
 اجزى بحر الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة لئلا يخرج من  
 عبء الله وتايط ثمر لانه من حرفي كل واحد منهما نسبة  
 قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر  
 عن المحمد مع انه من افراد المحمد ولانه بين حرفيه قبل التركيب  
 نسبة العطف وتعيين نسبة على وجه يخرج منها هذه  
 النسبة اصعب من خط القتاد والاحسن ان يقال  
 المراد بالنسبة نسبة مفهومة ترطها هيئته التركيب احدى  
 مع الاخرى ولا شك انه يفهم ترطها هيئته التركيبية التي  
 في عبء النسبة الضافية وترطها هيئته التركيبية التي  
 في تايط ثمر النسبة الحقيقية التي يجوز من الفعل تحلاف في المعهود  
 مثل خمسة عشر فانه هيئته تركيب احدى حرفيه مع الاخر لا يدرك

عطف

على نسبة اصلا كما ان هيئته تركيب احدى حرفي جعفر  
 مع الاخر لا يدرك عليها غير فرق فانطبق احد على المحمد ود  
 طرد او عكس فان تضمن البحر الثاني حرفا حرف عطف  
 او غيره ميبا اى البحر الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة  
 الذي ليس محلا لاعراب الثاني تضمنه لحرف خمسة عشر  
 فانه اصد خمسة وعشرة خذفت الواو وربكت عشرين  
 مع خمسة ومثل حادى عشر واخواتها يعنى اخوات حادى  
 عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل خمسة عشر  
 وحادى وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت  
 في هذا المركب سواء كان احدى حرفيه العدد والراية على عشرة  
 او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل وفيه نظر لان الثاني  
 فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى وعشر وجوابه  
 ان المراد بصيغة الفاعل الاشتقاق على اسم العدد واحد  
 من المشتق منه لكن مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد  
 السابق على المشتق منه فانه الثالث مثلا واحد



من التثنية لكن مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما  
أخذوا هذه الصيغة المفردة للدلالة على ما ذكرنا أرادوا  
أن يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يمتنع في مجموع الخبرين  
لان صيغة فاعل تسع حروفها جميعا فاقترعوا على أخذ  
منها واحد بخبرين اذ في اخذ بعض الحروف كل وجه ملحة الالتماس  
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاحذوا مثلا  
من احد عشر المتضمن حروف العطف حادي عشر معلى الواحد من عشر  
بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حروف العطف  
لا باعتبار ان احدى حادي عشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس  
الحادي والعشر ولا فرق بينهما الا بذكر الواو وحده  
ان اثنى عشر واثنى عشر فانه لا يبنى فيها اجران بترسني  
الن في تتضمن ويعرك والشيء المضاف بسقوط النون  
والا اى وان لم يتضمن الثاني حرفا عرب الثاني مع منع حرفه  
ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كتعلكت وبنى الاول بسقوط  
المانع من الاعراب وعلى الصحيح لانه حرف في الصحيح اى عرب

الثاني مع منع الصرف وبنال اولها هو في انفتح اللغات  
وفيه لغتان احدهما اعراب الخبر معا واخرى اول  
الى الثاني ومنع حرف المضاف اليه واخرى اعراب الخبرين  
معا واخرى اول الى الثاني وحرف الثاني **الكليات**  
جمع كناية وهي في اللغة والا صلاح انه يعبر عن شئ مغير بلفظ  
غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاعراض كالبهم على السبخر  
كتدرك جاني فلانة وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا  
ما يكتفى به لا المعنى المصدر ولا كل ما يكتفى به بل بعضه ولا كل بعض  
بل بعض معين فكانتم صطحا في باب المبنيات انه يريدوا  
بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكليات كما قال  
بعض الطرق وتعد تعريفه الا بالتصريح به مقصدا فلهذا  
اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين  
فقال الكليات ثم وبنال كونها موضوعا وضع الحروف  
او كونها استقفا مية متضمنة بمعنى حرف وحمل الخبر عليها  
وكذا بنا وبالن الثاني الاصل وامن سماه الاشارة دخل



عيناك والتشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي  
 ذاع على من بنى به وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه  
 وجاءت الكناية غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية  
 عن يوم السبت او غيره وكنت وذيت للحديث اي كناية  
 عن الحديث ونحوه وانما بنى لانه كل واحد منهما كلمة واقعة  
 موقع لمحمد التي هي حديث اي لا تتجى اعرابا ولا بنيا فلما وقع  
 المفرد موقعها ولم يخرج خلود عنها رجع البناء الذي هو الال  
 في الكلمات قبل التركيب ومنه الكنايات كائنها وانما بنى  
 لا لشيء والتشبيه دخلت على اي واقي كان في الال معربا  
 لكنه انما يحسن لخرن معناه اما الافردى وصار المجموع كما سمع  
 معنى كم اخبرته فصار كانه اسم مبني على السكون في اخره لوزن كنه  
 كما في زلاتنوس التكن والحمد يكتب بعد الياء لوزن  
 التنوس لا صورة لها في الخط فترتبة في البناء منخطه عروها  
 فلذلك لم يذكر المصنفها فلم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام  
فميربا اي الذي يرفع الالباب عن المسئول عنه منصوب على التهمة

مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو احد عشر  
 الى تسعة وتسعين مميزة مفرد منصوب جعل متمزا كذلك  
 لانه لو جعل كل واحد الطرفين كائنا كانا وكلمة واحدة متمزا  
 بالاضافة مفردة تارة ومجموع اخر كم رجل عندي  
 وكم رجلا تقول ما به ثوب وكنته اواب وانما جاء مفردا  
 لانه العدد الكثير متمزة كذلك وانما جاء مفردا للعدد  
 الكثير متمزة كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه  
 كنيته صريحا ولما كان هذا الال في التصريح بالفترة تجعل جمعة  
 مميزة كانه مبني بانه في معنى التصريح بها ويدهل فيهما اي في  
 متمزي لم الاستفهامية ونحوه تقول في رجل ضربت وكم مرفعة  
 اكلنا ما قال السارح الرضى به في الخبيرة كنه تحكمه ملك وكم  
 مرفعة وذلك لموفقته جزمية المصا اليه او اما متمزة لم الاستفهامية  
 فلم اعثر عليه مجرور بمن في النظم ولا في قول اول على  
 جواره كتاب في كتب هذا الفن لكن حوزا الخسيرا في جوه  
 كم في قوله تعالى من بني اسرائيل كم اتينا هم مرة بينه استفهامية



وخبرته ولها أي كم استفهامية كانت وجبة صدر الكلام  
 لأنه الاستفهامية تنضم للاستفهام وهو يقتضيه صدر الكلام ليعلم  
 ثم أول الالوان من أي نوع من أنواع الكلام والخبرة أيضا يدل على  
 انشا التثنية وهو أيضا نوع من الكلام فوجب التثنية داول الامر  
 وكلاهما لو قال كذا بهما كانا اوفق لتأنيث الاستفهامية  
 والخبرة فهو على ما دل كلاما على هذا النوع غير بهما كم الاستفهامية  
 والخبرة اركل واحد منها تقع مرفوعا منصوبا ومجرورا ثم يتبين  
 موقع كل منهما بقوله فكل ما أي كل من كم الاستفهامية  
 والخبرة يجوز بعده فعل ونسبة لفظا او تقدر غير متعقل  
 عنه بضمير فهو حيث هو كذلك منصوبا مفعولا محذورا  
 أي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يجوز الا بحسب التثنية وذلك  
 انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء  
 الفعل العمل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات  
 فتعين ان المنصوبات انما هو بحسب التثنية فالاستفهامية نحو  
 كم رجلا ضربت المفعول به كم ضربته ضربت في المفعول المطلق

كم يوما

وكم يوما ضربت في المفعول فيه والخبرة مثل كم غلام ملكك وكم ضربته  
 ضربت وكم يوما ضربت وانما جعل الفعل ونسبته اعم من ان يكون  
 مفعولا او مقدر اليه في قاعدة النصب بل قولك كم رجلا ضربته  
 اذا جعلته قبيل الاضمار على شرطه التفسير وقدرت بعده فعلا  
 غير متعقل عنه أي كم رجلا ضربت ضربته فهو حيث انما بعده  
 فعل مقدر غير متعقل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم يجعله  
 ثم قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير متعقل فهو من هذه الناحية مرفوع  
 داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله أي كل من كم الاستفهامية والخبرة  
 وقع حرف جر نحوكم درهما اشتريت او بكم رجلا رجلا ضربت  
 او منصبا نحوكم غلام كم رجلا ضربت وعبدكم رجل اشتريت  
 فجرور محذوف حرف الجر والاضافة وانما جاز تقديم المحرور  
 او المنصوب عليهما مع ان لهما صدر الكلام لانهما خراجا عن المحرور  
 منسوخا لضعف عمله نحو زقديم لجا رعيهما على ان يجعل لجا  
 اسما كان او حرفا مع المحرور كلمة واحدة متحققة للمصدر  
 والآي وان لم يكن بع. ه لالفاظا ولا تقدير افعال ولا شبه



فعل غير متعلق عنه ولا قبله حرف جر او منصوب الى مجرد كان  
 عن العوالم الظرفية مرفوعة اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا  
 نحو ابوك وهدى مني على يد ابي بويه فانه خبر عنه بمعرفة  
 غير مكررة مستفهاما واما عند غير بويه فهو خبر تقدم  
 على المستدرك مكررة واما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحوكم  
 لو ما سترك فلم يهنا منصوب المحل ادلا داخل تحت قاعدته نصب  
 باعتبار الاعمال الحائز فيه ولا احل في قاعدة الرفع ثابته لقيام  
 مقام عامل الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي منكم في تاتي  
 الوجوه الاربعه الاعرابية بالشرايط المذكورة اسما الاستفهام  
 والشرط بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء في  
 كل واحد منها وهي مرفوعة واما واين ولان ومتى مشتركة  
 بين الاستفهام والشرط واما مختصة الشرط وكيف واين  
 مختصين بالاستفهام فمن واما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى  
 في هذه الوجوه الثلاثة الاولى نحو من ضربت وما صنعت  
 من مررت وخدم من ضربت ومن ضربته وما صنعت ولا يتأتى

فما الرفع على التجربة لا متباعد طرفيهما واذ كان شرطيتين فليكن  
 يتأتى تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما  
 تصنع اصنع ومن تقرأ اقرأ وخدم من تضرب اضربه ومن  
 ياتيني فهو مكرم وما تقدموا انفسكم من خير تجدوه  
 عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميعهما الشرطية الرفع على التجربة  
 فانه لا يقع بعد الا بالفعل ولا يصح الفعل الا مبتدأ واما  
 هو لا زم الطرفية في هذه كمتى واين واين وكيف واتي  
 واذا ان لم يخرج ركن من اركان فلا يدنو كونهما منصوبتين  
 الطرفية وعن بعضهم ان اذ قد يخرج عن الطرفية وتقع سما حريا  
 نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر واي وقت قيام زيد وقت  
 قعود عمر وفي مرفوعة بالابتداء قال ارجح الرضى  
 وانا لم اعشرا هذا على ما بدت كلام العرب هو لا زم الطرفية تقع  
 في الاستفهامية محلا مع انصافه عن الطرفية اذا كان خبر مبتدأ  
 مؤخر نحو متى عمرك لعلنا نرى متى كايين عمرك به  
 واما متى فيتأتى فيه الوجوه الاربعه كلها فانه قد يقع في محل



الرفع بانجزة ايضا على تقدير انصافه بالطرفه نحو اى وقت مجيئك  
اى اى وقت كائن مجيئك فامى وقت على تقدير انصافه  
بالطريقه مرفوع المحل بانجزة والوجه الباقية مثل ايهم ضربت  
وبايهم مرت وايهم قام وفى مثل لم عمته كذا يا جبر وخاله  
يعنى فيما احتل الاستفهام والخبر وذكر المنه وخذ منه اوجه  
هكذا فى كثير النسخ وفى بعضها وفى مثل عمته كذا هو ميم  
باعتبار بعض الوجوه فعلى النسبه الاولى محتمل يعقبه الاوجه  
فى كم احدا رفعه بالابتداء والاخران نصب على الطرفه وعلى  
المصدره فانه انما يستحق بقوله منصوبا معمول على حاله كثره  
وجوه النصيب ولا يخفى انما بدليل ما سبق من وجوه غراب كم  
ومحتمل ان يعقبه فى ميم ما اعنى عمته فاحدا بالرفع بالابتداء  
استفهاميه كانت وخبرته والاخران النصيب على تقدير كونها  
استفهاميه وتجبر على تقدير كونها خبرته ولا يخفى انما هو الوجه الثانى  
على اعتبار جواز حذف ميمها وهو مذكور فيما سبق فكلما لاي  
تأخره ان قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك والانسح لا جرى

فلا يحتمل الا الوجه الاخر **والبيت للفرزق** يهجو جبر او قى  
قد عا دة جلبت على عشارى الغداه المتوجهه الى  
نم اليد والرجل فيكون منقلب الكف والقدم بمعنى انها كثره  
صارا وبذا خلق لها لبها الى سود خلقه وانما عدى جلبت  
بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كت كذا بها ميمها مستكفا  
منها فمضى على كره ميمى واختار من انواع خدمتها المحلثه  
خدمه الموت وهى ابلغ فى الذم من خدمه الاناسى والعنار  
جمع عشرة وهى التى اتى على حملها عشرة شهر واختارها  
لانها تادى من الحلب ولا تطيع سهوله ففى جديها زيادة  
منقه وفى ذكر عمته وخالته السادة الى رذاله طرفيه ابيه  
وانه فالاستفهام على تقدير النصيب سبيل الحكم كانه  
ذهل عن كيه عدد عماته وخالته فبالعنه وكونها  
خبرته على تقدير تجبر على سبيل التحقيق اى كثره عماته وخالته  
حيث على عشارى واذا حذف الميم اى كم مرة او حلت  
على التثنيه او كم مرة او حلت على التثنيه فارتفع عمته على



ومصحح موضع بقوله لك وخبره قد جلبت وكلم استقامية  
 كانت وخبره على تقدير ارتفاع عمه في موضع نصب الفعل  
 الواقع بعد ما سطر عليها تسلط الطرف والمصدرية واذا  
 ارتفعت عمه رفعت حاله وقد عا واذا نصبها نصبها  
 واذا خفضها خفضها وذلك واضح وقد حذف منكم استقامية  
 او خبره في مثل كم مالك ولم ضربت ارفع كل مثال قامت  
 قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل كمية مالك او اخبره كثرته  
 فظاهر الحال قرينة على انه سؤل عن كميته دراهمه ودنانيره او  
 اخباره كثرته فمعنى كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار  
 مالك فكم في هذا المثال رفوع على الابتداء و مالك خبره  
 فاذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه واخبره فظاهر  
 ان السؤل والاخبار انما هو نسبة الى مرات ضربك اي كم مرة  
 او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم  
 في هذا المثال ما منصوب على الظرفية والمصدرية والفرق المعنيين  
 اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان بعد و فالحظ في الظرفية

عن كميته

اول الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعه للزمان وفي المصدرية  
 اول الحديث الدال عليه الالفاظ المصدرية ويحتمل ان يكون المثال الثاني  
 بتقدير كم رجلا او جل ضربت فعلى هذا التقدير يكون منصوبا  
 عن المفعولية **الظروف** اي الظروف المعهودة في البيت  
 المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر بعض  
 منها منها اي في تلك الظروف ما اي الطرف قطع عن الاضافة  
 بحذف النصب اليه لفظ دون النية فان عن لسانه اعرب  
 مع السونين نحو رب بعد كان خبره من قبل وسميت  
 الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه غاية الكلام  
 كانت ما اضيفت اليها فلا اضيف اخرى غايات انتهى  
 بها الكلام وانما بنيت لتضم معنى حرف الاضاد وشبهها  
 بالحرف في الاحتياج الى المصدر اليه واختير الضم كغير النقصان  
 كقبل وبعد وما شبههما من الظروف السميعة قطعها عن  
 الاضافة مثل تحت وفوق وقدم وخلف ووراء  
 ولا يقاس بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قدر بعض  
 عليها

الظروف







وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون  
 جملة عن اخرى فتضمنت حرف الشرط وهذا على اخرى لبنائها  
 ولذلك اي يكون معنى الشرط فيها اختيار اي جعل تحتها بعد  
 الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير  
 المحقق لعدم تأخرها في الشرط مثل ان ولو قد يكون اي اذا  
 للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الالمير مفاجأة  
 من قولهم فحسبته فاجاة بالضم والمد اذا القيت وانت لا تشعر  
 فيذكر المبتدأ بعد فقاين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد  
 والمراد بلزوم المبتدأ عليه وقوله بعد فالاينا في ما سبق من عدم  
 وجوب الرفع بعد ما في بالك صا ر على شرطه التفسير خرجت  
 فاذا السبع اي فاذا السبع احضروا واقف على حذف الخبر  
 والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يطر قد استغوا  
 عن انحصار له لئلا يفيده الدلالة عليه واما الفاء فهي سببية  
 فاء مفاجأة السبع سببية في الحروف وقيل والا قرب  
 الى التحقيق انها لعطف جملة المعنى اخرجت فاجات

ارفا السبع

مخرج

وحاصل المعنى خرجت فاجات زمان وقول السبع كما هو مذهب  
 الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكانية وقول كاذب اليه  
 المبروفانه عنده مكانية وقوله زمان وقول السبع او  
 مكانية مفعول له لفاجا لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل  
 يصير سمة للمفعول به محذو اي فاجات في زمان وقول  
 السبع او مكانية ياء اي السبع وقد يكون مجرد الزمان نحو  
 اتيتك اذا احمر البصر اي وقت احمرار البصر ولا يستعمل  
 اسما مجردا عن معنى ظرفية وفي نحو اذا يقوم زيد اذا يقع  
 عمرو وقد سبق اليه الاشارة ومنها اي الظروف المبينة  
 اذا كانها تسمى وبناءها لما مر في حيث او كونها وضعها  
 وضع حرف وقد يحكي للمستقبل كقوله تكافسون تعلمون  
 اذ لا غلاف في اعناقهم وتقع بعد ما جملتان الالمير والفعلية  
 لعدم تماثلها على معنى الشرطية المقصود اختصاصها بفعلية  
 مثل ذلك اذ زيد قائم واذا قام زيد وقد يحكي للمفاجأة  
 كخرجت فاذا زيد قائم ولعله مجيها لم يذكره المصنف



ومنها اين واي البيان استغناء وسرطاني حال كونها هـ  
 للاستغناء والشرط وبها الضم حرف الاستغناء والشرط  
نحو زيد واين مكن كن ولن زيد واني تجلس جلس قد جاء  
في زيد معنى كيت واني القتال بمعنى متى ومنها متى الزمان فيهما  
اي في الاستغناء والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها  
اين الزمان استغناء اي في الاستغناء مثل متى نحو اين يوم الدين  
والفرق بينها ان اين مختص بلا مور العظم وباستعمل فلا يقال  
اين يوم قيم زيد واين قدم الحاج بكل متى فانه غير مختص  
بها والمنصور فتح الغرة والنور وقد كسر هما ايضا ومنها كيف  
الكين الحال استغناء اي حالت وصفة فالمراد بالحال  
صفة الشي لا زمان الحال كما توهم بعض الرحين قال صاحب المفصل  
وكيف جاء بجري الطرد ومعناه السؤال في الحال يقول كيف زيد  
على اي حال ويستعمل لشرط مع ما على ضعف عند البصريين  
نحو كيف تجلس جلس اي على متى هيئت تجلس جلس فانه كان بعده  
اسم فهو محل الرفع بانجزة عنه والكان بعده فعل مثل كيف

جيت فهو في محل نصب لآلية اي على اي حال جيت راكبا  
 او ماشيا ومنها اي في الظروف المنية ند ومنها نينا لوقتها  
ند ومنها حرفين وقد يكون تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة  
زمان الفعل المستقيم عليها نحو ما رأيت ند ومنها يوم الجمعة اي اول  
زمان عدم روية يوم الجمعة فيلها اي تقع بعدها اي بعد  
ند ومنها الفرد اي لا اسم المفرد لا المتنبي والجوع حقيقة لشال  
المستقدم وحكما نحو ما رأيت ند ومنها اليومان الذان  
صاحبنا فيها اي اول مدة عدم روية بذل اليومان فاحدا  
لا يلا حظ بذل اليومان امرا واحد الا يحكم عليها يا ولته المدة  
لان اول المدة انما يكون امرا واحد الاسيس والشيا  
فالمشني والجوع اذا وقعا اول المدة يومان في حكم المفرد  
المعرفة حقيقة كالمثال المستقدم وحكما نحو ما رأيت ند يوم  
لقيشني فيه كصول التعنية المقصود نكونه معرفة وانما كان  
التعنية مقصود الانه لا فايدة في جعل الوقت المجول  
اول مدة فعل لان اوليته وقت ما الزمان مدة الفعل



معلوم بالضرورة وثاناً يكونان لمعنى جميع المدة أى جميع  
 مدة زمان الفعل قبلهما أى مذ ومنه المقصود أى الزمان  
 الذى قصد بيان حال كونه مبتدأ بالعد أى بعد ذلك  
 المستغرق جميع أجزاء بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما ريت  
 مذ يومان أى جميع أجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان  
 الأزيد ولا انقضى وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت  
 نه ذهابك أو الفعل نحو ما خرجت نه ذهبت وأن أى ما  
 كانت على هذه الصورة مشقة كانت أو محضه نحو ما خرجت  
 مذ لك ذهابك ما خرجت مذ ان ذهبت أو بحمل الأسمية  
 نحو ما خرجت مذ زيد ما فرولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما  
 زماناً مصداً واحداً هذه الأمور ليتضح حمل بعدهما عليها فكأن  
 التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك  
 مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو أى كل واحد  
 نه مذ ومنه اسمين مبتدأ أى وهما معرفتان كونهما  
 تأويل الإضافه لانهما أى معنى أول المدة أو جميع المدة وجبره

ما بعده أى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافاً للزجاج فإنها  
 عنده خبر مبتدأ والمبتدأ ما بعدهما فيرد عليه أنه يزم أن المبتدأ  
 فى مثل قولك مذ يومان كونه والخبر معرفة وذلك غير جائز  
 وأعلم أنها إذا كانا مبتدأ وخبر فيهما اسمان مركبان لا ظرفاً  
 فلا يصح عد بهما من الطرف المبني لانهما يرد بطرفيهما كونهما زهما  
 الزمان لا أنها يقعان طرفاً فى تركيبهما ومنها أى الطرف  
 المبني لدهى بالالف المقصورة ولدهى بفتح الهم وضم الدال  
 وسكون النون وقد جاء لدهى بفتح الهم وسكون الدال وسكون النون  
 ولدهى بفتح الهم والدال وسكون النون ولدهى بضم الهم وسكون  
 الدال وسكون النون ولدهى بفتح الهم وسكون الدال ولدهى بضم الهم  
 وسكون الدال ولدهى بفتح الهم وضم الدال وسكون النون  
 بعضها وضع لحرف وحمل البقعة عليه وكلها بمعنى عند  
 والفرق أنه يقال المال عند زيد فيما يخص عنه وفيما  
 خرائنه وإن كان غائباً عنه ولا يقال المال لدهى زيد  
 أول دن زيد لا فيما يخص عنه وحكي ما به تجربها



على الاضافه كوالا لى زيد وقد يصيب بعض لغات  
العرب بل في جاعته غدة حاصه سما عا تشبها لنونها  
بنو التسوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها  
ويثبت ويكون غدة اكثر استعمالا من سحره وغيره  
ومنها قط مفتوح العا ف مضموم الشددة وهذه  
اسم لغاته وقد يخفف الى المضمومة وقد يفتح العا  
اتما عا لضم الى الشددة والمخففة وجاءت قطا كنة  
الى مثل قط الذي يرسم فعل فمده جسمه لغات كذا  
للمضى المنفى ارجل الفعل الماضي المنفى او الزمان الماضي  
المنفى وقوع شئ فيه يستغرق المنفى جميع الازمنة الماضية  
كوما راته قوا و بنا المخففة لوضع وضع الحروف و بنا  
الشددة لك بهتها لا ختها المخففة وقيل حملا على اخته  
عوض ومنها عوض لفتح العين وضم الصاد وقد جاء  
فتح الصاد وكسرها المستقبل اي قبل الفعل المستقبل  
المنفى والزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ يستغرق جميع

الازمنة المستقبل نحو لا اراه عوض و بنا عوض على الضم  
لكونه مقطوعا عن الاضافه كقيل وبعد بدليس اعرابه  
مع المضاف اليه نحو عوض العا يغير اي دهر الدهرين ومعنى  
الدهر والعاقبة الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضادة  
الى الجدة والى كلمة اذا المضادة الى الجدة كوز بنا و بنا لاكت بها  
البناء المضادة اليه وبواسطة على الفتح كقوله تعالى  
يوم ينفع الصادقين قوله تعالى من خزى يومئذ فيمن قرا  
بالفتح وكوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة لا عراب  
ولا انصاف لكتاب المضاد المبني البناء منه وكذلك اي  
كالمد كوزم الظروف وجواز البناء على الفتح والاعراب  
مثل وغيره كوزين مع ما وان مخففة وشددة مثل  
قيامى مثل قام زيد وقيامى مثل ايتوم او مثل انك  
تقوم لك بهتها الظرف المضادة الى الجدة كوا اذا وحيث  
ولهذا التسمية ذكرهما في كتب الظروف وتكوز  
اعرابها لكونها اسمين مستحقين للاعراب المعرفة



والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة منق الاسم  
 المعرفة ما يسمي وضع له وضع خبري او كلي ليس وملتبس  
 بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للتكلم والمخاطب المعروفة  
 بينهما فالشيء مفيد بهذه المعلومات او المعروفة اذا وضع  
 اسم فهو معرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر  
 عن هذه الحشية والنكرة فترسم ما وضع لشيء سائل للمعرفة  
 والنكرة وقرئ بعينه يخرج به النكرة وهي المعرفة  
 انزعج بالاستعلاء والشارب بينهما في الذكر الى ترتيبها  
 بحسب المرتبة فالاول المفردات فانها موضوعة بازاء  
 معان معينة مستحبة اعتبارا من كل فاعا الواضع لا حظ  
 ولا مفهوم للتكلم الواحد في حيث انه كلي في نفسه متسا  
 وجعله له لداخلة او اده وضع لفظا انا بازا، ككل واحد  
 ثم تلك الافراد كخصوصه حيث لا يعاد ولا يفهم الا واحد  
 كخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك انه يوضع  
 لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضع له خبري شخصي التالي

الاعلام التحشية كما اذا تصدرت ذات زيد ووضع لفظ زيد  
 بازاية من حيث معلوميته ومعهوديةه او كجسته كما اذا تصدر  
 مفهوم الاسد هو كجسته الموقر ووضع بازاية من حيث  
 معلوميته ومعهوديةه لفظ اساة فلهذا اللفظ بهذا الاعتبار  
 علم بهذه المعنى الحشية ومعهوديةه بكذا فاعا اذا وضع لفظ الاسد  
 بازاية المفهوم الحشفي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديةه  
 فانه بهذا الاعتبار معرفة والثالث البهائم بعني اسما الاشارة  
 والموصول وانما سميت بهما لانه اسما الاشارة رات من غير  
 استرة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل  
 وضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان  
 متعينة معلومة معروفة من حيث معلوميتها ومعهوديةها  
 وضعها عام فاعا الواضع اذا تعقل من هذا معنى المتسا للمفرد  
 المذكور وعين لفظا بازا لكل واحد من افراد هذا المفهوم  
 كانه هذا وضعها عام لان التصور المعبر فيه عام وهو  
 مشترك من تلك الافراد والموضوع له خاصا لا محصية



كل واحد من تلك الافراد والموضوع له حاصلاته خصوصية  
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع  
والخامس عرف باللام العمدية والجنسية والاستقرائية وانما  
لم يقل دخله باللام الزائدة لتحين اللفظ والميم في ليس مبر  
امصيا في اسفرد باللام ولا يقد ما دخلته قسما اخر  
ثم المتعارف او عرف باللام نحو يا رجل اقصده بيمين بحرف  
يا رجلا غير مغير فانه تكرة ولم يذكر المقدمون الى رجوعه  
الى ذي اللام اذ اصل يا رجلا وياها الرجل والسادس  
المصنف الى احدهما اي احد الامور الخمس المذكور ولا يستلزم  
صحته الاضافة الى احد باحتما بالنسبة الى كل واحد فلا يرد  
انها لا تصح الا بالنسبة الى الرابع الاول فان التام والى  
لا تصح اليه قيل كان عليه ان يقول والمصنف الى المعرفة ليدخل  
فيه المصنف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد  
بالمصنف الى احد باعم من ان يكون بالذات او بالواسطة  
ولا يخفى عليك نظري الى سبق المصنف اذ كان لفظ الغير والنسب

اوله فمشتق من هذا الحكم تعني لفظه معنوية فتولد  
معنى مفعول مطلق بحذف حرف واخر زيه المصنف الى احد هذه  
الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريف ولا سبق تعريف  
المضمر والبتة ومعنى المصنف الى احد با معنى ظاهر والمعرف  
باللام والند استغن عن التعريف من العلم بالتعريف وقال  
**العلم** اسما كان اولها او كونه لا يحدد بالاب والام  
او الابن او الابنة او البنت فهو كينته والا فانه قصد به  
مرح او ذم فهو القاب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا  
او جنسا واخر زيه عن الذات والام القابلة التي تعينت  
لفرد معين لعلها لا تستعمل فيه داخل في التعريف لا  
استعمال المستعملين بحيث احقق العلم الغالب بفرد معين  
بمعرفة الوضع من وضع مغير وكان هو المستعملين وضعوا له  
ذلك غير متسا ولا غير اي كونه ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه  
غير متسا ولا غير ذلك الشيء باستعماله فيه واخر زيه عن المعارف  
كلها وقوله لوضع واحد اي تنا ولا بوضع واحد لئلا يخرج



الا علم انتم انكم ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاغنية المذكورة  
 اراد التنبه على ترتيب اضافتها فيما يجوز فيه هذا الترتيب فقال  
 وعرفها اي عرف المعارف يعني قهنا لب عند المحاطب من حيث  
 اضافها المضمرة لئلا يظن عدم وقوع الالتباس فيه ثم المضمرة المحاطب  
 ما يتطرق فيها لا يتطرق في التكلم الا ترى انك اذا قلت انا  
 لم يمتسب غيري واذا قلت انت جاز ان يمتسب باخر فتوهم  
 ان المحاطب ليس المراد بالاغنية الا كون المعرفة البعد في اللبس  
 ثم المضمرة الغائب فلم يذكره لانه علم ان عرفة الحكم والمحاطب انه  
 ادون منها واحتصر على بيان نسبتها من اصناف المضمرات  
 فالحال في المعارف لا تفاوت بين اضافتها الا المضاف الى المحاطب  
 فانه فيه تفاوت باعتبار تفاوت المضاف اليه وانما ثابت  
 القابول بين الاضافة بعد بيانها من انواع المضاف اليه وضافته  
 وهذا الترتيب الذي ذكره هو من سببويه فانه فيه اختلاف  
 كثيرة **والنسخة** ما وضع لشي لا يعينه اي لا باعتبار ذاته  
 المتعينة المعروفة المعهودة من حيث هو كذلك فقولنا ما وضع لشي

تشمل المعرفة والمعرفة وتقولنا لا يعينه معرفت المعرفة **اسماء العدد**  
 انما افرد بها بالذكر لانها احكاما حاصلة ليست لغزا وهي  
 ما وضع اي اللفاظ وصنعت كميته احاد الاشياء منفردة تلك  
 تلك الاحاد ومجمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها  
 كل واحد منها وكمية الاحاد يوجب به اذا سئل عن واحد واحد  
 وعن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ المرفوعة  
 بازاء تلك الكمية ما يجوز كل واحد منها اسماء العدد  
 فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة  
 فاذا في معدود منها بكم هو كجاء الواحد والاشياء  
 موضوع لكميتها اذا اخذت مجمعة مشكدة مرة واحدة  
 فاذا سئل عن معدودين معدودين بكم يوجب بالاشياء  
 وكذلك بالاشياء لا وتظهر في التقران لفظ الواحد والاشياء  
 داخل في تعريفها فاسماء العدد وفي عرف الحاجة  
 وان لم يكونا عند بعضهم يحسب بالعدد ولما كان المتبادر  
 من هذه العبارة ان نفس الكمية في المعدودات المرفوعة



ثم غير اعتبار معنى آخر لا يتصل بالتعريف من كل واحد من ذراع  
وذراع غير ومن ومنين حيث لا يفهم منه الوحدة والاشيئية  
فقط اصولها في اصول اسماء العدد التي تفرع منها ما قبلها  
اما ما يحا قاء التثنية كواحدة واثنتان او باستقامتها  
كثنت الى تسع او اثنتي عشرة والفين او بالجمع  
كاثات والوف في عشرة او مائة كرافيا في كاه كشدانية  
او مائة خيا كح عشرة او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتان  
عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والالف تكرر في الاعداد  
مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحدة اثنا  
في مفرد المذكر وتثنية واحدة اثنتان وتثنية في مفرد المؤنث  
وتثنيتهما على هو لقياس وتقول المذكر مائة الى عشرة بالثا اجماعة  
المذكر اعتبار التثنية اجماعة كوثنته رجال الى عشرة  
رجال ثلث الى عشرة بدونها تجمع المؤنث فرقا بين المذكر  
والمؤنث كوثنت نسوة ولم يفعل الا بالعكس لانه المذكر  
اسبق ويقول اذا جازت عشرة واحدة هي عشرة في المذكر

نحو واحد عشر رجلا واحد عشر اثنتا عشرة وثنى عشرة في  
المؤنث لانه يذكّر المذكر وتاينيت المؤنث وغير الواحد  
الى واحد والواحدة الى واحد يتخفف وتقول ثنته عشرة في تسعة  
عشرة في المذكر نحو ثنته عشر رجلا ثلث عشرة الى سبعة عشرة  
في المؤنث كوثنت عشرة امرأة ابقا للنحو الاول فيها بحاله  
قبل التركيب يذكّر الثاني في المذكر كراهية اجتماع تانيته  
في جنس واحد فيها هو كالجملة الواحدة بخلاف واحد عشرة  
واثنتا عشرة فالتاينيت فيها في جنسين واما تذكر الثاني  
في احد عشر والثا عشرة فمحور على التذكير في ثلثه والثا في ثنته  
بدل من لام الكلمة فلم تخفف للتاينيت وفي اثنتان وانه كانت  
ثناينيت لانها حملت على ثنتان واما تانيث لجزائلي  
في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب  
تأنيثه للمؤنث لا تنفاه المانع وهو عدم الفرق بين المذكر  
والمؤنث ونعيم كسر التثنية التركيب في المؤنث الى  
مع عشرة تحزاه تولى اربع فتحات مع تغير التركيب احدى  
راشدا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى الصع



عشره والحجاز لو لم يسكنوا وهي اللغة النضية لا تسكنوا خف  
 في الفصح وتقول عشرون واخواتها بلسانها المنصوب بالعطف  
 على عشرون المنصوب محذوف مفعوليه التول وهن ثلثون والربعون  
 وخمسون وتسعين فهما اربع في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي  
 عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد مع تلك العقود  
 الى عقد واحد وعشرون في المذكر واحد وعشرون في المؤنث  
 ولا تعب الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب المعطوف والمعطوف  
 عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة  
 لفظ ما تقدم بعينه فذلك لم يدرجها في قاعدة العطف لفظ  
 ما تقدم برحمتها بها في افعالهم بالعطف اي عطف تلك  
 العقود الاربعة عليها كما ذكر الاربعة لفظ ما تقدم من العدد  
 بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنان وثلاثون  
 وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون  
 في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين وتقول  
 فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والواحد مائة والالف

121  
 في التثنية فهما اربع في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما فتقول فيما  
 زاد على مائة والالف وما يتفرع عنها بالعطف اربع عطف لا يزيد  
 عليها او عطفها على الزايد حاك كونه الزايد واقعا على صورة  
 ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل فتقول مائة وواحدة  
 ومائة وثلثان واثنان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة  
 ومائة واحد عشر رجلا او واحد عشر امرأة ومائة واحد وعشرون  
 رجلا واحد وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون  
 امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة  
 ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة  
 ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنان وعشرون امرأة  
 ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة  
 الى مائة وتسعة وتسعين رجلا ووقع وتغير امرأة  
 وكذلك الحال في تثنية المائة والالف وتثنية ويجوز ان يعكس  
 العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل  
 في ثمانية عشر فتجيب اليك انا صدق ولا عد والمركبة كثلثة عشر



وجاءت انما هي الحجة البينة التي لا تقبل المراجعة في كل ما كان في كبر  
 وشدتها في كل ما كان في القوة لا سيما اذا خذفت فالوجه  
 بقا الكسرة كما في قولك حاني القضي اذا خذفت الباء الا ان الذي  
 يسوع ذلك فيه كونه مركبا ووعى زيادة استعماله فجعل موضع  
 الكسرة فتحة قال الساجح ان كونه كسرا ليدل على الباء المحذوفة  
 لكن الفتح اولى ليرافق حواته لانها مفتوحة الا واخر مركبة  
 مع العشرة ولما فرغ من بيان اسماء الاعداد تخرج في بيان  
 حال مميزاتهما وابتداء الثلثة لانه لا يميز للواحد والاثني كما تنص  
 فقال وميزة الثلثة الى العشرة والثلث الى العشرة محوذا الى  
 مجرور مجموع لفظا كونه رجالا او معنى كونه رهطا اما كونه  
 محوذا لانه لما كثر استعماله اثر وفيه التمييز لانه لا يفتق  
 لانه لا تسقط التنوين في النون واما كونه مجموعا لفظا لم يحد  
 العدد والاف في التسمية الى تسمية استثنائية في قوله مجموع لانهم  
 لم يجعلوا ما به حيز مبرز وابها ثلث واخواته وكما في قياسها  
 اجمع في ثلثات ومشتق لانه لما تميزت جميعا في صورة

جمع المذكور السالم وهو مثنون والثاني جمع المثنون السالم وهو ثلثون  
 ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكور السالم فلا يقال ثلث  
 مئتين فمئتين المئتين كمنهم كرهوا على التمييز المجموع بالالف  
 والثاني بعد ما تعدد المجرى بعد ما هو في صورة المجموع بالواو  
 والنون اثنى عشر الى تسعين فاقصر على المفرد مع كونه  
 احصا وميزة احد عشر الى تسعة وتسعين الى التسع وتسعين  
 منصوب مفردا ما نصبه العقود فلتعد الاضافة ولا يستقيم  
 ابتداء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع واما في عدائها فقام  
 كرهوا في نصير واثنتي اسماء لاسم الواحد ولا عليه خمسة عشر  
 لانه المصالح فيه لما كان غير العدد لم يترجى اثنى عشر ذلك المميز  
 فلم يدرم صيرورة ثلثة شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثية  
 امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة شيئا واحدا ليطرد بياية  
 امرأة واما افرادها فلانها منصوبة صا رفعة فاجتبه  
 افراده ليكون الفضل قيدا وميزة الف وميزة ثلثها  
 وميزة جمعة اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعها كما قال



وتمثيها لا يستعمل جميع ما في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثا رجل  
كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال رجل مثل الف رجل  
مخفوض مفرد لا لما كانت ثمانية واللفظ اصول الاعداد كما لا حاد  
ناسبا ان يكون ميمها على طوق ميمتها لكن لما كانت الا حاد في جانب  
العدد الاعداد والمائة والالف في جانب لكثرة منها احتير في  
تمييزها بجمع الموضوع لكثرة وفي ميمتها المفرد الدال على القدر رعاية  
للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ  
الشخص في عبرت بها في المؤنث او بالعكس ان يكون المعدود  
المذكور ذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس في عبرت بها في المذكور  
فوجه في رفع العدد وجهان التذكير والتانيث فانه ثبت  
ثلاثة اشخاص وانت تربية النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم  
وان ثبت قلت ثلث اشخاص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد  
واحدة ولا اثنان واثنان وثلثا وثلثا يميز فلا يورد الواحد  
مع ميمته كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنان رجلين  
بل ذكره وما يصلح ان يكون ميمها على تقدير ذكر التمية معها

ويطرح الواحد والا تميز استغناء بلفظ التمييز الصريح  
لان يكون تمييز على تقدير ذكره معها الدال بوجهه على التمييز  
على الوحدة والا تمييز عنهما ارعن الواحد اذ كان التمييز مفردا  
وعن التمييز اذ كان مثنا مثل رجل ورجلا فان تمييزه  
رجل يفهم الجنس والوحدة في صيغة رجلان نفس الا تمييزه  
فذكرها استغناء عن التمييز فانه قلت سب ان ميم الواحد  
مفعلة عنه لكان لا نعم ان تميز الا تميز كذلك نعم اذ كان ميمه  
مثنا يعني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنان رجل  
قلت لما التزموا الجمعية في ميمها سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر  
فيها لم تمييز الجمعية فيه ما هو قرب اليها وهو الا تمييزه  
ولا بعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان  
استغناء بلفظ التمييز اي بوجهه المصورة بهيئة واحدة  
القابلة لحقوق علامة الافراد اعني التنوين او علامة تسمية  
اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى  
عن ذكر الا تمييز على حدة فاحتاروا كقول العلامة التي هي خف



عن ذكرهما ولا شك ان رجلا ان خف من اثنتي رجل وذلك  
لا يستغنى عما يكون له فادته ارفادة التيمية النقص المقصود التفصيل  
على العدد والتفصيل به الذي قصد ذلك التفصيل النقص بالعدد  
اي يذكر اسم العدد فيما افاد التيمية ذلك التفصيل النقص في افادته  
في ذلك العدد عن حدة وتقول في المفرد المتعدد دار في الواحد  
من المتعدد باعتبار تصغير اي سبب اعتبار تصغير اي تصغير ذلك  
المفرد عدد النقص از به عليه بواحد الثاني في المذكر فتقول الثاني  
مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصغير الواحد تصغير بالضم  
اليه يكون معنى ثاني الواحد تصغير بالضم اليه تصغير وانما ثبت  
في الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد تصغير مقبلة  
واحد والثانية في الموث على هذا القياس وكذا الى العاشر  
في المذكر والعاشر في الموث لا غير اي لا تقول غير ذلك  
فلا يحرم ذلك فيما تحت التصغير ولا فيما فوق العشرة  
اذ فوقه مركبات لا ييسر اسم الفعال منها وتقول في المفرد  
باعتبار حاله اي مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى التصغير

121  
الاول والثاني اذ وقع في المرتبة او الثانية في المذكر  
والاخر والثانية في الموث كذلك من غير اعتبار معنى التصغير  
وانما لم يقبل الواحد والواحدة لانها لا يدلان على المرتبة  
فابدل منها الاول والاو لانه لانه عليهما وكذا الى العاشر  
والعاشر والحادي عشر في المذكر والحادي عشر في الموث  
وكذلك الثاني عشر والثانية عشر الى التاسع عشر والثانية  
عشرة واعلم ان حكم اسم الفعال في العدد وسواء كان معنى التصغير  
حكم اسم الفعال في التذكير والتانيث فتقول في الموث  
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشر وكذلك جميع المراتب  
في المركب والمعطوف نحو الثاني عشر يونس لا تسر في المركب  
كما يذكرهما المذكر نحو الثالث عشر واي ذكر والاسم لا يسلط  
لواحد مذكر فاما معنى التانيث فيه بحذف منه عشر جدا فانه  
بمحاجة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثانية  
والعشرون ومنه اي من اجل احكام اعتبارين اعتبار تصغير  
واعتبار حاله خالف اضا فتا هما فلا حكا اضا فيهما تصغير



فان الحقيقة ذواتي سمها راية اي في مقابلة ذكره جنس الحيوان  
كما مره في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جنس واللفظي كذا  
اي مبتسح باللفظ الموثق الحقيقي اي ليس بـ راية ذكره من الحيوان  
بـ راية نيتة منسوبة للفظ لوجود عدالة التانيث في اللفظ  
حقيقة وتقدير او حكما بدلتا نيت حقيقي في معناه كلمة  
مثلا التانيث للفظ حقيقة وعين من التانيث للفظ  
تقدير فانما التانيث فيها مقدر وفيها بدليل تصغيرها  
في عينيه ولم يورد في اللفظ ككلمة كعقرب لعله وقوعه واذا  
استند الفعل بلا فصل كـ هو الاس اليه اي الى الموثق مطلقا  
حقيقا ولفظيا ومحرم ومضمر قبا لنا اي فذلك الفعل مبتسح  
بالنا ووجوب ايداننا بتانيث الفاعل في اول الامر الا اذا  
كان منسوبا الى طاهر غير حقيقي فانه حينئذ لك الاختيار  
في احق التانيث وتركه والى هذا ما رتب قوله وانت في  
طاهر غير حقيقي باختياره فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة  
فذلك ان تقول في طلعت الشمس طلعت الشمس فالتانيث في قوله

121  
189  
فالتانيث في قوله طلعت الشمس فالتانيث في قوله طلعت الشمس  
التانيث في لفظه من الاشعار به بخلاف بضمه اذ ليس فيه يثني  
تانيثه وجعل بعض التانيث رعين ضمير له راجع الى الموثق  
حقيقي او ضمير الموثق اللفظي بقرينه قوله وانت طاهر غير حقيقي  
باختياره ولو كان مستثنى من هذه القاعدة صورة الفعل  
ايضا لكان يحتاج الى التقييد بقوله لا بد من فصل الكلمة احسن  
استيفالا حكم جميع الاقلام وفي صورة الفصل ايضا كذا  
في احق التانيث بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة  
وحضر القاضي امراه وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس  
الا اذا كان الموثق حقيقيا منقولاً عما يغدو الاسماء المذكور  
كزيد اذا سميت بامرأة فانه مع الفصل يجب ان تاتيها نحو  
جاءت اليوم لزيد له الالتباس وحكم في الجمع لا ضمير  
فان احق التانيث او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت  
او جاء وضمير جمع المذكور لم لانه لو كان جمع المذكور لم  
لم يجر تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت



مطلقا اي سواء كان واحد مؤنثا نحو اذا جازك المومنات  
او مذكرا نحو جات الرجال حكم في غير المؤنث المحققه فانه يحيار  
ايشيت كحمت التاء وان شئت تركتها نحو جات الرجال  
وجاء الرجال وضمير جمع المذكور العاقلين في جموع التكسير غير  
اجمع المذكور لم فافهم اذا جموع سالما فان ضمير هم الواو لا غير  
يقال الزيد وجماد ولا يفرجات فعلت اي ضمير فعلت وهو  
المستكن فيلحق ويزال بالالف كندت بنتا ويل الحاجة  
نحو الرجال جات وقعدوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها  
موضوعة عند النوع في الجمع والالف والايام اي ضمير الف  
ما وما يما ثلها من كونه جمع المذكور في الف لم فعلت وفعلت اي ضمير  
فعلت مقرونا بتاء التثنية بنتا ويل الحاجة وضمير فعلت  
اي بالنون اما في جمع المؤنث فظ بمر لانه هذا النوع موضوعة  
وانما جمع المذكور العاقل كالايم فلانه لا اصل له في التكسير  
كالرجال فيلحق حقه فاجري مجرى المؤنث وانه كواسته  
المنهية موافقا لشيخ الرضائي في النوع موضوعة جمع غير العقلاء

س

كالواو وصنعت جمع العاقلين واستعمالا في النساء للجنس  
جمع غير العقلاء اذا كانت لنقصان عقولين كجرى مجري  
غير العقلاء **المتنى** ما كثر اخوه اي اخوه مفردة بتقدير المضاف  
او قدر بعد قوله ونور مكسوة قولها مع لواحقه والا لا يصدق  
العرف الا على مثل سمن سمانا وسلين كما لا يخفى ولو اكتفى  
بطور المثل ولا يستغنى فيه هذه الكثرة الف حادثة الرفع او يا  
منقوض ما قبلها اي منقوض حرف كانه قبل الياء حالي المنقوض  
ليمت زعم صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وحده الفتحية ونون  
عوضا عن الحركة او السنون مكسورة كالتثنية في صورة  
الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحين وفي النوع  
ليدرك ذلك الحقوق واللاحق وحده او مع الحقوق ولا بأس  
باشتماله على كوق النوع وعدم دلاله كوق على ذلك لانه  
على تقدير رسمه اذ دل امران من مؤنثه على شي اصح يقال  
بهذا لا مؤنثه دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالته  
بواسطة هذين الامرين على ان معناه اي مع مفردة مثله في العدد



في كتابي

في اعتبار معاني

طرد

يعني الواحد حال كونه ذلك الشمس جنسه في جنس مفردة باعتبار  
دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد مشترك بينهما ولو اريد  
بقوله مثله مماثلة في الوحدة وحين جميعا لا تستغني عن قوله  
وقوله ليدل السارة الى فائدة كحق الحروف بالاسم المفرد والى انه  
لا يجوز تشبيه الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن  
ويرد بها الطهر ويخفى بل رد بها طهران او حيفان عن الصحيح  
حذفنا لبعضهم فانه قلت هذا الشكل بالابوين بالاب والام  
والقمر والقمر والشمس فانه يثنى بالاب باعتبار معنيين مختلفين  
هي القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام سماه بالاسم الابن  
لشدة التناسب بينهما ثم ياد الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم  
يتن ولما يتبين فيثني باعتباره فيكون معنى الابوين  
المستبين بالاب وكذا حال في الشمس بالنسبة الى القمر فقلت  
فيعتبر مثل هذا ويرى في القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء  
اسمية لفظه ويخفى فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليا  
المسمى ليحصل مفهوم يتن ولما فيثني باعتباره قلنا لا شبهة

في صفة

في صفة هذا الاعتبار لكن الحكم في جواز تشبيه مجردا شدة اكد  
اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصراختار عدم جوازه  
وبهذا الاعتبار رجع تشبيه الاعداد المشتركة حقيقة وادعاء وجمعها  
فزيد مثلا اذا كانا على كثرة يا ولما يسمى بزيد ثم يثنى ويجمع  
وكذا اعماد اصار عدا او عا لاي بكذا ولما يسمى بعماد ثم يثنى  
ويجمع ورده بعضهم وقال لا وان لم قال الاعداد مشتركة استعمالها  
وكو الحقة مطلوبة فيها يحكي لثنتهما وجمعها مجردا لا مشترك  
في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض  
ينبغي ان لا يذكر في تعريف التشبيه قوله من جنسه ولما كان  
اخر اسم المفرد الذي يحقق علامة التشبيه في بعض المواد متطرق  
اليه التغير اذ المصراختار حكم ما يتطرق اليه التغير لا حكم ما وراه  
يعلم يعرف المشي والمقصود ان الاسم المقصور وهو في اخره  
الف مفردة لازمة يسمى مقصورا لانه ضد المحدود ولا يجوز  
في الحركات والقصر بحسب ان في الفة منقلبة عن الواو حقيقة  
كعصوان او حكمان في محمول الاصل ولم يعل كالموان في



في التسمية بالي وهو الثاني اروي حاله ذلك المقصود ثلثي اي غير  
 ما فيه اربعة احرف فصا عدم الرباعي والثاني المزدف فيه  
 قبلت الفه واو اعتبارا من حقيقة او حكم وحقة التثنية  
 بخلاف فوقه حيث لا يرد فيه كانه الثقل والا اي وان لم يكن  
 كذلك بان كان الفه غيا حقيقة كرجحان في رحي او حكم  
 بان كان محمول الاصل او عديمه وقد اميل كميان في ميتة  
 حيث جأمتي مما لا او كان على اربعة احرف فصا عدم اصلية  
 كانت الالف كالا على والمصطفى او زائدة كحكمة قبلياء  
 اي فالله مقبولة بالياء اعتبارا من اصلها اي حقيقة  
 او حكم وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان  
 كانت همزة اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية  
 او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لا صالتها كقراء بضم القاء  
 وتشديد الراء بحجة القراءة والتمتد من قراء اذا تمسك  
 وحكي ابيعي عن بعض العرب قيدا وكحوقرا وان كانت  
 الهمزة ثلثا يثبث منقلبة عن الف التانيث كحرفان

اصلا كما حرمه بالغير احد هما المدة في الصوت والثاني التانيث  
 فقبلت التانيث الهمزة لو وقعها طرفا بعد الف زائدة قبلت  
 واو ايضا لحرمانه لانه الهمزة حرف فصل من جنس الالف  
 فينبغي ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب  
 الى الهمزة من الياء لثقلها ولما قبلت الواو الهمزة مثل اقيت  
 واجوه وربما صححت فصيل حرمان وحكي المبرد في الم زنة  
 قبلها ياء كوحمرمان والاعرقبها واو والا اي وان لم يكن  
 الهمزة اصلية ولا التانيث بان يجوز للاحق لقرطاس  
 او منقلبة عن واو ياء اصلية ككاء وردا فان اصلها كاء  
 وردا اي فالوجهان المذكوران جازان احدهما صوت الهمزة  
 وابقا ويها لانه الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو  
 او ياء ملحقه بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فتثبتت  
 همزة قراء فثبتت في الصورة بتركان في قراوتها يثبث الهمزة  
 واو لا عين الهمزة في الصورة هي ليست باصلية فتثبتت  
 الهمزة حرمانا فقبلت مثلها واو في الترجمة الشريفة

كعلامة فان همزة للاحق



انه لازم في هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رد الالزام  
 بالتميز او رد او نه بالواو لكن المشهور اوايانا بالياء فكان ينبغي  
 ان يقول المصنف الا فوجها، بغير لام العلة ليجوز فيها رتبة  
 غير اثبات التميز ووجهها الى الالزام لاشارة الى الوجهين المذكورين  
 كما هو المتبادر من الالزام من قد تصفح كتب الشفقات كما لمفصل  
 والمفتاح والباب في وجدنا فيها انهما حكموا بشتمها  
 غير ما وقع في شرح الرضي انه قد نكت المبدل من اصل ياء  
 وهذا اعم من ان يكون هذا الالزام واوايا، ويجوز قوله اي قوله  
 التميز للاضافة اي لاجل الاضافة والتميز لبقيا ما تقدم التمييز  
 يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة يوجب الاتصال  
 والتميز يخرج فيتها يمانية وخدفت تا التانيث التي قياسها ان  
 لا يحدف في اخر المشي كشيحان وقرتان في حصيات والبيان  
 على هذا القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه  
 حذفها فيهما ان كل واحد من حصين والاليس لما اشتد اتصالهما  
 بالآخرى بحيث لا يمكن الانتفاع به ونها صارتا بمره مفرد وتاء

التانيث يقع في حشو وقيل حصي واليى مستعملان وبهما  
 لغتان في حيت وليت وان كانتا اقل استعملتا فيهما وبما  
 حذف النون قاعدة مستمرة التي في بيانها بالفعل المضارع المنفصل  
 لا يستمر بخلاف حذف التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع  
 على خلاف القياس في مادة مخصوصة قلنا التي في بيانها بالفعل  
 الماضي **المجموع** ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة  
 اي تتعلق له القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة  
 اي بحروف هي دة المفردة الذي هو الاسم الدال في تلك الاحاد  
 حال كون تلك الحروف متباعدة بتغيرها بحسب الصورة  
 اقا بمادة او نقصان واحدا في الحركات والكنات  
 حقيقة وحكما فاجاز في قوله بحروف مفردة اما مستقلة  
 بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على السبيل التنازع  
 وقوله بتغير ما ظرقت متفرعا من الحروف ودخل في قوله  
 بتغير ما جمع السامنة لا الواو والنون في اخر الاسم تمامه  
 وكذا الالف والتاء فتغير الكلمة بمبدلها في الالف والياء



فانما وادلم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء  
المجموع كرهط ونفر بعض اسما العدد كثلثه وعشرة وبقوله مقصودة  
محر ومفردة حجت اسما الاجناس فانما قد به نفس الجنس لا افراده

وقوله ما دل على احد جنس يشمل المجموع واسما الاجناس كتمر ونخل  
فانما وادلم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء  
المجموع كرهط ونفر بعض اسما العدد كثلثه وعشرة وبقوله مقصودة  
محر ومفردة حجت اسما الاجناس فانما قد به نفس الجنس لا افراده  
فبقوله محر ومفردة وكذا بقوله بحروف مفردة خرج اسما  
المجموع والعدد فتخرج ما الفارق بينه وبين واحدة كد ونحو  
ركب اسم جمع ليس جمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني  
اسم جمع كاجاعة وقد علمت انها خارجة عن جموع والفرق  
بينها ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنيين وضعا بخلاف اسم الجمع  
فانه قيل الحكم لا يقع على الكلمة وهو جنس جبر ذلك بحسب استعمال  
لا بالوضع على انه لا خبر في التام كونه الكلمة اسم جمع ايضا وانما قال  
على الاصح وهو قول سيبويه لا ان الجنس قد لا جميع اسما للمجموع التي  
لها احاد تتركبها كما ملو باقروا كجميع وقال الفراء وكذا اسما  
الاجناس كتمر وتمره ونخل ونخله واسما اسم جنس وجمع لا واحدة  
في لفظه كخايل وخنم فليس جمع ما لا اتفاق ونحو ذلك مما يقع الواحد

فيه متحد بالصورة جمع لصديق عليه فانه التغير لما هو فيه اعم من  
انه يكون بحسب حقيقة او بحسب تقدير فانه ذلك انما هو مفردة واحدة  
فصل واذا كانا جميعا ضمة اسد وهو المجمع نوعا فيجمع وكسرة  
في الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث فالجمع  
الصحيح المذكور ما كان اخره ياء مفردة او مضمومة ما قبلها في  
حال الرفع او ياء مكسورة ما قبلها في حالتي النصب والجرح  
وتوهم عوضا عن الحركة او التنوين من غير منع كالمفتوحة  
لتعاد حقة الفتحه ثقل الواو والضمه ليدرك الحق واللاحق  
فقط او مع الحق على انه معا رين مفردة الواو حيث  
معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه قضا بما ذكر في التثنية  
فانه قيل التفسير يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه  
ولا تارة عليه قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا وسكيرا  
الفرض على تباينها في لغة فمحرروا علم فمحرار فانه له اخره  
اي اخر مفردة ياء منوطة كقاضى او مقدرة كخاص قبلها  
كمرة خذت اي الياء مثل في صورة جمع قاض فانه اصله قاضون



نقلت ضمة الياء الي ما قبلها طبا لحذف وحذفت الياء لالتقاء  
 ال ساكنين وعلى هذا القياس حال النصب والجر مثل قاضيه فاصوله  
 قاضيه حذفت كسرة الياء لتقل اجتماع كسرتين والياءين فسقطت  
 لالتقاء الساكنين وان كانا اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه  
 مقصورا الي الف مقصوره حذفت الالف لالتقاء ال ساكنين  
 وبقي بعد الحذف قبلها اي حرف في قبيل الالف على ما كان عليه  
 مفتوحا ولم يغير لبدء الفتح على الالف مثل مصطفوي في حالة  
 الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فاصلي مصطفىين ومصطفين  
 قلبت الي الف لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء  
 ال ساكنين ونسبة اي شرط اسم اريد جمعته جمع الصحيح المذكور يعني  
 صحه جمعته ان كان ذلك الاسم سما اي سما محضه غير معنى وصفية  
 فيه فمذكر علم ارفكونه مذكرا على يعقل في حيث سماه لا من حيث  
 لفظه وانما اشتراط ذلك لكونه يجمع شرف المجموع لصحة بناء  
 الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاثر في الرفع  
 فانه نفذ فيه الحل كالغير واسماء كالمراة او واحد نحو اعوج للنرس

لم يجمع يجمع واراد بالذكر ما يكون مجردا عن التثنية او  
 مقدره كحطته فانه لا يجمع بالواو والنون خلاف كونيه وابن  
 فانهم اجازوا الطحون بسكون اللام وفتحها ويخلف فيه نحو ورقاء  
 وسلمي اسمي جليلين فانها يجمعان بالواو والنون اتفاقا لا علم  
 التثنية هو التثنية الالف فلا تمنع جمعة بالواو والنون  
 لانه الممدودة يقرب واو فتسمى صيغة علامه التثنية المقصود  
 يحذف ويبقى الفتح قبلها عليها والله ونسبة اي شرط الاسم  
 الذي اريد جمعه جمع المذكور الصحيح ان كان صفه مضافا غير علم  
 كما سم الفاعل والفعول فذكر يعقل اي له شرط فالتثنية الاولى  
 كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذكر الاسم الحائز  
 صفه افعلا فعلا لم يذكر غير مستوفى صيغة تلك الصفه الحائز  
 ذلك الاسم اياها مع الموثق بل يكون المذكور على صيغة فعل  
 والمثوث على صيغة الفاعل مثل حمر حمر الفرق بينهما وبين  
 افعل التفضيل كفضول ولم يعكس لانه معنى الصفه افعلا  
 كما دللته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم



فعلان فعلان اي ذكر انما مستوفى تلك الصفات مع المؤنث بل يكون  
المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلان  
وسكري فانه لا يقال سكران للفرق بينه وبين فعلان  
فعلان كنه مانون ولم يعكس لان فعلان فعلان اصل في الفرق  
بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع  
الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة  
بتا ويل الوصف مع المؤنث مثل جرح وصبور فلان جرح  
وصبور وامرأة جرح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالتاء  
والتاء فانه لما لم يحصر بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع  
جميعا مخصوصا باحد هما بل المناسبات يجمع جميعا مستويا  
فيه مثل جرح وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور  
مذكرا مقبلا بتاء التانيث مثل علامة كراته اجتماع صيغة جمع  
المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لم يكن اللفظ واحدا  
نونه ان نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد ذكرنا كونه  
بذكر البن جمع سنة لفتحها وارضين لفتح الراء وقبها اسكانها

جمع ارض لسكونها وانما حكم بشد وزها لا لتقاء التذكير والعقل  
وعدم كونها على اوصفة وقد ارجح صاحب الكتاب بعض هذه  
الاسماء تحت قاعة كهيئة اخرتها من الشد ودمها من  
وامثالها والبقى بعضها على الشد ودمها ارضها وامثالها  
فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اجمع المؤنث ما حق  
اي جمع كمن اخذه اي اخر مفرد الف وتاء وشرط اي الجمع  
الصحيح المؤنث ان كان مفردا صفة وله اير وله ذلك المفرد  
مذكرا فانه يكون مذكرا اي مذكر ذلك المفرد فجمع بالواو  
والنون لسد بزم فريه فرع على اللفظ وان لم يكن له اي مفرد  
مذكر جمع بالواو والنون فانه لا يكون اي فشرط صحة جمعته ان  
لا يكون مجزوعا وتاء التانيث كما يضل لانه يقال في جمع حانية  
حائض حائضا فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضا لم يكن  
والاعطف على قوله ان كان صفة ان لم يكن المؤنث صفة بل كان  
اسما يجمع به الجمع مطلقا ارض غير اعتبار شرط مثل طلي وزيت  
في جمع طلي وزيت وفي شرح الرضي ان هذا اطلاق ليس بسيد



لانه الاسماء الموصوفة بمقدرة كخار وشمس ونحوهما من الاسماء  
 التي تاتيها غير حقيقة لا يطردها بالالف والتاء بل هو فيها  
 مسبوغ كالسموات والكميات وذلك بخفاء هاء التانيث  
 لانه ليس بحقيقة ولا فاعلا لعلامة جمع التكمية بغير اي جمع تغير  
 بناء واحدة حيث نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر  
 فلا ينتقص التعريف بجمع السلاطة لتغير بناء واحدة بحق الحروف  
 الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير كونه حصول الجمعية  
 فلا ينتقص ايضا بمثل مصطفوق في تغير الواحد فيه بزم بعد  
 حصول الجمعية واني التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو عام  
 لما يكون في حيث ذات الواحد وفي حيث الامور التي رتبة الزيادة  
 كما يدل عليه ما لا يباينة المفيدة للعموم في قوله بتغير سواء  
 كانت ذلك التغير حقيقة كرجال وافراس او اعتباريا كما مر  
 وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما  
 افعلا ارجع كونه على وزن افعلا في فلس جميع فلس وافعال  
 اي جمع كونه على وزن افعالك فاس جمع فاس وعلى القياس

في التفسير

في التفسير

مع البراني وافتداه رغبة جمع رغيث وفتداه كغلة جمع غلام  
 وجمع الصحيح ذكر الكا كسكين وموننا كسمات وفي شرح  
 الرضي ان الفاعل بها اي جمع السلاطة المطلق للجمع في غير نظر القلة  
 والكثرة فيصليان لهما وما عدا ذلك المذكور مرارا وزان  
 وجمع الصحيح جمع كثره يطلق على ما فوق العشرة الى لانها له  
 وقد يستعار احد هما للاخر مع وجود ذلك الاخر كثره تعالى  
 ثلثة قروم مع وجود اقراء **المصدر** سلم الحديث يعني ما حدث  
 معني قايما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر  
 كالحول والقصر كجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان  
 يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيد له وبينا ما لونه وعدده  
 مثل حست حلسا وحسته وحلسته مثل قدرته والعامية مثل  
 ويداله ودياله مما لم يشق الفعل منه لا يكون مصدرا وانما كان  
 لاختياره مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من السلاطة في الجرد سماع  
 اي سماعي ويرتقى عدده الى ثلثة وثلثة كايين كيب التثنية  
 وفي غير ذلك غير السلاطة في الجرد يعني السلاطة المراد فيه والبراني الجرد



والزبد فيه قياس القياس كما تقول كل ما فيه على فعل مقصده  
 على افعال كل ما فيه على استفعال مقصده على استفعال  
 من اخرج احراجا واستخرج حراجا الى غير ذلك مما علمته في علم  
 ويعمل اي بالتقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو عجني  
 ضرب زبد عمر المسوق حال كونه غير ماضٍ مستقبلا  
 كان اذ حال نحو عجني كرم عمر فاعل اذ والآن وذلك العمل  
 لمناسبة الشقاق بينهما لا باعتبار النسبة فهذه المتيقظ فيه  
 الزمان كما في الفاعل والمفعول اذ لم يكن مفعولا مطلقا يعني  
 عمل المصدر عمل فعله بالتقطع مسروبا لا يكون مفعولا مطلقا  
 اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجوز حكمه ولا يتقدم معموله  
 ارمعول المصدر عليه لكونه يتقدم بالفعل مع ان وثنى ما في  
 خيرا لا يتقدم عليه فلا يقال عجني عمر ضرب زبد ولا عجني  
 اي معمول فيه ويكون الطرف مفعولا لم يسم فاعله لانه لو اتم  
 فيه لضمير المتني والمجموع قياسا على الواحد فيضم اجتماع  
 التثنية ويجوز انظر الى المصدر والفاعل ولما كانت تثنية الفعل

وجمعه رجوع في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول  
 والصفة شبهة لا يلزم منها محذو ورجحان المصدر فانه له في  
 نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار يستلزم التثنية  
 فانه اذا كان بارزاً لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى  
 اعتبار رقيه الاستدراك على حدة لنخرج من ضرب زبد احاصل  
 ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مطرا ولا مضمرا نحو عجني  
 ضرب زبد لا النسبة الى فاعل ما غير ما خودة في مفهومه فلا  
 يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول  
 والصفة شبهة ويجوز اضافة الى الفاعل مع ان اعماله متونة  
 اولاً لانه حينئذ اقوى من بساطة للفعل لكونه مكره كقولهم  
 ولولا دفع الله الناس وقد يصح اي المصدر الى المفعول سواء  
 كان مفعولا به او طرفا او مفعولا له وعلى قية بالنسبة الى  
 الفاعل كوضرب النخل لجداد وضرب يوم الجمعة ومهرج التراب  
 وعمله اي اعمال المصدر متبعا باللام اي بدام التعرف فليس  
 لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل في حاله يدخل لام التعريف



من ان مع الفعل منع لا يدخل على المصدر المقدرة ولكن جوز  
 ذلك على قدر فرق بين مني وبين المقدرة قيل لم يأت في القراء  
 من المصدر المعرفة باللام على فاعل ومفعول صريح بل جاء  
 بحرف الجر كونه مع لا يجب اليه بحرف الجر بالسوء فانه اي المصدر مفعولا  
مطلقا فانه غير اعتبار ابد له في الفعل فالفعل للفعل في غير كونه  
 ان يكون المصدر اذ لا يجوز العمل الضعيف مع وجهه التقوي  
 سواء كان مذكورا كحضرت ضربا زيدا ومخدونا غير لازم كخضبا  
 زيدا او ان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي الفعل  
 وهو ما كان فعلا لازما نحو سقياله وشكره وحمده  
توجه اي فيجوز وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر  
 فلينبأ به وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله لئلا ينفى قوله  
 وجهان وجهان وانما فصل من اسم المصدر عن مالم يكن مفعولا  
 مطلقا ولما كان اي به باجمل المتعوضة لبيان بعض احكام عمل المصدر  
 لان عمل المصدر الاول كثر واظهر فوافقت القسمين توهم  
 بالقسمين اي سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق

من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لم يقام اي الفعل به اي  
 لذات ما قام بها الفعل ولوقال لما قام به الفعل كان اي  
 لانه ما جعل امره يذكر لفظا ما ولعله قصد التعليل بمعنى لحدوث  
 لغته ما حدثت تجدد وجوده له وقيل به مقيدا باحد لازمة  
 الشئ قال المصنف في شرح قوله ما اشتق من فعله دخل فيه المحذود  
 وغيره اي اسم المفعول والصيغة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به  
 يخرج ما عد الصيغة المشبهة لا يجمع ليس لمقام به وقوله اي المحذود  
 يخرج الصيغة المشبهة لانه وضعها على انه تدل على معنى اي والظاهر  
 ان اسم التفسير دخل في جميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به  
 والحق ذلك لانه المشبه اي قوله ما اشتق لمن قام به اي يكون  
 موضوعا لمقام به ويكون اي قام به تمام المعنى الموضوع له من غير  
 زيادة ونقصا فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كان زيادة  
 فيه ووضع اي اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمقام  
 الفعل بل لمقام به اي الفعل مع الزيادة فيقول له لمقام به خرج  
 اسم التفسير فانه موضوع لمقام اي اي الفعل مع الزيادة على اصل



الفعل ونحوها كالثلاث خبر المعروضة والاخراج السم التفصيل  
 الى قوله معنى الحكم والما السند والاخراج الصفة المشبهة السم لما منهم  
 انه الاستحقاق لمقام به شامل لاسم التفصيل ولم يتبينوا الاستحقاق  
 مستفهم معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفصيل موضوعا لمقام به  
 بل له مع الزيادة ويخذه اسم صيغة المباعدة على هذا التقدير  
 يخرج من التعريف ولا يبعد ان يزوم ذلك ويدل عليه حصره  
 صيغة اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغة المباعدة احكام  
 اسم الفاعل وفي الترجمة الترفعية ما مضاه اسم صيغة اسم الفاعل  
 في السناد في الجرد على فاعل كضارب وقائل وماش واكل  
 وكل ما استوفى مصاد السناد في مقام به لا على هذه الصيغة  
 فليس اسم فاعل بل هو صفة مشبهة والفعل التفصيل او صيغة  
 المباعدة حسن وجب وضرب وصيغة اسم صيغة اسم  
 الفاعل في مجرد السناد على وزنه فاعل غيره فلا ينافي  
 او ربما عجا حردا او مزينا فيه على صيغة المضارع المعلوم  
 بميم ارفع مع ميم مضمومة موضوعه في موضع حرف المضارعة

سواء حرف المضارعة مضمومة ولا ومع كسر ما قبل الاخر وان  
 ثم يكن فيما قبل الاخر المضارع كسرا في يتفعل ويتفعل على  
 وتفعل كجوه خل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة  
 واستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة والواو  
 متفاعل مقام مستغفر كما في مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع  
 ايضا مذكورا فكما يجوز لكل قسم الميم مثا ر كونه لكل قسم  
 ايضا مثا ر ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فاعلا لازما  
 يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم ان كان متعديا  
 الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان  
 متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وان كان متعديا الى  
 الطرفين والحال والمصدر والمفعول والمفعول معه وسائر  
 القصد كذلك يتعدى هو عليها بشرط معنى الحال والاستحقاق  
 اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متبديا بشرط اي شئ بشرط  
 عمليه بمعنى هو زمان الحال والاستحقاق فلا ضائق بيانها  
 وانما اشتراط احد هما لانه عملة شبه المضارع فيلزم ان لا يلف



في الزمان نحو زيد صار غلاما عمره الآن او عدا والمراد بالحال الاستقبال  
 اعم من ان يكون حقيقيا او حكائيا كقولهم معا وكلهم باسط ذراعيه بالصيد  
 فانها باسط ههنا وان كان ما ضيفا لكن المراد حكائية الحال ومعناها  
 ان يقدر الحكم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك  
 الزمان ويقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد  
 اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصرف به وهو مبتدأ  
 او الموصول والموصوف ذو الحال يستقيم فيه جهة الفعل كقوله  
 الى صاحبه نحو زيد صار ابوه وحال صار ابوه وحال صار  
 صار ابوه وحال صار ابوه راى خافسه واعتماده على المرأة  
 الاستغناء عنه ونحوها من الانظار الاستغناء عنه وما النافية  
 ونحوها من حرى النفي كذا وان لانه الاستغناء والنفي بالنفي او  
 فازدوا بها شبهة لنحو خواقيم زيد واقليم الزيد وما قليم  
 الزيد فان كان اسم الفاعل المستعمل في الزمان الماضي لا يستقبل  
 بالاستقبال اذنى ضم الاستمرار واربعة ذكر مفعول وجب لا صفة  
 ارضا وسم الفاعل الى مفعول معنى ارضا ومعنوية لغوت شرط

المنطوية مثل صار عمره وحقا فملك بي فانه درهمي عدم وجوب  
 اضافته لانه يعمل عنه سواد كانه معنى الماضي اذنى لا الاستقبال  
 فبحوزانه يكون مفعولا على المنعوتية وعلى تقدير صفة ليست  
 اضافة معنوية لانه عند من قبيل اضافة الصفة الى معمولها  
 وملك كسالى بقوله معا وكلهم باسط ذراعيه بالصيد قد  
 الجواب عنه وان كان له اى اسم الفاعل معمول اخر غير ما ضيف  
 اسم الفاعل عليه فيقدر اى ان تعبا بفعل مقدر لا بالاسم  
 نحو زيد معطى عمره ودرهما ارعاه درهما فان دخلت اللام  
 الموصولة على اسم الفاعل استوى لجميع ارجع لازمته فتقول  
 بالصار ابوه زيد امس كما تقول مرت بالصار ابوه زيد  
 الان او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل صيغة الفعل الى صيغة  
 الاسم كقوله اهتم وخال اللام عليه وما وضع منه اى اسم الفاعل  
 بتغير صيغة الى اخرى بحيث يحج فخره اسم الفاعل كقوله  
 في الفعل المشتق منه كضرب حروب وصراب بمعنى كثير  
 الضرب عليم معنى كثير العدم وحده معنى كثير الحذر منه



فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هذا الفعل يقع على نصبه  
 كونه مطلقا فلا بد من الاء او غذا او اس **الصفة**  
 باسم الفاعل حيث انها تنفي وتجمع وتذكر وتثبت ما اشبه بفعل  
 لازم اخر انما اسم الفاعل والمفعول المتعدد بين من اي لما قام به  
**بمعنى الثبوت** لا بمعنى الحدث اخر انما هو قايما وذاتا متشقة  
 بفعل لازم لمن قام به بمعنى الحدث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة  
 واللازم انما هو انما لا يجره لازما ابتداء وعند الاشتقاق لا يجره  
 مشتق من رحم كغيره بعد نقله الى رحم لضمها فلا يقال رحم  
 لان رحم يضم الى اى صار الرحم لبيعه له والراد يكونه لضم الثبوت  
 انه يجوز كذلك بحسب اصل الرفع فيخرج عنه خواصا موطاقا لانها  
 بحسب اصل الرفع للحدث عرض لها لثبوت بحسب استعارة  
 وصيغتها اوصيغته الصفة المشبهة مع حلا انواعها محي لفة  
 لصيغة اسم الفاعل اوصيغته الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها  
 محي لفة لصيغة اسم الفاعل اوصيغته الفاعل الذي هو ضمير اسم الفاعل  
 في الثاني الجرد فلا محي لصيغته وصيغتها على هذا الوجه قطعا

حسب السماع اي كناية على قدرة بحيث لا يتجوزة فالطرف  
 مسطور على انه حال المستكن في محي لفة اوصيغته مصدر محذوف  
 ارمي لفة كناية على قدر ما يبيع وحسب محي لفة لصيغة اسم الفاعل  
 بالياء مع انها محي لفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة  
 احتفال بالاسم الفاعل لكونها مشبهة به ويجوز عملها لثبوتها  
 اياه فيها ذكر حسن وضعه ونسبه وتعمل عمل فعلها مطلقا  
 ارمي لفة ارمي لفة لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط  
 فيها واما اشتراط الاعتماد فيعتبر فيها الا انه الاعتماد على  
 لا يتقوى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق  
 وتقسيم ما يلزم ارجعها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمى  
 كل مسئلة لانه يشار الى حكمه ويثبت عنه ان يجوز الصفة متلثة  
 باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مصاب  
 او متلبس باللام او مجرد عنها ارمي لفة باللام والاضافة فلهذا قسم  
 ستة حاله من ضرب ثلث في ثلثة او ثلثة او ثلثة او ثلثة او ثلثة  
 المشبهة في كل واحد منها فلهذا القسم الستة مروج تارة







الى معولها مجرد الاسم مثل حسن وجهه او وجه غلام لا يضافه  
 الى وجهه وانما افاضه التحفيف تحذف الضمير وتستأخره في الصفة  
 كنتم لم توردوا بالاضافة المعرفة الى النكرة وانما كانت لفظة مفيدة  
 للتحفيف لكنها في الصورة تسبب المعرودة الاضافة واختلف  
 في صورة كانت الصفة فيها مجردة الاسم مضافه الى معولها المضاف  
 الى غير المرصوف مثل حسن وجهه سيوفه وجميع المعرودين كوردونها  
 على قبيح في ضرورة السرد والكرنفوز كوردونها بل قبيح في السعة وجه  
 الاستفتاح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التحفيف فيقضي الحال  
 ان يسمع اقصى ما يمكن منه ويصح ان يقتصر على هو التحفيف على حد  
 التنوين ولا يتعرض لا عظمها مع مكانه وهو وجه الضمير مع الاستغناء  
 عنه بما استمكن في الصفة والذي اجازها ملا قبيح نظر الى حصول  
 في التحفيف في مجله وهو وجه التنوين والبواقي لا تلام التمامية  
 عنه التي خرجت منها الاقسام الستة المذكورة وهي خمسة  
 سماها كما في ضمير واحد منها اما في الصفة وهي سبعة قسم  
 حسن الوجه نصب المعول وحسن الوجه بحركة حسن الوجه نصبه

اي من تلك البواقي

بحركة حسن وجهه وحسن وجهه بحركة واما في المعول  
 مثل حسن وجهه وحسن وجهه رفعه فيها وهما مضافان والمجموع  
 تسعة احسن لان الضمير فيه تقدير الحاجة في غير زيادة ولا نقصان  
 وما كان فيه ضمير منهنما احدهما في الصفة والاخر في المعول  
 مثل حسن وجهه وحسن وجهه نصبه فيها وهما مضافان  
 لا شمالة على الضمير المحتاج اليه غير احسن شمالة على ضمير زايد على  
 تقدير الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو قسم اربعة حسن الوجه  
 وحسن وجهه وحسن وجهه رفعه فيها قبيح لعدم الرباط بالمرصوف  
 لفظ ولما كان وجه الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعول  
 اخرج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت  
 معول الصفة لا ضمير فيها اي في الصفة لا مفعولها فاعل  
 لها فلو كان فيها يزم تقدير والفاعل في ترك الصفة كالفعل  
 فكما ان الفعل لا ينشئ ولا يجمع بتثنية مفعولها وجمعه والا اي  
 وان لم يكن ترفع معول الصفة بها بل تنصب كجر فيها ضمير المرصوف  
 ليكون فاعلا لها فتكونت انت الصفة بت انت المرصوف فتقول

الفاعل الظاهر وهو كذا  
 الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية



هند حسنة وجه وحسنه وجها دشني الى الصفة اذا كان  
 الموصوف تشبیه مثل الزيد احسن وجه وحسن وجهها  
 ويجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعاً مثل الزيدون  
 حسنوا وجه وحسنوا وجهها ولها الفاعل والمفعول  
غير المتعدي اسم الفاعل غير المتعدي الى مفعول  
 واسم المفعول غير المتعدي ايضا الى مفعول لا يستتق  
 ثم الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه  
 اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيتم غير متعدي الى مفعول  
 مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكره الاقبام الثمانية  
 عشر ورفعا الفاعل ومفعول بالتميم فاعله وينصبها  
 وينصب فان اليها يقول زيد قائم الاب اسم رفع الاب  
 ونصبه وجهه واذا كانا متعديين لا يجوز ايضا فاعلهما  
 اليها ولا نصبهما اللائم الالف الى المفعول فاذا قلنا  
 مندا زيد ضارب اياه وزيد معطى اياه لم يعلم اياه في المثال  
 الاول مفعول الصاراد فاعله نصب تشبیه بالمفعول في المثال

الثاني انه مفعول ثانٍ لمطلى ومفعول اول اقيم مقام الفاعل  
 نصب تشبیه بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك  
 مثل الصفة المشبهة المنسوب يقول زيد تميم الاب مرفوعا وينصبها  
 ومجروا اسم التفضيل اشتق اي اسم اشتق فعل اي حذفت  
 الموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعظيم بقصد شموله اسم  
 التفضيل افعى ما جال فاعل وما جال للمفعول زيادة على غيره  
 في اصل ذلك الفعل والباء في قوله زيادة اما طرف فهو موصوف  
 اي لذات متصفة بتلك الزيادة او طرف مستقر الموصوف  
 متبلس بتلك الزيادة فتوله ما اشتق فعلت بل كجسم تشبیه  
 وقوله الموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والاله لا اله الا هو  
 ذات مبهمة والابهام في تلك الاسماء وقوله زيادة على غيره  
 يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل في حيث  
 صيغته افعول المذكر وقيل للموت وان كان بحسب اصل فيه حل  
 فيه خبر وسير لكونها في الاصل اخيرة واسم مخفيا باخذ في كثرة  
 الاستعارة وقد يستعمل على الاصل وسرطه ان ينبغي اسم التفضيل



ثم حدث ثلثي لارباعي مجرد لا مزيد فيه يمكن بنا فعل ورفع  
 منه ذالبت ثم الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع الحذف على تمام حروفه  
 متعذر لانه هذه الصيغة لا يسع الزيادة على ثلثه حروف مع السقوط  
 بعضها يدرم الالباق من فانه لا يعلم اشتقاق الرباعي والثلاثي  
 الجرد والمزيد فيه فانه هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف  
 ثلثي الجرد وبعض حروف رباعي مجرد كلها اصولا ويكون من حروف  
 المزيد فيه تمام اصوله او من زوايده او غيرهما منى فلا يبينه  
 الاشتقاق منه فلا يتبين المعنى ليس يكون اي ثلثي مجرد ليس يكون  
 ولا عيب مري لانه منى اشتق فعل لغيره اي لغيره التفضيل  
 كما حذر عوار فلو اشتق التفضيل منى لالتمس ان المراد ذو حروفه وعذره  
 وزايدة العور والتفصيل انما يتم ذالبتين انما فعل الصفة مقدم  
 بنا على فعل التفسير وهو كذلك لانه ما يدل على ثبوت مطلق  
 الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على الاخرى والاولى موافقة  
 الوضع بالطبع من زائدة فضل الناس فانه افضل اشتقاق لثلاثي  
 الجرد ليس يكون ولا عيب في التفضيل فانه قصد غيره ارغى الثلاثي

بان يرد

بان يرد ان يرد على انه لا حد زيادة فيه على غيره توصل اليه في غير  
 الثلاثي الجرد باشد وكوه مثل انما اشتقاق من الثلاثي  
 الجرد والمزيد فيه وبما ضامن اللوز وعلم من العيب وحيث  
 فيه العيب يرد كواجل وابله ولكن يرد انما صرح على هذا  
 التقدير اشتقاق احمق عن معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجرد  
 والزيادة والحق ولكنهم حكوا بان يرد في كواحق من اربعة  
 من تعلق حركات وعظام وخطوط على عنقه وهو ذو حروفه  
 ففصل في ذلك فقال لا عرف بها نفسى ولا اصل وقت ادراك  
 ليله اخوه بقلادة فلما اصبح قال اخرايت انما من انما ففصل في  
 انما من اربعة هبقة فانه يفتضه جواز اشتقاق احمق من احمق  
 لا يكون هذا الظهور قياسا وانما يجوز اشتقاق احمق وابله لمن  
 يكون انما رجلا وبلاوته على هره على سبيل التذود والتمل  
 بذلك احد عاقل ذلك رح الرضى عبد احمق من قبيل ابله حيث  
 قال وجمعى انما انما الالوان والعيور الظاهرة فانه الباطنة تسمى  
 افعول التفضيل كقولنا بلبه واهمق وقياسه الى القياس الواقع

والجواب بان المراد بخلق  
 ما يبدوا من اثر البلاوة  
 في الظاهر كما حكى عن ابله  
 هبقة



في اسم التفضيل استواء للنسب لا للمعروف فانه لو اشتق منها ما  
 مطروا لكثرة اللسان فاقصر وعلا الشرف وقد جاء للمعروف على  
 حال التماس في مواضع القليلة كجاء في الحديث معذرة او الوم  
 لمن هو لك مودته وعلى هذا القياس انفع واشهر واعرف يستعمل  
 الاسم التفضيل على احدته اوجه وهو السمي له بالاضافة او باللام  
 على سبيل الانصاف لقصه فلا بد من واحد منها لانه وصلة للتفضيل  
 التي على غيره فلا بد منه ذكر الغير الذي هو المفضل وذكره مع  
 والاضافة كما هو وانما مع اللام فيون حكم المذكور في هذا ان يثبت  
 باللام الى معنى يتغير التفضيل عليه فذكر لفظ او حكما كما اذا اطلق محضر  
 افضل من زيد قلت عمر وفضل الرخص الذي قلنا ان افضل من زيد  
 فعلى هذا لا كونه اللام في الفعل التفضيل اللام فوجب ان يتغير انما  
 نحو زيد افضل الناس او من نحو زيد افضل من عمر او مع فاللام نحو افضل  
 فلا يجوز الجمع بينهما نحو زيد افضل من عمر والايكون ذلك باللام  
 او بغيره او ما قوله لست بالاكثرت منهم حق وانما العبرة بالكثر  
 فليس فيه لست تفصيله بل التبعيض لست بهم منهم بالاكثرت

ح

حصة ولا يجوز ضده في الكل ايضا لتواتر الغرض نحو زيد افضل الا  
 ان يعلم التفضيل عليه من الله كبر وكوزا لبقا في مثل المحدث  
 هو الصافي اليه اكره كل شيء او انه من معجزة اي اكره كل شيء  
 فاذا اضيف اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر  
 اي يعقده بزيادة احدى اوجه زائدة موصوفة المقصودة به على  
 اضيف اليه ارفع ما اضيف اسم التفضيل اليه اعتبار حقيقة  
 في ضمن بعضهم والا يرمي تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا لا سيما  
 اكثر لانه وضع فعل تفضيل الشيء على نفسه فالاولى ذكر المفضل  
 فيتم طي استعماله بهذا المعنى انه يجوز في بعض المواضع داخل  
 فيهم كسب مضموم اللفظ وان كان خارجا عنهم كسب الادة لا المقصود  
 ثم استعماله في التفضيل موصوفة على ركنيه في هذا المقصود العام  
 زيد افضل الناس افضل من ركنيه في هذا النوع فلا يجوز به المعنى  
 قوله يوسف حسن اخوته كوجه عنهم ارفع الاخوة ما ضفتهم اليه  
 والثاني ان يعقده بزيادة مطلقة اي ثانيا معينه زيادة موصوفة  
 مطلقة غير مقيدة بان يكون على الصافي وحده ويضاف اليه التفضيل

موصوفه



الى ان شئ اضيف الى التوضيح لترتيب اسم التفضيل في تحصيله كما يضاف  
 ما يضاف نحو مصارع مصر وحسب التوم ما لا يفضل فيه فلا يطر  
 كونه تفضل المصا اليه فجزبه المعنى ان اضيفه الى جماعة هو داخل  
 فيهم كقولك نبينا صلح افضل قرين افضل الناس من غير  
 قرين وان تضيفه الى جماعة من جنس واحد فبهم كقولك يوسف  
 احسن اخوته فان يوسف لا يخرج جملة اخوة يوسف وان اضيفه  
 الى غير جماعة كقولك اكرم بعد ادي اعلم ما سواه وهو محقق بغيره  
 لانها منتهاه او سكتة ويجوز في النوع الاول من فرعي اسم التفضيل  
 المصا وهو الذي يعقده به الزيادة على من اضيف اليه لا فرادى افراد  
 اسم التفضيل وان كان موصوفه من جنس او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه  
 مؤنثا كوزيد والزيدان او الزيدون او هند والهنداء او  
 الهندات افضل الناس وهذا لا يثبت به فعله الذي ليس  
 الا فرادى والتذكير في ذكر المفضل عليه مذكور امعه والمطابقة  
 اسم التفضيل واو اثنينه وجمعها وتذكير وتانيث لمن هو المفضل  
 التفضيل صفته كوزيد افضل الناس الزيدون افضلهم

وهذه فضيلة التفاضل والتميز فضلتا بن والتميز فضلتا بن  
 لم يثبت ما فيه الالف اللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من  
 نوع اسم التفضيل المصا وهو الذي يعقده به زيادة مطلقة واسم  
 المعروف للام فلا بد فيها من المطابقة اسم التفضيل لموصوفه  
 او او اثنينه وجمعها وتذكير وتانيث لزوم مطابقة الصفة  
 لموصوفها مع عدم القيم المانع وهو متراجحة من التفضيلية  
 لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي  
 استعمل في ذكره لا غير امر لا غير المفرد المذكور كذا منهم حقوق واداة  
 التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر مما هو في حكم الوسط  
 باعتبار التراجحة التفضيلية كونها الفارقة بينه وبين باب  
 احمر فكانت عام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع  
 بالنسبة لقرينة الاستثنائية وانما حصل المظهر لا يعمل في  
 المضمرة لا شرط لا بالعمل في المضمرة ضعيف لانه لا يظهر اثره  
 في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما حصل بالنسبة لانه  
 لا ينصب المفعول له مظهر او مضمرة بل ان وجد بعده



والتفصيل ايضا بانظر الى الطرف  
وتحار

ما يوهن ذلك فافعل والى الفعل الناصب قال الله تعالى هو  
اعلم من كل احد يعلم بغير واسطة او بالظاهر لحوار  
كيفية ما رتبة الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راجا والتميز به  
ما يخفى معنى الفعل ايضا نحو طررتا وانما لم يعمل عمل الرفع با  
لفظية لان العمل لا يصلح انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل الفعل  
لانه ليس فعل بمعنى في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيها هو  
الكل فيه وهو مستعمل في شي ولا يجمع ولا يوزن بوجه ما  
في اسم العاقل فلا يعمل من به ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة  
او وصفا سببا هو في اللفظ التي معتد عليه في تقع نقاله او خبر  
عنه مفضل ذلك السبب عتارا لا ولا راعيا رقيقه به لك  
الذي عتبه او لا على نفسه اي نفس ذلك السبب عتبا غيره اي  
باعتبار رقيقه بغيره او غير ذلك الا ولا يكون باعتبار رالا ولم يفضل  
وبالتالي مفضل عليه متفيا خبر بعد خبر لكان او حال لا في اسمه  
او صفة لمصدر محذوف اي تفضلا متفيا مثل ما رايت رجلا  
احسن عينه لكل منه في عين زيد فزجدا هو الشيء الذي ثبت له

او حال او هو في المعنى منضم لمبت  
منه من ذلك الشيء ومن  
عنه

اسم التفضيل في اللفظ او لكل مستتر كمن غير الرجل ومن غير  
زيد مفضل باعتبار غير الرجل مفضل عليه باعتبار غير زيد او  
اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا بشي وفي المعنى ليس له صاحب  
يعتد عليه ومحصله مظهر تعلق به لك صاحب حتى يتسرع عليه فيه  
كالصفة المشبهة لا يحل ان يرتبها غير رتبة اسم الفاعل في العمل في  
نظم بعده سواء كان من معدا الموصوف او لم يكن مثل زيد صاحب  
عمر او انما استرط ان يكون ذلك السبب مترا مفضلا بوجه مفضل  
عليه بعد تبادله بالذات لخرج عنه مثل قولك رايت رجلا  
احسن كحل عينه لكل عين زيد فانها محذوف بالذات محذوف  
الكحل المحذوف مطلق المقيد بارة هذا او تارة بذلك فانه  
واحد بالذات مختلف لا اعتبارا وتلذذ يتق على ما هو الاصل وهو  
التعبير بحسب الذات من المفضل والمفضل عليه ليس بهل اخرج في المعنى  
المفضل بالشيء كما يستفح فائدة واما استرط ان يكون اسم  
التفضيل متفيا او عند كونه متفيا كونه معنى الفعل ويعمل عمل  
وانما قلنا انه عند كونه متفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في المثال  
يكون



معنى حسنه وكنه الحرف الفعلى في المواد لاخر معنى فعل و هذا العارضة كقول  
 معنيين احدهما ان يكون احسن من شئ بعد النفي بمعنى حسن لان زاده استحو  
 النفي على التفضيل توجه النفي الى قبله الذي هو الزيادة فيضيه انه  
 ليس حسن كحل غير زيد فيبقى اصل حسن كحل عن رجل مقب  
 الى زيدا بان يابا فيه او بان يكون دونه والمادة يا بينهما  
 مقام المدح فوجه المعنى الى احسن عن كل واحد وجهه في غير  
 زيد فيكون احسن معنى النفي بمعنى حسن في ثنائيهما اي كحل احسن  
 تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان النفي الزيادة لا يلزم المدح  
 فبقي اصل حسن وتوجه النفي الى احسن رجل مقب الى احسن زيد اما  
 بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لان المقام في وجه المعنى  
 الى ارات رجل حسن في عينه لكل حسنه في عين زيد فان معنى المساواة  
 والزيادة بطريق الاول لما اقتضاها ولا يتبعه المقصود نفي المساواة  
 نفي الزيادة ايضا لان في الزيادة مدح على ما يابا وير مع الزيادة فيصح  
 ان يقصده به عرفا نفي المساواة في مطلق ولو في ضم الزايد فان نفي الزايد  
 ايضا فيحصل جميع ذلك احسن كحل عن رجل وحين عين زيد

وذلك كالتعدي في هفت لونه زوال الزيادة التفضيلية النفي  
 تقتضيه جواز عمل اسم التفضيل في المظهر بمعنى ان يكون عمله في مثل ما رأت  
 رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور وقت  
 فوق من انك ترفع المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحد  
 بالذات والآن في اسم التفضيل يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلف  
 بالذات ففي صورة الاتحاد وضعف المعنى التفضيلي في ذال النفي  
 ذال الكلية ولم يبق قوة ان يعود حكمه بعد الزوال حكما ما رأت رجلا  
 افضل ابوه من زيد فاما المفضل والمفضل عليه فيه مختلفا بالذات فضعف  
 في معناه التفضيل فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز  
 عمله في المظهر مع نهم لو رفعوا احسن كجربة والحل بالابتداء الفصل  
 بين حسن ومعمولا او عمل فيه حسن حيث انه اسم تفضيل في معنى  
 الفعلية وذلك المعقول قوله في عين زيد ما جنسي في موكحل اذ كل  
 ما ليس معمولا في هذه الحقيقة هو جنس له في هذه الحقيقة لا يجوز له  
 بينه وبين معمولا في هذه الحقيقة ولا يخرج من هذه الحقيقة  
 ما عرض له معنى لا بداه العالم في البتة والخبر اذا العالم بالحقيقة



معنى لا تبتدأ الا التفسير كحالات اذا عمل في الكل لفعله فانه لم يبق  
 اجبت حسنه فانه معمولاته من حيث لم تفضل ولو قدم قوله منه  
 في عين ربه الكل لم يزم الفضل من حيث معمولاته حيث ان لم  
 تفضل ولكن في معنى يعقيد ركك وكذا لو قيل منه العبادرة  
 ما ريت رجلا حسن الكحل في عينه مو الكحل في غير زيد لا يخلوا  
 غير كانه وتعيده ايضا مع انها ليس بقبيل العبادرة المشورة الواردة  
 في ادراك من المقصود والحكم فيها ولما فرش سنده الكحل في عينه  
 وما عجز عنها على وجه يلحق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد  
 ان يثبت على التغير عنها غير محصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة  
 احصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويتقرر به التقرب الى الله  
 سبحانه واستشهاده في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض الصور عليه  
 فقال ذلك لتو ما ريت رجلا حسن عينه كحل في غير زيد  
 باقائه عين زيد مقام منه في عينه زيد والاحصر منه بمقدار  
 ضميمته وكلمته في ولورفع لفظ الغير الغير والكتفي من زيد كانه  
 احصر مع الصور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالعنه على كانه يثبت

التغير لان اصله كحل عينه زيد والمعنى على حد المناقاة لونه ذكره  
 لا يكون في قبيل تفضيل التي على نفسه قد يتعد وجنه فانه  
 على التفسير ذكر العين التي كانه الكحل فيها مفضلا عليه فقدت  
 ما ريت العين زيد حسن فيها الكحل كانه اصله ما ريت عين  
 احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلا ذكر عين زيد مقصودا عليه  
 استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما ريت عينها مماثلة لعين زيد  
 في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او نقول معناه ما ريت  
 عين كغير زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غير زيد يزم  
 ثم هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره  
 وانما جاز هذه الصورة وان لم يكن فيها فضل بل هو لو رقت الفعل  
 بالابتداء لانها فرع الاولى ولا يلزم التفضيل مع محذور المقدرة  
 فيها ايضا كما ذكرنا مثل لا اري مصورا على انه صنفه مصدح  
 ارتقت ما ريت كغير زيد الى اخره قولنا لما توالى عرواها ترك  
 صه البيت ليكون متعديا بما هو مبتدأ لما توالى وترك موصوف  
 احسن في المثال وان كانت مماثلة كما تاله في ذكره وهو في مقابلة



واديا وهو كور لانه كان في مقام بين الاختصار في المنها المذكور  
 وتم البيت مع ما يليه **مررت على وادي السباع ولا اري**  
كوادي السباع حين يطلم واديا اقل به ركب الوة تايه  
 واخوفك ما في السبع ريا **كانا صله لا اري واديا اقل به ركب**  
 منهم في وادي السباع ويستغنى عن ذكره ثانيا الراكب اسم جماعة  
 الركبان وهو محض بركتي الابل والثاني في وادي كالتجئة من حسي  
 اوصح وركبت والثاني في سائر بلاد السرى والسير في السيل قوس  
 لا اري ما من روة البصر وروية التعب فعل الاول واديا مفعول  
 وكوادي السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين جبر يطلم ظرف المستغنى  
 ثم الحاف في الواو ولا اري ما غرضية او حالية واقل صفة واديا  
 ويجري متعلق بقر والجور الى واديا وركب فاعل اقل وجملة الوة صفة  
 وما به تميز غلبة اقل الى ركب وتفسير المصدر ارتياح وانجف  
 عطف على اقل وركب في المنقول سنة الى ضمير واديا والمعنى اقل  
 ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في الا ما وادي السبع  
 مصدرية وساديا اي ركبا ساريا مفعول وفي المتن نوع اي

وقد

في كوادي السباع حاله قدم  
 عليه وعلى الثاني واديا مفعول  
 الاول

واديا اقل واخوفك كل وقت الا في وقت وقاية السبع ريا  
 تقول مررت على وادي السباع فكنت فيها ولحال  
 الى لا اري مثل وادي السباع حين احاط به لظلم واديا كثر ركب  
 الركبان اقلهم توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اقل  
 ثم وادي السباع في وقت الا وقاية السبع رجا رجا ريا  
 ساريا في السيل فيه الا في الحافات ولو عبرت بالعبارة الاولى  
 لمقلت ولا اري واديا اقل به ركب ثمة منه بوادي السباع  
 ولما قسم المصالح الى اقسام السبع على وجه علم من وديان الاختصار  
 حد كل واحد منها ولم كلف ذلك القدر بل صدر مما تحت الاسم  
 بتعرفه فها وصلت السورة الى مباحث الفعل سلك ملك المص  
 وصدرا بتعرفه فقال **الفعل ما دل** اي كلمة دل على معنى  
 كاي في نفس ارضي نفس دل معنى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس  
 الكلمة دلالتها عليه في غير حاجة الى ضم كلمة اخر اليها لا استقلاله  
 بالمفهومية فمرجع كونه المعنى في نفس وكونه في نفس الكلمة الى امر  
 واحد هو استقلال المفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجهه



ارجاع الضمير الى ذلك كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتق عن ثمة معناه احدى  
 اتخذت الذي هو معنى المصدر وتاينها الزمان وتاينها النسبة فاعل  
 ما ولا شك النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو انه الملاحظة طرفها  
 فلا يتقبل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك الصفة النسبية  
 ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران ما فرنا تغييره في قوله المراد لحيث  
 فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق بل اعم كمن لا يتحقق الا في ضمير التضمن  
 فخرج بهذا القيد لحر في نفسه ليس متفلا بالمفهومية متقرر وضعها  
 باحد الارتمه الثلاثة في الفهم لفظ الدال عليه فهو صفة بع صفة  
 للمعنى كجاء به اسم فاعل الفعل وتكون وضعها اسما الى افعال  
 لان جميعا متساوية المصدر او غير ما كما سبق ودخل فيه الافعال  
 المنسجمة الزمان كوحس وكاد لا قتران معانها بحسب الوضع  
 ويصدق على المصدر انما اقترن باحد الارتمه الثلاثة لوجود  
 الاحد في الاخير ولانه متقرر بحسب كل وضع متقرر بواحد وان  
 عوض الاشتراك في تعدد الوضع ومن حوصلة اي حواصل الفعل دخول  
 قد لانها انما يستعمل لتقريب المضي الى الحال ولتفسير الفعل او حقيقة

تسمى في ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف  
 له لانه الاول على الاستقبال القرب والثاني على الاستقبال البعيد  
 ودخول الجواز من لانا وضعت بالنسبة للتركيب ولما اولطبة كلام  
 او للنسبة عنه كذا والنسبة او لتعلق الشيء بالفعل ودوت الشرط وكل  
 ثم هذه المعاني لا يتصلوا في الفعل وكحقوق ما والتايت عطف  
 على دخول قد وانما حصر كحقوق ما والتايت لانه لا يتصل على  
 الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والصفة استغنت عنها ما حكما  
 ثم تا المتحركة الدالة على تاينها وتايت فاعلها فلا جرم اخض  
 بالفعل سابقه حال غير تاالتايت اخرازم المتحركة لاحقا  
 بالاسم وكحقوق كحقوق فعلت اذ كحقوق فعلت الصامير صفة  
 البارتزة المتحركة المرفوعة فتدخر فيه تا فعلت ايضا وذلك  
 لانه ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون بنفس  
 وفروعه وحط فروعه عنه يمنع احد نوعيه الضمير تحريكه لزوم  
 تب وي الفرع على الامل وحصل البارتزة بالمنع لا المستكن اخف  
 واخصر فهو التعميم اليق واجد **الضمي** ما دل اي فعل قد بحسب



اصل الوضع فانه المتبادر له لانه على زمان قبله ما كان الحاضر  
 الذي انت فيه قبليه فانيه يجوز بين اجزاء الزمان فانه تقدر بعض  
 اجزاء الزمان على بعض ما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان  
 فقدرم ان يجوز زمان بقوله ما قد رتب زمانا من جميع افعاله  
 وقوله قبل زمانا ليس يخرج هذه والمراد بالوصول للفعل فلا ينتقض  
 الحد بمنشأ من باله لانه ما هو كسب الوضع فلا ينتقض منه علم  
 بل يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبنية على القتح خبر مبتدأ  
 محذوف اي هو معنى الماضي مبني على القتح لفظ كوضرت او تقدر  
 كورى اما البناء على الحركة فهو السكون الذي هو اللفظ في المبنى  
 فلهذا هتة المضارع في وقوعه موقع الاسم كوايد ضربت موضع  
 وشرط وجوز تقول ان ضربتني فربك في موضع ان يضربني ضربا  
 واما القتح فلكونه احف الحركات مع غير الضمير لم فروع المحرك  
 فانه مبني على السكون معه كوضرت الى ضربنا كراهية اجتماع  
 اربع حركات فيما هو الكلمة الواحدة لانه اتصال الفاعل  
 لنعله وانما قبلة الضمير لم فروع بالمتحرك اخر ازته مثل زمانا فانه

ايضا مبني على القتح ومع غير الواو فانه يضم معها لتبني منها لفظ  
 كضروا او تقدير كرموا **المضارع** ما تشبه اي فعل تشبه الاسم باحد  
 حروف مايت امي حال كونه تشبها باحد حروف اثنين في اوائله  
 يعني في اوائله المعنى لحروف التي جمعها طلة ثايت ويزه لثايت  
 انما يكون لوقوعه وقوع ذلك الفعل مشترك من الحال والاستقبال  
 على الصحيح كوقوع الاسم مشترك من المعاني المتعددة كالغير  
 وخصيصة كجر عطف على وقوعه ارتكك لثايت به انما يكون مشترك  
 بواحد من الزمان الحال والاستقبال يعني الاستقبالين فانه  
 لا استقبال القريب وسوف فانه لا استقبال البعيد  
 كما ان الاسم يخصن احد معانيه بواسطة القرائن وانما تعرف المضارع  
 لثايت الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لانه او معنى المضارعة  
 في اللغة لثايت مستتقة من الضرع كانه كل الشبهية ارتفعوا  
 مخرج واحد فيها اخوان رضاعا فالقرة نبتك الحروف الاربعة  
 للمحكم مفردا يذكر كانه او مؤنثا مثل ضرب والنزله اي الحكم  
 المفرد اذ ان مع غيره واحد كانه ذلك الغير واكثر مثل ضرب







تتابع في مثل يفرمان وتفرنا، ويفرون وتفرين  
ولم يفرنا ولن يفرنا والمضارع لمقتل الاخر بالواو والياء  
ما لضمه تقدير في حال الرفع لا الضمة على الضمة والياء تين يتول  
يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب كفتحة كولين يدعو  
ولن يرمي ولحذف الحذف الواو والياء في حال النحر لا  
لما لم يجد حركة اسقط حرف المناس لما لم يفر  
ولم يرم والمضارع لمقتل الاخر بالالف الضمة والفتحة تقدير  
لانه الف لا يقبل الحركة يتول يرضي ولن يرضي ولحذف  
اي بحذف الالف في حال النحر لم يرض ويرفع المضارع  
اذا جرد في السامع والحارم كقولهم زيه سواء كانا العالم به تجرد  
كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفية وسواء كانا  
العالم به وقوع موقع الاسم في زيه يضرب اي ضارب  
او مرت رجل يضرب او ريت رجلا يضرب وانما الرفع  
لوقوع موقع الاسم لانه اذا كان كاسم فاعطى سبق  
واعراب اسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واراد

عليه

عليه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو  
الذي يضرب وفي كوستيوم وسوف ليوم وفي جبرك ونحو  
كما ديد ليوم وفي كوستيوم الزيد ان واجيب عن كذا الذي  
يضرب ويوم الزيد ان بانه واقع موقعه لا يكسب يتول الذي  
ضارب هو على ان ضارب جبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قوله  
فانما فكيف وقوع موقع الاسم وان كانا عراب مع  
تقديره اسماء غير الاعراب مع تقديره فعلا وع كوستيوم  
ان يستوم مع السين واقع موقع الاسم لا يتوم وحده والسين  
صار كما حد اجزاء الكلمة وسوت حكم السين كوكا دزيد يتوم  
انما الاصل في الاسم وانما عدل في كل كفي في باب فعال  
المقارنته ايت لمتى وينصب المضارع بان منقوطة  
ولن قال القراء اصله لا ابد الالف نونا وقال الخليل اصله  
لا ان فقصر كاي في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برايه  
واو قيل اصله اذان مخفف وقيل اصله اذ الطرفية فثبوته  
عوضا للمصاليه وكى وبان مقدره بعد حتى نحو حتى دخلها

٢١٨



وبعد لام كي نحو سرت لا دخلها وبعد لام مجزوء هي لام الجارة  
 الزائدة في خبرها نفس نحو ما كان لم يبعدهم لانه هذه النسخة حواز  
 فيمتنع وجوبا على الفعل الا ان يجعله مصداق تقدير المصدرية  
 وبعد الفاء كوزر في فاكركم وبعد الواو كولاتا كل السمك وترب  
 الدين وبعد واو كولاتا منك ان تعطيني حتى بان الفاء والواو  
 حاضرتان واقعتا بعد الاشارة وقد امتنع عطف خبر على الاشارة  
 فجعل مفردا ليكون عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذكر الاشارة  
 فيكون المعنى زمني فاكركم لكن زيارته منك فاكركم متى ما كان  
 وفي لا تاكل السمك وترب الدين لا يجن منك وليس ترب  
 الدين معه فان التي ينتصب المضارع متبذرا يذاه نحو تحس الى  
 من ان النصيب الفتح ومثرا تصوموا حيركم مثال النصيب  
 النون وكله ان التي تتبع بعد العلم اذ لم يكن معنى الطن هي ان  
 المحضة من ان المتقلة لا المحضة للتحقيق فاما سبب محذوف  
 فانهما للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اشارة الراقعة بعد العلم  
 هذه هي اننا صبه كوعلمت استيوم واه لا يتوم وان التي تنح

بعد الطن فيهما الرجاء لا الطن باعتبار رولته على عمله الوقوع  
 يدري ان الحقة لا العمل التحقيق باعتبار وقوع عدم اليقين  
 بما يم ا المصدرية فيصح كفيها فيجوز في ان التي بعد الرجاء  
 ولن مثل لن نرج ومغناه اي معنى من معنى استقبال لغيا مؤكدا  
 لا مؤيدا ولا يلزم ان يجوز في قوله تنك ومن ارجع الارض حتى  
 يا ذاك الى ان تنقص لان من ينقص السابيد وحتى يا ذاك انتما  
 واذا التي ينتصب بالمضارع اذ لم يعتمد بعد ما على قبلها  
 ارم حين معولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعد ما على قبلها  
 لا ينتصب لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على قبلها  
 مضاركة سبعا حكا وكاه عطف على لم يعتمد ان ينتصب  
 المضارع اذ لم يعتمد ما قبلها على ما قبلها اذ ان العمل المذكور  
 بعد ما مستقبلا لكونها جوابا وجردها لا يمكن ان لا في الاستقبال  
 فانه قد شرط نحو انا اذ احسن اليك وكترتك لمن  
 تحذرك انا اذ اظنك كاذبا وجب الرفع مثل فوك  
 لمن سلت اذ تخرج لحنه مثل مثال لا يحتمل الا استقبال

وقوع



فتولد منه مبتدأ وقوله في الم يعمد طرف لا يتصلب المحظوظ معها  
 كما انشأه بقوله مثل اذ يدخل الجنبه خبر المبتدأ فيشمل اذ به  
 المثال على طريقه تشبهاً نحوها الا انه لما كان اتصال المضارع  
 بها مشروطاً بشرط طرقت اليها فيما بين المبتدأ والخبر واذا جئت  
 اى اذ بعد الواو والفاء فالوجه ان جائزاً بالنصب بناء على  
 ضعف الاعتماد بالعطف استقلال المعطوف لانه محمول والرفع  
 باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى تنصب بها  
 المضارع مثل سلمت كى ادخل الجنة ومعناها بسببية اى  
 بسببية ما قبلها لما بعدها بسببية السلام لدخول الجنة  
 في المثال المذكور وحتى الى ينتصب المضارع بعد ما يتقدير  
 انه اذا كان اى المضارع متقبلاً بالنظر الى ما قبله وان كان  
 بالنظر الى زمان الحكم ماضياً او حالاً او مستقبلاً بمعنى كى  
 اى حال كونه حتى بمعنى كى بسببية والى لانها الغاية  
 مثل سلمت حتى ادخل الجنة مثال كى بمعنى كى ولا يتصل  
 المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان الحكم ايضا

وكت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كى او الاستقبال  
 المضارع بالنظر الى قبله واما بالنظر الى زمان الحكم فيجوز  
 ان يكون ماضياً او حالاً او مستقبلاً وليس حتى تغرب الشمس  
 مثال حتى بمعنى الى والاستقبال ما بعد ما فانه ادوت  
 بالفعل لى ودخل حتى حال يعنى زمانه كى كحقا اى بطريق  
 التحقيق بانه يكون اى زمان الحكم بعينه وسببى امثاله او الحكاية  
 اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت مس حتى ادخل البلد  
 فادخل في هذا المثال الموضع حكاية الحال الماضية كما ان كنت في  
 زمان الدخول ميتة هذه العبارة وحكيتها في زمان الحكم  
 على ما كنت وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعة فاقية  
 على كى عليه وحكيته نفي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعة  
 اذ لا يمكن حينه تقدير ان زمانها علم الاستقبال كانت اى حتى  
 عند هذه الارادة حرف ابتداء ولا جارة ولا عاطفة  
 ومعنى كونها حرف ابتداء انه يبتدأ بها كلام متناظراً ان  
 يقدر بعد ما مبتدأ كى الفعل خبره ليكون حتى داخل على اسم



كما توهم بعضهم في رفع اي بعده لعدم التماس في الجازم و  
سبب السببية اي كونه ما قبلها سببا لما بعده ما يحصل الاتصال  
المعنوي وانه فال الاتصال اللفظي من غير ان يرفع حتى لا يرفع  
الا في مثال ما اريد به الحال تحقيق فانه قصد به نفي الرفع في  
زمانه وانه في اوجزه من هذا المبدأ من كونه حتى اراده الحال  
حرف ابتداء وجوب سببية ما قبلها لما بعده ما يمنع نظري  
الامر الاول الرفع اي رفع ما بعده حتى في قوله كما سيرى حتى  
ادخلها في وقت حصولها في الناقصة في هذا القول بان  
يجعل في وقتها قصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء  
القطع ما بعده ما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فعند  
المنع الرفع نظري الامر الثاني في قوله استمرت حتى ادخلها  
لانه حينئذ يكون ما بعده بلا خبر مستاننا متطوعا بوقوعه  
وما قبلها سببا بعد ما هو متحرك فيه لوجوده  
الا استفهام فيلزم تحكم بوقوع السبب مع الشك في وقوع  
السبب هو محج وجاز في وقت حصولها في التام نحو كما سيرى

جامعة الزيتونة  
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

حتى

حتى ادخلها فانه معناه ثبت سيرى فانه ادخلها في وقتها  
فيه وجاز ايتهم سار حتى يدخلها بالرفع لا السير في هذا المقام محقق  
او تنك انما هو في تغيير الناحية على فحو زان كونه السبب متحقق  
الحصول فتوهم ايتهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة  
على على كانه سير حتى ادخلها لعدم صلاحية تقيده بتوسر  
في التامة كما لمعروف عليه وفي بعض نسخ هكذا وجاز في كانه  
سير حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في  
حصولها في التامة فعلى هذا قوله ايتهم عطف على سيرى  
ولا فساد فيه ولا مكي التي ينتصب المضارع بعده بتقدير  
ان من اسلمت كي لا دخل الحنية وانما يقدر ان ما بعده  
لانها جارة ولا مكي التي ينتصب المضارع هي لام تأكيد  
لنفي بعد النفي كما لفظ مثل وكما لا يغير بهم او معنى نحو لم  
يجن لم يفعل وهي ايضا جارة ولذا يقدر بعده ان فاسر  
اذ صار النعت لان الله لا تعزيت بر معذبة بمعنى المصداق  
المصدرة فكيف يصح محو قيس على حذف المصداق اسم اركان



صفة تغذيتهم وانه خير اى ما كان الله اذا تغذيتهم وعلى تأويل المصدر  
 باسم الفاعل اى ما كان الله معذبتهم والفا ينصب المضارع بعد ما  
 يتقدرا ان يتقدرا ان بعد ما لا تصاب بشرط بشرط احد  
 السببية اى سببية ما بعدها قبلها لما بعد ما لا العذر والغير  
 الرفع الى التخصيص على السببية حيث بدل تغير النقط على  
 المفعول فاذ لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والى ان  
 يكون قبلها اى قبل الفاعل احدا لاشياء الستة ليعتقد ان  
 او ما فى معناه من النفي استعجوا بما هم قومون ما بعد ما جملة  
 معطوفة على الجملة السابقة بخوذة فى فا كرك اى ليجز منك  
 زيادة فا كرام منى او منى كولا شتمنى فا ضربك اى لا يجز  
 شتم فضر منى ويندرج فيها الد فا كولا شتمنى فا فوز  
 ولا تواخذنى فا كرك واستغفم كولا شتمنى فا كولا شتمنى  
 اى لا يجز منكم ما فضر منى او منى كولا شتمنى فا كولا شتمنى  
 ليس منك ايتا فتحدث ويندرج فيه التخصيص كولا شتمنى  
 ملك فيكون معه نذير لا يستدركه نفي فعل فيندرج فى النفي

او من كولا شتمنى ما فى نفقة اى ليت لي ثبوت اى نفقة  
 ويدخل فيه ما دفع على صفة الترحى كولا شتمنى ما فى نفقة  
 السموت فاطلع بالنصب قرأه جف و عرض كولا شتمنى  
 خير لا يكون منك نزول فاصابة جبر ففى جملة هذه الجملة معنى  
 السببية مقصودا ان تدل عليها وما بعد الفاعل اى تأويل المصدر  
 معطوف على اخر مفهوم ما قبل الفاعل او ما كولا شتمنى  
 منى لى نعيم وكولا شتمنى فا كولا شتمنى فا كولا شتمنى  
 التمحول ضرورة الشعر والواو التى ينصب بعدها  
 المضارع يتقدرا ان بعد ما بشرط بشرط احد هما الجمعية  
 اى مصاحبة قبلها بما بعدها والى فا لولا والجمع دى واما بينهما  
 اى يكون ما قبلها اى قبل اللو ومن ذلك اى ما ييل الوقع  
 من الفاعل اى كونه احدا لاشياء الستة المذكورة وامتنع  
 امتنع لى بعينها بالالف لولا كولا شتمنى فا كولا شتمنى  
 اى لجمع الزيادة والاكرام ولا ناكل السمك وتشرب اللبن  
 اى لا يجمع منك اكل السمك مع الشرب وعلى هذا القاسم او



اقبله متصلا بعد ما يتقدّر ان بشرط معنى الى او الا ان بشرط  
 ان نحو معنى الى او الا ان خلت من اللمعة بعد لان ان  
 داخل في مفهومها ولا يلزم من تقدير ان بعد ما تكررا كولا لزمك  
 او يعطيني حق اي الى يعطيني او الا ان يعطيني حتى يسبق بقرينة  
 بالامتنان اي لا لزمك الا وقت يعطيني حتى وغيره بقدر  
 بالي بنا ويل مصدر محروم التي بمعنى الى لا لزمك الى اعطاك  
 حتى والى طقة الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت مع الحروف  
 المذكورة او لا فتم وذا كانت منها فمن غير شرط ما ذكره الشرط  
 بقرينة تقدير ان بعد ما ينتصب المضارع بتقدير ان اذا المعطوف  
 عليه اسم محروم كواحد من غيرك زيد وستم او تستم ثم تسم فتم  
 ليس مع الحروف المذكورة بتقدير ان بعد الواو والياء ليس شرط  
 بشرط المذكورة فيها فتربس والى طقة اذا مرفوعا فهو معطوف  
 على او المعطوف لا ان صفة بتقدير ان غنى قوله حتى اذا المعطوف  
 او على اخرها وهو اوسته بمعنى الى وقيل هو المحرور معطوف  
 على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وطا ههنا وان الى العبد

بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب اللفظ لانه على التقدير الاول اجعل  
 العاطفة اتم ما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفسير لم يجر في الآراء  
 وان حدث به يلزم تخصيص الحكم وليس في الواقع مخصوصا به  
 كما سبق في جريانه في اتم ايضا ويرد عليه انه كان المبدأ حسب  
 ذكرنا مرتين مرة في الاجمال في التفسير كبر ما ذكرنا  
 وكجور اظهار ان مع لام كي كوحيتك لا يكره معنى ومع ما  
 اكنى بهام اللام الزائدة كواردت لا تقوم ومع الحروف  
 العاطفة كواحد من غيرك وان يذهب لانه هذه العاطفة  
 النشئة يدخل على اسم مخرج كوحيتك لا كرام اعجنه ضرب زيد  
 وغضبه واردت بغيرك جي را ان يظهر معها ما يقتضيه  
 الى اسم مخرج وهو المصدرية ولا مخرج ولا لم يدخل على الاسم  
 المخرج لم يظهر بعد ما ان وكذا حتى لان الغلب فيها ان يستعمل  
 معنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم مخرج وحمل عليها التي  
 بمعنى الى لان المعنى الاول غلبت في الذي يليها المضارع  
 واما الواو والياء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها



لتتضمن معنى سببه فاجتمعت والانتها صار كقول النصب  
 فلم يظهر الناصب بعده وجب عليها ان مع الداخل على المضارع  
 المستوفى بها في صورته دخول اللام بمعنى عليها اي على الاستدراك  
 اللامين المتولين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لعلكم  
 واعلم ان الناصب يصير في غير المواضع المذكورة كثيرة غير عمل  
 لضعف كقوله تسمع بالمعيذ خير من تراه اي مع عمل  
 مع التذود كقوله الا اي هذا الذي احضر الوغى في رواته  
 النصب لكن ليس بقيا س كما في تلك المواضع ولذا لم يذكرها ويجزم  
 اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعمل في معنى النفي  
 اخر عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا  
 واحدا وكلم المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات  
 الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا  
 اختار لفظ الحكم والحروف بها فعلا وهي اي حكم المجازاة ان  
 وهي واذا ما وحيثما فاذا وحيث بجزم المضارع مع ما  
 واذا بدونها فلا دين ومتى وبها بجزم المضارع مطلقا

سواك مع ما او وما ومن واي وايه واما جزم المضارع  
 مع كيف واذا فذلم كي في كلاهما على وجه الاطلاق واما  
 مع كيف فلا معناه محرم الا حوالا فاذلت كيفا تقررا قرا  
 كما معناه على اي حال وكيفية لقرا انت انا ايضا قرا عليها  
 ثم المتعدلات قرات قراين في جميع الاحوال والكنيات  
 واما مع اذا فلا كلمات الشرط وانما يجزم لضعفها معنى  
 هي موضوعة للايهام واذا موضوعة للدم المقطوع به وبان  
 مقدرة عطفا ان على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان  
 مقدرة وسجي بيانه انت الله تعالى فلم تعقب المضارع  
 ماضيا ولقبة اي نفى المضارع ولا يبعد جعل الفعيل في المجرور  
 لغية ماضيا ولما منها اي مثل لم في هذا القيد والنفي  
 وتحقق اي لما بالاستغراق اي باستغرق زمنه الماضي وقت  
 الى وقت الحكم بما تقول ندم فلا ولم ينفعه الندم  
 اي عقيب ندمه ولا يزم استمرار انتفا الندم الى وقت  
 الحكم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم انما استمرار

من الادم لم ينفعه الندم  
 من الشيطان لم ينفعه الندم



ذلك الى وقت الحكم بها وجواز حذف الفعل اي ويختص ايضا  
 لما جواز حذف الفعل المنفرد بها ان دل عليه دليل نحو رقة  
 المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا لعدم دخول ادوات  
 الشرط عليها فلا تقول ان وفه لم يضرب وضم لما تضرب كما  
 تقول ان لم تضرب وضم لم تضرب وكذا ذلك لكونها فاعلة  
 بقوة من العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالب في المتوقع  
 ان ينبغي بها فعل قريب متوقع وتقول لم يتوقع ركوب الامير  
 لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا كقوله ولم ينفعه  
 التمدد ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويحل  
 فيها لام الدفا نحو لينفعلن الله وهي مذكورة وفحة  
 لغة وقد يكون بعد الواو والياء ونحو كولييات لها لغة  
 اخرى لم يقبلوا فيقتضوا ونحو لم يفتقروا ولا الذي لا المطلوب  
 بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض نسخ ولا الهى ضد الهى  
 المنه هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو محل  
 على جميع انواع المضارع المبني لفاعل والمفعول محليها غايها

او مكل وكلم الجازاة المذكورة في قبل يدخل على الفعلين خمسة  
 الفعل الاول وسببته الفعل الثاني اي يحذف الفعل الاول  
 بسبب والثاني متبدا في شرح المعروف وكلم الجازاة ما يدخل على  
 شي لا يجعل الاول سببا لثاني ولا شك ان كلم الجازاة  
 لا تجعل الثاني سببا لثاني فالمراد بجعلها الثاني سببا ان المتكلم  
 اعقبه السببية وليس بل لزومه شي لثاني او جعل الجازاة دالة  
 عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول حقيقيا لثاني لا حارجا  
 ولا ذهنا بل ينبغي ان يعبر المتكلم بينهما بسبب يصح بها ان  
 يورد هيا في صورة السبب بل المذموم واللازم كقولك  
 ان شتمني اكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام  
 سبب حقيقيا للافهام ولا خارجا له لكن الحكم اعتبر تلك  
 النسبة بينهما اطهارا للمجازم الاخلاق يعني انه منها كان  
 بغير الشتم الذي هو سبب لانه عند الناس سبب الاكرام وسمي  
 اريد الفعل الاول والى شرطه لانه شرط للحق الثاني وثانيها  
 جازاة حيث انه يعني على الاول اثبات جازاة على الفعل فان كانا

شئين



أي الشرط ونحوه مضارع غير نحوانه تذرني اذرك والا ولقطه مضارع  
 نحوانه تذرني معذرك فالحكم واجب المضارع له دخول الجازم  
 وهو ان او ما تضمنها مع صدقته المحل وان كان الساتر مضارعا  
 فالوجه ان فيه الوجه المحرم لتعلقه بموداة الشرط والرفع  
 لضعف التعلق بكيد الماضي والنقل والفضل بغير المعول نحوانه انالي  
 زيارته او تينه واذ كان المحرر ماضيا بغيره لفظا تفصيل لما  
 نحوانه خرجت خرجت او معنى نحوانه خرجت لم اخرج وتكمل  
 ان نحوانه تفصيل بعد اي لم يغير بعد سواء كان قد منوط  
 كقولك انك ان لم يبق فقد سبق اخ له قبل ومعنويا مقدر  
 كقولك انك ان لم يبق فقد سبق اي فقد صدقت لم تجز  
 الفاني نحوانه الحق ان غير حرف الشرط فيه لفظ معنى الى الاستقبال  
 فاستنوا فيه في الرابطة كقولك انك ان لم يبق فاما قال  
 بغيره فيخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان نحوانه الشرط  
 تاثير فيه كقولك انك ان لم يبق فاما اليوم فقد انك لم يبق  
 ودخول النافية وان كان نحوانه مضارعا مثبتا او منفيًا بخبره

عا اذ كان منفيًا لم فانه مندرج في السابق لكونه ماضيا  
 معنى او بمن حيث يجب فيه الفاعل لعدم بارادة الشرط  
 فيه معنى فالوجه ان لا يتاخر بالفاء وتركها لانه اداة الشرط  
 لم يوتر في تغيير معناه كما يوتر في الماضي فتوترت بالفاء  
 وانزلت في تغيير المعنى حيث حصلت بمعنى الاستقبال  
 فترك الفاعل وجود التاثير به وجه وان لم يكن قويا كقولك  
 تعالى اني ان لم يبق منكم الفاعل الفاعل ونحوه فيستقيم  
 والا اي وان لم يكن نحوانه الماضي والمضارع المذكورين  
 في النوا لانه فيه لانه الجواز حيث انا ماض بعد لفظ  
 كما تقول انك ان لم يبق اليوم فقد انك ان لم يبق  
 كما تقول انك ان لم يبق اليوم فاما انك ان لم يبق  
 انك ان لم يبق وعلى كلا التقديرين لا تاثير حرف الشرط في الماضي  
 فاحتاج الى رابطة الناء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعا  
 او استفهام او مضارع منفي بما اولن الى غير ذلك كما قلنا  
 والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير حرف الشرط في الجراء



فاحتاج الى الفاعل حي اذا كانا جارة مع محبة الاسمية التي وقعت  
 خيرا موضع الفاعل لا معنى باقرب من معنى الفاعل لا هنا شي في خبره  
 امر معنى الفاعل التعينية ولكن الفاعل وانما اشتراط التسمية محبة  
 لغيره لا احتضاها بها لان اذا الشرطية محبة بالنسبة فاحتقت  
 هذه الاسمية فقامت كونه تسمى فانه تصبهم سببه بما قدمت بهم  
 اذا هم يظنون اي فهم يظنون وا التي تجزم بها المضارع  
 حال كونها مقدرة اركان مقدرة بعد الامور في التركيب  
 اي ايزر في التركيب والنهي تفعل الشرع خير لك اي انه  
 لم تفعله نحن خير لك والاستفهام فخير عندكم ما استبره  
 لان المعنى اني خير عندكم ما استبره والتمني كوليكم بالانفقة  
 لان المعنى اني خير بالانفقة والوعد فخير اي ان  
 شر تصب خير اذا كانا المضارع الواقع بعد هذه لاني سببه  
 صا كما لا يجوز سببا لما تقدم وقصد سببه اي سببه تقدم  
 له فحين تقدم بران مع مضارع يؤخذ ما تقدم ويجعل المضارع  
 الواقع بعد هذه لاني سببا مجزوما به وانما احقر تقديره بما بعد

بده الاشياء لا هنا تدرك الطلب والطلب بها يتعلق بطلب  
 يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي سببه له  
 فاداني المضارع الواقع بعد ذلك الفائدة وقصد سببه  
 الفعل المطلوب بتلك الاشياء بها قد ان مع ذلك ويجعل  
 المضارع الواقع بعد خبره فيجزم بها كواسم تدخل الجنة  
 فانه المطلوب بسم هو السلام وهو مطلوب فائدة دخول  
 الجنة فنسب لها وقصد ادانك سببه مقدرا ان مع  
 الفعل الى خود بسم وجعل تدخل الجنة خيرا فيقول بسم  
 تدخل الجنة وتحولا تكفر تدخل الجنة اي لا تكفر تدخل الجنة  
 لان النهي قرينه الفعل المنفي لا المبني ولما امتنع لا تكفر  
 تدخل البتة عن الجمهور فان في فانه لا يمنع عنده  
 فامتناعه عن الجمهور لان المقدير عمل ما عرفت ان لا تكفر  
 يدخل النار وهو شرط واما عدم امتناعه عن الكافي فانه  
 يقول معناه بحسب العرف ان يكفر يدخل النار والعرف  
 في هذه الموضع قرينه الشرط المبني والعرف قرينه توبه



هذه اذا قصد السبب واما اذا لم يقصد لم يخرج من قطع بل يجب  
 ان يرفع اما بالصفة كما في صاحب النوصية كقولك تها فها في  
 في ذلك وتيا يترشي فمن قوام في اي وقتا وارثا وبالكال  
 كذا كقولك تها فها في طيفا هم لعمري اي ثمين او بالستين  
 كقولك تها فها في طيفا هم لعمري اي ثمين او بالستين  
 بمقدار الامر كذا في بعض نسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد  
 به صيغة الامر فانهم يطلقون مثله في معنى واما في المضارع ويردونه  
 صيغتهما في بعض النسخ انما قالوا في الامر لان الامر كما اشتبه  
 في هذا النوع من الافعال انما في المعنى المصدر اي ايضا فاد النقص  
 على المتفق في اصطلاح النحويين والاصوليين محو عن الامر بالصيغة  
 كما اذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل تام لكل امر غايبا  
 كانا ومجاوبا او مسكنا ومجولا او مجهولا في الفعل احراز في المجهول  
 مطلقا فانه يطلب به الفعل المفعول لا في الفاعل على ما طلب احراز  
 في الغايب والتكلم بحذف حرف المضارعة احراز في مثل قولك تها  
 فذلك فليفرقوا فيمن قرأ على صيغة يطلب به من صيغة ورويد

وحكم اخر في امر الامر في الحنية عن البصر من الرقعة والناية  
 السكون لا تنقذ ما تنقذ اعرابه وهو حرف المضارعة لان من تنقذ  
 لا تنقذ المتعصبه للارباب انما هي سببه وفي الصورة حكم المحروم  
 امر من حكم المضارع في السكينة الصحيح وسرطون في الارباب وهو  
 العتد لانه في سببه فيه الامم المحروم منه اعطى حكمه تنزل ضرب  
 اضربا اضربوا وحس واعزادهم كما تقول لم يعزب لم يعزب لم يعزب  
 ولم يحس ولم يعز ولم يرم وذهب الحوفي الى انه معرب مجزوم  
 بلا مقفلة فانه كما بعده ارحف المضارعة او بعد حذفه  
 فتحرر لسن اخره وجعل ما بقي امراتن في تعدد وفي تضار  
 ضارب ولم يذكر المعرب في التسمي لظهوره وان كان بعده حرف  
 ككن وليس مضارع برابعي المراد بالرباعية يكون ما فيه على  
 اربعة احرف من الزيادة وانما هو بالالف فاعلا لا غير ردت  
 اربعة وصل على ما بقي بعد حذف المضارعة ليتوصل بها الى النطق  
 بال ككن كونه تلك الهمزة منصوبة ان كان بعده حرف بعد ككن  
 فانه دفعا لا لتباس المضارع على تعدد الفتح فانه اذا قيل

٢٢٧



في اقل فتعلم فتح التبتن الواحد المتكلم المحجور المضي المعلوم  
 ثم ليس اذا فعل قبل بحرف التاء مسدود فيها سواء اي سوي كان  
 بعد كسرة او فتح فانه لو ضم في مثل اضرب التبتن المضي المحجور  
 ثم الا ضرب لو فتح التبتن لا مرونه ولو ضم في اعم لا التبتن المضارع  
 المحجور ولو فتح لا التبتن المضي رجا نحو اقتل من لا يكون بعد  
 حرف المضارعة ضم ضربا الى لا يكون بعد كسرة اعم مثال  
 يكون بعده فتح وان كان ربا عا فتتوجه ارفا نمة مفتوحة لا تها  
 بهمة اصل ردت لا ارتفاع مرحب خذ فيها واهما اجتماع التميز  
 في المتكلم الواحد لا نمة وصل متطوقة كذا كذا بعينه فعل ما لم يتم  
 فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفعل اليه لا دلي  
 لما يستدعي حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا بد  
 ان يرا ما لم يصل الفعل الذي لم يذكر فاعله ونحو اضافة الفعل اليه  
 ببيانته وهو حذف فاعله واقيم المفعول منه ولم يذكر اليه هنا  
 اختار فيما سبق فاعله الفعل الذي اراد فاعله وراق المفعول  
 منه ما ضمنا غيرت صيغة دفعا للتبتن في ضم اوله وكسر قبل حرة

من

من ضرب وخرج واعلم واخبر له هذا الترتيب التغير لانه مفعول  
 فاختبر له وزنه غريب لم يوجد في الاوزان يخرج الضمة الى كسرة  
 ووزنه فاعله يخرج الضمة الى الكسرة وان كان غريبا يدل  
 على غرابة المفعول ايضا لكن يخرج الضمة الى الضمة انقل  
 فلا ضرورة في احتياره بعد حصول التصود باحتف منه و  
 يضم الثالث مع همة الرصل نحو انطلق واقتدر واستخرج  
 لتلا التبتن في الدرج بالا مرف ذكر الباب ويقيم الثاني مع التاء  
 نحو تعلم وتجره وخرج لتلا التبتن لصيغة مضاف علت  
 وجاءت ودرجت حرف التبتن هذا علة لتوله ويضم  
 الثالث والثاني ومعتل الغير اي ما يكون عينه فقط مفعلا  
 لتلا بردي عليه مثل طوى وروى والضعيف فانه لا يقل عينه  
 لتلا يقتضيه الى اجتماع في روى ويطوى قيل لا صوب  
 ان يتا معتل الغير المنقلبة عينه لتلا يرد عليه مثل عور  
 وصيد وانما حصل معتل الغير بالذكر زيادة غرض واحد  
 في التبتن فاعله منه كما ذكره وتبعيته ذكر معتل الغير في المنية



للمفعول وان لم يكن فيه ذكرنا الا فصح فيه قيل وبيع مفعول  
 وبيع نقل الحركة الغير الى قبلها بعد حذف حركة نصار  
 بيع وقولنا بواو قولنا بالسكونها واكثر ما قبلها نصار  
 وها الاشياء وهر فصح في تحويل وبيع وفي السخر الرضى حقيقة  
 هذا الاشياء ان تحوّل بكسة فاد النعل كوالضمة فمقل ال كنة  
 بعد ما تحوّلوا قليلا اذ هي تابعة بحركة ما قبلها فاد النواة  
 والقراءة في هذا الموضع وقال بعضهم لا شام ههنا كاشام  
 حالة الوقف اعني ظلم الشفتين فقط مع كالفاء حالصا  
 وبذلك المتهور عند الفرقير وقال بعضهم ههنا في الضمة لصة  
 بعد ما ساكنة وهذا ايضا غير منتهور عندهم والوض لا شام  
 الا نداء بان اصل الضم في اوائل هذه الحروف وجار الواد  
 ايضا على فصيل قول وبيع مالا سكا به نقل وجعل اليه  
 واو سكونها وانضم ما قبلها ومنه اي منسلا بالتحويل  
 من مقل الغير السد في الجرد باب المضي المحوّل من معتل  
 الغير المضي ثم باب الافتعال والافتعال نحو احيته والقيده

صنف

في محي

في محي التثنية في اربعة اقسام في محي قبل وبيع  
 ماثان وت دو، السخر واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع  
 يكون ما قبل حرف العلة في الاصل اذ اصلها استخر  
 واقيم بالياء والواو المكسورين والياء فيهما اذا ساكن  
 ما قبلها ان ينقل حركتها اليه وليقد الغير يا اذ اني واو  
 فيقال السخر واقيم لغة واحدة وان كان اي النعل اريد  
 حذف فاعله واما المفعول مقامه مصارعا ضم اوله وهو  
 حرف المضارعة كونه يرب ويكرم ويسترم ويخرج ويتخرج  
 وفتح ما قبل اخره كفتح الضمة ونقل المضارع بالزيادة ومقتل  
 الغير المنسب للمفعول نقلت الغير فيه لفايا كانت وود  
 نحو يقال ويبيع ويختار وينقاد ويستجار ويقام  
 لتحركها حقيقة وحكما وانفتاح ما قبلها المتعدّي  
 وغير المتعدّي والمتعدّي في الفعل ان يترقف فمهم على متعلق  
 اي امر غير الفاعل يتعلق النعل به ويتوقف فمهم عينا  
 كلفعل لا بد من فاعله وفهم متوقف على فاعله كمنه ينزل الى العاقل

كمنه المتعدّي  
 كمنه المتعدّي











أجر يسير الصالحين لا يكونا مبتدأ وخبر أو مفعولان فلا نأ ما على تقدير  
 الالغاء وجعلها مبتدأ وخبر مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر  
 وقد نقل الالغاء التقديم أيضا نحو ضمنت زيد قائم فإن  
 على أنه لا يجوز وهذه الأفعال تصح تقدير الغايات في معنى الطرف  
 بمعنى زيد قائم ضمنت في طينته وفي قوله جواز الالغاء إشارة  
 إلى جواز أعمالها أيضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض النسخ  
 أن الأفعال ولي على تقدير التوسط في بعضها أنها متوابع الالغاء  
 أولى على تقدير التأخر وقد تقع الالغاء فيهما إذا توسطت بين الفعل  
 ومرفوعة كخضرت صب زيد وبين المفعول ومفعوله كخضرت  
 بكرم حسب زيد وبين مفعولان كخضرت زيد حسب قائم  
 وبين سوف ومضمونها كسوف حسب تقوم زيد وبين المعطوف  
 والمعطوف عليه كوجاني زيد وحسب عرو ولا شك أن الغايات  
 في هذه الصور واجب فيها قيد جواز المنبئ بجواز الأعمال  
 أيضا بقوله إذا توسطت يعني بين مفعولها أو تأخرت يعني  
 عنها وإنما حصل هذه الالغاء بالمرجع المطلقة أيضا بعضها

لشعره

لشعره وكثرة وقوعه ومنها أي وفي بعضها أيضا القريب  
 أنها تعلق وتعليقها وجوب العمل عليها لأن دونه مستثنى  
 بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجي من له  
 أو بواسطة كما إذا كان قبل المصنف إلى فيه معنى الاستفهام كخضرت  
 غلام فإن ت وقيل النفى الداخل على مفعولها وقيل اللام  
اللام الابتداء الداخل على مفعولها منزعت ازيد عندك  
أم عز ومنا التعليق بالاستفهام وترك منا الأنو المقابلة  
فتن النفى عنت ما زيد في الدار ومنا اللام كخضرت زيد  
 منطلق وإنما تعلق قبل هذه التثنية يقع في صدر الجملة وضعا  
 فاقضت بقا صورة الجملة وهذه الأفعال توجب تغيير ما  
 ينصب عنها فوجب التوفيق باعتبار أحدهما لفظا والآخر معنى  
 فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفى واللام لا ابتداء ومن حيث  
 المعنى روعي تهيئة هذه الأفعال والتعليق بخود قوله أمر معلقة  
أمر مفعولة الزوج كأنه لشي المعلق مع الزوج لنقد أنه  
ولا زوج لأن زيد بوجوده فلا يقدر على الزوج فالفعل المعلق



ممنوع من العمل لفظا على معنى وتقدير اللفظ معنى علمت لزيد  
 قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجرحين  
 ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جازما على الجملة التعليلية كقولك  
 قائم وبراقعة والفرق بين اللفظ والمعنى وجهاً أحدهما  
 أنه اللفظ جازم ولا واجب التعليق وجب الثاني أنه اللفظ  
 ابطال العمل في اللفظ والمعنى والسعمل ابطال العمل في اللفظ لا في  
 المعنى ومنها أي في بعض أفعال القلوب أنه يجوز أن يكون  
فاعلاً أي فاعل أفعال القلوب ومفعولها ضمير متصل  
لشيء واحد وإنما قلنا متصلين لأنه إذا كان أحدهما منفصلاً  
لم يحسن جواز اجتماعهما بعلة وفي آخر نحو أياك جعلت مبتداً  
علمت منطلقاً وعلتك منطلقاً ولا يجوز ذلك في سائر الأفعال  
 فلا يقال ضربتني وشممتني بل يقال ضربت نفسي بهتت أرومت  
 نفسي وذكر لأن أصل الفعل أن يكون مؤثراً والمفعول متأثراً  
 وأصل المؤثر أنه تغاير المتأثر فانه اتحاد معنى كونهما اتفقا  
 لفظاً فمقتضى اتحادهما معنى يغايرهما لفظاً بقدر الامكان

فمن ثم

٢٤٣

فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم تقولوا ضربتني فانه العمل بالمفعول فيه  
 ليس متغايرين بقدر الامكان لا اتفاقهما من حيث كونهما  
 منهما ضمير متصلاً بخلاف ضربت نفسي فانه النفس بضمها  
 إلى ضمير المتكلم صادرة عنها غير لغوية متغيرة المصداق للمضارع  
 فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان وأما فعل  
 القلوب فانه المفعول به ليس بالمفعول له في الحقيقة بل مضمرة الجملة  
 مجازاً اتفاقهما لفظاً أنها ليس في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به  
 وما أجرى مجرى أفعال القلوب فقد تنى وعدم تنى لانها  
 تقيض وجدتنى فحمل عليه حمل النقيض وكذلك جرى رأي  
 البصرة والحكمة على رأي القبيصة فحوز فيها من كونه فاعلهما و  
 مفعولها ضمير من لشي واحد كقولك انت عر ولقد دارني  
 لمرح ديرة فخر مني تارة وأما وكثره معاً إلى أن  
 اعصر حمراً وكبعض أفعال القلوب عداجست وحدوت عمت  
 معاً آخر قريب من معانيها الأولى وهي ما العلم والظن بحيث  
 يمكن أن يتوهم أنه به المعنى أيضاً متعدي إلى مفعولين وإنما قيدنا

وليفضاه



بذلك لا يقال وجه التحصيل لبعضه لكل معنى آخر فقلت  
 بمعنى حرت ذاتا واحداً وحسب بمعنى حرت ذاتا وحسب عمت  
 بمعنى كملت يتعدى به زيد بك المعنى الآخر الى منفرد واحد  
 لا اثنين وخصت بمعنى اهتمت في الظنه بمعنى التهمة فظننت  
زيدا بمعنى اهتمت في حديثه مكانا لولاهي والرهيم نوع من العلم  
ومنه قوله تعالى وما هو عل الغيب فظنيتهم وعلمت  
بمعنى عرفت توالت زيدا بمعنى عرفت فكسبه وهو العلم  
 شئ من غير حكم عليه وريت بمعنى البصر قريب بمعنى علمت  
بما يحسنه ومنه قوله تعالى فاطري ما ذا ترى ووجد بمعنى  
اصبت تقول وحدة الصائفة ارصبتها وعلمتها بالحاسة  
 ولما كان مراده انهما معاً اخر قريب بمعنى العلم والظن لم يتوحد  
 العلم بمعنى صار مشقوق النقص العباد ولو وجدت حدة  
ووجد موجده ووجد ووجد اي استغنيت وعصيت وخفنت  
 لانها ليس بمعنى العلم والظن لافعال الناقصه اي اتميت  
 ناقصة لانها لا يتم الا بمرئوعها لافعال الغير الناقصه ما وضع

اي افعال صنعت لتقرر الفعل على صيغة هي العدة فيها و  
 له هذه الافعال لتقرر الفعل على صيغة ولا شك ان هذه الصيغة  
 حارجه عن ذلك التقرر الذي هو العدة في الموضوع له لان ذلك التقرر  
 نسبة بين الفعل والصفة فكل من طر فيها خارج عنها فخرج ففعل  
 التي لا تلتزم موضوعه لصفته وتقرر الفعل عليها فكل من الصفة التقرر  
 عده فيها وضعت لتقرر وحده وانما جعلت التقرر المذكور  
 عده الموضوع له في الافعال الناقصة لانها لا تستعملها على  
 معان زائدة على ذلك التقرر كزمان في الحال والامكان والادوم  
 والاستمرار في بعضا ولو جعل الموضوع له خبريات ذلك  
 التقرر فيقال صار مشقوقا موضوع لتقرر الفعل على صيغة  
 على وجه لا يتقارن اليه في الرمان الكل وكذا كل فعل منها فلا شك  
 ان كل خبر في تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع الصفة  
 خارج عنه فخرج الافعال التي منه ما لا يبعد ان يجعل اللام  
 في قوله تقرر الفعل للغير لاسيما الموضوع ولا شك ان الغرض  
 من وضع الافعال الناقصة هو التقدمة بالمذكور لا الصفات



فحل الالف التامة فاع الرض وضعا مجموعهما لا التفرح كافت  
 فخرجت عن حد فظهر لما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد  
 لا حرج الالف التامة صلا وهي الالف التامة قصة كان وصار  
 واصبح وامس وكل وبات واصل وعاد وغدا وراح ومارال  
 وما انفك وما فتى بالخرة وقيل باليا وما ربح وما دام وليس  
 ولم يترك سوى كانه وصار وما دام وليس ثم قال وما كان  
 كونه الفعل كما استغنى عن الخبر والظاهر انها غير موصولة وقد تضمن  
 كثير الالف التامة بمعنى التامة قصة كما تقول تتم التسعة منها  
 عشرة اي اربعة عشرة تامة وكل زيد عالما كمالا وقد جاء  
 في قولهم ما جاء حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها  
 اما بان جوزه نافية وحاجته كانت وفيها ضمير لما تقدم  
 من الغارة ونحوها لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه الاستغناء  
 والضمير فيما جايئ بعد اليها وانما انت باعتبار خبرها كما في ذلك  
 انك ومعناه ايه حاجت صار حاجتك وجاء اليها فعد  
 ناقصة في قولهم انه هف شجرة حتى قعدت اي صار باسفة

كانها حجة اي ربح قال الاندلس لا يتجاوز وقعد الموضع  
 الذي استعمله العرب فيه خلافا للفرق مدخل هذه  
 الالف والماكان نحو تن على اجملة الاسمية في المستند والخبر  
 لا على الخبر اي لا اجل اعطى بها الخبر حكم معناها اي معنى  
 هذه الالف يعني ان المرتب عليه مثل صار زيد  
 غنيا بمعنى صار الانتقال وحكم معناه ان المرتب عليه  
 كونه الخبر مستقدا اليه فلا دخل على اجملة الاسمية عن زيد غني وانما  
 معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر هو غني ان ذكر الانتقال  
 وهو كونه المعنى مستقدا اليه فرفع هذه الالف خبرا لا ول كونه علما  
 ونصب الخبر الثاني لانه لمفعول في توقف الفعل عليه  
 مثل كونه زيد قائما وكان يجوز ناقصة كانه لثبوت خبرها  
 لا سمها بثبوتها ما ضيا اي كانه في الرضا الماضي وايضا في غير ذلك  
 على عدم ساق والقطع لاحق نحو زيد كانه ضا او مقطعا  
 كونه زيد غنيا فمقدومه صار عطف على قوله لثبوت  
 خبرها اي كانه يجوز ناقصة كانه بمعنى صار فهو قبيل عطف

نحو زيد ضا



او من ذات الى ذات ويتعدى بالي كوصار زيد من بلد الى بلد  
 كذا او من كبر الى عمرو ويمحق بصار مثل ال ورجع واستخار ونحو  
 الى وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال ابن عراب في العداوة  
يستحد مودة وقال فيا كلف من يعقبي نخولن ايوب واصبح  
 واضحي وامسه لا قتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها  
 كوادها لا تصور بها مثل اصبح زيد قاعا وامسه زيد سرورا  
 واضحي زيد غريبا فالمدلول الاول على اقتران مضمون الجملة  
 وهو قيام زيد لوقت الصباح وعلى هذا القياس لمن لا في الاخر  
 ويكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار وليس المرادة  
 في الصباح والماء الوضحي عن هذه الصفة ويكون تامة بمعنى  
 المدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد ادا دخل في الصباح  
 وطل و مات لا قتران مضمون الجملة بوقتها فاذا قلت لطل زيد  
 سائر فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت  
 بات زيد سائر فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله ومعنى  
 صار نحو طل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي وقبضي هذا الفعل

الاول من جميع الناس هو  
الشد من شدة



تامين ايضا توطئت المحاكاة كذا و سبب متطابق لكن لما كان  
 مجيها تامين في غاثة القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرها  
 تامين وفصلها في الالفعال الثلاثة السابعة واض وعاد وغدا  
 وراح فمذه الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى تامة في مشرق لك  
 اض او عاد وزيد سفره في دج وغدا او امشي في وقت الغداة  
 وراح او امشي في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى العيس في المصدر  
 ذكر هذه الالفعال الاربعة في البين في مقام التفصيل مني ذكرها  
 في مقام الاجال وكذا الوجه في ذلك انها في المحققات ولذلك لم يذكرها  
 صاحب الفصل وقا صاحب الباب وانما بها اض وعاد وغدا  
 وراح فاقطعها في البين تامة الى عدم الاعتداد بها لانها  
 في المحققات وما زال من زال الى الا من زال يزول فانه تامة وبارح  
 بمغناه من يروح الى زال ومنه الباء رحة اليد المضممة وما شئ  
 ايضا بمغناه وما انفك اي ما انفصل لا استمرار خبرها اي خبر  
 الالفعال السابقة فيسمى اسمها فاعلا تنبها على اسمها في  
 عن حدة في المروحة كما ان خبرها في حدة في المصدر تامة قبله

٢٤٨

اي قبل فاعلا خبرها اي في وقت كين اي يقبله عادة فعني ما زال  
 زيد امرا استمرارا مادة في زمان بلية وصلاحية لا مادة اما  
 ولا لتعامل الاستمرار في النفي ما خود في معالي هذه الالفعال  
 اذا دخلت ادوات النفي عليها انت معاينها نفي النفي  
 ونفي النفي استمرار النبوت واعتبار الصداجية والقبالية  
 معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الالفعال الاربعة اذا زيد بها استمرار  
 النبوت النفي به خوالا دواته عليها الغنى وهو طهر وتقدير  
 كقولهم معا تلتفتوا تذكروا في لا تغتوب فانه لو لم يدخل  
 ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستديم لاستمرار المقصود  
 منها واما التوقيت امر اي تعيين مدة نبوت خبرها  
 لها علما بان جئت تلك المدة طرف الزمان له وذلك  
 لان لفظ ما مصدريه في بعد ما في تاويل المصدر وتقدير  
 الزمان قيل المصدا في كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك  
 في حصول حكم بعينه فائدة تامة والى هذا ان ربك  
 وفيه في واصل التوقيت امر بحد نبوت خبرها لها علما



احتاج الى وجود الكلام مستقلا بالافادة لانه حينئذ مع سمة وخبره  
 طرف والطرف نصيبه غير مستقلا بالافادة مثل اجلس يا زيدا  
 اجلس يا زيدا وادام اجلس يا زيدا لم يرفع يا زيدا  
 يا زيدا لم يرفع يا زيدا لا يرفع يا زيدا فائدة تامة بخلاف الافعال  
 المصدرية بحرف النفي فانها مع سمة واخبارها كلام مستقلا  
 بالافادة بلا حاجة الى وجود كلام ورايا وليس النفي مضمورا بحرف  
 حالا اي في زمان حال مثل ليس زيد قايما اي الان وهذا هو  
 ندره بحرف و قيل هي نفي مضمور بحرف مطقة ولذلك يقيده  
 تارة بزمان حال كما تقول ليس زيد قايما الان وتارة بزمان  
 الماضي كقولك خلق الله سبحانه وتارة بزمان المستقبل كقولك  
 الا يوم ياتيهم ليس وفاعلهم وهذا هو ندره سمي  
 ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على سمة  
 اذ ليس فيها التقديم المضمور عن المرفوع فيها عامله فعلا زيدا  
 يجوز التقديم نفي الضرور في جاني وجوده وعديه فينبغي ان  
 نسر قولنا ما لم يعرض لقتضيه تقديمه عليها كقولكم كان مالك

٢٢٩

او تاخيرها عنها كوصار عدوي صديقي فانه اريد به نفي الضرورة  
 في جانب العدم فقط فينبغي ان يقيده نسر قولنا اذا لم يمنع مانع  
 من التقديم وحينئذ يجوز ان يجوز واجبا كالنار المذكور وهي  
 افعال الناقصة في تقديمها اي تقديم الاجب ربا  
 عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة قسمين يجوز  
 تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راجح وهو احد عشر فعلا  
 لكونها افعالا وجوز تقديم المنصوب عن المرفوع الافعال  
 لتو ثمانية وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو احدى  
 ما في اوله كلمة تامة كانت او مصدرية كما اذا كانت تامة فلا متناع تقديمها في غير  
 فلا متناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وكذا في الحكم النفي عليه لانه يقتضي التضرر  
 خلافا لما بين كيبا بانه يكون في هذا الخلاف واقعا في هذا  
 في جانب العدم جانب الجمهور كما تقتضيه باب المتعاطلة تقدمهم  
 فكان لا محالة منهم ذلك الخلاف في غير ما دام لاء اوت  
 النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادة الثبوت  
 فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في خبر النفي بحسب المعنى



وقسم مختلف فيه لغيره في خلافه في الجوز مع بعضه في القتل  
 ههنا معنى التفاعل المتقاضي لانه في اصل الفعل  
 وهو في القسم المختلف في قوله ليس في الجوز والكوفية وادب السراج  
 والحجاني على انه لا يجوز مرعاة النفس في امتناع تقديم معمول معقول  
 عليه والبصيرة وسيبويه السيرة في الفارس على انه يجوز في  
 سائر فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبطلان الافتقار  
 في حكمه في القسم معارضة ومجادلة وهذا يدفع ما قيل من ان  
 على المصراي جعله ما اوله ما النافية والقسم المختلفة في وقوع  
 التحال فيها من ارباب الافعال المتقاربة ما وضع  
 اي فعل وضع له في الخبر اي لانه على قرب حصوله لنا على وجه  
 منصوب على المصدرية بقدره في اي دنو رجاء بان يكون  
 ذلك له في وجهه في التسليم وطعمه وحصول الخبر له لا بحزبه في نفسه  
 في قوله عسى زيد ان يخرج يدركه على قرب حصوله لزيد بسبب  
 انك ترجو ذلك وتطمع لانك جازم به او وضع له في الخبر  
 وقرب ثبوته للفعل حصوله اي دنو حصوله فيكون اجازة التسليم

بذلك

بذلك الدنو لا تشراف الخبر على حصوله لنا في قوله ذكرك وزيدي  
 ان يخرج يدركه على قرب حصوله لخروج زيد بسبب انك ترجو  
 ذكرك وتطمع لانك جازم به في خروج او خبرك في حصوله  
 او وضع له في الخبر وقرب حصوله لنا على اخذ اية اي دنو  
 اخذ شروع في الخبر فيكون ذلك له بسبب جزم التسليم  
 بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يقضي اليه مطلق في قوله  
 طفق زيد يخرج يدركه على قرب حصوله لخروج زيد بسبب جزم  
 التسليم بشروع في يقضي اليه فالاول ما وضع له في الخبر  
 رجاء عسى في سبويه عسى طمع في المحبوب والاستمتاع  
 في الكره وهو كجويعت ان اموت ومعنى الاستمتاع في خوف  
 وهو غير متصرف حيث لا يحى في المضارع ومجول وامر ونهي  
 الى غير ذلك من الاشياء وانما لا يتصرف في عسى لانه في  
 الطمع والرجاء كالعقل والانتشاة والاغلب في معناه في خوف  
 والخوف لا يتصرف فيها لقول عسى احلستما له عسى ربه  
 ان يخرج وهو لا يجوز بعد تسليم ثم فعل مضارع مقدر بان

انما هو  
 انما هو  
 انما هو



ان استعملوا في قولهم لا يخرج مني شيء  
فان قيل لا يخرج مني شيء  
فان قيل لا يخرج مني شيء  
فان قيل لا يخرج مني شيء

ان استعملوا في قولهم لا يخرج مني شيء  
فان قيل لا يخرج مني شيء  
فان قيل لا يخرج مني شيء  
فان قيل لا يخرج مني شيء

ان استعملوا في قولهم لا يخرج مني شيء  
فان قيل لا يخرج مني شيء  
فان قيل لا يخرج مني شيء  
فان قيل لا يخرج مني شيء

الاستقبالية لقوة بمعنى الترحي الذي هو توقع وجود الفعل  
في الاستقبال في بليسم عسى وانما يخرج في محل نصب ما خبرته  
اي عسى زيد يخرج بعد رخصا انا في جانبك اسم نحو عسى  
حالا زيد يخرج اذ في جانب خبر اي عسى زيد يخرج الوجوب  
صحة في خبر الاسم وعلى هذا عسى ما قصه وقيل المضارع مع ان  
منه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدر المصاحبة  
تكلف وذلك لا بمعنى الاصل فالرب زيد يخرج اي يخرج  
ثم نقل الى انت الطمع فالمصاحبة مع ان وان لم يبق على المفعولة  
في صورة لان فموت بالمفعول الذي كان في صورة الخبر  
فان نصب به بالمفعول عسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل  
في محل الرفع بدلا مما قبله بل استعملوا فيه جالا ثم تفضيلا  
وفي ابيهم الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال  
ابن ابي عمير رضي الله عنه في قوله تعالى وتقول على الاستعجال  
الاخر عسى ان يخرج زيد ما يذكر مرفوع فقط وهو ما كان مضربا  
في الاستعمال الاول فاستغنى عن خبر الاستعمال الاسم على المنسوب والمنسوبة

كما استغنى

لعل

كما استغنى في علمت ان زيد قائم بالمفعول الاخر فاقم مقامها  
فهي في الاستعمال وانما قصه على المرفوع في غير قصد اقامته  
ما قصه فاعلى المرفوع في غير اقامته مقام المرفوع والمضارع في  
خروج زيد فميتة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا  
بانه اسم عسى في يخرج ضمير يعود الى زيد وانما يخرج في محل نصب ما خبرته  
واخر وهو ان يجعل في باب السانع بين عسى ويخرج في زيد  
فانما عمل الاول الاسم كانه اسم عسى وانما يخرج خبر له مقدما عليه  
وانما عمل الثاني كانه اسم عسى ما استمكن فيه ضمير زيد وخبره  
ان يخرج زيد فميتة على هذا من الاحتمالين بقصة ايضا وقيد بحرف  
ان الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبها بالماضي فكأن  
كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك زيد يخرج لا يذكر فيه ان  
عسى الهم الذي اميت فيه يكون وراه فخرج قريب كانه الاصل  
ان يكون وراه فحذف وانه الاستعمال الثاني لعدم منابته  
توكل عسى ان يخرج زيد بتوكل كاد زيد يخرج والماضي اي وضع  
له نحو قوله تعالى وتقول كاد زيد يخرج فتجوز في الخبر لعلمك بترافه



على الحصول للفاعل في الحال فاعله اسم محض كما هو الحال وخبره مضارع  
 ليه راعى قرب حصول الخبر في الحال باعتبار واحد معينه في غير الابدالات  
 على الاستقبال المنال الحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشيها له المعنى  
 كانه يحذف ان خبره تشيها له كجاد قوله قد كاد من طول  
 البلى ان يمتحيا فلما كان لكل واحد منهما بنا بيا لا اخر اعطى لكل منهما  
 حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد وقوامى كاد كالا فاعل  
 اى كى بالافعال في افادة ادوات النفي في مضمونها على التثنية  
 الاصح ما ضيا كان او مستقبلا وقيل اى نفي كاد يكون لادبات  
 مطلقا ما ضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكله تنجى وما كادوا  
 يفعلون فانه المراد اثبات الفعل لا نفيه ليس فذكوبا والاضاع  
 فلتحطية الشعر قول ذى الرثة لم يكدر ريس الهوى من حبت  
 مية يبرح بانه يدل على زوال ريس الهوى وتسيم تحطيتهم  
 ونفس قوله لم يكدر لم اجد فعلا كان نفي كاد لادبات لما حلاوه  
 ولما غير تحطيتهم واجيب بالاول ان قوله وما كادوا يفعلون  
 يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه ولا تنقص غير انتفاء

في وقت

في وقت وشوئية في وقت اخر وفي الثاني فلتحطية بعض النسخا محطى  
 ذى الرثة في تسيم تحطيتهم روى في عقبه انه قال قدم ذوالرثة الكوفة  
 واتخذ من عليه بن سهره فغيره قال عتبه عنه حديث ابن بك  
 فقال احطأ ابن سهره في الكوفة عليه واحطأ ذوالرثة حين غيره  
 انما هو كقولهم لم يكدر بربا انما هو لم يربا وقيل كونه اى النفي على  
 عى كاد وما هو مشتق منه في الثاني لادبات المستقبل كالا فاعل  
 اى كى بالافعال في افادة النفي نفي مضمونه مسكنا في الرورول  
 بقوله وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك بالواب  
 عنه والى عوى النائية بقوله ذى الرثة اذا غير الحجر المحب بين لم يكدر  
 فانه النفي الداخل على كاد والنفي الداخل على كاد لا فاعل  
 ريس الهوى من حبت مية يبرح خيرا راد بالنفي الداخل على كاد  
 انتفاء ريس الهوى من الراح اى الزوال والنفي الداخل على كاد  
 عى كاد والنفي الداخل على كاد لا فاعل وهذا مستمكن لا يثبت  
 مدعاه لمجرد ذلك لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القطع  
 فيه وفي تمسك عيسى بالثالث وضع له خبر وقرب ثبوت







فيما عداهما حتى خير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا  
 ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب في المقام لقتضيهما ان  
 الاحكام هي صفة بهما فلا يقال ما زيد احسن ولا يزيد احسن لانها  
 بعد النظر الى التعجب ما جرى لا المثال فلا يغير كما لا يغير الامت  
 قيل عدم التعجب بتقديم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس  
 لانه تقديم التي يستلزم تأخيرها وكذا ما جيره يستلزم تقديم غيره  
 فلو قلنا ما جدهما كلفى واجيب ان ذكر التأخير كما هو القيد  
 لا تأسيس على انه كل واحد منهما وان لم يفصل عن الآخر بالوجود  
 لكنه يفصل عنه بالقصد فكانه اعقبه القصد ولا يصرف فيها بالواقع  
فصل بين العاين والمفعول نحو ما احسن في الدار زيد واكرم اليوم زيد  
 لاجل انها مجرى لافعال كما سبق واجاز المازي الفصل بالتحرف  
 لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل يعقده واجاز اكثره  
 الفصل حكمه كما ينسب ما كان احسن زيدا ومعناه انه في الماضي  
 حسن وواقع دايما لانه لم يتصل بزما التكلم بكانه دايما قبله  
وما ابتدأ اي مبتدأ على ان يكون المصدغ مفعول او ذو صلة

الامثلة

تقدير

٢٥٤

تقدير المصداق في بعض النسخ وما ابتدأ به ومعناه طاهر مكره بمعنى  
 شئ لا الكارة يناسب التعجب لانه يكون فيا حتمى سببه محسوس  
وما بعد ما اي التبريد ما اخبره باب تتر ابره وانا ب  
 وموصولة اي موصولة عند الاخش والحجر مخذوف اي الذي  
 احسن زيد اي جعله احسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهانية  
 ما بعد ما اخبره باللات راح الرضى وهو قوى ثم حيث المعنى لانه  
 كان جمل حسنة فاستفهم عنه وقد استفادوا استفهام معنى حب  
 نحو وما اذ كان ما يوم الدين وما احسن زيد فافعل صورته  
 امر ومعناه لما فعل فعل معنى صار كما حكم اي صار ذا حكم وبه  
 اي مجرور فاعل لهذا الفعل محسوسه والباء زائدة لازمة الا  
 ان اذ كان المعجب منه ان مع صيتهما نحو احسن ان يقول ان يقول  
 على ما هو القياس فلا ضمير غير في افعلا لانه الناعل احد ليس  
 الا وية اي مجرور منقول عند الاخش لاجل معنى صير  
 عن ان يكون مفعول للفعل للضرورة والباء للتعدية اي جعل اللازم  
 متعديا فافعل صيره ذا احسن والباء زائدة على ان احسن متعديا



بنفسه ويكون همة التبعيد كما خرج فقيها في الفعل ضمير  
 هو فاعله أي حسن انت بزيده أو زيد أي جعله شائعا من نفسه به  
 وقال الفرار وتبعه الخشعي أي أن حسن الركل واحد بان جعل  
 زيدا حشا واني جعله كذا بان يصفه بحسن فكأنه قيل صفته  
 بالحسن كيف نيت فانه فيه باب جهات حسن كلما ان يكون  
 في شخص **فعل المدح والذم** يعني أفعال المسوق عنه  
 الخاء بهذا اللقب وضع أي فعل وضع لانت المدح والذم  
 فلم يكن من له حته أو ذمته منها لا يوضع لانت منها لعدم  
 ومنها فعلا على وزن فاعل من غير وقد اطر في اللغة بنى تميم  
 في فعل أو كان فاء مفتوحة وعينه حلقيا أربع أحدها فاعل  
 لفتح الفاء وكر الغير وهي الفصل والانية فعل بالسكان العين  
 مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة  
 الفاء اتباعا للغير والاكتر في هذه الفعلية عند بني تميم  
 إذا قصد بها المدح والذم وكر الفاء واسكان الغير فاسم  
 وكان عام العرب اتفقوا على لغة بني تميم ونسبها أي شرط

نعم ويس أي يكون الفاعل معروفا باللام للبعد الذي هو لوجه  
 غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر خصوص بعده ويكون في  
 الكلام تفصيل بعد الإجمال ليكون واقع في النفس كونه نعم الرجل  
 زيدا ويكون معناه إلى المعروف بها أي باللام أما بغير واسطة نعم  
 صاحب الرجل زيدا وبواسطة نعم فليس غلام الرجل ونعم وجه من  
 غلام الرجل ويتم جرا ويكون مضمرا ميمرا بكرة منصوبة مفردة  
 أو مضافة إلى كذا ومعرفة لقطعة كونه نعم رجلا أو صار ب  
 جلا وحسب الوجه نيت وتميزها معنى نية منصوب المحل على  
 المحل التمييز منسب منها هي نعم شيئا هي وقا الفرار وأبو  
 هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة بأجمعها في فتحة  
 هي محذوفة لأنها هي مخصوصة أي نعم الذي فعلة هي أي الفتحة  
 وقا ريسوه والك في ما معرفة تامة بمعنى الشيء معناه فتحة هي  
 نعم الشيء هي فاعل الفاعل لكونه معنى ذي اللام وهي مخصوصة  
 وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح والذم ولغة تامة هي  
 الغالب لأنه قد تقدم المخصوص فيقال زيدا نعم الرجل صرح به في



المفتاح وهو المحصور متبداً قبل المحل الواقعة قبله غالب  
 خبره ولم يخرج من المحل الواقعة خبراً في ضمير المتبداً التام لا من تنوع  
 العهد مقامه وخبر متبداً محذوف هو من مثل نعم الرجل زيد فزيد  
 في بدلنا إنا متبداً نعم الرجل مقدماً عليه خبره وإما خبر متبداً  
 محذوف تقديره سؤال فانه لما قيل نعم الرجل وكما قيل نعم  
 فقيل هو زيد فعلى الوجه الأول نعم الرجل زيد حجة واحدة وعلى  
 الوجه الثاني جملتان وسرطمة المحصور يعني سرطمة وقوعه  
 مخصوصاً بمطابقة الفعل أي مطابقة الفعل أي في الخبر حقيقة  
 أو كما ويلا في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه  
 عبارة عن الفاعل في المفعول نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان  
 ونعم الرجال الزيدون وثبت المرأة وثبت المرأة المتدانة  
 وثبت النساء المنذات وكجواز يقال نعم المرأة هند وبئس  
 المرأة هند لانها لا كانا غير متصرفين اشبهما بحرف فلم يجب الحاق  
 العلانية بهما وقوله معاً ليس من مثل التوم الذين كذبوا جواباً عن  
 حيث وقع المحصور منغى الذي كذبوا جمعاً مع فرد الفاعل وهو

المراد بالمتبداً

وهو مثل التوم وشبهه مما لا يطابق الفعل المحصور متبداً ولا تقدير  
 من الزيد كذبوا وكلمة الذين صفة للتوم وحذف المحصور  
 أي ليس من مثل التوم لكنه من مثلهم وقد حذف المحصور أيضاً  
 إذا علم بالقرينة من قوله معاً نعم العبد أي أيوب بقرينة  
 أنه ذلك في قصته وقوله معاً نعم المأهرون أي أيمن وساء  
 من ليس في أفادة الذم والسرابط الاحكام وسها أي فعال  
 المذبح والذم حيث في حبة أي حبة مركب من حب الشيء  
 أو حب إذا صار مجرباً ومنه إذا قال علة انزعاب عن العسل  
 أو لا يغير أي حبة أو إذا جاء عليه فلا يتبع ولا يجمع  
 ولا يؤنث إذا كان المحصور منتهياً أو جمعاً أو مؤنثاً كجها  
 مجر اللام التي لا يغير فيقال حبة الزيدان وحبة  
 الزيدون وحبة هند وبعده أي بعد مخصوصة بغيره وحار  
 عنه وقت مخصوصة في الأفراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبة  
 حلاز يد وحبة زيد رجلاً وحبة رجا زيد وحبة حليم  
 أو أكبر الزيدان وحبة الزيدان حليمين أو أكبرين وحبة امرأة

وهو المحصور متبداً قبل المحل الواقعة قبله غالب خبره ولم يخرج من المحل الواقعة خبراً في ضمير المتبداً التام لا من تنوع العهد مقامه وخبر متبداً محذوف هو من مثل نعم الرجل زيد فزيد في بدلنا إنا متبداً نعم الرجل مقدماً عليه خبره وإما خبر متبداً محذوف تقديره سؤال فانه لما قيل نعم الرجل وكما قيل نعم فقيل هو زيد فعلى الوجه الأول نعم الرجل زيد حجة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وسرطمة المحصور يعني سرطمة وقوعه مخصوصاً بمطابقة الفعل أي مطابقة الفعل أي في الخبر حقيقة أو كما ويلا في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المفعول نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم الرجال الزيدون وثبت المرأة وثبت المرأة المتدانة وثبت النساء المنذات وكجواز يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانها لا كانا غير متصرفين اشبهما بحرف فلم يجب الحاق العلانية بهما وقوله معاً ليس من مثل التوم الذين كذبوا جواباً عن حيث وقع المحصور منغى الذي كذبوا جمعاً مع فرد الفاعل وهو

تقرينه والى صفة الواب



لا يميز هـ منه وجهه امرأة والعامل في التميز والحال في جنة الفعل  
 وذل والحال هو ذال لا زيد لا تميز لا محصور والمخصوص لا محلي الابع  
 تمام المبحر والركوب نعمة فالركوب حاله الناعل للمحصول  
حرف ما دل على معنى في غيره اركلة دلت على معنى حاصل  
 في غيره ما متعلق بنسبة اليه لا يكون مستقلا بالمفردة بحيث  
 لا يصح ان يحكم عليه وبه لا بد له في ذلك الضام انما اليه وبنية  
 اركلة انما يدل على معنى في غيره احتياج في جريته للكلام ركا  
 كانه او غيره الى اسم متعلق بمعناه بالنسبة اليه كحكم البصرة او  
 فصل قد كثر نحو ضرب حروف بحرف ما وضع لا فضا بفعل  
 اي ايصاله فانه معنى لا فضا الوصول ولما قدى بالاسماء معناه  
 الايصال او معناه ارفع الفعل وهو كل شيء استعمل في  
 الفعل كسمى الفاعل والمفعول والصفة منه والمصدر والطرف  
 والحار مع الجور وغير ذلك الى ما يليه سواد كانه اسم صري  
 مثل مررت بزيد وانا ما راو كانه في تاويل الاسم كثر معناه  
 وضاق عليهم الاض بما حبت اي برحبها وسميت هذه

لا يميز  
هـ

هذه الحروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفاعل او معناه الى الملية  
 اولها تميز ما يليه بحرف وهي اي حرف الجر والى وحتى  
 وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها ليس لها حاشية تعبر  
 عنها والباء واللام ذكرهما باسمهما لوجودهما وكذلك ذكر  
 الواو والياء والحاء باسميها حيث وجدت تحدا ما تسمى  
 ورب وواو والراء والتي لقد رعد رب وفي عدا  
 بر حرف الجر مح وو والقسم وباء و ويا و و عن وعن  
 والكاف ومنذ ومنذ وحلا وعدا وحافا العشرة الاول  
 لا يكون الا حرفا ونحو التي يليها يكون حرفا واسما والشدائد  
 البرق يكون حرفا وفلا فمن لا بد اي لا بد الغاية  
 والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لا سم الجوز على الكل اذ لا معنى  
 لا بد النهاية وقيل كثيرا ما يطلون الغاية ويريدون بها  
 العرض والمقصود فالمراد بها الفعل لا نه عرض الفاعل ومقصوده  
 وهذا لا بد اما ان كان المحرك هو مرت من البصرة او من الزمان صحت  
 في يوم الجمعة وعادته من لا بد اصح يراد الي او ما يفيد فايها

نهاية



في مقابلتها فحسرت من البصرة الى الكوفة فوعدوا بالمشي الى ارضهم  
 لان معنى عودها اليه والتبنيين ما تجر عطف على الابتداء  
 اي وبكى من التبيين ايضا لانها المقصود من امرهم وعلامة  
 صحته وضع الموصول في موضع مثل فاحسن الرجب في الاوتار فاحسن  
 لو قلت فاحسن الرجب الزير هو الركن استقام المعنى والتعويض  
 اروقده في التبعيض وعلامة وضع بعض كانه اخذت من الدرهم  
 اربعين الدرهم واربعة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع  
 للنجرة وزادتها لا يكون الا في غير الحكم الموجب نحو ما جازي  
 من احد وهاجك من احد خلافا للكونين والاش فاهم كوزون  
 زبادتها في المرحب ايضا مستلزم ليقولهم قد كان من مطر فاجاب  
 بما استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وموار على الحكاية كان فاما  
 قال بل كان من مطر فاجابانه قد كان من مطر والى لانتها الالتهام  
 في هذه المعنى مقابلة من سواد كان في المكان كخرجت الى  
 السوق والزمان كوالتمو الصيم الى النيل وغيرها كوقلي  
 اليك فانه قلب المحاطب منته اليه باعتبار النون والميل

هذه ما تروى منه زبادة في الكلام  
 رجب من اول الكوفة للتبعيض  
 والتبنيين اي وقد كان بعض  
 ونحو من مطر او هو او دخل على  
 ان قال قال بل كان من مطر  
 جازي فانه قد كان من مطر

٢٥٧

ومضى مع قلدا كقولهم ولا تأكلوا أموالكم الى أموالكم وحتى  
 كذلك اي مثل الى في كونها لانتها الغاء وبعض مع كثير  
 اولم كتبت كونها مع بعض تشبها بالي كما كتبت في كونها  
 الغاية به لتفاوت الوقع بينهما بالعتة والكثرة ويخص  
 اي حتى بالظاهر بالاسم الظاهر فلا يحتاج لانتها  
 لودحت على الضمير لا لتبس الضمير المحرور بالمضروب كجواز  
 وقوعها بعد ما خلا فاعلمير فانه جوز دخوله على الضمير  
 بما وقع في بعض اشعار العرب سبيل الندرة والجمهور  
 يحكونه سند وذه فلا يجوزونه قياسا وفي الطرفية اي الطرفية  
 مدخوله لشي حقيقة كوالما في الكوز او مجاز كوالنجاه في  
 الصدق ومضى على قلدا كقولهم ولا تأكلوا أموالكم الى أموالكم  
 النخل اي على جذوع النخل والب لالصالق ارفادة  
 لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى في مررت بزيد فان  
 الب فيه بغير لصوق بوزن بريد اي مكان يقرب منه  
 والاستعانة اي الاستعانة النخل في صدق الفعل عنه مجرور



نحو كسبت القلم والمصاحبة كواشترت الفرس سرجه اي مع سرجه  
 فمعناه مصاحبة السرج وكسرت له مع الفرس في الاشتراك ولا يلزم ان  
 يكون السرج حال اشتراك الفرس لصياغة فالاصاق يستلزم المصاحبة  
 ثم غير عكس واللف بانه اي لا فائدة وقوع مجزوء في مقابلة شيء اخر  
 نحو بعثت هذا بذاك والتعديته اي جعل اللازم متقدما بضمته  
 منفعة التصدير حال الالف على فاعله فانه معنى ذهب صدور  
 الالف باب عنه ومنه ذهب بريد صيرته ذاهبا والتعديته  
 بهذه المنفعة محققة بالالف واما التعديته بمعنى الايضاح فمعنى الغفل  
 الى معوله بوساطة حرف الجر وحذف الحارة كلها فيها سواء الاختصاص  
 لها بحرف دون حرف والطريقة كوجبت بالمسح اي في المسح  
 وراية في الخمر في الاستفهام بدل لا ملحقا نحو ما زيد بقاءه ونسعى  
 نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد براكب فهي تراوغة في الخمر في هذا  
 الصور في ساو في غيره از غير الخمر الواقع في الاستفهام والنسعى  
 سماعا سواء لم يكن خبر نحو حبسك زيدا وكفى بالله شهيدا  
 والتعديته او كان خبرا وكفى في الاستفهام والنسعى نحو حبسك زيدا

واللام للاختصاص ملكته نحو المال زيدا وبها ملكته نحو الخيل للفرس و  
 التعليل اربا عدة شيء ذهابا نحو ضربت لتاديب او حاربا  
 نحو حجت لحاقتك ومعنى غرض مع التمر نحو قاتلت لزيد  
 انه لم يقبل البشري قلب عنه وراية كجودف لم  
 اي ورد فلم ومعنى الواو الى القسم للتعجب نحو لا يؤخر  
 واما يستعمل في الامر العظيم فلا يقال له لقد طار الذئب  
 ورب لتعليل اي لانت التعليل والله اوجب  
 لما صد الكلام كونه لانت الكثير مختصة بذكره  
 لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة بتحقيق التعليل  
 الذي مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار خصا اقل  
 مما لم يوصف واشترط كونها موصوفة انما هو على  
 المذهب الاصح وهذا مذهب على ومن وافقه وقيل  
 لا يجب ذلك والتجاء عند المع الوجوب وهذا  
 الذي ذكره التعليل اصلا ثم يتعمد في معنى الكثرة  
 كالحقيقة وفي التعليل في مجاز المحتاج الى القرينة

باب  
 الكلام في  
 ما يجب له



وتعني اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض  
لانها لتتقيل التحق ولا يتصور ذلك في الماضي نحو رب جل  
كريم لقينه اورب رجل كريم لم يفارقه محذوف اي ذلك  
الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القارين  
نحو رب رجل كريم لقينه وقد تدخل اي رب على مضميهم  
لام جمع له ميم مكره مضمومة على التيميز والصيغة مفردة وان  
كان الميم متساويا وحجوا مذكروا وان كان الميم مؤنثا نحو رب  
رجلا او جليلة او جالا او امراة او امرأتين او نساء  
فلا تكون في كل واحدة التيميز في الافراد والتثنية  
والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربها رجلين  
وربهم رجالا وربها امراة وربها امرأتين وربتهن  
ن وليحقها اي رب ما الكاف المانعة عن الفعل  
فتدخل بعد كوف على نحل نحو ربما يور الذين كفروا  
وقد يكون زائدة فدخل الاسم ويجزى نحو ربما ضربه  
يسف صيقل ووايا اي واورب في حكمها تدخل على مكره

موصوفه مثل بلده ليس لها انيس الا اليغا فروع العرش  
وهذه الواو للعطف كسيمونه وليست بجارة في  
لم يكن في اول الكلام فلكونها للعطف ظاهر وان كانت  
في اوله فيقد رله معطوف عليه وعن اللوفين انهما  
حرف عطف ثم صارت رقامة تقام رب جارة بنفسها  
ليصور ربها بمعنى رفا يقدر وانه معطوف فلا بد من تعسف  
وواو القسم لما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم  
فقد يقال قسمت واسمه وذلك لكثرة استعمالها في القسم  
فهي كثر استعمالا لانه اصدا اعني الباء لغير السؤل بمعنى يستعمل  
الواو في السؤل فلا يقال واسم خير في كما يقال واسم خير لي حقا  
لما او غير رتبة الباء محضة لئلا يراد بها الواو محضة بالاسم  
الذي هو سرادكا الاسم الذي يرسم اسمه وغيره فلا يقال وك  
لا نقع بشدا بل يقال واسم او ورب الكعبة وذلك لاختصاص  
ايضا كط رتبة غير رتبة اصل وهو الباء تخصيصه بالقيمين  
وحصل الباء لاصالة والتا مشددا اي مثل الواو في اشتراطها



مخدوف الفعل وكونها غير السؤل محطه اسم السؤل في الاسماء الطاهرة  
 حطاً لم يثبتها غير مرتبة اصلها الزهراء وخصصها ببعض المظهر  
 وخص منه ما هو صريح بالقسم وخصصه الله تعالى والباقي منها  
 الزهراء والثاني في جميع ما ذكره مخدوف الفعل وكونها  
 غير السؤل والدخول في المظهر مطلقاً او على اسم الله فيه فهي  
 كما يكون عند الفعل كونه عند ذكره نحو بالقسم بالله كما  
 في غير السؤل كونه السؤل ايضاً نحو بالله لا فعلين والله لا حسن  
 وكما يخر عن المظهر في المظهر كونه بالله لا فعلين وفي الدعاء  
 عن المظهر لا يحسن اسم الله خاصة نحو يا رحمن فعلين بكلاً فيها  
 فانها مختصة ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بها جميع  
 جميع ذكر الامور المختصة لا الاحتصاص فلا يرد انه لا يقع التيقار  
 البتة يوجد مع اختصاصه بغيره في المكان الثاني ويستحق اي كانه  
القسم الذي في غير السؤل باللام وان حروف النفي ما ولا فاللام  
 في الموجبة اسمية نحو والله لا تقوم او فعلية نحو والله لا فعلين  
 وان فيها اربعة الاسمية نحو والله ان زيد القاييم وما دلت على

اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد قاييم ولا تقوم  
 زيد وقد مخدوف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى ذلك  
 تفقوا ان ذكر يوسف اي لا تفقوا واما قسم السؤل  
 فلا تبلغ الا بما فيه معنى الطلب نحو يا الله خبرني بالله  
 بل قام زيد وقد جوابه اي جواب القسم اذا اعترض  
 اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب  
 القسم او لقده اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه  
 نحو زيد والله قاييم وزيد قاييم والله لا استغنياء  
 عن الجواب وباتين الصورتين لوجود ما يد عليه والجملة  
 المذكورة وان كانت جواباً للقسم بحسب المعنى  
 لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب  
 ولهذا لا يجب فيها علته جواب القسم وعن المجاورة  
 اي المجاورة تسمى وتقدم غير تسمى اخر وذكر ان يذواله  
 عن الشيء الثاني ووصوله الى ثالث كور ميتهم  
 عن القوس الى الصبيد او بالوصول وحده كواخذت



عنه العلم او بالروال وحيث كواقت عنه الدين وعنه  
 للاستعلاء لاى استعلاء شى على كوزيد على السلم وعليه دين وقد كونا  
 اخرج على اسمين لعدم ذلك بدحوام عليها كونه عن ميني اى  
 من جانب ميني ومن عليه انهم فوقه والكاف تشبيه كوزيد كالا  
 وراية كولي كشي او التقدير ليس له على بعض الوجود  
 قد يكون اى الكاف بما معنى النسل كوضوح كابر و المنهم اى  
 على سنان البرد الذيب الكافية وخص اى الكاف بالظاهر  
 اى بالاسم الظاهر عند التجرد فلا يقال له استغناء عنه  
 بمشيل وكوه وقد خيل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت  
 خلافا لمبروفانه اجاز ذلك ملحقا نظر الى ما جاني بعض شعاعهم  
 ومنه ومنه زمان الماضي او الحاضر فيها لا ابتداء في الزمان  
 الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الك فامراد ان مبتدئ زمان  
 الفعل المنبث والمنفص هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد  
 بهما لا جميعه كما اذا قلنا فرقت في البلدة سنة كه اوامرات  
 فلانام سنة كذا بشرط ان يكون في السنة ماضية لا تكون فيها

في البلدة ولا راس قضاة

فان معناه ان مبتدئ فرت او عدم روتى كانه هذه السنة و  
 المبتدئ الى الان والطريقة عطف على المبتدئ الرويها للطريقة  
 في غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر الذي عبرة حاض  
 وان مضى بعضه يعني لا اريد بهما الزمان الذي اعتر حاضرا لم يرد  
 ان جميع زمني الفعل هو ذلك الفصل الزمان الحاضر كوما رايته مدتها  
 ومنه يومنا ارجيع زمانا متعاد روتى هو هذا الشهر واليوم  
 الحاضر عند لانها لم يتقضا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى  
 ما و ايها فكيف يصح اعتبار بهما مبتدئ الزمان الفعل  
 فالمتا لا للسلطان المذكور ان كلاهما للطريقة ويمكن  
 ان يجعل الاول متا لا ابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر  
 لكن يتقيد برار رايته مدد خول الشهرنا وها وعدو خلا  
 للاستعناء اى لا تشاء ما بعد ما عاقبا فاذا جرت  
 بهما ما بعد ما تكون حروفا جارة وهذا الاعتبار ذكرت  
 ههنا كوجاه في الترم كوزيد وعدا زيدا واذا نصت كونه  
 يكون افعالا

وخللا زيدا

الحروف في المبتدئ لفعل



اما لفظا فلا نقسمها كالنوع الى السداني والرباعي والسداسي ولما  
 عن الفتح وانما معنى فلان معانيها معاني الالفاظ مثل الكدت  
 ونسبت واستدركت وتميت وترجيت وكان المناسبات  
 ان يعبر عنها بالاحر النسبة على صيغة جمع القلة كونها تامة لكنهم  
 لما جبروا واغلبوا بحارته والعاطفة منها بصيغة جمع الكثرة لم يحسنوا  
 تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل صيغة جمع القلة والكثرة  
 وفي الاخر عن انما اذا الخطت مع فروعها لم يسهل تخفيف  
 نوناتها ولما تتبع مبلغ الكثرة وهي ان وان وكان ولكن  
 وليت وعلما اخر بها لكونها ثلاثا بخلاف الربعة السبعة  
 انما هي لهذه الحروف والكلام وجوب اليعين في اول الامر ان اسم  
 نواقم الكلام اذ كل منها يدرك في منه فالكلام المذكور المشتمل  
 على التثنية والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة  
 فهي بعكسها اي يعكس بها عن حرف المصا بال ليقظة الصدارة  
 لانها مع سمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشي اخر  
 حتى يتم كلاما وحيد لو وقعت الصدارة اشبهت بان يكون

صورة الحاتمة وانما حملنا العكس على اقتضا عدم الصدارة لا على عدم  
 اقتضا الصدارة لا يجوز الاستثناء كحرف في ذلك ويحتمل اي هذه  
 الحروف بالالكاف فتتغير تغير هذه الحروف في العمل مكانها ما الكاف  
 عن الفصح ارس على الفصح للتعامل انما زيد قائم وقد تقرر عن غير  
 الفصح كما وقع لبعض انصارهم وقد حل من الحروف اي حين  
 انما لمحمدا ما عمل الالفاظ لانه ما الكاف اخرجهما من العمل فلا يزم  
 ان يكون به خولها صا كما لتعمل في الكسرة لا لتغير لجله ولا يخرجها  
 غير كونها جملة فاذا قلت ان زيد قائم اذت ما اذت  
 بمثل زيد قائم مع زيادة التأكيد وانما المفتوحة مع جملة  
 اير مع سمها وخبرها ساءا جملة باعتبار ما كانت عليه قبل  
 دخولها في حكم المفرد ونزولها من اجل الفرق المذكور وجب  
 في موضع الجمل اي في موضع لقيض الجمل ووجب الفتح في موضع  
 المفرد اي في موضع لقيض المفرد فكسرت ان ابتداء اي في  
 ابتداء الكلام لكونه في موضع جملة كوان زيد قائم وكسرت  
 ايضا بعد القول لما شق منه لا يتناول القول لا يكون الاجملة



نحو قال ان عمرو قائم وكثر ايضا بعد الموصول لا حتى الموصول  
 لا كونه لا جملة نحو جاني الذي انما اياه قائم او تحت ان حال كونها  
 مع جملتها فاعلة نحو نفعني ان زيد قائم لوجوب كونه الفاعل مفردا  
 وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيد تاجر لوجوب  
 كونه المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو انجني  
 انتم رايت عالم لوجوب كونه الفاعل اليه مفردا وقالوا لولا انك  
 بفتح الفرة بعد لولا الامتناعية لانه اي بعد لولا الامتناعية  
مبتدأ وكونه مبتدأ مفرد واجب كقولك انك منطلق نطقك  
 وكذلك بعد لولا التخيضية لانها مع اسمها وخبرها بعد ما  
 معمول للفعل الواجب دخول لولا التخيضية عليه لولا اني  
 معاد لك زعمت اني لولا زعمت اني معاد لك ولولا  
 انك ضربتني صدر منك وكذلك قالوا لولا انك بفتح الفرة  
 لانه اي ما بعد لولا فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون  
 مفردا نحو لولا انك قائم اي لو وقع قيامك فارجع  
 في موضع التقدير ان تقدير المفرد تقدير بجملة جازا لان

مفعولة نحو كرهت ان زيدا  
 تاجر لوجوب كونه الفاعل  
 مفردا وحال كونها مع  
 جملتها مفعولة  
 انك قال لوجوب  
 المبتدأ مفردا وحال  
 كونها مع جملتها

٢٥٢

الفتح ولكن في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا  
 واكثر على تقدير جعلها مع اسمها جملة مثل كرهتني قال كرهته فاقع  
 بعد الفاعل لانه فاعل المراءاة كرهتني فانه كرهته وجب لانه  
 وقعت في موضع محله وان المراءاة كرهتني فخر او في كرهته وكرهتي  
 ثابت له وجب لانه وقعت في موضع المفرد لانها مبتدأ  
 او خبر مبتدأ مثل قول الشاعر اذا نعت القفا واللبازم فيها  
 وقعت بعد النفاضة فخر فيها كرهتني على اسمها وخبرها  
 جملة وقعت بعد النفاضة والفتح على اسمها مع اسمها وخبرها  
 اي اذا عبه وفيه التقفا واللبازم ثابتة وتام البيت كنت  
 اري زيدا كما قيل سيد اذا نعت القفا واللبازم قوله  
 اري على صيغة المحو لمعنى اظن وزيدا مفعول الثاني وسيدا  
 مفعول الثالث وكما قيل موعظة ومعنى كونه عبه التقفا واللبازم  
 انه ليمحى كرم تقفا ولما زيدا رمتا انما كل اليعظم قفاه ولما زيدا  
 والله مستان عطاء نائيا في المحبة تحت الاذنين جميعا  
 بارادة ما فوق الواحد وبارادتهما مع حو اليهما تقيبا وبه

حجتها



ما يحذف على اذا انه عبد القفا والهازم من عبد القفا مثل  
 شيهه وما وجد ذلك في غير النسخ فمن قبله تبا به قولهم ادر  
 ما قولنا في احمد الله فان جعلت موصولة وموصوفة كان حال المعنى  
 اول متولا في تعيين الكسرة لانه اول المتولات الى احمد الله المعنى  
 المصدر فان المعنى المصدر افعى لوجه قور فاص وليس حال المتولات  
 وان جعلت موصوفة كان حال المعنى اول اقوال في تعيين النسخ  
 لانه اول اقوال المعنى المصدر الذي هو معنى ان المنقولة مع جملتها  
 لا ما هو من حسن المتول ولذلك اى لا جاز ان الكسرة لا تغير معنى  
 بحمله كان اسمها المنصرف في محل الرفع لانها في حكم الرفع اذ فائدة  
 لتأكيد فاعل العطف على اسم ان المذكورة موصوفة في محل الرفع  
 سواء كانت المكسرة مكسورة لفظا وكما بالرفع مان نحو المنقولة  
 في حكم المكسرة كما اذا وقعت بعد الرفع مثل ان زيد اقام وعمرو  
 وعملت ان زيد اقام وعمرو فان هذا المثال وان كان متفرقة  
 لفظا في كسرة حكمها بان يكون مع عملت فبها وبها بحكمة فصح  
 ان يرفع المعطوف على اسم جملة دون ان المنقولة فانه

لم يحذف العطف على محل اسم الرفع فانه لما غيرت معنى الجملة فصح فرض  
 عند ما ويستلزم في العطف على اسم ان المذكورة بالرفع معنى الخبر  
 اى ذكر خبر ما قبل المعطوف لفظا مثل ان زيد اقام وعمرو  
 والتقيد بمثل ان زيد وعمرو قائم لانه لم يبق قبل اللفظ  
 ولا تقيد بالزم اجتماع العاملين على اعراب مثل ان زيد  
 وعمرو ذاهبا فانه لا شك ان ذاهبا خبر كل واحد المعطوف  
 والمعطوف عليه في حيث انه خبر علم ان يكون العامل في رفعه  
 او في حيث انه خبر المعطوف على اسم كونه العامل في رفعه لا تبا  
 فلو لم اجتماع العاملين اعني والابتداء على رفعه وهو باطل  
 خلا للكتبيين فانهم لا يثبتون في صحة هذا العطف معنى الخبر  
 فانه ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان  
 قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد  
 ولا ان المذكورة كونه علم ان يبين في جوار العطف على محل قبل  
 الخبر عنه كخبره فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبا كما ان  
 لا يجوز ان زيد وعمرو ذاهبا فانه المحذور المذكور لا يشترك بينهما



حدا فالبه وذلك في فانها بجواز في مثل انك وزيد وايه  
العطف على محل اسم ان بلا مضي لنحو فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه  
بواسطه بناء يه فكان لما لم يعمل فيه فلا يزم الحذف والمذكور في  
بجوار العطف على محل اسمه كذلك ان مثل ان لانه لا يغير مفعله  
عما كانت عليه قبل دخوله فانه مغناه الاستدراك والثبوت  
المفعول الاول لانه لا يأتي فيه التاكيد فجواز اعتبار محل اسمه وعطف  
منه عليه بالرفع مثل ان الحجوة كانت لم خرج زيد وكن عمرو  
حارج وكبر ولا بجواز في باب الحروف المشبهة بالنقل العطف  
على محل اسمها لعدم تبادل المعنى الاول فلا يغير محل اسمها وايض  
كذلك ارجل ان الكسرة تغير معنى الحكمة والمفتوحة تغير  
دخلت اللام التي هي تاكيد معنى الحكمة مع الكسرة التي هي ايضا  
لذلك التاكيد دونها اردو المفتوحة لكونها معنى المفرد فلا يجمع  
معها ما هو تاكيد معنى الحكمة على نحو متفق بدخلت اللام  
مع الكسرة على نحو بجواز زيد القيام او دخلت على الاسم  
اي على اسمها اذا انضم بين الاسم وبينها الرب الدار

١٥١

زيد او دخلت على ما رفع بينها اي بين اسمها وبجواز ان زيد القيام  
لكن القيام دخول اللام بنه الصورة لان فيها علا بزم توالي  
عزفي التاكيد والابتداء يعني ان المسوق واللام وهم كره ذلك  
واحقار وتقديم ان دونه اللام ترجيح للمعاني ليس بجواز  
ودخول اللام في لكن على اسمها او بجواز ادخل بينها ضعيف  
لانها وان لم يغير معنى الحكمة لان القيام مثل في معناه الذي هو  
التاكيد وقد جامع ضعفه في قول الاعراب ولكن من جانب  
لعمري وكيف ان الحجوة لنقل الشديد وكثرة الاستدراك في قيد بها  
بعد التخفيف اللام وخ بجواز الاعراب اي بجواز اعلمها وهو القلب  
لنحو بعض وجوه من بها مع النقل كفتح الاخر وكونها في  
نحو اخر بجواز اعمالها على ما هو الاول ولم يذكر ههنا القيام واللام  
على كل التقديم لان ما في الالفاظ تلتزم بين الحذف والنفي  
في مثل ان زيد قيام وان زيد قيام واما في الاعمال فلا طرا الاول  
ولا يكثر ان الاسماء لا يظهر فيه اعراب لغوي لكن اعراب تقدير بها  
او لكونه مبنيا وهذا لان ههنا سبب يؤيد وساير النحو فانهم قالوا



عن الأعمال لا يزعمه اللام كحصول الفرق بالعمل ويجوز دخول  
الحففة على فعله فعل المبتدأ الزم في الفعل التي انزلها داخل المبتدأ  
والجواب غير متساويان وظنوا خاتما لا لانه لا يدخلها عليهما فان  
ذلك انما ان لا يغوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر  
رعاية الال حسب ما كان كقولهم انما انت بكبير وان لطناك  
لمن الجاذبة فلا يكون في التعميم التعميم الدخول وعدم تخصيصه ودخل  
المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه كقوله  
خالق البصر من تخير دخولها على غير واحد ما تمكين بقول  
ان اعز بالله ربك ان قدرت لعل وجبت عليك  
عقوبة العتد وهو ذو البصيرين وحففت المفتوحة كالمسورة  
فيعمل عن التخفيف على سبيل الوجوب في صيرت ان قد  
والبيت في تقديره ان من انما به المفتوحة بالفعل اكثر من  
ت منه المكسرة كما سبق واعمال بعد كنهها في سعة الكلام  
و ان فتح كقولهم وانما فلا لما يتوفيهما واعمال المفتوحة  
بعد كنهها لم تنع في سعة الكلام ويترجم منه حسب الطرح ترجيح الالف

التخفيف

عن الالف

٢٤٦

على الاقوى وذلك غير جائز فقد رواه الضمير حتى يكون  
الما المفتوحة بعد كنهها ولحملة المفتوحة لضمير في محبة  
لها فيكون عاما في المبتدأ والخبر كما في الالف في لا يزال  
عاما محلا المكسرة في نفا قد يكون عاما وقد لا يكون والعمل  
في الالف هو وانما كان اقوى من العمل في المقدار لكن دوام العمل  
في المقدار بما دام في الطاهر في وقت دوام وقت فلا يترجم  
ترجيح الاصغرى الاقوى فقد خارا المفتوحة على محل الصاحبة  
لان جوهر مفتوحة لضمير مطلقا سواء كانت اسماء فعليه  
وداخلها فعلا على المبتدأ والخبر غير داخل وسه اعمالها  
اي اعمال المفتوحة في غير اى ضميرين لكنه قد على بعض الالف  
اعمالها في الضمير في السعة كقولهم اظن انك قائم وصبت  
انما اهرب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة  
فما زلت في الضمير فقط قالوا انك في يوم الرجا لنتي  
واظنك لم تجزوا انت صديق ويدعى المفتوحة الحففة  
حالا كونها معدومة مع لفعل اي الفعل المصغر محلا غير المتصرف



مثل ان ليس لان في الاسمي وان عسى ان يكون قد قرب السين من ك  
 ان يكون منكم مريض او سرف كقولك عروا علم المريض  
 ان سوياتي كل ما قد راو قد نحو ليعلم ان قد بلغوا رسالات ربهم  
 وزودهم هذه السنة من الجففة وبين ان المصدرية النصبية والكونية  
 في النون المحذوف وحرف النفي نحو لا يروى ان يرجع اليهم ليس  
 لزود حرف النفي لا يكون كالعرض في النون المحذوف فانه لا يحصل مجز  
 الفرق بين المحففة والمصدرية فانه يجمع كل منهما حيث  
 المعنى لانه ان عني الاستقبال فهي المحففة والافى المصدرية  
 الصفة وليكون كالعرض في النون المحذوف فانه لا يحصل مجز الفرق بين  
 المحففة والمصدرية فانه يجمع كل منهما فان رزق منها حيث  
 المعنى لانه ان عني الاستقبال فهي المحففة والافى المصدرية  
 واما حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفص منصرفا فهي المصدرية  
 والافى المحففة وكان تشبيه لانه في حرف براسة على الصحيح  
 حملا على احوالها ولان الال عدم تركيب وقد قيل انها مكية  
 في الكاف وان الكسرة وحصل كل زيد الاسد ان زيد الكاسد

٢٥١

قدمت الكاف ليعلم ان التشبيه اول الامر وفتحت الهرة الكاف  
 في الال حارة وان حرجت علم تجارة والحارة اما خيل على المقود  
 فراع الصورة وفتحوا وان كان المعنى على الهرة وكحف ان كان  
 فتلقى في العمل على الاستعمال الافصح كوجه ان السابعة القوت  
 فتحه الاخر كقول الشاعر ونحمر من النور كان نريا في حقان  
 وان اعلمنا كان ندييه حقان لكنه على الاستعمال لغير الافصح  
 لما عرفت واذ لم تعلم النفا فبينما ضمير في مقدر عندهم  
 كما في المحففة وكوز ان تيا لغير مقدر بعد بالضمير لعدم الرأ  
 اليه كما كان في المحففة ولكن وهي عن البصري معرفة وقال  
 الكوفية هي مركبة من لا وان الكسرة المصدرية بالكاف لايدة  
 واسمها لا كاف فتنت كسرة الهرة الى الكاف وحذفت الهرة  
 فكلمة لا يفيد ان ما بعد ليس كل قبلا بل هو مخالف له نفي  
 وانباتا وكلمة ان لا تحقق مضمونا ما بعد بالاستدراك  
 ومعنى الاستدراك دفع توهم تولد من التقدم فاذا قلت حاني  
 زيد فكانه توهم ان عمر ايضا جاك لما بينهما مبالغة فرفعت ذلك

في سبب كسب من تحف السيد  
 سيد رشيد رشتي ادرشاد رشاد



الوهم بتوكل كمن عملا كمن يتوسط أي كمن يكتفي بغير  
 نية وإنشائها من غير ارتقاء معنوي أو الفروير هو المعنوي بهذا  
 اقتصر عليه واللفظ قد يكون نحو جاي زيد كمن عملا كمن وقد لا يكون  
 كزيد حاضر كمن عرا غائب وكحفظ أي كمن قلعي غير العمل  
 نحو جرحه غائب به وإنهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت  
 مجرى اختلاف أن والحققتين فإنه ليس لهما ما اجرنا عليه في  
 بعض النسخ على الأثر فكانه شارة إلى جاء عن يونس والاحتماس  
 أنه كوز أعمالها قيا على أخواتها المحففة وقال السراج الرضي  
 دلالة شاهد وكجز معهما منه ومحففة الواد وهي ما بالحلف  
 المحمودة على المحلة والاعترضينة وجعل السراج الرضي الأخير أظهر  
 وليت لفتني لانت في فيه خلع المكن كوكست زيد قايما  
 وعلى المستحل كوكست باب يعود لوما وأجاز الفراء ليت زيد  
 قايما بنصب المعول لينا على أن ليت لفتني على أنه قيل لفتني زيد قايما  
 ارتناه كايما على صفة القيام فإخراجه منصرفا على المعنوية  
 مع ليت وأجاز الكسائي نصب الخبر الثاني متبعا ركاه وتمسكها

٢٧٧

قوله ليت أي ليت يوم الصبي رواجيا فالفراء يقولون معناه  
 ليتني يوم الصبي رواجيا والكسائي أي اتعول أي ليت أيام  
 الصبي كانت رواجيا والمحققون على أن رواجيا منصوب على أنه  
 حال الصبي المتكلم في خبره بالتحذير أي ليت أيام الصبي ليت  
 كايما حال كونها راجحة ولعل لفتني لانت ولا يدخل على تحيل  
 ومعناه توقع امرجوا ومخوف كونه لك لعلمك تفوقه ولعل السراج  
 والغالب هو لا وأوليت تحيرها أي لكلمة لعل كما حاذى النعمة  
 العقلية وانت البر في ذلك وداع دعائهم مجيء الذي  
 فلم يستجبه عند ذلك محجب ففتت ادع أخرى وأدع الصوت  
 دعوة لعل إلى المغفار منك قريب واجب عنه بأنه كمن  
 أنه يجوز على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني أنه وقع مجورا  
 في موضع آخر فالتعريف على ما كان عليه أو كانا منه ذلك الرجل  
 مالى المعوار بالياء فيجب أن يحكى في الأحوال الست بالياء ولعل المراد  
 المصنف ذكره بالتأويل أنه هذا ليست كمن أنه يجوز في قيل هذه  
 النعمة أنه فلا حاجة إلى التأويل بعد ما جزم لوجود الجواز فيه



**حروف العاطفة** العطف في اللغة لا ماله ولا كانت مدحود  
 تميز المعطوف الى المعطوف سميت عاطفة وهي الواو والفاء  
 ونحو حتى واو واما بكسرة الفزة ولام ولا وبل ولكن وعند  
 بضم الهمزة منها وعند الاكثر ان يابعد بها عطف  
 بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخواني الى ان يابعد بها مفرد كـ  
 جاني زيد بل عمرو وما جاني زيد بل عمرو وليست منها لا بعد  
 بل عطف ما قبلها وبدر العطف واما غير فصيح واما معها فصيح  
 مفرد في كلا مع لانها مضمومة لتدرك مثل بد العطف فالاربعة  
 الا ولجميع نعم ان يكون مطلقا او مع قريب ورد النجاة يجمع  
 ههنا ان لا يكون لاحد شيئا او الاشياء كانت او واما  
 وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف اليه في الفعل في زمان  
 او مكان فتوكلت جاني زيد وعمرو واو عمرو ونحو عمرو اي حصل  
 الفعل في كليهما لان واحد هما وذا الاخر فالواو يجمع مطلقا  
 لا ترتيب فيها لقوله لا ترتيب فيها بيان لا طلاقا فيها الى ترتيب  
 فيها بين المعطوف والمعطوف عليه معنى انه لا يفهم به الترتيب

منها

منها وجودا وعدما والفاء للترتيب التام مع الترتيب غير مطلق  
 ونحو منها ارسل الفاء في مطلق الترتيب معروية بهمة حتى  
 منها ارسل ثم في الترتيب بهمة غير ان المعلقة في حتى اقل منها  
 في ثم فهي متوسط بين الفاء التي لا يمتد فيها وبين ثم  
 للمعلقة ومعطوفها الرمعطوف حتى كحاشيته وضعها جرة  
 قوي او ضعيف حيث انه قوي او ضعيف مستوعبة اي  
 مستوعبة معطوفها ليسف الرعطف بها قوة في المعطوف  
 او وضعها فيه اريد اعني حتى تتميز بجزء بالتوة والضعف  
 غير الظرف فصار كانه غيره فصيح لا يجعل غاية في وانها للفعل  
 المتعلق بالظرف والانتها الفعل اليه على شموله جميع اجزاء  
 الظرف كومات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى لثاة  
 والفرق بين ثم وحتى بعكسهما الترتيب مع المعلقة  
 ثم وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف حتى جزءا من  
 مستوعبة والاشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المعلقة المعبرة  
 في ثم انما هي بحسب الخارج كوجاني زيد ثم عمرو وفي حتى



حسب الذين فانه المناسبات الذين ان يتعلق الموت او لا  
 بغير الانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الحاج في انساب  
 الناس و هكذا المناسبات الذين تقدم قدوم ركنا الحاج على  
 رحلتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا  
 يصح ان يتاخر قدوم الحاج حتى الموت وعلم ان انما باجر  
 الاقوى او الاضعف كغيره عموم الفعل جميع اجزائه كذا  
 انما بالكلية والآخر بغيره ذلك العموم كقولك غمت  
 البصرة حتى الصباح فانه بغيره شمول النوم جميع اجزائه  
 ولذلك استعملت حتى لاجازة في المعنى جميعا لانه لم يأت  
 في العاطفة ما يدل في الجزء الاخير فانه اصل حتى ان يكون جازة  
 كقوله استغفرا فيكون محموله عندهم على لاجازة واذا كانت  
 محمولة عليها لم يستعملوا في معنيها جميعا ليقى للاصل على الفرع  
 فرتبه وانما استعملوا في الظاهر معنيها وهو كونه مدحوا  
 جزا لانما اتحاد الخاء في تعلقكم اعرف في الفعل و  
 اكثر في الوجود من اتحاد المتجاوذين هكذا في بعض الشرح

ونزه الظهور وجه حصص معطوفها بكونه خزانة متنوعة وعدم الحاجة  
 الى ان يقال يجوز انهم ان يكون حقيقة او حكما ليعمل المجاوز  
 ايضا كقولهم في بعض الحكي وادواتها وام كلثمة هذه الحروف الثلاث  
 لا حلالا من اراد لاله على احد الامر من او الامر حال كونه ذلك لا  
 مبهما اي غير معين عند الحكم ولا يترجم ان وفي مثل ولا تلعب  
 منهم انما او كنوز الكلام الامر من لانها مستعملة لا احد الامر من  
 ما هو الكلف فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحكام في سياق  
 لانهم كلمة او ولم يستعمل لاجازة لعمدة الاستفهام اذ غير مستعملة  
 يليها اربعة اربعة ما بدافا صلة المستويين والمستوى الاخر  
 في الفقرة اربعة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي المستويين  
 عند الحكم للطلب التعيين نهى الى طلب ومرة في لاجازة ام  
 المستعملة يليها المستويين والاخر الفقرة بعد ثبوت احدهما  
 للطلب التعيين لم يجر تركيب اربعة اربعة ام عرافة المستويين  
 فيه زيه وعمر واحد هما وانما ولي ام كنز الاخر لم يجر الفقرة هذا  
 ما احار المر والمقول كسبويه انه هذا جازة حسن فصيح وازيد



ارادت ام عمر احسن ارفع وحينئذ يكون تركيبا رابت زيدا ام عمرا  
 حسنا فيصيا وان لم يكن حسنا ارفع وفي الترتيب الترتيب الترتيب  
 انه وجه في بعض نسخ الحاشية المفسر وفي بعض النسخ حله هكذا  
 يديها المستويين والآخر النمرة على الرفع ونمرة رابت زيدا  
 ام عمرا ولا يخفى ان الحكم لضعفه لتثنية في مرتبة الالفية الى الفضية  
 غير مناسب لما كان حسنا فيصيا لا يعد حقيقيا وبما تجله فظلام  
 المعصية لا يحل في اضطراب وحق في سبوره وايضا في مرتبة  
 اي ونما جمل ما ذكر بعينه كما في جواب ام المتصلة بالمتعينين  
 اي بتعيين احد الامرين لا بالسؤال عنه وهو نعم او لا لانها لا يفيدان  
 التبعين بخلاف او واما مع النمرة كما اذا قلت جاك زيدا وعمرو  
 ويا جاك تا زيدا واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لا المقصود  
 بالسؤال في احدهما لا على التبعين عا واما لا قد جاب نفيا كليهما  
 لا حتما للحال في اعفا والتكلم بوجود احدهما فالتا اليه يتم  
 في الموضوع امر واحد لكنه لما كان مستلزما على شرطين لصحة وقوع  
 ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما وجعلها سارة

يخبر

كل

في كل موضع لا يشترط اخلا بخلوة مشاحة ولو اقتصرت على قوله  
 ونمرة لم يحسن في اول الكلام وعطف قوله كما في جوابها بالمتعينين  
 على قوله بخر وتعلق كل حكم بشرط على شرط الالف والنمرة كما في  
 وحسن لا يخفى واما المقطعة كحل في الاخرى في الاول وسيل  
 النمرة لك في الثاني والواقع بعد ما انا خير من قولك  
 ايها لابل ام ساء اي ان المقطعة التي اراها لابل وهي قوله خير  
 في قلت انها ليست باخر عرضت عن جوابها الاجابة ثم كتبت  
 في اناسا ووشي اخرها ستفهم عنها لتلك ام ساء اي بل  
 ساء واما استفهام كما تقول زيدا عندك ام عمرا اي بل عمرو  
 نقصه الا ضرب عن استفهام الاول واما استفهام الثاني ولما جاب  
 المعطوف عليه لانه مع اما اي غير مستقلة لا مع ما يعني اذا  
 عطف شي على اخرها بما يلزم ان يصير المعطوف بآلة عطف  
 المعطوف بما نحو جاني اما زيدا واما عمرو يعني من اول الامر الكلام  
 يستلزم على الشك جابره مع او يعني اذا عطف ترسعه اخرها و  
 وكذا ان يصير المعطوف عليه بآلة نحو جاني اما زيدا واما عمرو



ولكن لا يجوز جاني زيدا وعمرو ذهاب بعض الى انا لا نسحب  
 العاطفة واللام تقع قبل المعطوف وايضا تدخل عليها الواو  
 العاطفة فلولا كانت هي ايضا للمعطوف لزم ايراد عاطفة معا وكذا  
 احدى لغوا ولجواب عن الاول ان انا لا تقع على المعطوف  
 ليست للمعطوف بل للتنبيه على الشك في اول الحكم كما عرفت في الثاني  
 ان الواو الداخلة على انا لا ينعطفها على الواو الاول وانما التنبيه  
 للمعطوف بعد ما على انا لا والى فكل منها فائدة اخرى  
 فلا لغو ولا بل ولكن هذا هو التنبيه لا احدى معينا اني نسحب  
 الى احدى الامرين المعطوف والمعطوف على التفسير فكلما لا تقع الحكم  
 ان ثبت للمعطوف عليه المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه المعطوف  
 جايي زيدا وعمرو فالحكم الجاني فيه زيدا وعمرو فكلما بل بعد الاسما  
 مصرف الحكم على المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاني زيدا وعمرو  
 اي بل جاني عمرو وحكم الجاني للمعطوف روي المعطوف عليه  
 لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم بشي  
 لا بالجاني ولا بعده والانجب والذي وقع عنه لم يكن بطريق

٢٧١

القصد ولما حرف بكلمة بل وانما كلمة بل النفي نحو ما جاني زيدا  
 بل عمرو فقصده انما قد ذهب بعضهم الى ان كلمة بل تعرف حكم النفي  
 في المعطوف عليه الى المعطوف اي بل جاني عمرو والمعطوف  
 عليه حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم للنفي للمعطوف  
 عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وحكم منع عنه  
 فقصده ما جاني زيدا وعمرو بل جاني عمرو وزيدا في حكم المسكوت  
 عنه او الجاني منع عنه ولكن لا زيدا للنفي ان غير متعمدة  
 بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي ليعينه لا يكون  
 لا يجزى انتفى عن الواو فيكون لازمة للنفي الحكم عن الاول نحو  
 ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وانما كانت في عطف الحكم  
 عن الجدة فهي نظيره بل من محبتها بعد النفي والاثبات فبعد  
 النفي لاثبات ما بعده او بعد الاثبات لنفي ما بعده  
 نحو جاني زيدا وعمرو لم يكن جاني زيدا وعمرو قد جاني  
 كل تقدير غير متعمدة بدونه النفي **قوله التنبيه الاول** وانما  
 يعينه بها بجل فكلما حتى لا تعقل المحاطب شي مما يلقى الحكم اليه

بالعكس



ولهذا سميت حروف التشبيه نحو الازيد قايم واما زيد قايم واما زيد  
 قايم ويحل ما حاصلة من المفردات على الالاسمالات حتى  
 لا يفعل المحل لثباته التي لا يتغير معانيها الا بها نحو هذا  
 واما هذا وهذا وتارة هو **حروف النداء** يا اعمها استعمل  
 لانها يستعمل لنداء القريب والبعيد واما وهما للبعيد واما  
 يفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب فكانه اراو بالقريب  
 ما هو للبعيد فيدخل المتوسط ايضا فانه القريب ينقسم الى قريب  
 متصرف يصل القريب من غير زيادة ولا كلمة اي والى قريب  
 بزيادة القريب ولا الهمزة كالحال للبعيد فانه لم يذكر له مرتبة  
 فالقريب المعنى المقابل للآخر هو المتوسط بين الحال للبعيد  
 والحال القريب **حروف الايجاب** نعم ويلي واما كسر الهمزة  
 وسكون الياء واجل وجبر وان كسر الهمزة وفتح النون  
 وفتح الهمزة في المعاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف  
 الايجاب فتمت مقرون لما سبقا ارجو ان يحفظه بضمونه استغناء ما كان  
 اذ خبر في جوابات قام زيد بمعنى قام زيد وفي جوابات لم يقم زيد

٢٦٤

بمعنى قام زيد فمضى في جواب التبركمت ربنا  
 ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم فكانه كفا فانه معناه ليس  
 وقيل استعمال نعم ههنا يجعلها تصديقا للثبات المستفاد  
 من الحال النفي وقد استعمل في اطلاق العرف فلو قال احد يا زيد ليس  
 عليك الف درهم وقار زيد نعم ثم اوارا وتوم تمام  
 لتقرر الاثبات بعد النفي وفي محضته بايجاب النفي  
 بمعنى يقتضي النفي المتقدم ويجعلها باسواء كان ذلك النفي  
 مجردا عن الاستفهام نحو في جواب ما قام زيد اي قد قام  
 او مقدوما به في ذي النقص النفي الذي بعد ذلك الاستفهام  
 كقوله مع التبركمت ربكم قال اي وقد جاء على سبيل الندوة  
 لتصدق الايجاب كالتنزيه في جواب قام زيد بلى قام زيد  
 واما اثبات بعد الاستفهام لانه في غلبة استعجابها  
 مسبوقه بالاستفهام وذكر بعضهم انها كالتصدق في الخبر ايضا  
 وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذه هي لفظة المص  
 ويذكرها القسم اي لا يستعمل مع القسم في غير ذكر فعل القسم

من نفي النفي



فلا يقال قسمت اى وزنه ولا يكون المقسم به الارب او والله  
 او لم يرتق اى والله اى وزنه و اى لم يرتق و اجبر و جبر  
 بالفتح و الفتح وان تصدق بالخبر وفي بعض النسخ تصدق بالخبر  
 كتركت اجل و جبر وان لم تصدق بالخبر قد تاك زيدا ولم ياك اى قد  
 اتى اولم يات فجا ان تصدق بالدعا ايضا كقول ابن الزبير  
 لم يقل قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان دركها اى لعن الله  
 الناقة وركبها و جابجا لا استفهام ايضا في قولك انت عر  
 لست بمعري بل محب شفا نه جوى جهنم ازل اللقا  
 اى نعم اللقا شفا لمح محبها في هذا الموضع خلا ما ذكره  
 المصنف كونه تصديقا بالخبر **حروف الزيادة** واما سميت  
 هذه حروف زوايد لانها قد تبلغ زائدة لانها لا تنفع الا زائدة  
 ومغنة كونه زائدة ان اصل المعنى به ونا الحيل لانها لا فائدة  
 لها اصلا فانها لو ايد في كلام العرب ما مغنوة والمغنية  
 تاكية المعنى كما في نه الاستعراقية والسما في خبرها وليس  
 واما الفائدة النقطية فهي ترتيب النقط وكونه زوايدا

٢٦٥

افصح وكونه الكلمة والكلام بسبب ما بينهما لا ستقامه وكونه  
 او حسن السجع وكونه ذلك ولا يجوز قولنا الفاترين معا والاليت  
 عشنا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحى لا سيما في كلام السامى سجا  
 ان وان محضين وما ولا و نه والبا والام فاجب كونه الموصوفين  
 تزداد ومع ما الساقية كنه التاكية النفي نحو ما اريت زيدا اى  
 ما اريت زيدا وقلت اى زيدا ان مع ما المصدية كونه انظر في  
 ما انجلس النقي اى مده جوسه وقلت زيدا انها ايضا مع ما  
 كونه ان اقام زيدا قمت وان لفتح وسكو النون تزداد مع ما  
 كنه كونه فلما ان جاد البتير وتزداد بين الرواقسم المقدم عليه نحو  
 والله ان لو اقام زيدا قمت وقلت زيدا ترا مع الكاف نحو  
 كان طيبة نعطوا الى ناطر سلم صدقة بطلية باجر وما تزداد  
 مع اذا كذا اذا ما يخرج اخرج ومع متى نحو متى ماته هب اذهب  
 ومع متى نحو ايا ماته عوفد سما الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس  
 اجلس ومع ان نحو ما تزين البتير احدا حال كونه تلك  
 المذكورات مع ما شرطها اى ادوات شرطه ومع بعض حروف



كوفيها رحمة لت ايم ومما حيلت بهم اغرقوا وغما قليل وزيد  
 صدقني كما ان عراخي وقلت زيادة مع مصدا كوخيت  
 فغير ما جرم واما الاجلين قضيت وقيل فمدا كوخة  
 والحور بعد ما بدل منها ولا اي كلمة لا تزداد مع الواو العطفة  
 بعد النفي لفظا نحو ما جاني زيد ولا عرا ومغنى كوخة المضروب عليهم  
 ولا الضائير وتراد بعد ان المصدر كوخة كوخة ما منعك  
 الاستحجاذ ان ترك الاستحجاذ قلت زيادة قبل قسم كوخة  
 بيوم القيمة ولا قسم بهذا ليلد والسر في زيادتها التثنية على  
 جلاء القضية بحيث تستغنى عن القسم فير ذلك في صورة نفي  
 القسم وشذت زيادتها مع المصدا كوخة في سير لا حور سرى  
 وما شعر اي في سير حور وكور الملك جمع حير اي ملك من حار  
 اي ملك ومنه والباء واللام تقدم ذكرها شتم على ذكر  
 مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها **حروف اللقب اي**  
 فمغنى كل منهم المفرد كوخا في زيد اي ابو عبد الله والحجة  
 كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان جمعه بما في معنى

اي بفعل تنقير في معنى القول تنقير المقدر في الطرف غير منقش  
 عنه فلا يقع بعد صرح القول ولا بعد ليس معنى القول لا تغيير  
 في الاكثر الامفعولا مقدر اللفظ غير صرح القول يؤد معناه كوخة  
 وناديا ه ابراهيم فتدله ان يا ابراهيم تفيد لمفعول ناديا  
 المقدر اي ناديا لفظ هو قولن يا ابراهيم وكذا لك  
 قولك كتبت اليه ان ابنت اركبت اليه شيئا هو ابنت  
 فانه حرف دال على ان ابنت تفيد لمفعول المقدر بكتبت وقوله  
 ما قلت ايم الا ما امرتني بان عبد والله فليس ان عبد والله  
 تفيد لتغييره في به وفي امرت معنى القول ليس تفيد في قوله  
 ما امرتني لا لمفعول صرح القول وقد يفهم بها المفعول الظاهر  
 كقولك سمعنا اوجينا الى انك يا يحيى انا قد فيه تغيير لما يوحى  
 الذي هو لمفعول الظاهر لا وجينا **حروف المصدر ما وان**  
 المفتوحة المحففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان  
 المفتوحة المحففة للفعلية اي بحالة الفعلية اريد خلافا على بحالة  
 الفعلية فجعلنا في تاويل المصدر كوخة كوخة وضاعت عنهم



الا انما رجعت ارجحها بفهم الراد وهو السعة نحو قولك اغني  
 انما ارجحت ارجح وجك واحصل المصدرة بالعلية كما هو  
 سبوه وجوز غيره بعد الاسمية قال راجح الرضى وهو الحق  
 وانما كان قيدا كما وقع في نهج البداعة بقوا في الدنيا ما له دناسه  
 وانه المفتوح على دة الاسمية الاسمية حاصلة الا اذا اختلفت  
 بما يجوز بعد الاسمية فالفعليه ومعنى كونها للاسمية انها تعمل  
 في خبرها وتجعلها في تاويل المفرد الذي مصدر خبرها نحو اغني  
 انك قائم رقائك او ما في معناه نحو اغني زيدا نحوك اخوة  
 زيدا فان بعد ذلك الكون نحو اغني انما هذا زيدا او كونه زيدا **و**  
**التخفيف** بلا ولا مستدتين ولولا ولولاها صدر الكلام  
 له لا التفتا على احد انواع الكلام فتصدر ليدرا والامر على ان الكلام  
 في ذلك النوع ويرى الفعل في بعض النسخ وتزعم الفعل لفظا  
 كونه لا ضربت زيدا وهذا تقرب زيدا او تقدر كونه لا زيدا  
 ضربته وهذا زيدا نظيره ومعناه اذا دخل على الماضي التزويج  
 والنوم على ركة الفعل ومعناه في المضارع الحضر على الفعل والطلب له

٢٦٧

في المضارع معنى الامر ولا يجوز التخفيف في الماضي قد فات  
 الا انما يستعمل كثيرا في لوم المخاطب انما ترك في الماضي سببا  
 يمكن تذكرك في المستقبل فكما انه حيث المعنى للمضارع ففعل  
 ما فات حرف التوقع والتعجب قد يسمى بها لحيثها المعانيه **و**  
 اذا دخلت على اللفظ والمضارع فلا بد فيها من معنى ثم انما يضرب  
 في بعض الموضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب في الحال مع التوقع  
 ارجو مصدرة متوقعا للمخاطب وقعا في قريب كما تقول  
 لمن يتوقع ركوب امير قد كبر ارجو ان يحصل في قريب يا كنت تروعه  
 ومنه قول المؤذن قد قاتل الصلوة فيها اذ لم تسمع معان  
 مجتمعة لتحقيق والتقريب والتوقع وقد يجوز تحقيق التقريب  
 في غير توقع كما تقول قد كبر زيدا لمن يتوقع ركوبه **و** اي في  
 المضارع المجزوء ناصب حازم وحرف تخفيف لتقريب الرضا  
 الى التحقيق في الاغلب التفسير كقوله الكذب قد صدق وقد  
 يستعمل لتحقيق مجزوء في معنى التفسير نحو قد نرى تقديرك جهك  
 ونحو الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله حسنت



وقد علمي بتسب **حرف الاستفهام** الغمرة وهل  
 لها صدى الكلام لا يتقدمها في تأخيرها لالتقاء على أحد أنواع الكلام  
 كما مر وقد خلا على الاستمته والنعليته تقول الاستمته زيد قائم وفي  
 الفعلية اقام زيد وكذلك تقول فيها هل زيد قائم وهل قام زيد  
 الا ان الغمرة تدخل على كل سمية سواء كان خبرها اسما او فعلا  
 كذا هل قائم لا تدخل على سمية خبرها فعل كقول قام الاعلى شدة وقد  
 وذلك لانه اصلها ان يجوز بمعنى قد كما جاء على اللسان قوله تعالى  
 هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم  
 الافعال فانه اردت فعلا في خبرها تذكرت عمودا بحمى جنت  
 الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حرفت عنه  
 ذاك والغمرة اعم تقرفا اي التقرف فيها باعتبار استعجالها  
 في مواضع استعمالها اكثر من التقرف في هل تقول ازيد ضرب  
 باوخال الغمرة على الاسم مع وجود النعل بخلاف هل زيد ضربت  
 لما عرفت وتقول انضرب زيد او هو اخوك باستعمال الغمرة  
 لانها تدخلت عليه على وجه الانكار دون هل يضرب زيد

٢٧٨

لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محدد بما يحتمل لانه اصله  
 فيضربك زيد او هو غير مستحق منك وهل ضعيف في الاستفهام  
 فلا تحذف فعلا كذا الغمرة فانما قرينة فيه وتقول ازيد عندك  
 ام عمر وكحل الغمرة معا دله لانه متصله فانما قصد الاستفهام  
 على احد الامر من تعدد المستفهم عنه فاستعمال الغمرة التي هي اصل  
 في باب الاستفهام والا قد رتبة النسب اليق وتقع بل مع المنقطعة  
 لان المستفهم عنه في صورته المنقطعة يتعد لانها لا خلاف في السؤال  
 الاول وايشان هو الاخر قائم المتقدمة بالغمرة فانه لو كانت هل  
 زيد عندك ام عمرو في تقدير هل عندك عمرو وتقول انتم اذا ما  
 وقع وانكروا او مرق نه ما دخل الغمرة على تم والفا والواو  
 نه كحرف العاطفة كحرف هل كونهما فرع الغمرة فلا يصح تقربهما  
**حروف الشرط** ان ولو وانما لها صدى الكلام لما مر فانه  
 وان دخل على المنهى ولو عكسه يعني لك وان دخل المتبصل في  
 بعض نسخ فانه لا يستقبل ولو لم يفسد ومعناه ان لا يستقبل  
 سواد حلت المضارع او ان كان كونه كمنى كرمه وان اكرمتني

ورد



اكر متك فمعنى لك الثاني بعينه معنى لك الاول والفاعل وقع منك  
 اكر امي في الاستقبال وقع مني ايضا اكر امك فيه وكركت لو لم يكن  
 على انها دخلت كولو ضربت ضربت ولو ضرب ضرب معنى واحد  
 الو وقع منك ضرب في المكان فوقع مني ضربك ايضا فيه وقد  
 يستعمل في المستقبل كقولك سكا ولاتنه مومنه خير منه كنه  
 ولو اجمعتكم واعلم ان المشهور ان لا لا تنفي الثاني لا تنفي الاول  
 وهذا لازم معناه فانها موصوفة لتعريف حصول امر في المكان حصول  
 امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منفي فيه  
 قطعاً فيلزم لاجل انتفاءه انتفاء ما علق به ايضا فان قلت  
 مثلاً لو جئته لآكر متك فقد علق حصول الاكرام في المكان  
 حصول محلي مقدر فيه فيلزم انتفاءهما معا وكذا انتفاء  
 الاكرام سبباً لا تنفي المحلي في زعم المتكلم واستعمال الوبه  
 هو كونه المستعار وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني لا اول  
 مع انتفاء الاول لم يستعمل على انتفاء اللزوم كقوله تعالى  
 لو كان فيهم ائمة الا الله فدا فلو ههنا تدل على لزوم

لنقد والائمة وعلى الف مشتق فيعلم ذلك انتفاء التقدير  
 ونزول الاستعمال فيهم المعر ان لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني  
 وحقاً فكذلك المشهور ولم يدان ما ذكره مني بقصد الله في مقام مثال  
 بانتفاء اللزوم المعلوم على انتفاء اللزوم المحمول وانما المشهور  
 ببيان سبب انتفاء معين معينين لا يخرج بسبب الواقع فلا  
 يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئته لآكر متك  
 لم يقصد ان يعلم المحلي حسب انتفاء المحلي ومن انتفاء الاكرام كيف كان  
 الا انتفاء معدوم له وانما الانتفاء الاول هو سبب انتفاء الثاني  
 بل قصد اعلا به بان انتفاء الاكرام مسند الى انتفاء المحلي وليس  
 استعمالاً بل هو يقصد به استمراره فيرط ذلك  
 اليه ما بعد التقيض عنه لوانتي لا كرمته لبيان الاستمرار  
 وجود الاكرام فانه اذا استندم الائمة الاكرام فكيف يستندم  
 الاكرام الاكرام ومنه ما اني ولو الفعل لعل كما مر من الاشبه  
 او تقدير كقولك سكا وانما احده من المشبه كبر استجارك ولواهم  
 فلكون اي واء استجارك احد ولو فلكون انتم فاحد وانتم

٢٧٩



رفوعان بانها فاعلان للفعلين محذوفين فيهما الظاهر  
 اما احدهما ظاهر واما اتم فلانه كان ضمير متصلا مستترا  
 فحذف الفعل صارا منفصلا باظهارا وليس تأكيد الفاعل  
 الفعل المحذوف لانه حذف الفعل والفاعل بعده حذف الفعل ومنه  
 ثم في ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف  
 فعندما انك بالفتح لا بالكه لانه اي ان مع معمولين  
 فاعل للفعل المقدر بعده لو والصحيح انما عليه هو ان  
 المنقوطة لا الكسوة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة  
 الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع منه منطلق  
 لانه الحسن في خبر ان هو الا افراد ليكون الفعل المذكور  
 مع اسم الفاعل كالمعرض للفعل المحذوف فيقال لو انك  
 انطلقت ولا يقال لا بد له من نفسه وان يكونها والله اعلم  
 معنى التحقق والنبوت يدل على معنى ثبت المقدر منها  
 فهو عرض عنه في حيث المعنى والفعل الواقع خبره عرض  
 نه حيث النقط فليس تر منها عرضا حقيقيا عن الفعل المقدر

بل كالمعرض والذين كان خبرا مشتقا يكتسب اشتقاق الفعل منه مصدره  
 وان كان جازما لا يكتسب اشتقاق الفعل منه جازما وقوع ذلك  
 الاسم الجازم خبرا لقدره اي تقدير وقوع الفعل في موضع الخبر  
 كقولهم لو انما في الارض من شجرة اقليم فان الاقليم ليس مشتقا  
 لوضع فاعله موضع واذا تقدم القسم والكلام اي في اول  
 زمان التكلم بالكلام فيقع ترك في كونه طرف زمان والضمير  
 في توسط القسم بتقدم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم  
 الماضي لزم القسم فيكون الشرط الواقع بعده ايضا لفظا  
 او معنى ليكون على وجه يعمل فيه دوات الشرط فيكون الشرط  
 الجواب حيث بطل عمل دوات الشرط فيكون في الجواب  
 وكان الجواب قسم لفظا لا مقسم والشرط جميعا لا لزوم فيكون  
 محذوفا غير محذوم وهو محذوف واما معنى فتدبر جواب القسم كونه اليقين  
 عليه الشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله  
 انما اتيتني من اللفظي لفظا او لم يأتني من اللفظي معنى  
 لا كرمك وان توسط اي القسم من اجزاء الكلام بتقدم



علمه وغيره ارتقدهم غير الشرط جازا لغير القسم ومعنى الشرط وان  
يلحق القسم ولغير الشرط وتحفل ان يكون المعنى جازا لغير الشرط  
ومعنى القسم وان لمعنى الشرط ولغير القسم كذلك انا واسد ان  
تأني انك معنى المعنى الاول بهما التقديم غير الشرط وجاز  
القسم فيكونها باعتبار التقديم ولجواز كلمتها نشر على  
غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني بما من التقديم غير  
الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على  
غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه  
وان التي تأني وابد لا تتبعك وانما اورد به المنازل الشرط  
بصحة المعنى على حلا المنازل الا والا ثارة الى شرط المعنى  
في صورة اعتبار القسم على تقدير نوسط كانت اطه على  
تقدير التقديم فمعنى المعنى الاول من من التقديم الشرط وجواز  
اعتبار القسم فهو باعتبار رهما جميعا نشر على ترتيب اللف  
وعلى المعنى الثاني من من التقديم الشرط وجواز الغاية فالنشر  
باعتبار الا اول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على ترتيبه

ففي

٢٨١

ففي كل من المنازلين تقع حيث المعنى ان في احكام من اعتبار  
مخلاف المعنى الاول فاحكم عليه ولي وعلى تقدير احكام عليه  
كانه رعاية كونه النشر على ترتيب اللف ليعتبر تقديم المنازل  
ان في على الاول لكنه اراد انما انزل الى المنازل بقدر  
الا مكانه على تقدير تقديم التفسير عن نشرها من حيث من لا  
ولقد القسم للفظ اي اللفظ به ومقدرة كلمته مقدرة  
في صدد الحكم فازم في الشرط الذي يكون لها وكان هو القسم  
كقوله تعالى لين خرجوا لا خرجوا اي واسد لين خرجوا الشرط  
ما من لا خرجوا جواز القسم فانه لو كان جواز الشرط لما يجوز  
كذلك النزول اولي به لا يجوز او كقوله تعالى واي الطعن هم  
الكم من كونه جواز الشرط ما من الكم من كونه جواز القسم  
فانه لو كان جواز الشرط يؤزم الاتيان بالنار لا يجوز الاشية  
الواقعة خارج حيث فيها الفا واما لتفصيل التي تفصيل  
ما احمله الشك في الذكر كقوله تعالى جاني احولك اما ز به  
فاكرمته واما اعرف فانه منته واما بشر فعرضت عن

اي وانه المقدم  
الشرط



او اجله في الزين وكذا معلوما للمحيط في علم الفلك والقرآن ودرجات  
الاستئناف من غير ان يتقدمها اجالا نحو ما الواقعة في اوائل  
الكتب متى كانت تفصل المحل وجب تكرارها وقد يكفي  
بذكر قوله حيث ذكر المذکور ضد الغير المذكور لئلا لا احد  
الضد على الاخر كونه سبحانه فالذين في قلوبهم زيغ فيستعجلون  
ما تبه فان ما يتا بل المذكور هنا غير مذکور لكنه مقدّر  
معهم واما الذين قلوبهم زيغ فيستعجلون الحركات ويردونها  
اليه المتناهي والحكم بالكلية اما الشرط لزوم النفي في جوابها  
وسببية والنفي والشرم حد فعدا الذي هو الشرط وعمل  
بينها اي بين ما وبينها فانها الواقعة في خاتمتها جند  
فما في خبرنا ارض فاما او خير اما لا خير النفا ايضا خبرنا  
سور ذلك الخبر مبتدأ نحو انا زيد منطلق او معمولا لما وقع  
بعده النفي نحو انا يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي لتوضيحه  
مطلقا غير مقيد بحال نحو بقر تقدم ذلك الخبر على النفا  
وعدم كونه وهذا مذهب يورثه فيجعل سبويه لا ما حاصيه

حوار التقديم لما يتبع تقديمه مطلقا وقيل والتايل المبرهين  
ما وقع منها وبين فانيها معول الشرط المحذوف عملا  
مطلقا اي مملوئة مطلقة غير مقيدة بحال نحو التقديم وعدمه  
مثلا انا يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول  
فما كان في شي فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي  
هو نحو من شي واقيم اما مقامها ووسط يوم الجمعة  
بين انا واما فيها لئلا يلزم لوالى في الشرط والخبراء  
فما را انا يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب  
الثاني فتقديره بها كمن في شي يوم الجمعة فزيد منطلق  
فيوم الجمعة معول فعل الشرط فن حذف صار انا يوم  
الجمعة منطلق فاما التايل لم يجعل لانا حاصيه حوار  
التقديم اصلا وقيل التايل الما زى انما كان ما شرط  
بين انا واما فيها جاز التقديم على النفا مع قطع النظر  
عن النفا كما ان المذکور من بيل القسم الاول  
وهو ان يخرج المتوسط خبرا لجواب قدم على النفا والا

٧٢



اي داء لم يكن جائزا للتقديم مع قطع النظر عن الغالب بل انضم اليها  
 مانع اخر مثل ان يوم الجمعة فانه زيد منطق فاما في حين  
 ان لا يعمل فيما قبلها فنقول القسم الثاني وهو ان يكون  
 المتوسط معقول الشرط المحذوف وهذا التامس بين  
 ان لا يكون واما الثاني مانع اخر وبين ان يكون فجعل لا ماقوة  
 رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام  
 اذا كان ما بعد انا منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو انا  
 زيد منطق فتقديره على المذهب الاول مما يمكن فهمه  
 فزيد منطق اقيم مقامهما وحذف فعل الشرط ووسط  
 زيد بين انا والغاء لما ذكره فصار انا زيد منطق فامتناع  
 فزيد ما لا تتدرك كما كان اولا على المذهب الثاني مما يمكن  
 زيد منطق اقيم مقامهما وحذف فعل الشرط فصار انا زيد منطق فامتناع  
 فزيد ما لا تتدرك كما كان اولا على المذهب الثاني مما يمكن  
 فزيد منطق اقيم مقامهما وحذف فعل الشرط فصار انا زيد منطق فامتناع  
 فزيد ما لا تتدرك كما كان اولا على المذهب الثاني مما يمكن

فاعل

فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير انصب بهما تذكر يوم  
 الجمعة بصيغة الفعل المحذوف المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا  
 بانه مفعول للفعل المحذوف ووجهه غير محتمل مع انه يوم حوازا  
 انا زيد منطق بانصب تقديره تذكر على صيغة المعلوم المحذوف  
 وجوازا ما يوم الجمعة فزيد منطق رفع اليوم تقديره تذكر  
 صيغة المحذوف الغائب مع عدم جوارها ما خلا وانما شرط  
 بما يكون الاسطر من انا وذايها منصوبة لظهور ان كونه مرفوعا  
 كونهما **حرف الرفع كلا** الرفع هو الرفع والرفع تقول  
 شخص فلان بفضلك فتقول كلا روعا لك اي ليس لك تقول  
 وقد كفي بعد لطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لم قال لك  
 افعل كذا كلا اي لا اجاب الي ذلك وقد جاء اي كلا مع  
 حقا والمقصود منه كمن مضمون الجملة كونهما كلا الان  
 ليطعن واذ كانا في معنى جازا في ان اسم نفي كونهما لفظه  
 كلفظة كلا الذي هو حرف ونسبته مغناه لغناه لانك  
 ترفع المحذوف عما يتوله حقيقة لفظه لكن النية حكمه



بحرفية او كان بمعنى حقا ايضا لما فهو ان المقصود منه مضمون  
 اجملة المقصود بان فلم حركه ذلك غير حرفية **تاء التانيث**  
 لانه المتحركة لانه محتملة باسم تانيث الفعل التانيث لانه لا يكون في اول الهمزة  
 فلا بد ان يثبت المسند اليه فاعلا كان او منوعا لا لم يسم فاعله  
 وانما جعلت هذه التاء ساكنة ككلمات الاسم لانه اصل الاسم  
 الاعراب اصل الفعل البناء فنسبة في اول الامر ليكون هذه  
 على نائما حقيقة وحركة تلك على اعراض وليست لانها كحركة  
 الاخير فما ملحق به فانه كان في المسند اليه سما في غير مؤنث  
حققة مخيرة فان كانت مخيرة من الحاق تاء التانيث وغير  
 او هو الحاق تاء التانيث مخيرة على الحذف والاتصال  
 وهذه المسئلة قد تقدمت لانها ذكرت في تقدم حيث  
 انها احكام المؤنث وهنالك حيث في احكام تاء التانيث  
 واما الحاق علام التثنية والتخفيف جمع المذكر والمؤنث في كل  
 قبال الزيد وقام الزيد ونه والشيء وضعيف لعدم  
 احتياجهما الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علام التانيث

لانه تانيث قد يكون معنويا او سمائيا وعلى التثنية والجمع غالب  
 في هرة غنة الطهور واذا حكمت على ضعفتا فليست بضمير  
 لست بضمير الاضمار بل الذكر في غير فائدة من هي نحو التي بالذلة  
 ثم اول الامر على احوال الفاعل كما في التانيث وفي شرح الرضي  
 هذا ما قاله النجاة ولا يمنع جعل هذه في ضمير وابدال الظاهر  
 والفايدة في مثل هذا لا بد من بدل الكلام في الكل او يكون  
 اجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كونه خبرها **التسوية** في الامل  
 مصدر نونته او حكمة نونا تسمى ما به نون التي اعني النون  
 تنوينا اسما بحدوثه لما في المصدر في معنى الحدوث  
 ولذا يسمى سيموه المصدر حدنا دهي في الاصطلاح نون  
 ساكنة اريد بها فلا يغير بالحركة العارضة مسرعا والاول  
 فهي ساكنة لنون في ولدن ولم يكن ولم تكن بها ومنها لما  
 فاحرهما بقوله تتبع حركة الاخر اخر الكلمة فانه هذه او اخر  
 تلك الكلمة لا توابع حركتها واخرها وانما قال تتبع حركة الاخر  
 ولم يقل تتبع الاخر لانه المتبادر من متابعتهما الاخر كقوله

٢٨٢



ثم تحل من ههنا حركة متحركة بين آخر الكلمة والتنوين فقلت  
 فآخر الكلمة ههنا حركة فلا حاجة الى ذكر حركة قلت المتبادر من  
 حركات الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشتمل تنوينه التزم في الفعل لا الساكن  
 الفعل فخرج نون التاكيد كتحقيقه ولا ينقص التعريف  
 نحو ما رجل النطق فاء المراد بتبعيتها حركة الاخر يطفئها لئلا  
 الوجود يطفئ العارض والمعرض وليس نون النطق تابعاً  
 حركة لام الرجل من المعنى وهو اى التنوين للممكن  
 وهو ما يدل على امكنية الكلمة الركوز الاسم لم شبه الفعل  
 بالوجهين المعبرين في منع الصرف وحده لا يتصور  
 معناه في غير المنصرف والتشكيك وهو المفارق بين المعرفة  
 والنكرة فهو الدال على انه مدخوله غير معين نحو صه اى سكت  
 سكوتاً واما صه بغير التنوين معناه اسكت السكوت  
 الان واما التنوين في كواحد واربعم فليس لتشكيك بل هو  
 للممكن قال الراجح الرضى وانا لا ارى منعاً له ان يكون  
 تنوين واحد للممكن والتشكيك معاً فاقول التنوين في كل

يفيد

يفيد التشكيك ايضا فاذا جعلته على بعض الممكن والعوض وهو  
 ما تحق الاسم عوضاً عن المصا اليه لتعاقبها على آخر الكلمة كونه  
 اى يوم اذا كان كذا فليرم مصا الى اذا واداك انت مضافة  
 الى الجملة التى كانت بعد باقلا حدثت لجملة للتحقيق اى بها  
 التنوين عوضاً عن جملة لئلا يبقى الكلمة بقصة وكذا حسنة  
 وسابغ عيذ وعامسند وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق  
 بعضهم ومرت كل قايما اى بكل واحد واثارتك والمقابل  
 وهو ما يقابل نون الجمع المذكور لم كمت فانه الالف فيه علامة  
 الجمع كما انه الواو علامته في الجمع المذكور لم ولم يوجد فيه  
 ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخره لمقابلته وتوهم  
 بعضهم انه للممكن وهو خطأ لانه اذا سميت مستنداً لمرأة  
 ثبتت فيها التنوين ولو كانت للممكن لرايت العينية العلمية  
 والتأنيث وظاهره انه ليس تنوين التشكيك لوجوده فيما كان  
 علماً كعرفات ولا تنوين العوض لعدم ساعدة المعنى  
 ولا تنوين التزم لوجوده في غير اواخر الايات والمصاريح

٢٧٥



كانه او غير صحيح سميت مقبولة لقيد الصوت بها وامتناع  
امتثاله لانه ليس هناك حركة تحصل في انبعاثها حرف  
الاطلاق ليس امتداد الصوت كقولك عرو قائم الانحاق  
بحاوي المحرق مشتبه الاعلام لماع لخص قال روى القافية  
في هذا البيت القافية الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركة  
عند التفتيح بالفتح او الكسر ولحق بها النون فقبل المحرق  
والفحق وتسمى القسم التنوين العالي لانه الفتحة هو التجاوز  
في المحرك وقد تجاوز البيت بلحق به التنوين غير المدلوز  
ولهذا يقطع في التقطيع وليس القسم الاول باسم بحيث واعلم  
انه تنوين لترغم موضوعا بازا معنى في المعامل هو موضوع  
لغرض الترغم لان مغناه الترغم كما ان حرف التبعي موضوع  
لغرض التركيب لانه اراء معنى في المعاني فغى عند تنوين الترغم  
في اقسام الحروف التي هي اقسام الكلمة المقابلة فيها  
الوضع كهل وتامح واما التنوينات الاحرفية  
اعبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويجذف اي التنوين

مجلس اول در بیان احوال و حال



وجواب العلم حال كونه موصوفاً بابن حال كونه الابن مضافاً  
 الى علم آخر نحو جاني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن  
 بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه له فطلب  
 التحفيف لفظاً يحذف التنوين من موصوفه وحالاً يحذف الف  
 ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم  
 ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافاً الى غير العلم  
 نحو جاني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين  
 من اللفظ والف ابن لم يحذف لانه استعمال ويعلم منه قوله  
 موصوفاً انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة كوزيد بن عمرو  
 وعلى ان يكون ابن عمرو وخبر زيد وحكم الابن حكم الابن في  
 جميع ما ذكرنا الا في حذف هزتها فانها لا يحذف حيثما  
 كانت لئلا يثبت ثبوت في مثل هذه ابنة عاصم  
 نون التاكيد قسماً حقيقياً كونه لانها مبينة والاصل  
 في البناء السكون وسند مفتوحة لتقلها وحذف الفتحة  
 مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضر بان والفاء الجمع في

الفصل بين نون جمع المثنى والنون المشددة نحو اضر بان فانها  
 تثنية معاً لشيء فانها بنون التثنية تحذف نون التاكيد  
 بالفعل المستقبل الكاين في ضمن الامر نحو اضر بن بالتحفيف  
 واخر بن بشديد والتثنية تضر بن والا ستفهم نحو هل تضر بن  
 والتثنية نحو ليتك تضر بن والعرض نحو الا تضر بن بنا فتصت خيراً  
 والقسم نحو والله فعلن بالتحفيف والتثنية في جميع هذه  
 الامثلة وانما احتض هذه النون بهذه المذكورات الدالة  
 على الطلب والمضي وحال لانه لا يوكده الا ما يكون مطلوباً  
 وقلت اي نون التاكيد هي التي فلا يقال زيد ما يتوهم  
 الا قليلاً بخلافه في معنى الطلب وانما جاز قليلاً لشيء  
 له بالثنية ولزمت نون التاكيد في مثبت القسم اي  
 في جواب المثبت لا القسم محل التاكيد فلو كان نون التاكيد  
 منفصل عنه والقسم في غير نون يوكده ويقتضيه وهو  
 النون بعد صلواته لانه هو في قوله لزمت اشارة الى ان  
 زيادة نون التاكيد فيما عد المثبت غير لازم بل جاز

الا تضر بن

٢٨٧



وكثرت أي نون التأكيد مثل ما تفعل في الشرط المذكور حرفه  
 بما فاته لما اكده حرف قصد والتأكيد الفعل أيضا لا ينتقل  
 المقصود من غيره وما قبلها أي قبل نون التأكيد حينئذ كانت  
 أو ثقيله مع ضمير المذكورين وهو الواو المقصود ليدل على الواو  
 المحذوفة لا لتقارب الكثير الشرط في التقاء الـ كـ كثير  
 على حدة أنه نحو الساكنة في كلمة واحدة فانه النون المنفردة  
 كلمة أخرى أو لنقل الواو بعد الضمة وقيل النون المنفردة  
 أنه لم يشرط في التقاء الـ كـ كثير وذكر مع ضمير المحلطة  
 وهو الياء كسور ليدل على المحذوفة لا لتقارب الـ كـ كثير  
 أو لنقل الـ بعد كسرة وقيل النون المنفردة وما قبلها  
 فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكورين وضمير المحلطة وهو  
 الواحد المذكور غايبا كان أو محليا والمؤنث الغائبة مستوح  
 طلب للتحفة وطى به أن عدا ذلك المذكور يستعمل التشبيه وجمع  
 المؤنث وحكما غير ما ذكر فتقوله وتقول في التشبيه وجمع  
 المؤنث ضربان وضربان بغيره الاستثناء عنه فتسرب

٢٨٧

في المشي ضربان بانيات الالف لئلا يشبه بالواحد واخر  
 في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقيل نون التأكيد  
 لئلا يجمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلها أي التشبيه و  
 جمع المؤنث النون المحيطة للنون الساكنة غير حدة وجعله متفقا  
 كما في الوقف وليس مريض عند الأكثرين وهما أي النون  
 الثقيلة والخفيفة في غيرهما أي غير التشبيه وجمع المؤنث مع  
 الضمير البارز أي واد جمع المذكر وياء المحلطة كما لم تفصل  
 أي كالكلمة المنفصلة يعني يجب أن يعامل آخر الفعل مع النونين  
 معا مئة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء أو تحريكهما  
 ضمنا وكسرا وعرضه من هذا الكلام بيان الأفعال المقتلة الأخر  
 عند إحقاق النون بها ويغني كلامه أن النونين حكمهما مع  
 المشي وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين وهو  
 شبيها بجمع المذكر نحو أغروا وروا وأخسوا والواحد  
 المؤنث كواغري وامي وأحسى وأما مع ضمير مستتر والواحد  
 المذكور نحو أغروا وحسن النون مع ضمير البارز كالكلمة

الـ كـ كثير على غير حدة  
 ليس فانه كالتقاء  
 الـ كـ كثير



المنفصلة فتقول غزن وارمن قوم كحذف الواو كما خذت  
 نحو اغزو الكفار وارمو الغرض وكذا اغزن وارمن امرأة  
 كحذف الياء كما في اغزي الحش وارمي الغرض وتضم الواو  
 المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتهما مع المنفصلة نحو اخشون  
 الرجل وكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول  
 احشن كما حشي الرجل فان لم تحن الي الضمير البارز وهو في الواحد  
 المذكور كواغروا رم وحش فكما اتصلت في النون كما لكلمة  
 المتصلة او بمعنى بها الف التثنية تقول اغزون وارمين  
 وحشين برء الا ما وفتحها كما قلت اغزو وارميا وحشيا  
 ونونهم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كما اتصلت مع الضمير البارز  
 كما لمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال تريان  
 هذا من غير البارز الذي تحركت لانه بالفتح كما يفتح مع المتصل  
 وهل ترون في هل ترون بها سطر نون الجمع والحق لولا التثنية  
 وضم الواو كضمها في لم ترون والنون هذا من اجل فيه ما رر بضم  
 النون وهل ترين في هل ترين نبات الياء وكسرها كما يقال

لم ترى الناس هذا من اجل انه في زكسر لاجل النون واعزون  
 عطف على هل ترين لا يعي ترين اي ونونهم قيل اغزون برء  
 الواو والمخزوفه كما يرد مع ضمير التثنية في اغزو واعزن ونجد  
 الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزو والقوم واعزن في اغزي  
 كحذف الياء المكسورة ما قبلها كما غري القوم وهذه الاستد  
 وبعث ترتيب تصرفها الواقع في كتب الصرف بعضها لما هو  
 مع الضمير البارز كما لمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز  
 كما لمنفصل كما انما اليه والنون المحففة كحذف لب كن الالتقاء  
 الساكن المذكور بعد ما في بعض نسخ لب كثير اي الالتقاء  
 الساكن كثير كنون الساكن لا تمن القمير على ان تركع  
 يوما والدهر قد رفعه اي لا تمن خذت النون المحففة الالتقاء  
 اللام الساكنة التي بعدها واقفت فتح ما قبلها لتد عليها  
 والا كان الواجب ان يقال لا تمن القمير ولم يحركوها كما تحركت  
 التثنية فقا بينهما وانما لم يعكس خطا لمرتبته ما يدل الفعل  
 غير مرتبه ما يدخل الاسم كوزن الاسم اصلا والفعل فعا ونجد



تاریخ و حضرت جی قدس سره الی

جامی که بود مایل حنت مقیم شد  
فی روضه مکرّمه ارضها السماء

کلک قضا نوشت روان بر در بهشت  
تاریک و من دخله کان امن  
۸۹۸

